

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قولهم ان المتبادر منه لا يقال كان موضوع العلم هو العلم
او الوجود المطلق انفسه الى ان يقال في العوض في ان يكون الامور

من العوارض الذاتية لها ولا بد في العوض ان
جزيئا موضوعه في الاستعانة به

المذكورة لاننا نقول يجب في المفردة في العوض ان
لان السافل كالاسنان مثلا من العوارض الذ

في دفع الموضوع فيكون ان يكون بعض المحمولات على بعض جوهر
الامر مشترك بينهما ويصدق عليه عرض آخر غير موضوعه وكذا الصفات

المتكررة بين الجوهر والجوهر وان لم يكن من جزيئاتها لكنها يصدق
الكيف مثلا فاستقاع المحشى لدفعها بما هو المتبادر من التفسير وهو في

الاختصاص بالقياس الى الاقسام الثلث يعني ان يكون ما يصدق عليه

في الامور المتبادرة... ان المتبادر منه لا يقال كان موضوع العلم هو العلم او الوجود المطلق انفسه الى ان يقال في العوض في ان يكون الامور من العوارض الذاتية لها ولا بد في العوض ان جزيئا موضوعه في الاستعانة به المذكورة لاننا نقول يجب في المفردة في العوض ان لان السافل كالاسنان مثلا من العوارض الذ في دفع الموضوع فيكون ان يكون بعض المحمولات على بعض جوهر الامر مشترك بينهما ويصدق عليه عرض آخر غير موضوعه وكذا الصفات المتكررة بين الجوهر والجوهر وان لم يكن من جزيئاتها لكنها يصدق الكيف مثلا فاستقاع المحشى لدفعها بما هو المتبادر من التفسير وهو في الاختصاص بالقياس الى الاقسام الثلث يعني ان يكون ما يصدق عليه

في الامور المتبادرة... ان المتبادر منه لا يقال كان موضوع العلم هو العلم او الوجود المطلق انفسه الى ان يقال في العوض في ان يكون الامور من العوارض الذاتية لها ولا بد في العوض ان جزيئا موضوعه في الاستعانة به المذكورة لاننا نقول يجب في المفردة في العوض ان لان السافل كالاسنان مثلا من العوارض الذ في دفع الموضوع فيكون ان يكون بعض المحمولات على بعض جوهر الامر مشترك بينهما ويصدق عليه عرض آخر غير موضوعه وكذا الصفات المتكررة بين الجوهر والجوهر وان لم يكن من جزيئاتها لكنها يصدق الكيف مثلا فاستقاع المحشى لدفعها بما هو المتبادر من التفسير وهو في الاختصاص بالقياس الى الاقسام الثلث يعني ان يكون ما يصدق عليه

پیکہ حواشی صفی

بقية حوائج صفة دوم له قوله ان المتبادر منه انه اعلم ان المعبر في الغيوم من الامور العامة

أمران وجودي ويوان الأمور العامة أحوال الواجب والجبر والعرض ومخولات عليها وعدني وهو عدم كونها موضوعات
وكلها من يعلمان بالتبادر من تفسيره بقوله أي لا يختص بقسم من أقسام الوجود التي هي الواجب والجبر والعرض إذا نظر

فلكون من المجموعات فلا بد العرض الداعي للحج ان لا يكون من جزئيات موضوعه والا للزم ان يكون جزئيا للمسلم وبسبب

والاخص وهو كاتري لانه
 نه او اعم ولا اخص اذا اخص من شئ لا يحل عليه كذا انه يلزم عدم
 لكون العقود كاتبة مع ان العقود المبثوثة عنا في العلوم يجب ان تكون كلمة فبان ما ذكر ان الامور العامة احوال للواجب

والمعنى والعرض على الناس من عاتقها ولو في الجملة يعني بعض الاعتبار وبه اللحن لا يوجد في الامور المتقضية

باب ثانی فی ردی جرم ۱۴ سید البرهان کولم وکذا الامرین اول لایحیی ما یحیی من الاحیال بوجوه
ما حول عدم تمام الیه ۱۵ بحث ممدی هوان کون الامور العامة محمولات ونفی کونها موضوعات للاقسام الثلاثه

باب ادران من التفسير: في اختصاص بالقياس الى الاقسام الثلاث وما يتفاد من الدليل اعني قوله
 السلامه وان الامر بالنسبة الى بعض فانية وليس من شأنها الحل فقط بل قد يكون

وضيفة عليه اعرضنا الذاتي ويدل على ما ذكرنا ما يسمى من المحض المبارك من الاعراض الذاتية لايجب ان
 يكون عمولات في السبل بل قد يكون موضوعات يحلها اعرضا ذاتي كما في قوله تعالى فاعلم ان الله شام

فمن فكلون من المحمولات ظاهر الفساد فلا يثبت الجزء الاول من مدعى والى فى نه عرفت انه لم يجب كون العوارض

فلا يهمل مولانا ما يقع في العرض الذي في الجمول اه اسبق في الموضوعية بانجام لفظ جمول لعدم جواب

الراجح والثالث على الترتل وصحة هذا القول لا يتم ما يوجب صده من ان عدم كونها موضوعات لها متبدا
من التفسير فانه قد احتاج في اثباته على هذا القول المشيت بقوله ولا يميز ان يكون له المثبت بقوله لانه اما ما و

المثبت بقوله اذ الاخص من غاشي آه والراجح ان تحرير هذا المقام بهذا النمط اجنبى عما اورد المشركين من كلام
الابن خزيمة ١٢ **سُئِلَ اَلْمَرْءُ مَرَّةً قَدَامَ اَلْحَاكِمِ اَلْحَاكِمُ السَّالِمُ وَزَيْدَةُ الْمَرْءِ**

لأنه لا حاجة إلى مؤنة الاستعانة بالتجار في إثبات المحلوية للأموال العامة ونفي الموضوعية عند دفع النقود

لوه اذا طاهر من غيبه انحصاه به يكون الامور العالمة من العوارض الذاتية لموضوع العلم الذي هو العلم المعلوم
لوجود المنقسم الى الواجب والجوهر والعرض بناء على الاختلاف فيكون من عوارضها ايضاً ولا بد في العرض

فإن كان لا يكون من جزئيات موضوعه فهذه القدرة كاف في دفع النقوض ذاتي حاجته الى الاستعانة بالبقا
نبات فينك الامر من بل الانب ان يقال ان الامور العامة عوارض ذاتية لاقتسام الموجود وفيه الكلام ما قبل

۱۲۸ **سید اکبر شاہ** قولہ حاصل السؤال آہ (قول فیہ نظرا و لا فنان الدلیل مخالف عواء

الشيء خير لغيره لان الحكم قد يكون على نفس المفهوم كما في القضية الطبيعية والهيئة القدماية قال بخر العلوم ان طائفة من
المفهوم يحل على نفس مفاهيمها بحيث يقع قضية طبيعية او مهيئة قدماية كالواجب والجوهر والعرض انتمى وقوله لا انبأ
موضوعات لها قضية طبيعية او مهيئة قدماية فلا يجرى ما ذكره ولا يفر قوله فصار حاصل المعنى آة اقول هذا مع عدم
صحته في نفسه لان مصداقات الامور العامة والاقسام الثلاث وافرادها واحدة فكيف يصدق سلب الموضوعية
عن مصداقات الامور العامة وافرادها بالقياس الى الاقسام الثلاث ومع مخالفة لقول السيد المحقق ان الامور العامة
احوال ومحمولات عليها لا يصح تفريعها على ما سبق لان المذكور في المنفرد عليه ان الضامير موضوعات للذوات قد
ذكره في التفريع لان مصداقات الامور العامة تصير موضوعات للذوات المذكورة في
المنفرد عليه المصداقات ولو لم يزل يصح التفريع فيزيد الاختلال هناك واشتد كما لا يخفى قوله ولا تخاف آة اقول
ان مصداقات الامور العامة في العكس انما تصير موضوعات لو كانت بالقياس الى الواجب والجوهر والعرض لو كانت في
في الاصل محمولات لها وليس كذلك فانه قد تقرر ان الحكم هو المفهوم على انك قد اعترفت بذلك في قولك على انه جانب
السيد انهم فافهم **سيد شكر الدين** قوله اي لا يكون الا في موضوعية الامور العامة بالقياس
الى الواجب فافهم انما هو بجميع الخاء الحمل واما بالقياس الى الجوهر والعرض فبالحل الاول والذاتي كما لا يخفى
سيد **قوله** والصفات السبعة آة لما اوردنا جواب السيد المحقق انما يتم لو ثبت ان الصفات
السبعة مطلقا مندرجة تحت العرض والظاهر ان الامر ليس كذلك لان صفات البارئ تعالى قد رتبة عنه
عامة المتكلمين والجوهر والعرض من اقسام الماديات عندهم والقديم لا يكون جوهر او لا عرضا البته سواء كانت هذه
ذاتية لما تخنها او عرضية وكيف يجوز العاقل ان المطلق داخل في احد القسمين والخاص خارج عنهما بحيث لا يصدق
عليه شيء منهما وتوصدق اعرضيا كذا في حاشية بحر العلوم اجاب عنه المحقق المبارك بوابين فاحصل الجواب
الاول ان العرض عند المتكلمين معينين احدهما بمعنى الموجود في الموضوع ومدار معنى الاختصاص الناعت
وبذا ليس قسم من الماديات عندهم بل يتم القديم والحادث والثاني بمعنى التابع في التفرع ومداره الملوك في
التفرع وبذا قسم من الماديات قال المصنف والحادث اما متميز بالذات الى ان قال والمال في التميز هو العرض
الصفات السبعة اعراض بالمعنى الاول وان لم يكن اعراضا بالمعنى الثاني وحاصل الجواب الثاني ان الصفات
السبعة اعراض بالمعنى ايضا نظر الى بعض الافراد كما في الجوهر والمعتبر في تعريف الامور العامة في موضوعيتها على
طريق سبب الكل بمعنى لا يكون فرد من افراد الامور العامة موضوعا للاقسام الثلاث والصفات السبعة فاقدة
للسلب الكلي فتكون خارجة عنهم **سيد شكر الدين** **ما حله**

شئ من الأقسام الثلاث والأمر العامة المبحث عنها كذا ما وقع
في تعليلها الشفاء من إطلاق العوض على الوجود فهو مع العارض
لا بالمعنى المتعارى أي الموجود في الموضوع ولا يتوهم أن المحمول قد
يصير موضوعا في العكس المستقيم لأننا لم نمان مفهوم المحمول يصير
العكس مما يصدق عليه موضوع الأصل والمقصود أن لا مورد العا
نفسه فهو ما تنها التي هي أعراض ذاتية لا يصدق عليها شئ من
الموضوع والعرض من ذلك لا قسم الثالث للموضوع بيان المتبادر من
التفسير في موضوعات شئ منها وإشراكا مشتركة بين الاثنين منها أو
لا اثبات كونها أحوالا للجميع حتى يلزم خروج ما هو من أحوال الاثنين ولم يقل
المتبادر منه كونها أحوالا أما الثالث والاثنين لأنهما موضوعات هاتين
منه في الموضوع بالبقاء إلى ما هو من أحوالها بالقبول الجميع فتدق قولنا
موضوعات هاتين أي لا يكون وإخبارا ذاته ولا نفس من المقولة العشرة
داخلتها فإن ما يصدق عليه الجوهر والعرض ما نفس المقولة وأصدا
حتى هو الصفا السبق لك عند المتكلمين وإن لم يكن ضامرا مع الرابع في
الاحتياط بعض الأفراد كما في الجواهر وهذا اصطلاح مخصوص بأهل العلم

[illegible][illegible]

على الجوانب
السبعة عرضاً عند
ظاهر البطمان كيف وانهم ارادوا
ان العوض حاشيتهم فليكون
سجانهن في الخندق كما
يبيّن في قوائمهم

فصل في بيان وضع المراءاة في الخشبة الزكية وقدره
والنوع المذكور والاراضة المذكورة في القاموس
الذي ذكره في المراءاة المذكورة في القاموس

الاول ان السائر في طريق الحق لا يترك الحق من اجل
الافعال الجيدة التي يفعلها بل يتركها من اجل الحق
الذي هو الجوهر الحقيقي له

قلت انما قولك لا يطلق كما خرج للشيخ
عن غير منقول البرية تبين الانسحاب
عن قولك لا يطلق كما خرج للشيخ
عن غير منقول البرية تبين الانسحاب

فنفقوا في النار وقرير النار
التي هي النار وقرير النار
التي هي النار وقرير النار

والا يقال ان الظاهر ان الموضوع لا يتبادر كونه موضوعا
ولا يلزم منه نفي الموضوعية في نفس الامر لاننا نقول في الموضوعية
يتبادر من نفي الاختصاص مطلقا ولما قلنا لانها موضوعا لها ففيد
وجوب كونها احوالا ومحولات فقط وهذا القول كانه تأكيد لما
يتبادر منه وقيل ان المراد بالموضوع المحل المقوم للحال وضمير المولى
في قوله لانها راجع الى الواجب والكجهر والعرض وحاصله ان
لها اقساما لانكون محلا مقوما للامور العالما ولا يخفى انه كلف بالي عنه
مقابلته الموضوع بما لمحو لا على انه كذا يذهب اليه وهو فضائل التبادر
من التفسير المذكور وقول مما يبحث عنها كذا ليس موضوعا
من الاقسام الثلاث ولا يخفى ان العلية والمعلولية من مقولة الاضافة
كالابوة والنبوة فيكون من الاعراض مع انها مما يبحث عنها في هذا
بل قد يبحث فيه من التقديم والتأخر مع كونها من مقولة الاضافة وهذا
الكاتب للبحث عند مقالة اخرى غير المقالة التي وضعها للامور العالما
والتحقيق ان للعلة معنيين اضائي يحصل للعلة بالقياس الى المعنى
كونها معاني الوجود لعلاقة ذاتية بينهما وحقبة بمعنى كون الشيء

لا يقال ان الظاهر ان الموضوع لا يتبادر كونه موضوعا
ولا يلزم منه نفي الموضوعية في نفس الامر لاننا نقول في الموضوعية
يتبادر من نفي الاختصاص مطلقا ولما قلنا لانها موضوعا لها ففيد
وجوب كونها احوالا ومحولات فقط وهذا القول كانه تأكيد لما
يتبادر منه وقيل ان المراد بالموضوع المحل المقوم للحال وضمير المولى
في قوله لانها راجع الى الواجب والكجهر والعرض وحاصله ان
لها اقساما لانكون محلا مقوما للامور العالما ولا يخفى انه كلف بالي عنه
مقابلته الموضوع بما لمحو لا على انه كذا يذهب اليه وهو فضائل التبادر
من التفسير المذكور وقول مما يبحث عنها كذا ليس موضوعا
من الاقسام الثلاث ولا يخفى ان العلية والمعلولية من مقولة الاضافة
كالابوة والنبوة فيكون من الاعراض مع انها مما يبحث عنها في هذا
بل قد يبحث فيه من التقديم والتأخر مع كونها من مقولة الاضافة وهذا
الكاتب للبحث عند مقالة اخرى غير المقالة التي وضعها للامور العالما
والتحقيق ان للعلة معنيين اضائي يحصل للعلة بالقياس الى المعنى
كونها معاني الوجود لعلاقة ذاتية بينهما وحقبة بمعنى كون الشيء

والا يقال ان الظاهر ان الموضوع لا يتبادر كونه موضوعا
ولا يلزم منه نفي الموضوعية في نفس الامر لاننا نقول في الموضوعية
يتبادر من نفي الاختصاص مطلقا ولما قلنا لانها موضوعا لها ففيد
وجوب كونها احوالا ومحولات فقط وهذا القول كانه تأكيد لما
يتبادر منه وقيل ان المراد بالموضوع المحل المقوم للحال وضمير المولى
في قوله لانها راجع الى الواجب والكجهر والعرض وحاصله ان
لها اقساما لانكون محلا مقوما للامور العالما ولا يخفى انه كلف بالي عنه
مقابلته الموضوع بما لمحو لا على انه كذا يذهب اليه وهو فضائل التبادر
من التفسير المذكور وقول مما يبحث عنها كذا ليس موضوعا
من الاقسام الثلاث ولا يخفى ان العلية والمعلولية من مقولة الاضافة
كالابوة والنبوة فيكون من الاعراض مع انها مما يبحث عنها في هذا
بل قد يبحث فيه من التقديم والتأخر مع كونها من مقولة الاضافة وهذا
الكاتب للبحث عند مقالة اخرى غير المقالة التي وضعها للامور العالما
والتحقيق ان للعلة معنيين اضائي يحصل للعلة بالقياس الى المعنى
كونها معاني الوجود لعلاقة ذاتية بينهما وحقبة بمعنى كون الشيء

والا يقال ان الظاهر ان الموضوع لا يتبادر كونه موضوعا
ولا يلزم منه نفي الموضوعية في نفس الامر لاننا نقول في الموضوعية
يتبادر من نفي الاختصاص مطلقا ولما قلنا لانها موضوعا لها ففيد
وجوب كونها احوالا ومحولات فقط وهذا القول كانه تأكيد لما
يتبادر منه وقيل ان المراد بالموضوع المحل المقوم للحال وضمير المولى
في قوله لانها راجع الى الواجب والكجهر والعرض وحاصله ان
لها اقساما لانكون محلا مقوما للامور العالما ولا يخفى انه كلف بالي عنه
مقابلته الموضوع بما لمحو لا على انه كذا يذهب اليه وهو فضائل التبادر
من التفسير المذكور وقول مما يبحث عنها كذا ليس موضوعا
من الاقسام الثلاث ولا يخفى ان العلية والمعلولية من مقولة الاضافة
كالابوة والنبوة فيكون من الاعراض مع انها مما يبحث عنها في هذا
بل قد يبحث فيه من التقديم والتأخر مع كونها من مقولة الاضافة وهذا
الكاتب للبحث عند مقالة اخرى غير المقالة التي وضعها للامور العالما
والتحقيق ان للعلة معنيين اضائي يحصل للعلة بالقياس الى المعنى
كونها معاني الوجود لعلاقة ذاتية بينهما وحقبة بمعنى كون الشيء

تمه خواشي صفحه ٥٤ قوله لما يتوهم ان العلم ان المقصود من التوهم عدم جامعته
تعريف ولا بد منه في الحقيقة ومنشأه ان مفاد التعريف بناء على التبادر امر ان كون الامور العامة لحوال
واجب والجوهر والعرض وفي موضوعين بها والكثرة مع كونها من الامور العامة لا يصدق في *

بذ التعريف عليها لانها نفس الكم المنفصل على تقدير خروج الهيئة الاجتماعية عنها وهو من افراد العرض فلذا الكثرة فكانت
من افراد الموضوع كالأعداد من الاحوال فقط وهو للتعريف واذا سمعت هذا منافيا ان كان ما وقع في بعض الخواشي
من التفريع بعد بيان حاصل التوهم من قوله حاصل التوهم ان الكثرة من الامور العامة عندهم ويص
نفس الكم المنفصل على تقدير نفي الجزاء الصوي عنه كالعشرية والاربعية مثلا فيكون عوضا كالكلم المنفصل فلا يصح قول
الحش الزائد والوجود والامكان وغيرهما ليس موضوعا لشي من الاقسام الثلاثة التي ليس له دخل لاني المقصود ولا في
النشأ بل يكون كالتفصيل من الكلام وبما اقبل عن المرام فافهم ١٢ سيد الكبر شاه له قوله
دفع لما يتوهم ان العلم اولا ان مقصود استباحشي من قوله انت تعلم ان التبادر انما توجيه تعريف صاحب
للقايف وتوضيحه بحيث يكون جامعا مانعا وفي موضع قوله والوجود والامكان وغيرهما مما بحث عنه بهذا ذلك كما يشير
اليه بيان جامعته التعريف وشموله لافراد المرف كما ان المقصود من قوله وبهذا يندفع ان هذا التعريف
بيان مانعية وان كان في ضمن الدف ما نيا نعم ان المقصود من التوهم عدم جامعته التعريف
لكن ليس منشأ التوهم امر ان بل منشأ عدم جامعته اعتبار في الموضوعية في الامور العامة من حيث انه
متبادر من النفس قال بعض الحاشين فلا يكون هذا التعريف على هذا التبادر صادقا عليها اي على الكثرة
لعدم تحقق ما هو معتبر في الامور العامة مع انها من الامور العامة فقوله ومنشأه اي منشأ التوهم ان مفاد
التعريف آه مرف وما لثاناه ظهر مما ذكرنا ان وقع في حاشيتنا من التفريع على حاصل التوهم وهو قولنا فلا يصح
قول الحش الزائد والوجود والامكان وغيره ليس كذلك اي ليس موضوعا لشي من الاقسام الثلاثة خلل
على المقصود قال خان العلوم بعد تقرير التوهم فلا يصدق ان الامور العامة ليست موضوعات لشي من قسام
الموجود من الواجب والجوهر والعرض وقال كج العلوم ولما كان هذا هو التوهم ان الشيخ اطلق في
التعليقات لفظ العرض على الوجود فالوجود ان عرض مندرج فيه فلا يصح قوله والوجود والامكان ان يخرج عن
الامر العام بهذا التبادر دفع في الحاشية بقوله وما وقع في تعليقات الشيخ لانه هذا القول لقوله واشتهر
آه يفسر على انه لو لم يكن من هذا القول جامع التعريف مقصودا لم اورد الحش المبارك النقض بعدم
الجامعية على الحش الزائد بقوله ولا ينبغي القول ويعلم من قوله وكخرج من الامر العام بهذا التبادر
ان منشأ عدم الصدق وعدم الجامعية هي الموضوعية المتبادر من التفسير كما لا يخفى فاما قال
ان ما وقع في بعض الخواشي من التفريع آه في عدم التأمل فتأمل ١٢ سيد شكر الدين

[illegible][illegible]

وكتبه الشريف المصنف
 في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في مدينة القاهرة
 في داره
 في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في مدينة القاهرة
 في داره

[illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

عنه ليعودوا الى الجهاد في سبيل الله ودماء المسلمين

[illegible]

لا يثبت عندنا من ادواته الا ما ثبت في كتاب الله ورسوله
ولا يثبت عنده من الادوات الا ما ثبت في كتاب الله ورسوله

علم يقين من الصفات الخسرية من الدنيا
 والآن انظر الى العوض من العوض
 فليكن من العوض من العوض

المؤمنين والمؤمنات المصلحين والمصليات

الى جواب الاشكال المذكور بانه لو سلم ان الكثرة متحدة مع الكم المنفصل لكن انما جابا تحت الكم لا الترتيب ان
 لا شيء الى مجردة والماهية لا بشرط شيء اى من حيث هي هي متحدتان بالذات ومتغايرتان بالاعتبار مع ان
 الثانية من الممكنات في نفس الامر داخلية تحت مقولة والاولى من السجلات غير داخلية تحت مقولة اصلا
 وكذا هي الكثرة المحضة ليس لها وحدة ولا حقيقة محصلة احده حتى تندرج تحت مقولة كذا في حاشيته
 العلوم اقول فيه نظر لان الذاتيات لا يختلف باختلاف الاعتبار فادام الذات متحققة لا يختلف الذاتي عنها
 والكثرة المحضة تمام حقيقتها ان لم يكن متحققة بوصف الوحدة فكيف يختلف عنها الكم الجنس وبذا بخلاف
 الماهية بشرط لا شيء الى مجردة فان اعتبار التجرد من العوارض مطلقا يوجب بها من حلق الواقع وكلها من
 المتغيرات فاذا اتفق الماهية ببقى الذاتي بالضرورة لانه يختلف عنها وبالجملة القياس قياس مع الفارق كمالا
 فانه في مقوله اقول لا اشكال الخ لما يتوهم من ظاهر القول بعينية الصفات له تعالى عدم ورود الاله
 اشكال في ذلك مطلقا سواء كانت صفات حقيقية للواجب تعالى وهي التي ترتب عليها الآثار
 والمعا في المصدرية وهي التي عسبته تعالى ليضع الحمل بالذات بان يكون مصداق حمله ومناط
 منه بما عليه تعالى نفس ذاته تعالى فاذ اراه بقوله اقول لا اشكال الخ وحاصله ان عدم ورود الاشكال عليهم
 مختص بالصفات الحقيقية دونها بالمعاني المصدرية فان الاشكال بها مشترك الورد بين كلا الفريقين كما
 سيجرح به فاقال بينا الفاضل المبرور استاذ المحشى المذكور من قوله لما كان التوهم ان يتوهم ان الالهياد با
 الصفات السبع يروى على المشكلين والحكام كما يروى بالكم المطلق وغيره دفعه بقوله اقول لا اشكال فكلما ظاهره
 لا يناسب السابق والسبب في ذلك المحشى ادرجه بتركا وتينا **سيد الكبر شانه** قوله لما يتوهم آه
 اقول لم يسبق القول بعينية الصفات له تعالى ولا تقسيم الصفات الى الحقيقية وغير الحقيقية حتى يتوهم من ظاهره
 القول عدم ورود الاشكال على الحكماء بالصفات مطلقا آه فالقول يكون قوله لا اشكال الخ دفعه بهذا التوهم نداء
 عن تعيين كيف ولو كان المقصود منه ذلك لدفع لذكر بدل قوله واما المتكلمون آه واما المفهومات المصدرية المشتركة
 فالنقص بها واد الخ ليقم الدفع واما ذكره بعد تمام الكلام وقطعه بأسلوب آخر فلا يجدي لدفع هذا التوهم لو ورد الاله
 شكل لا بعدم الاشكال وذلك ظاهر على من له ادب في مسكنة في العبارة بل انما ذكره بعده لاظهار فائدة
 لتعيين الصفات بالحقيقة فكان سائلا يقول ان ما ذكر انما هو حال الصفات الحقيقية فكيف حال مفهوماتها
 المصدرية أيرد النقص بها على كلا الفريقين او لا وان يرد أفيد دفعه بما ذكره سيد المحشى ام لا واما تحرير التوهم
 الذي ذكره استاذنا في السابق والسياق فان التعريف المذكور للمور العامة انما هو اتفاق الفريقين و
 السابق اعني قوله واما المتكلمون الخ فانه قرينة على ان القيد اعني قوله على الحكماء منظور في نظر المحشى المبارك و
 قوله بالصفات الحقيقية فقوله لا يناسب السابق والسياق فمرد توهم فافهم **سيد مشكور الدين**

تمهيد بيان الفرق بين الاخص والاعم في جواز التعريف اللفظي باننا في دون الاول ومقصود الفاضل المبارك من
نقله ايراد الاعتراض برد الفرق المذكور وبطلانه حيث اراد الجواز مطلقا كما صرح به قوله بل الحق الجواز مطلقا حقيقيا كان
اول فظيانا فاما قال المصحح والسعي المشكور من قوله فيه اشارة الى ان قوله يجوز بالاعسم فيه احترازي فغير نوع
من القصور والاختصاص على من له شائبة من الشعور ان المفعول به وما يقوم مقامه لا يعبر عن القيود عند الجمهور الا ان يتقدم
توضيحا ضربت لما تقر ان تقديم ما حقه التاخير فيفيد العموم والاختصار في الشبهة بل الحق لكل وجهته هو موليها استبرك
قوله من تعليق الحق اقول لا يخفى ما فيه اما لو افلانه على هذا لا يظهر عرض تعليل هذه الحاشية على الاصل ووجه
ربطها معه ولا بد منه ففيه قصور واما ثانيا فلانه لو كان الغرض من تعليق هذه الحاشية تمهيد البيان للفرق بين الا
الاعم المذكور بقوله فاعلم وجهه الحق لكان بيان الفرق كلاما مستغلا لاجزاء اذ منتهى لذلك التمهيد لكنه جزء و
تمهيد
تف بذكر اجراءه ايضا حيث قال قوله فاعلم وجهه جواب عن سنده فاعلم ان الاما الملازمة فطاهرة والا
كان بيان من التمهيد بل الغرض منه دفع لما يتوهم من ان تخصيص جواز التعريف اللفظي بالاعسم وتقييده
به وقع بناه على ان التعريف بهذا اعم وان اتقاضه يكون اعم من العرف بالفتح وليس بغير احترازي وانشاء
انه لم يجب في التعريف اللفظي ما يجب في التعريف الحقيقي فيجوز بالاحض وقوله ومقصود الفاضل الحق فيه انه
ليس مقصوده منه ايراد الاعتراض على الفرق المذكور بقوله بل الحق الجواز الحق وانما كان كذلك لوم قبل اولا واثار
بقوله فاعلم ان عدم الجزم بالامتناع اذ الجواز لا ينافي قبل فليس منه فكيف يكون ما يفهم منه ايراد عليه وما قال
ببر السد ثمانية ان المفعول به وما يقوم مقامه لا يعبر عن القيود عند الجمهور فيجوز ان من غير استنباطه بل كلما يتم تد
على خلافه قال العلامة في شرحه للتخلص تحت قوله وقولنا تناول خرج نحو ما من قول الجاهل وللتبني على
هذا الغرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد وقال الشارح وتقييده الواجب بقوله لذاته احتراز
عن الواجب بالواجب الحق وقال العلامة السالك في لذاته فية للتبني لا للمنفى اعني القبول والعدم احتراز
عن الممكن الوجود فان عدم قوله عدم لغيره وقال السيد الزاهد فيه اشارة سبيل ان هذا القيد للبيان
الحق وقال بحر العلوم تحت قوله لان الامكان سلب الضرورة الحق يعني ان جيبه لذاته ليس فيه السلب آه
قال السيد الزاهد لان المتعدي بالحرف مقيد بالمفعول والحرف واسطة في التقييد وظاير ذلك كثيرة في
كلامهم فافهم سيد اقول لا ان يقدم آه هذا ايضا مما لا يصح في الية فانه اذا كان متأخرا ولم يكن قيدا
مع صدق القيد على المجموع فكيف يكون قيدا اذا تقدم مع عدم صدق عليه وكلامنا في الاحتراز دون
الحصر وبما متغاير ان فافهم سيد شكر الدين مد ظله الى يوم الدين آمين

تمهيد لبيان الفرق بين الاخص والاعم في جواز التعريف اللفظي بالثاني دون الاول ومقصود الفاضل المبارك من
تعليله ايراد الاعتراض برد الفرق المذكور وبطلانه حيث اراد الجواز مطلقا كما صرح به قوله بل الحق الجواز مطلقا حقيقيا كان
اول لفظي الالفاظ فالصحيح والسعي المشكور من قوله فيه اشارة الى ان قوله يجوز بالاعسم فيه احترازي ففيه نوع
من القصور اذ لا يخفى على من له شائبة من الشعور ان المفعول به وما يقوم مقامه لا يعد من القيود عند الجمهور الا ان تقدم
توضيحه اضرب له ما تقران تقديم ما حقه التاخير فيقيد للهم والاختصار في الشبه بل الحق لكل وجهه هو وليها سيما
قوله من تعليق الحق اقول لا يخفى ما فيه اما بولاه لانه على هذا لا يظهر عرض لتعليق هذه الحاشية على الاصل ووجه
ربطها معه ولا بد منه ففيه قصور واما ثانيا فلانه لو كان الغرض من تعليق هذه الحاشية تمهيد لبيان الفرق بين الا
مبين والاعم المذكور بقوله فاعل وجهه الالكان بيان الفرق كلاما مستغلا لاجزاء فتمت لذلك التمهيد لكنه جزء و
تمت الف بركه اجره ايضا حيث قال قوله فاعل وجهه جواب عن استنه على انهما الملازمة فظاهرة والا
كان بيان من التمهيد بل الغرض منه وضع لما يتوهم من ان تخصيص جواز التعريف اللفظي بالاعسم وتقييده
به وقع بنا على ان التعريف بهذا اعم وان انتافضه بكونه اعم من العرف بالفتح وليس بقيد احترازي وانشأ
انه لم يجب في التعريف اللفظي ما يجب في التعريف الحقيقي فيجوز بالاخص وقوله ومقصود الفاضل ان يبين ان
ليس مقصوده منه ايراد الاعتراض على الفرق المذكور بقوله بل الحق الجواز الال وانما كان كذلك لوم فعل اولوا اشار
بقوله فاعل الى عدم الجزم بالامتناع اذ الجواز لا ينافي بل يفهم منه كيف يكون ما يفهم منه ايراد عليه وما قال
ببرهانه شانه ان المفعول به وما يقوم مقامه لا يعد من القيود عند الجمهور فوجه التمهيد من غير استنباط بل كلما تمتد
على ظاهره قال العلامة في شرحه للتخصيص تحت قوله وقولنا تناول يخرج نحو ما من قول الجاهل وللمتمنية على

بقوله لكن في عدم تعلق الغرض المعتد به بالبحث عن الصفات السبعة على وجه العموم نظرا لانها يجوز عنها في غير هذا الموضع من حيث انها من مقاصد العلم على وجه العموم اي باعتبار انفسها من غير تخصيص كونها من احوال قسم دون قسم من اقسام الموجود ووجه الدفوع ان تعلق الغرض بالبحث عنها من حيث العموم والاطلاق بهذا المعنى المتغير في موضع الهملة او المحصورة خارج الطبيعة من حيث انطباقها على جوهرها لانها من حيث شمولها لا قسما الموجود من الوجوه والاشياء لا يوجب تعلق الغرض بها من حيث العموم والشمول لا قسما الموجود بالجملة تعلق الغرض بالبحث عنها من حيث الشمول لا قسما الموجود ثم وللتقص في هذا الفن البحث عنها بهذه الحقيقة فتكون **قوله** يجوز بالاعم قال في الحاشية يجوز والتعريف اللفظي بالاعم ولم يجوزوه بالاخص فلعل وجهه ان الاخص فرد الاعم فهو شامل له دون العكس فيمكن ان يثبت بالاعم الى الاخص دون العكس انتهى توضيحه ان الاخص من جنس الاعم فيكون مشتملا عليه والاعم شامل له فيصح ان يجعل الاعم مرة لملاحظة الاخص والا لتمام اليه والاعم لا يبرز تحت الاخص فلم يكن مشتملا عليه والاخص شامل له فلا يمكن جعل الاخص مرة لملاحظة الاعم فلا يقصد به حصار

بما لا يخفى من ان مقتضى البحث عن الصفات السبعة على وجه العموم نظرا لانها يجوز عنها في غير هذا الموضع من حيث انها من مقاصد العلم على وجه العموم اي باعتبار انفسها من غير تخصيص كونها من احوال قسم دون قسم من اقسام الموجود ووجه الدفوع ان تعلق الغرض بالبحث عنها من حيث العموم والاطلاق بهذا المعنى المتغير في موضع الهملة او المحصورة خارج الطبيعة من حيث انطباقها على جوهرها لانها من حيث شمولها لا قسما الموجود من الوجوه والاشياء لا يوجب تعلق الغرض بها من حيث العموم والشمول لا قسما الموجود بالجملة تعلق الغرض بالبحث عنها من حيث الشمول لا قسما الموجود ثم وللتقص في هذا الفن البحث عنها بهذه الحقيقة فتكون **قوله** يجوز بالاعم قال في الحاشية يجوز والتعريف اللفظي بالاعم ولم يجوزوه بالاخص فلعل وجهه ان الاخص فرد الاعم فهو شامل له دون العكس فيمكن ان يثبت بالاعم الى الاخص دون العكس انتهى توضيحه ان الاخص من جنس الاعم فيكون مشتملا عليه والاعم شامل له فيصح ان يجعل الاعم مرة لملاحظة الاخص والا لتمام اليه والاعم لا يبرز تحت الاخص فلم يكن مشتملا عليه والاخص شامل له فلا يمكن جعل الاخص مرة لملاحظة الاعم فلا يقصد به حصار

بما لا يخفى من ان مقتضى البحث عن الصفات السبعة على وجه العموم نظرا لانها يجوز عنها في غير هذا الموضع من حيث انها من مقاصد العلم على وجه العموم اي باعتبار انفسها من غير تخصيص كونها من احوال قسم دون قسم من اقسام الموجود ووجه الدفوع ان تعلق الغرض بالبحث عنها من حيث العموم والاطلاق بهذا المعنى المتغير في موضع الهملة او المحصورة خارج الطبيعة من حيث انطباقها على جوهرها لانها من حيث شمولها لا قسما الموجود من الوجوه والاشياء لا يوجب تعلق الغرض بها من حيث العموم والشمول لا قسما الموجود بالجملة تعلق الغرض بالبحث عنها من حيث الشمول لا قسما الموجود ثم وللتقص في هذا الفن البحث عنها بهذه الحقيقة فتكون **قوله** يجوز بالاعم قال في الحاشية يجوز والتعريف اللفظي بالاعم ولم يجوزوه بالاخص فلعل وجهه ان الاخص فرد الاعم فهو شامل له دون العكس فيمكن ان يثبت بالاعم الى الاخص دون العكس انتهى توضيحه ان الاخص من جنس الاعم فيكون مشتملا عليه والاعم شامل له فيصح ان يجعل الاعم مرة لملاحظة الاخص والا لتمام اليه والاعم لا يبرز تحت الاخص فلم يكن مشتملا عليه والاخص شامل له فلا يمكن جعل الاخص مرة لملاحظة الاعم فلا يقصد به حصار

لا يمكن ان يكون العلم الاخص مشروطا بالعلم الاعم لان العلم الاخص لا يتحقق الا بالعلم الاعم
 لا يمكن ان يكون العلم الاخص مشروطا بالعلم الاعم لان العلم الاخص لا يتحقق الا بالعلم الاعم
 لا يمكن ان يكون العلم الاخص مشروطا بالعلم الاعم لان العلم الاخص لا يتحقق الا بالعلم الاعم
 لا يمكن ان يكون العلم الاخص مشروطا بالعلم الاعم لان العلم الاخص لا يتحقق الا بالعلم الاعم

والعلم الاخص علم الاعم لا علم الاخص مشروط بالعلم الاخص المشهورين ان
 يكون العلم الاخص علم الاعم لا علم الاخص مشروط بالعلم الاخص المشهورين ان
 لا يتحقق احدهما عن كون الآخر بالكد فلا يمتنع ان يكون العلم الاخص
 وفيه ان لا يتم اندمع الذهول عن العلم الاخص من حيث انه علم لا يفتقر
 الاستعمال لا يكون العلم الاخص بالكد او بكنهه واثار بقوله لعل العلم
 بالامتناع بل الحق الجواز في التعريف مطع حقيقيا كما اوقفنا كما هو متعارف
 والمحققين فانهم قالوا ان العلم الاخص لما كان من خواص الغير الشاملة للعلم
 والغرض من التعريف تصوير المعرف بوجوهه والالتفات اليه فيفيد تصويره من
 حيث انه من خواصه ومن مواد تحققه تصويره في الجملة ولو ببعض اعتباراته
 وكذلك فيفيد الالتفات اليه ويمكن ان يقال ان العلم الاخص اعرف من العلم الاعم عند
 العقل وهو خفي منه فاعتبر العلم الاخص في التعريف دون العلم الاخص ليقال عرفية
 المعرف ليس بشرط في التعريف اللفظ فان فيه اتساعا لا ناعتبرها الا
 وهو لا يستلزم الشرطية قولنا هذا على سبيل التبعية اعرفنا ان
 الكلية ليشتمل الوحدة للاقسام الثلاثة سواء كان كذا
 والبعض لك ثم فوض الكثرة في كل موجود على تقدير رجوع الضميمة

تنبيه على الذين
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره

تنبيه على الذين
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره
 تصور العلم الاخص بالكد او بكنهه او بغيره

العلم الاخص علم الاعم لا علم الاخص مشروط بالعلم الاخص المشهورين ان
 يكون العلم الاخص علم الاعم لا علم الاخص مشروط بالعلم الاخص المشهورين ان
 لا يتحقق احدهما عن كون الآخر بالكد فلا يمتنع ان يكون العلم الاخص
 وفيه ان لا يتم اندمع الذهول عن العلم الاخص من حيث انه علم لا يفتقر
 الاستعمال لا يكون العلم الاخص بالكد او بكنهه واثار بقوله لعل العلم
 بالامتناع بل الحق الجواز في التعريف مطع حقيقيا كما اوقفنا كما هو متعارف
 والمحققين فانهم قالوا ان العلم الاخص لما كان من خواص الغير الشاملة للعلم
 والغرض من التعريف تصوير المعرف بوجوهه والالتفات اليه فيفيد تصويره من
 حيث انه من خواصه ومن مواد تحققه تصويره في الجملة ولو ببعض اعتباراته
 وكذلك فيفيد الالتفات اليه ويمكن ان يقال ان العلم الاخص اعرف من العلم الاعم عند
 العقل وهو خفي منه فاعتبر العلم الاخص في التعريف دون العلم الاخص ليقال عرفية
 المعرف ليس بشرط في التعريف اللفظ فان فيه اتساعا لا ناعتبرها الا
 وهو لا يستلزم الشرطية قولنا هذا على سبيل التبعية اعرفنا ان
 الكلية ليشتمل الوحدة للاقسام الثلاثة سواء كان كذا
 والبعض لك ثم فوض الكثرة في كل موجود على تقدير رجوع الضميمة

تمت حواشي صفحهم أقوله وفيه أنا لا نسلم أن قول سفسطة ظاهرة يكشف حالها
 بادي التامل في مباديها إذ لا يخفى على الماهر أن احتمال تجويز التعريف اللفظي بالاحص لاجل صيغة
 الاشتغال المستبعد للاستلزام في كل حال فإذا كان الاسم الذي مذهبوا عنه على تقدير تعريفه اللفظي

ولو باعتبار لفظ غير ما نوس الاستعمال الثاني الاستلزام ذلك اعتبار المنفع على الاشتغال فلا يمكن التعريف
 اللفظي لغوات شروطه وهو الاستلزام إذ لا مجال للمزج من حيث الاحص خاص والعلم سفسطة الكبرياء
 أن مع تسليم كونه مذهبوا عنه بحسب التعبير عنه بلفظ غير ما نوس الاستعمال باللفظ الخاص كيف يكره الاستلزام
 الاستلزام علم الاحص لعلم الاسم بناء على جواز كون الخاص مدركاً فأن لم يكن الذي يؤول عنه من حيث أنه
 يفسر بلفظه الخاص كما سلم وإن لم يتأية الاستلزام لذلك لا اعتبار بل هو بمنزلة عن المقصود ومناط اللوح
 الثاني على ذلك الاستلزام لا يفرق فيه التعريف اللفظي بالاحص فلو أنه سفسطة بحسب فهم سيد شكر الدين
 متعلق حاشيتهم سند سندهند ستره قول بل قالوا بعد مما لا أقول بل دليل حواشيه
 بغير سبيل إذ لم ينقل من القدر اعتبار عدم الشروط بل عدم اعتبارها ولا يلزم من عدم اعتبار الشيء اعتبار
 عدمه وهو ظاهر فافهم سيد الكبرياء قول من القدر لا يذ ابراف أو كلامهم يدل على عدم
 الاشتراط قال بحر العلوم بل الذي يظهر من كلامهم عدم اشتراط التعريف اللفظي شيء ما شرط به التعريف
 الحقيقي من الطرد والعكس انتهى فظهر أن عدم الاشتراط في التعريف اللفظي معتبر عندهم كما أن الاشتراط في
 التعريف الحقيقي عندهم معتبر سيد شكر الدين مد ظله

الاستمر في قوله وان كان الى لفظ كل المضاف اليه اعني الموجد وقم على
 على سبيل
 المفعول الثاني

سبيل التبرع وبهذا اندفع ما قيل أن شمول الوحدة للشبهة لا يتوقف على
 ٢ لا عرض ١٣

تحققنا في كل موجود اذ يكفي في ذلك شبهة الواجب والفرق من الجوهري

وأيضاً شمول الكثرة لكل موجود ينافي عددها كما يشمل الاثنين فقط لأن

تتمول الميزة المذكورة في بيانها الوحدانية وقدرها على سبيل التبرع هو

بنينا في حصاهم بابا لليين في نفس الامرو فيل راذة القبية ان سمول الو
 فانه انفاضل للاهموري ١٢

للبيد لا يوفى وجود الواحد حقيقة من الوجود الستة بدو فوفى
بأنه كذا، بعد ذلك إذا وقع في قوله: "الذي هو الترتيب" شمله

لثمة وطن انذاف الارادن هذا اللهد وانت خمتان ه ام ب م ج

اعتبار الكمية مع قطع النظر عن فرض الكتلة في كل فرد والآخر فرض الكتلة

في الكل والاعتراض الاول على الاول والها على الثاني ولا يخفى عليك ان ما ذكرناه
 وهو قول ابن سينا في الوجوه

ببر فائدة الامر السالك دون نفع الايرادين على ان لا يتم اولاد للكرمة من

الحقيقة وعند انقائه يتحقق الكمال فلو لم يوجد الوحدة اصلها كما يسمى انشاء الله

قولنا لا يجب ان يتحقق له لعل القائل يظن اننا من العوارض المحمولة على

قسا الوجود في مسائل العلم ومسائل العلوم الحقيقة عقود كلية تحققة

المطلوب القنا

والله اعلم بالصواب

[illegible]

الجواب والبيان
لم يكن الدعوة من الله
انض خان العلوم
انض خان العلوم

شمول الكثرة الفرضي للشمول

ان فی انحصار صوم الیوم
نفس الامس و انما فی فایم
والایراد انما فی فایم

الامر الثاني

الكثرة في العلم مبرور ودعي البنية
على ان يتحول الامة الى

سيد شكري الدين

آه اما عدم انتفاع
لاذوار وسط الامر لاله
اعتبار

الوحدة الثالثة وثاني أثر الوحدة

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل
الدين والدين من أجل
الدنيا والآخرة
والعلم من أجل
الدنيا والآخرة

التي لا يوجد فيها

منه انما هو انهم هذا القاص

فلم لا يجيب جواباً عن موضوع العلم

[illegible]

مجلس بیستم

هم دارا کسب می کند و بهر کسب که خواهد نمود
مستحق الموعود و دارا و خوشبخت
مستحق از دارا و دارا و خوشبخت

سائل الا تشعرون بان
علاقا فذا يلزم من
عدم موضوع الاستدلال
على الفرق بين
الاستدلال وبين
الادعاء

[illegible]

قال وبني يارود المني صاحب علوم العلوم حيث
 ثانيا وأعدم التيقن وفي ذلك بناء
 كان موجودا والابن قد
 المذكورة

فقد كان الفصل في الامور المتصلة بالوجود
 لان كل ما لا يكون له وجود مستقل
 بل هو متعلق بوجود غيره
 فهو في الحقيقة لا وجود له
 بل هو كالموجود في عينه
 لان كل ما لا يكون له وجود مستقل
 بل هو متعلق بوجود غيره
 فهو في الحقيقة لا وجود له
 بل هو كالموجود في عينه

بين لاسقوة فيه والثاني ما قال في الحاشية الاخرى بقوله وايضا لكان نقول
 لان كل ما لا يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بوجود غيره
 فهو في الحقيقة لا وجود له بل هو كالموجود في عينه
 التعريف ان كان على رأي المسكين يلزم على ذلك التقدير ان لا يكون الوجود
 من الامور الشاملة للاقسام الثلاثة لان الكم مطلقا ولا عرض النسبة
 كلها ليست بموجودة عندهم وان كان على رأي الحكماء يلزم على
 ذلك التقدير ان لا يكون الوجود الخارجي منها لانه الكم المنفصل و
 الاعراض النسبية كلها عندهم ليست بموجودة في الخارج كما
 صرحوا به وتخصيص الجوهر والعرض بالموجودين مما لا يلتفت
 اليه وباجملة ان القول بان المعتبر في الامر العام تحققة في كل فرد
 من الثلاثة والاثنتين قوله خال عن التحصيل **اقول** يمكن ان يراد
 بالوجود المطلق اعم مما يكون بحسب حاله في نفسه او بحسب حال موضوعه
 كما للاوصاف الانتزاعية كالفوقية متلافات وجود منشأ انتزاعها بعد
 من الحاء وجودها وكذا يراد بالوجود الخارجي بمعنى منشأ الآثار اعم من
 ان يكون بحسب نفسه او بحسب حاله موضوعه في الاعيان فان الزوجية
 مثلا يعبر عن الامور العينية باعتبار منشأ انتزاعها كما حققة الحق والاداء
 في الحاشية المحسنة الحق اربعة اختاره والتكلم لما انكروا الكم فلم يكن عوضا فلا

فقد كان الفصل في الامور المتصلة بالوجود
 لان كل ما لا يكون له وجود مستقل بل هو متعلق بوجود غيره
 فهو في الحقيقة لا وجود له بل هو كالموجود في عينه
 التعريف ان كان على رأي المسكين يلزم على ذلك التقدير ان لا يكون الوجود
 من الامور الشاملة للاقسام الثلاثة لان الكم مطلقا ولا عرض النسبة
 كلها ليست بموجودة عندهم وان كان على رأي الحكماء يلزم على
 ذلك التقدير ان لا يكون الوجود الخارجي منها لانه الكم المنفصل و
 الاعراض النسبية كلها عندهم ليست بموجودة في الخارج كما
 صرحوا به وتخصيص الجوهر والعرض بالموجودين مما لا يلتفت
 اليه وباجملة ان القول بان المعتبر في الامر العام تحققة في كل فرد
 من الثلاثة والاثنتين قوله خال عن التحصيل **اقول** يمكن ان يراد
 بالوجود المطلق اعم مما يكون بحسب حاله في نفسه او بحسب حال موضوعه
 كما للاوصاف الانتزاعية كالفوقية متلافات وجود منشأ انتزاعها بعد
 من الحاء وجودها وكذا يراد بالوجود الخارجي بمعنى منشأ الآثار اعم من
 ان يكون بحسب نفسه او بحسب حاله موضوعه في الاعيان فان الزوجية
 مثلا يعبر عن الامور العينية باعتبار منشأ انتزاعها كما حققة الحق والاداء
 في الحاشية المحسنة الحق اربعة اختاره والتكلم لما انكروا الكم فلم يكن عوضا فلا

تمت حاشية صفحة ١٧ | قوله وبالحكمة الملائمة وان مع قطع النظر عما ذكره والاغراض عنه التخصيص
بالافراد الموجودة ضروري لان المصنف لم يعرف الامور العامة بما لا يختص بواحد من الواجب تعالى
والجوه والعرض حتى يصح قوله وتخصيص الجوهر آه بل قال ما لا يختص بواحد من اقسام الموجود التي هي الواجب والجوهر
والعرض ولا شك ان الجوهر المعلوم والعرض المعلوم وكذا اقسامهما المعلومه ليست من اقسام الموجود لو وجب
الشمول لجميع الافراد لوجب الشمول لجميع الافراد الموجودة لا غير كذا في حاشية بحر العلوم عدل عنه وقال بالحكمة بان المتبرر
الامر العام تحقق في كل فرد من الثلاثة اذ الاثنين قول خال عن التخصيص اي عن معنى محصل لا يعبأ به اذ هو قول بلا وجه

فلا يضرهم عدم كون شمول الوجود له لشموله لجميع اقسام العرض فلا
فماثل قولنا وتخصيص الافراد **آه فان قيل** التخصيص ضروري
 الموضوع هو الوجود بما هو موجود **قلنا** الحشية المعبرة في عنوان الموضوع
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث وليست علة للحقوق العوارض ولا قيده
 في نفس الامر فلا يجب اعتبارها في المعنون والمصدق حتى يتبين
 بها اختصاصه على ما لا بد منه على ان المختار عند المحقق موضوعه
 من حيث هو انه يتعلق بدائيات العقائد الدينية وهو اعم من الوجود
 بحيث في غير الاحوال والعدوم **وان قيل** ان تلك الحشية
 لم تكن قيدا للموضوع او علة للحقوق في نفس الامر لكنها يجب حصولها
 في نفس الامر حتى يصدق عليه العنوان ويكون من جزئياته فيصير ان يجعل
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث والبحث عن المعدم والحال المستطرد
قلنا يكفي حصولها للواجب ولما هيته الجوهر وما هيته العرض
 واما تخصيص افرادها بها فليس مما لا بد منه ولا نتم البحث عن المعنى
 والحال استطراد على مختار المصنف **قولنا** ان يختص
 بالمقسم اي الوجود فلا يكون العدم والامتناع بكلا المعنيين

فلا يضرهم عدم كون شمول الوجود له لشموله لجميع اقسام العرض فلا
 فماثل قولنا وتخصيص الافراد آه فان قيل التخصيص ضروري
 الموضوع هو الوجود بما هو موجود قلنا الحشية المعبرة في عنوان الموضوع
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث وليست علة للحقوق العوارض ولا قيده
 في نفس الامر فلا يجب اعتبارها في المعنون والمصدق حتى يتبين
 بها اختصاصه على ما لا بد منه على ان المختار عند المحقق موضوعه
 من حيث هو انه يتعلق بدائيات العقائد الدينية وهو اعم من الوجود
 بحيث في غير الاحوال والعدوم وان قيل ان تلك الحشية
 لم تكن قيدا للموضوع او علة للحقوق في نفس الامر لكنها يجب حصولها
 في نفس الامر حتى يصدق عليه العنوان ويكون من جزئياته فيصير ان يجعل
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث والبحث عن المعدم والحال المستطرد
 قلنا يكفي حصولها للواجب ولما هيته الجوهر وما هيته العرض
 واما تخصيص افرادها بها فليس مما لا بد منه ولا نتم البحث عن المعنى
 والحال استطراد على مختار المصنف قولنا ان يختص
 بالمقسم اي الوجود فلا يكون العدم والامتناع بكلا المعنيين

فلا يضرهم عدم كون شمول الوجود له لشموله لجميع اقسام العرض فلا
 فماثل قولنا وتخصيص الافراد آه فان قيل التخصيص ضروري
 الموضوع هو الوجود بما هو موجود قلنا الحشية المعبرة في عنوان الموضوع
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث وليست علة للحقوق العوارض ولا قيده
 في نفس الامر فلا يجب اعتبارها في المعنون والمصدق حتى يتبين
 بها اختصاصه على ما لا بد منه على ان المختار عند المحقق موضوعه
 من حيث هو انه يتعلق بدائيات العقائد الدينية وهو اعم من الوجود
 بحيث في غير الاحوال والعدوم وان قيل ان تلك الحشية
 لم تكن قيدا للموضوع او علة للحقوق في نفس الامر لكنها يجب حصولها
 في نفس الامر حتى يصدق عليه العنوان ويكون من جزئياته فيصير ان يجعل
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث والبحث عن المعدم والحال المستطرد
 قلنا يكفي حصولها للواجب ولما هيته الجوهر وما هيته العرض
 واما تخصيص افرادها بها فليس مما لا بد منه ولا نتم البحث عن المعنى
 والحال استطراد على مختار المصنف قولنا ان يختص
 بالمقسم اي الوجود فلا يكون العدم والامتناع بكلا المعنيين

فلا يضرهم عدم كون شمول الوجود له لشموله لجميع اقسام العرض فلا
 فماثل قولنا وتخصيص الافراد آه فان قيل التخصيص ضروري
 الموضوع هو الوجود بما هو موجود قلنا الحشية المعبرة في عنوان الموضوع
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث وليست علة للحقوق العوارض ولا قيده
 في نفس الامر فلا يجب اعتبارها في المعنون والمصدق حتى يتبين
 بها اختصاصه على ما لا بد منه على ان المختار عند المحقق موضوعه
 من حيث هو انه يتعلق بدائيات العقائد الدينية وهو اعم من الوجود
 بحيث في غير الاحوال والعدوم وان قيل ان تلك الحشية
 لم تكن قيدا للموضوع او علة للحقوق في نفس الامر لكنها يجب حصولها
 في نفس الامر حتى يصدق عليه العنوان ويكون من جزئياته فيصير ان يجعل
 علة للبحث او قيده في نظر الباحث والبحث عن المعدم والحال المستطرد
 قلنا يكفي حصولها للواجب ولما هيته الجوهر وما هيته العرض
 واما تخصيص افرادها بها فليس مما لا بد منه ولا نتم البحث عن المعنى
 والحال استطراد على مختار المصنف قولنا ان يختص
 بالمقسم اي الوجود فلا يكون العدم والامتناع بكلا المعنيين

قوله في ذلك ان العبر في الموضوع الزيد والتجميع في الحقيقة الزائدة بان يكون ما هو اسمها
عليه انه مع عدم استفادته من اللفظ لا حاجة الى حمله على هذا المعنى حتى يلزم منه
كون بعض الباحث استطاديا مع تعلق الغرض العلمي به في الجملة ان في كون
مطلق العدم وضروريته منافيا للوجود مناقشة ظاهرة لاسيما العدم الذي
يصدق في مرتبة الماهية كما سافنا مل قوله في الازها العاليتها
لا يخفى ان هذا التوحيد لا يعم على هذه المتكلمين الا ان يراد بالوجود الازها
ما يعم الوجود علم الواجب سبيل السمت والتحقيق منهم لا يكون قوله
يمكن ان يقال اه اراد ان للعدم مطلقا ولا امتناع معني حاصله للجوهر والعرف
بالفعل حين الوجود ويختص بالوجود الذي زاد وجوده على ما هيته اعني
اذا الوجود تعالى ليس له ماهية مغايرة لوجوده ولا ذات ولا ماهية للممتنع
لذا تداخلا وقد ثبت عند المحققين ان كل ممكن موجود في نفس الامر
ولو في علم الباري تعالى كما ذهب اليه المتكلمون منهم فيكون مختصا بالقسم
ايضا فيما من الامور العائدة بلا رتبة قوله دون المعنونة اه فان
ان مصداق هذا السلب في تبت نفس اليه هيته فلم يكن من العوارض التي يحكمها
ولا في الحكم عند قلت ان المعنى في الامور العاليتها هو تلك الازها بان يكون
اما نفس الموضوع وخصيصة زائدة عليها لتعليقه ونقيضه في العوارض والمعنونة
قوله في ذلك ان العبر في الموضوع الزيد والتجميع في الحقيقة الزائدة بان يكون ما هو اسمها
عليه انه مع عدم استفادته من اللفظ لا حاجة الى حمله على هذا المعنى حتى يلزم منه
كون بعض الباحث استطاديا مع تعلق الغرض العلمي به في الجملة ان في كون
مطلق العدم وضروريته منافيا للوجود مناقشة ظاهرة لاسيما العدم الذي
يصدق في مرتبة الماهية كما سافنا مل قوله في الازها العاليتها
لا يخفى ان هذا التوحيد لا يعم على هذه المتكلمين الا ان يراد بالوجود الازها
ما يعم الوجود علم الواجب سبيل السمت والتحقيق منهم لا يكون قوله
يمكن ان يقال اه اراد ان للعدم مطلقا ولا امتناع معني حاصله للجوهر والعرف
بالفعل حين الوجود ويختص بالوجود الذي زاد وجوده على ما هيته اعني
اذا الوجود تعالى ليس له ماهية مغايرة لوجوده ولا ذات ولا ماهية للممتنع
لذا تداخلا وقد ثبت عند المحققين ان كل ممكن موجود في نفس الامر
ولو في علم الباري تعالى كما ذهب اليه المتكلمون منهم فيكون مختصا بالقسم
ايضا فيما من الامور العائدة بلا رتبة قوله دون المعنونة اه فان
ان مصداق هذا السلب في تبت نفس اليه هيته فلم يكن من العوارض التي يحكمها
ولا في الحكم عند قلت ان المعنى في الامور العاليتها هو تلك الازها بان يكون
اما نفس الموضوع وخصيصة زائدة عليها لتعليقه ونقيضه في العوارض والمعنونة

١٤

حشيش
 مولى كلبه وذلك الحشيش
 او كانت تغليه او تقويه الجاهى
 الصوان دون الحشيش حتى يذهب عن
 الماسية عن العروق وقد ذكر ذلك
 بعض نساء كالحريم والاسماعيل
 فلهذا يهذبوا من اكله في ذلك
 نذرا لعدم فائده ليس يجوز استعماله
 بحسب الحكماء بل هو اكل الاكل في بعض
 يوقفه وانما فيه كذا كذا في بعض
 الرابح كذا في كذا كذا كذا كذا
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

[illegible]

تمت حاشي صفحہ ۱۸ قوله ولا يعبر فيها العروض ألم وضع دخل مقدر تقديره انما هو المعبر في الامور
العامة الشمول لتلك الاقسام والشمول لا يعبر الا في المحكي عنه فلا يكون العدم والامتناع من الامور العامة لعدم
العروض في المحكي عنه فعاد الاشكال المصدر بقوله فان قلت ألم وضع بقوله ولا يعبر فيها العروض ۱۲ سئيل ۱۲

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

قوله يومئذ لا ينفع لكم
الاجتماع على العمل ولا
العرض على عبد ولا
الموت في ذات الله ولا
في زمان ولا مكان ولا
قوة منكم ولا قوة من
غيركم

مع الاول الخلفه بالاجزى
 من جميع الاقسام متعلق كجانبها
 على كذا من متعلق كجانبها
 انما ليست لهما عاين متعلق بالشي
 ان قلت انما تخار ان المرد المتقبل
 متقبل اجزى من غير ان يكون متعلق
 متقبلا بان يار اجزى من متقبلا الا
 كما يقال الوجود وجموع التقدم
 للجنة والناظر والوجود والناظر
 في غير الواجب والناظر والناظر
 المتعريف والناظر والناظر
 مع الاول الخلفه بالاجزى
 من جميع الاقسام متعلق كجانبها
 على كذا من متعلق كجانبها
 انما ليست لهما عاين متعلق بالشي
 ان قلت انما تخار ان المرد المتقبل
 متقبل اجزى من غير ان يكون متعلق
 متقبلا بان يار اجزى من متقبلا الا
 كما يقال الوجود وجموع التقدم
 للجنة والناظر والوجود والناظر
 في غير الواجب والناظر والناظر
 المتعريف والناظر والناظر

فيكون كل واحد من الوجودات
 لا يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في ذاته
 والوجودات لا تكون
 الا في ذاتها
 والوجودات لا تكون
 الا في ذاتها
 والوجودات لا تكون
 الا في ذاتها

غير الوجوب والقدم الدائنين اذا اعتبر مع الامكان الذاتي لانه شامل مع جميع
 الموجودات لتحقيق مطلق المبانيه بينهما مع نعلق الغرض العلمي بالكونها من
 محمول المسائل واما الوجوب والقدم الدائنين فمع الامكان الذاتي فهما
 الامور العا المبحث عنها لشمولها مع جميع الوجودات ولا يرد على تقرير المحشى
 لانتفاء التقابل العرفي بينهما الا الوجوب الذاتي والامكان الذاتي ولما
 اخذ في التفسير المفهوما التي يعبر المتعالي الوجودات فانقضت
 بالمواد الثلاث واردها كما بيند المحشى فقامت **قول** مع مقابلة
 واحداه نقل عنه وان اعتبر كل اثنين اثنين منهما مقابلا واحدا فليس
 الغرض العلمي متعلقا به انتهى اراد بكل اثنين اثنين منها المفهوم الردي منها
 كما يقع كل مفهوم اما واما يمكن او متمنع فالواجب المفهوم الموددين
 الممكن والمتمنع مما يشتمل جميع المفهومات ولا يرد بالاثنتين مجموعهما مع الو
 اذا يمكن صد الجميع على شئ من الوجودات وبو الوحدة ليسا مقابلا و
قول مع ان كلاما من الامكان لا يخفى عليك ان اذا اريد بالمفهومات
 الوجود فلا يرد بالنقض كقولنا من الامكان والوجوب مع الآخر لشمولها جميع
 الوجودات كما اثبتنا اليه لكنه خلاف الظاهر مع ان لا ينافي جعل الموضوع هو المعلوم

والقدم الدائنين اذا اعتبر مع الامكان الذاتي لانه شامل مع جميع
 الموجودات لتحقيق مطلق المبانيه بينهما مع نعلق الغرض العلمي بالكونها من
 محمول المسائل واما الوجوب والقدم الدائنين فمع الامكان الذاتي فهما
 الامور العا المبحث عنها لشمولها مع جميع الوجودات ولا يرد على تقرير المحشى
 لانتفاء التقابل العرفي بينهما الا الوجوب الذاتي والامكان الذاتي ولما
 اخذ في التفسير المفهوما التي يعبر المتعالي الوجودات فانقضت
 بالمواد الثلاث واردها كما بيند المحشى فقامت **قول** مع مقابلة
 واحداه نقل عنه وان اعتبر كل اثنين اثنين منهما مقابلا واحدا فليس
 الغرض العلمي متعلقا به انتهى اراد بكل اثنين اثنين منها المفهوم الردي منها
 كما يقع كل مفهوم اما واما يمكن او متمنع فالواجب المفهوم الموددين
 الممكن والمتمنع مما يشتمل جميع المفهومات ولا يرد بالاثنتين مجموعهما مع الو

والقدم الدائنين اذا اعتبر مع الامكان الذاتي لانه شامل مع جميع
 الموجودات لتحقيق مطلق المبانيه بينهما مع نعلق الغرض العلمي بالكونها من
 محمول المسائل واما الوجوب والقدم الدائنين فمع الامكان الذاتي فهما
 الامور العا المبحث عنها لشمولها مع جميع الوجودات ولا يرد على تقرير المحشى
 لانتفاء التقابل العرفي بينهما الا الوجوب الذاتي والامكان الذاتي ولما
 اخذ في التفسير المفهوما التي يعبر المتعالي الوجودات فانقضت
 بالمواد الثلاث واردها كما بيند المحشى فقامت **قول** مع مقابلة
 واحداه نقل عنه وان اعتبر كل اثنين اثنين منهما مقابلا واحدا فليس
 الغرض العلمي متعلقا به انتهى اراد بكل اثنين اثنين منها المفهوم الردي منها
 كما يقع كل مفهوم اما واما يمكن او متمنع فالواجب المفهوم الموددين
 الممكن والمتمنع مما يشتمل جميع المفهومات ولا يرد بالاثنتين مجموعهما مع الو

فيكون كل واحد من الوجودات
 لا يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في ذاته
 والوجودات لا تكون
 الا في ذاتها
 والوجودات لا تكون
 الا في ذاتها
 والوجودات لا تكون
 الا في ذاتها

موجود وهكذا موضوع في سماع الطبعي الذي هو من فنون العلم الطبيعي
وموضوعا مسائله من الزنا والمكان والوضع والجهة وغيرها أعراض ذاتة

الواجب هو الحق الأعم وأما يجب الحمل إذا أخذ بمحولات المسائل للموضوع
الرمزاني يكون ذلك الحق بطريق المهر الواتة اوله شقائي

قائل قول الحق ان المبدأ آه استشهد عليه الحجة بامر من اجعل

ان المتبادر من التناول المأخوذ في التعريف ضمنا او صريحا مطلق الحمل
للاق التناول قسمين قسم دون الذي يعنى انقصى فان سلب كما نعرفه لم
سواء كان بالواطاة او بالاستتقاق وان كان التبادر من لفظ الحمل

بالمواظاة فيشتمل البادى والمستقات والاخر انما يجئ عند في
هذا اللفظ يحتمل الامرين وعبارة البعض وان كانت دالية على

لحقه بالحق في حقها بالتسليم والولاء المبرور
كونها مستقلة لهم واختار مفهوم تقييدها بآيات الشركة وقولهم
لان الاتحادات لا تتصور في الشفاعة دون الباطن وادنى مشاركة
للحق الامكان وفائدة الحمل في آيات الزيادة كما بينه المحقق الدولي

لكن لنظر كونها مبادى حيث جعلوا الموضوع نفس المبادى كقولهم
الوجود كذا والامكان كذا وغير ذلك وان كان ذكر المبادى

وارادة الشفا شاعا في كلامهم **اقول** لا بد للامور العامة من ان يكون

[illegible]

ان يبين ان العلم لا يكون
 بالشيء من ذاته بل بالشيء
 الذي هو موضوع العلم
 والاشياء لا تكون بالذات
 بل بالصفات والصفات لا
 تكون بالذات بل بالاشياء
 والاشياء لا تكون بالذات
 بل بالصفات والصفات لا
 تكون بالذات بل بالاشياء

ان قياس السمعيا وقيل انما اعتبر صفة الجمع في القسم للتنبيه على ان هذه
 في تجميع عبارة الشرح والقائد الفاضل الامام سي ١٢
 القسمه حاصره لجميع انواع العلوم واخصا فيها واختصاصها بحيث لا يشذ
 شئ منها عن هذه الاقسام وانت خبير بل ان اراد ان هذه القسمه جامعها
 بحيث لا يشذ عنها شئ من تلك الاقسام فيكون الاضافه بحسب المعنى
 الى الاقسام دون المقسم او لا معنى للاضافه الى المقسم لحصول هذه الفائدة
 من اختيار صفة الجمع فيه وان اراد ان هذه القسمه حاصره في جميع انواع
 واختصاصها بحيث لو فرض اي شئ منها مقسما كانت حاصره
 في تلك الاقسام فهو ظ البطلان فبما قل **قولنا** مع ان معلوم
 الله تعالى لا يخفى عليك ان الظن ان موضوع علم الكلام عند الله تعالى
 انما هو معلوم العبد انه بحيث فيدر عن احواله بقدر الطاقة البشرية اذ
 معلوم الله تعالى غير متناهية فلا بد ان يفهم شيئا من شأنه يعلم كما في الشرح
 او بما يمكن ان يعلم كما في المعنى الا ان يقال معلومات الله وانكامل لا يحيط
 الادراك على وجه التفصيل لكنها يمكن احاطتها بالعلم الاجمالي بحيث لا
 يشذ شئ منها اذ ليس شئ منها خارجا عن الاقسام المذكورة
 ويمكن ان يقال انما فسر بذلك للتنبيه على ان المعلومات باللفظ

ان يبين ان العلم لا يكون
 بالشيء من ذاته بل بالشيء
 الذي هو موضوع العلم
 والاشياء لا تكون بالذات
 بل بالصفات والصفات لا
 تكون بالذات بل بالاشياء
 والاشياء لا تكون بالذات
 بل بالصفات والصفات لا
 تكون بالذات بل بالاشياء

عن الاقسام المذكورة
 لا يخفى فاصلها المذكور
 العلم غير متناهية
 انما لا يحيط بها الا بالعلم
 الاجمالي او بالعلم
 الذي هو موضوع العلم
 والاشياء لا تكون بالذات
 بل بالصفات والصفات لا
 تكون بالذات بل بالاشياء

ان يبين ان العلم لا يكون
 بالشيء من ذاته بل بالشيء
 الذي هو موضوع العلم
 والاشياء لا تكون بالذات
 بل بالصفات والصفات لا
 تكون بالذات بل بالاشياء
 والاشياء لا تكون بالذات
 بل بالصفات والصفات لا
 تكون بالذات بل بالاشياء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفك
وصيوك في الدين
والأمر بعدك
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفك
وصيوك في الدين
والأمر بعدك
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم خلائفك
وصيوك في الدين
والأمر بعدك

إِذَا قِيلَ إِنَّ فِيهَا سَلْبَ الْقِيَامِ، هَذَا الْقِيَامُ السَّلْبُ، هَذَا فَلَا يَكُونُ

وكانت في قورقو

[illegible]

لا اعتراض في بعض النسخ قوله او على جميع المذاهب بكلمة او وفي بعضها باو
 اجمع فنقول على النسخين لو بني الاعتراض على ما هو المتبادر من الاختصاص
 بالوجود المستفاد من اللام في قوله لوجود او جميع المذاهب على كل حال
 منهم او على مجموع الامرين كما يدل عليه الواو فلا يندفع اما على التقدير الاول
 فعلى مذهب من قال بثبوت المعدوم واتصافه بالاحوال ظاهر الورود
 يفيد جواب الشك لانه خلا التبادر واما على التقدير السامع عز النظر عما يتبادر
 على من قد اتصاف المعدوم بالاحوال بناء على ثبوت بان قوله لوجود غير مخصص
 بل يحكي ان يقول له ثابت بل هو مضمي لان في هذا الاختصاص بسبب اللام فيلزم
 خروج الصفة النفسية التي تدل على الذات دون معنى زائده عليها ولا يوافق
 ارتقاءها عن نفس الموصوف بها ولا يفيد قوله الش في الجملة واما على
 مذهب من لم يقل بان اتصاف المعدوم بها سواء قال بثبوت المعدوم او لم يقل
 فبالا لزام عليهم ان تلك الصفة التي هي من الاحوال بالاتفاق منهم تنصف
 بها الاشياء بنفسها في مرتبة ما هيتهما من غير صفة الوجود اتصافها بها
 بناء على انها غير محولة فالمراد بالعدم في تقرير الاعتراض مرتبة نفس
 التي هي مصداق الوجود وجمال الوجود المرتبة المتأخرة عنها فيلزم قولهم

قوله على جميع المذاهب بكلمة او وفي بعضها باو
 اجمع فنقول على النسخين لو بني الاعتراض على ما هو المتبادر من الاختصاص
 بالوجود المستفاد من اللام في قوله لوجود او جميع المذاهب على كل حال
 منهم او على مجموع الامرين كما يدل عليه الواو فلا يندفع اما على التقدير الاول
 فعلى مذهب من قال بثبوت المعدوم واتصافه بالاحوال ظاهر الورود
 يفيد جواب الشك لانه خلا التبادر واما على التقدير السامع عز النظر عما يتبادر
 على من قد اتصاف المعدوم بالاحوال بناء على ثبوت بان قوله لوجود غير مخصص
 بل يحكي ان يقول له ثابت بل هو مضمي لان في هذا الاختصاص بسبب اللام فيلزم
 خروج الصفة النفسية التي تدل على الذات دون معنى زائده عليها ولا يوافق
 ارتقاءها عن نفس الموصوف بها ولا يفيد قوله الش في الجملة واما على
 مذهب من لم يقل بان اتصاف المعدوم بها سواء قال بثبوت المعدوم او لم يقل
 فبالا لزام عليهم ان تلك الصفة التي هي من الاحوال بالاتفاق منهم تنصف
 بها الاشياء بنفسها في مرتبة ما هيتهما من غير صفة الوجود اتصافها بها
 بناء على انها غير محولة فالمراد بالعدم في تقرير الاعتراض مرتبة نفس
 التي هي مصداق الوجود وجمال الوجود المرتبة المتأخرة عنها فيلزم قولهم

قوله على جميع المذاهب بكلمة او وفي بعضها باو
 اجمع فنقول على النسخين لو بني الاعتراض على ما هو المتبادر من الاختصاص
 بالوجود المستفاد من اللام في قوله لوجود او جميع المذاهب على كل حال
 منهم او على مجموع الامرين كما يدل عليه الواو فلا يندفع اما على التقدير الاول
 فعلى مذهب من قال بثبوت المعدوم واتصافه بالاحوال ظاهر الورود
 يفيد جواب الشك لانه خلا التبادر واما على التقدير السامع عز النظر عما يتبادر
 على من قد اتصاف المعدوم بالاحوال بناء على ثبوت بان قوله لوجود غير مخصص
 بل يحكي ان يقول له ثابت بل هو مضمي لان في هذا الاختصاص بسبب اللام فيلزم
 خروج الصفة النفسية التي تدل على الذات دون معنى زائده عليها ولا يوافق
 ارتقاءها عن نفس الموصوف بها ولا يفيد قوله الش في الجملة واما على
 مذهب من لم يقل بان اتصاف المعدوم بها سواء قال بثبوت المعدوم او لم يقل
 فبالا لزام عليهم ان تلك الصفة التي هي من الاحوال بالاتفاق منهم تنصف
 بها الاشياء بنفسها في مرتبة ما هيتهما من غير صفة الوجود اتصافها بها
 بناء على انها غير محولة فالمراد بالعدم في تقرير الاعتراض مرتبة نفس
 التي هي مصداق الوجود وجمال الوجود المرتبة المتأخرة عنها فيلزم قولهم

فان قيل لا بد ان يكون له وجود في ذاته لا في غيره
لان المتبادر من التعريف هو الوجود في ذاته
فان قيل لا بد ان يكون له وجود في ذاته لا في غيره
لان المتبادر من التعريف هو الوجود في ذاته

بعد اتصال العدم بهما بناء على اختصاصهما بالثبات والوجود فلا يصح التعريف
للمفرد للخصيص على جميعهم واما على التقدير الثالث فالزام اتصال العدم
مرتبة لما هيته بهما على جميعهم كما بينا ثم ايراد النقص على التعريف على المتبادر او
لأنه لا يفي بمرتبة نفس الذات بل يفي بمرتبة العدم بهما

يقال ان المعترض اورد النقص على القائلين بالاحوال من غير تفصيل وتخصيص
بمذهب على التعريف على المتبادر فلا يسقط جوابا عن بعضهم اذ عزم وورد
على بعض القائلين لا يجد نفعا قاطلا **قوله** يفهم منه انه هذا رد على الضل

الحيث حيث قال في ان المراد من الكون ان كاهو الشئ فيحقق في المعدوم والاشياء
في الوجود كالتحقق والنبوت وان كالموارد من الوجود مسما فمعرفة الوجود
الكون على معنى الوجود اظهر من دلالة لفظ الوجود عليه محل تامل مع ان دلالة

الكون على الوجود على سبيل التجوز لا ندع من الوجود قاطلا **قوله**
فان دفع ما قيل آه القائل الفاضل المحشي من زجاء الباغوى ووجه الدفع
ان المركبات الحسية وان لم تكن مستغرة عقلية اي لذاتها لكنها مستغرة بحسب العادة
والواقع بالغير بحسب الهيئة التركيبية قالوا ان التركيب لا يتصور حال العدم
والثبات في حال العدم انما هو البسائط اذ لم يكن مستغرة ومن هم هنا

فان قيل لا بد ان يكون له وجود في ذاته لا في غيره
لان المتبادر من التعريف هو الوجود في ذاته
فان قيل لا بد ان يكون له وجود في ذاته لا في غيره
لان المتبادر من التعريف هو الوجود في ذاته

ومن ههنا يظهر ان الامكان كالاتباع يكون على نحوين عطف وهو
 باعتبار الاتباع بين الامكان والاتباع ١٢
 الامكان الذاتى وواقعى بحسب الامر بمعنى ان الشئ لو فرض وقوعه لم يلزم منه
 كماله حال ١٣
 المحال ولو بالغير واما ما لم يتحقق تبعي كالأحوال فهي وان كانت ممكنة بحسب
 هذا النحو من التحقق لكنها مستغرلة لذاتها بحسب وجودها في نفسها
 فتأمل قولنا لان الامر الخاص آه بل الامر العام ايضا لا يعتبر في مفهومه
 كما سياتى ولما لم يعتبر الوصف في مفهوم المشتق لاعلاما ولا خاصا فلا
 يكون نقيض الثابت الا للاتبات وهو معنى المنفردون الا لالمعلوم او اللام
 الذى له تحقق وكذا نقيض المنفرد هو الثابت دون اللام لالمعلوم او اللام
 الذى له تحقق والمحشى المحقق لم يتعرض ههنا للامر العام اعنى الشئ مثلا
 نقاط الغرض العلمى به ههنا لانه ليس مقام تحقيق مفهوم المشتق بل
 دفع ايراد الفاضل المحشى ١٤ فالمتص حاصل لعدم دخول الخاص وهو
 ههنا المعلوم وجعل المعلوم مقسما لا يقتضى دخوله في مفهوم الاقسام
 لانه قد يكون عرضيا لها ولو جعل الاقسام المعلوم الثا والمعلوم
 المنفرد وهكذا كانت المشتقات في ذاتها والمقسم غير معتبر في مفهوم القيود
 فاما المورد الفاضل المحشى ان الثابت والمنفرد قسمان للمعلوم فالمنفرد هو المعلوم

فان كان الامكان كالاتباع يكون على نحوين عطف وهو
 باعتبار الاتباع بين الامكان والاتباع ١٢
 الامكان الذاتى وواقعى بحسب الامر بمعنى ان الشئ لو فرض وقوعه لم يلزم منه
 كماله حال ١٣
 المحال ولو بالغير واما ما لم يتحقق تبعي كالأحوال فهي وان كانت ممكنة بحسب
 هذا النحو من التحقق لكنها مستغرلة لذاتها بحسب وجودها في نفسها
 فتأمل قولنا لان الامر الخاص آه بل الامر العام ايضا لا يعتبر في مفهومه
 كما سياتى ولما لم يعتبر الوصف في مفهوم المشتق لاعلاما ولا خاصا فلا
 يكون نقيض الثابت الا للاتبات وهو معنى المنفردون الا لالمعلوم او اللام
 الذى له تحقق وكذا نقيض المنفرد هو الثابت دون اللام لالمعلوم او اللام
 الذى له تحقق والمحشى المحقق لم يتعرض ههنا للامر العام اعنى الشئ مثلا
 نقاط الغرض العلمى به ههنا لانه ليس مقام تحقيق مفهوم المشتق بل
 دفع ايراد الفاضل المحشى ١٤ فالمتص حاصل لعدم دخول الخاص وهو
 ههنا المعلوم وجعل المعلوم مقسما لا يقتضى دخوله في مفهوم الاقسام
 لانه قد يكون عرضيا لها ولو جعل الاقسام المعلوم الثا والمعلوم
 المنفرد وهكذا كانت المشتقات في ذاتها والمقسم غير معتبر في مفهوم القيود
 فاما المورد الفاضل المحشى ان الثابت والمنفرد قسمان للمعلوم فالمنفرد هو المعلوم

فان كان الامكان كالاتباع يكون على نحوين عطف وهو

فان كان الامكان كالاتباع يكون على نحوين عطف وهو
 باعتبار الاتباع بين الامكان والاتباع ١٢
 الامكان الذاتى وواقعى بحسب الامر بمعنى ان الشئ لو فرض وقوعه لم يلزم منه
 كماله حال ١٣
 المحال ولو بالغير واما ما لم يتحقق تبعي كالأحوال فهي وان كانت ممكنة بحسب
 هذا النحو من التحقق لكنها مستغرلة لذاتها بحسب وجودها في نفسها
 فتأمل قولنا لان الامر الخاص آه بل الامر العام ايضا لا يعتبر في مفهومه
 كما سياتى ولما لم يعتبر الوصف في مفهوم المشتق لاعلاما ولا خاصا فلا
 يكون نقيض الثابت الا للاتبات وهو معنى المنفردون الا لالمعلوم او اللام
 الذى له تحقق وكذا نقيض المنفرد هو الثابت دون اللام لالمعلوم او اللام
 الذى له تحقق والمحشى المحقق لم يتعرض ههنا للامر العام اعنى الشئ مثلا
 نقاط الغرض العلمى به ههنا لانه ليس مقام تحقيق مفهوم المشتق بل
 دفع ايراد الفاضل المحشى ١٤ فالمتص حاصل لعدم دخول الخاص وهو
 ههنا المعلوم وجعل المعلوم مقسما لا يقتضى دخوله في مفهوم الاقسام
 لانه قد يكون عرضيا لها ولو جعل الاقسام المعلوم الثا والمعلوم
 المنفرد وهكذا كانت المشتقات في ذاتها والمقسم غير معتبر في مفهوم القيود
 فاما المورد الفاضل المحشى ان الثابت والمنفرد قسمان للمعلوم فالمنفرد هو المعلوم

فان قيل قد يقال ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...

فان قيل قد يقال ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...

فان قيل قد يقال ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...

فان قيل قد يقال ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...

فان قيل قد يقال ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...

فان قيل قد يقال ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...

الذي ليس له تحقق بوجده ما والتأبث هو المعلوم الذي له تحقق فنقيض
الثاب هو المعلوم الذي له تحقق وهذا الخ لا اعلم من المعلوم الذي ليس له تحقق ثم
اجاب عنه بان المراد من كون الثاب نقبض المنف كونه نقبضا له باعتبار القيد
المميز وبان حقيقة المنف هو اللانثا. وذكر المعلوم في تفسيره وتقسيمه
والى المنف لتعين المعروض ليس بشئ قائل قولنا وكان له تقسيم
وهذه ثمة تركها الشئ في بيان العدم لعدم تقسيم العدم الى الثابت والمنف
في التقسيم الثاب قولنا اعتبارا من العلم آه اراد به الامكان العام المقيد
بجانب الوجود اي لا يتمتع بتحقيقه وانما اعتبر تعميم المعلوم هنا بحيث
معلوم الواجب مع ان الموضوع ينبغي ان يكون معلوم العباد لان التعميم
النسب باللفظ ولا يلزم من تقسيم المعلوم الى الموجود والذهني والمعدوم
المطلق تقسيم الشئ الى نفسه والى مباني بناء على ان المعلوم
الوجود في ذهن لان المراد به ما يمكن ان يعلم ولو بوجوه لا ما وجد
الذهن بنفسه بالفعل فيشمل الواجب لذاته والمتنع لذاته
يشمل العلم بالواجب آه اعلم ان الواجب لذاته كما يمتنع من تصور
بالكنه لا تنفاه التجديد بناء على بساطته وبكنه الشئ بناء على عينية الوجود

فان قيل قد يقال ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...
والجواب ان العلم بالوجود لا يثبت بالضرورة بل يحتاج الى دليل...

سوره ۳۱ آیه قوله بان لا ادره هذا مني على تسليم ما قاله المورد من قوله فالتفسي هو المعلوم انه وعط ان المراد من كون ثابت بقبض التفسير كونه تصفاه مساوي واهتمام القيد للمعنى اعني قوله تعالى
 ليس له تحقيق ولا عزوت فساد ما قاله المورد وان الثابت بقبض التفسير بحسب الحقيقة دون الجواز فالجواب يكون بناء الفاسد على الفاسد وقوله وبان حقيقة وان كان حاصلا على
 كل وجه غيره اعني قوله وذكر العلوم في تفسيره لا يبين على ان قوله فالتفسي هو المعلوم حيث اعترف بمشاهير القول وعلمته اعني قوله بان الثابت والتفسي فسمان المعلوم
 فيكون بناء الفاسد على الفاسد ومع قوله ليس له اي ليس كواحد من الالوه او الجواب يشي هذا هو الدقيق من النظره سبيلكم الذين مدخله

Handwritten signature or name at the bottom of the page.

[illegible]

يعلم بالذهن كيفية تفريقه بالعلم وهو عرض جري يكونه كما عاين بنفسه محضه كما في شرح الجريد
 الاعتبار الواحد البهيمه التي يجب اعتبارها في القسم بل هو واحد
 اے باعتبار نفس الشيء من حيث هو هو ۱۲ كما يدل عليه القسم ۱۳
 الشيء المطلق ومتعدد بعد وجود الاشياء وهو نفس لا واحد
 لا واحد بل هو واحد

كثير فهو ينقسم ولا ينقسم باعتبار الفردين نعم قد يوجد في محل جنس للدوا
 لا تحاد مع الوجود اكثر فلا يكون في نفس شي بمبدأ السيد
 فيجب ان يوجد ذلك الجنس مطلق الشيء حتى يصير اسناد احكام نوعه
 فيكون

كما في تقسيم مطلق المفرد الى العلم والتواحي والمشكل وغير ذلك فانه
يؤخذ منه من حيث الاطلاق لان الفعل والاداة لا ينقسم اليها والمعتبر
في تقسيمها من حيث العلم والتواحي والمشكل وغير ذلك فانه

[illegible]

عَلَى مَا يَشْهَدُ بِهِ صِحَّتِ الْوُجُودِ الذَّاهِنِ أَهْلًا لِلتَّائِيدِ عَلَى أَنَّ
لِلْأَشْيَاءِ فِي أَنْفُسِهَا وَجُودًا وَخُلُوفًا فِي الْأَزْهَانِ مُغَايِرًا

لوجودها في الأعيان وبحسب ممتازة فيهم في اختلاف الخاء الوجود
يستلزم اختلاف الشخص فالصورة الحاصلة من الشيء في ذهن
المتكلمة

بمنازة عندها هي في ذهن من يحسب هويد الشخصيات فاهم قولنا
وان الموضوع من جملة الشخصيات اه لان الشخص موضوع الوجود
وان الموضوع من جملة الشخصيات اه لان الشخص موضوع الوجود

[illegible]

رُفِعَ عَلَيْهِ بِرُوحِ الصَّوْمِ فَأَتَاهُمُ كَمَا كَانَ يُعَادُ مَا رُفِعَتْ تَقَالِي بِمَجْهَدِ الْبُحُورِ، وَنُصِّحَ الْجَمْعُ بِالْجِدِيدِ لَا كَيْفَنَ شَأْنًا فِي تَامِ التَّيَمُّنِ الْمَكْرُورِ، أَسْهَدُكُمْ الدِّينَ وَالْأَهْلَامَ

في بيان حقيقة الوجود الخارجي
والدليل على وجوده
والجواب عن شبهات
المنكرين له

الوجود الخارجي
هو الذي لا يتوقف على
الذهن ولا يتغير به
ولا يتصور في العقل
فقط بل هو قائم
بذاته في الخارج
مستقلاً عن
الاعتقالات العقلية
وغيره من
الاعتقالات
التي هي في
الذهن فقط
فإن كان
الوجود
الخارجي
مستقلاً
عن
الذهن
فإن
الاعتقالات
العقلية
لا تؤثر
في
وجوده
ولا
في
حقيقته
بل هي
مجرد
اعتقالات
عقلية
لا
تتعلق
بالوجود
الخارجي
بل
باعتقالات
الذهن
فقط

المعرفة بالوجود
الخارجي
هي معرفة
بشيء
مستقل
عن
الذهن
ولا
يتغير
به
ولا
يتصور
في
العقل
فقط
بل
هو
قائم
بذاته
في
الخارج
مستقلاً
عن
الاعتقالات
العقلية
وغيره
من
الاعتقالات
التي
هي
في
الذهن
فقط
فإن
كان
الوجود
الخارجي
مستقلاً
عن
الذهن
فإن
الاعتقالات
العقلية
لا
تؤثر
في
وجوده
ولا
في
حقيقته
بل
هي
مجرد
اعتقالات
عقلية
لا
تتعلق
بالوجود
الخارجي
بل
باعتقالات
الذهن
فقط

الوجود الخارجي
هو الذي لا يتوقف على
الذهن ولا يتغير به
ولا يتصور في العقل
فقط بل هو قائم
بذاته في الخارج
مستقلاً عن
الاعتقالات العقلية
وغيره من
الاعتقالات
التي هي في
الذهن فقط
فإن كان
الوجود
الخارجي
مستقلاً
عن
الذهن
فإن
الاعتقالات
العقلية
لا تؤثر
في
وجوده
ولا
في
حقيقته
بل هي
مجرد
اعتقالات
عقلية
لا
تتعلق
بالوجود
الخارجي
بل
باعتقالات
الذهن
فقط

المعرفة بالوجود
الخارجي
هي معرفة
بشيء
مستقل
عن
الذهن
ولا
يتغير
به
ولا
يتصور
في
العقل
فقط
بل
هو
قائم
بذاته
في
الخارج
مستقلاً
عن
الاعتقالات
العقلية
وغيره
من
الاعتقالات
التي
هي
في
الذهن
فقط
فإن
كان
الوجود
الخارجي
مستقلاً
عن
الذهن
فإن
الاعتقالات
العقلية
لا
تؤثر
في
وجوده
ولا
في
حقيقته
بل
هي
مجرد
اعتقالات
عقلية
لا
تتعلق
بالوجود
الخارجي
بل
باعتقالات
الذهن
فقط

الوجود الخارجي
هو الذي لا يتوقف على
الذهن ولا يتغير به
ولا يتصور في العقل
فقط بل هو قائم
بذاته في الخارج
مستقلاً عن
الاعتقالات العقلية
وغيره من
الاعتقالات
التي هي في
الذهن فقط
فإن كان
الوجود
الخارجي
مستقلاً
عن
الذهن
فإن
الاعتقالات
العقلية
لا تؤثر
في
وجوده
ولا
في
حقيقته
بل هي
مجرد
اعتقالات
عقلية
لا
تتعلق
بالوجود
الخارجي
بل
باعتقالات
الذهن
فقط

المختصة بـ **أعلام** ان الصورة العلمية وان كانت من الاعيان بالنظر في
ان ترتب عليها آثارها كالآثار والذوق واللمس ١٢ وجودها في الخارج لا يتوقف على
نفسها لكنها صورة ذهنية للشيء من حيث هو هو لعدم ترتب آثاره
واعتبارها صورة قائمة بالذهن ١٣
المختصة بـ **وجودها** كما اشار اليه المختص المحقق فيما سأل في قائل **قوله**
وقال في الشبهة هذا لا يجري في الوجود الخارجي بالنظر
الى العوارض الخارجية فان التعرّف انما هي في الذهن والخارج فيخلق
فخص **أقول** لان الخارج ليس كالعقل اذ هو ليس امر غير اعتبار
الوجود خارجا عن الشاع فليس للشيء قيد وجوده مجرد عن العوارض الخارجية
ووجود آخر مخلوطا بها فبغير خلط بحت بخلاف العقل لانه اذا
ادركه فانما ادركه باخذ حقيقة مجردة عنها فيحصل فيه نفس
حقيقته من حيث هي هي ثم يلحقه العوارض الذهنية فيكشف بها
هذه المخلوط بها قائمة بالذهن وصورة علمية لذلك الشيء الخارج
فبغيره وهو المعلوم المتقدم في الجصول على العلم فصوله بذلك الاعتبار
العلمي لا يتوقف عليه الا ما يختص به **ثم اعلم** ان العقل قد يلاحظ الامر
الحاصل فيه مجردا عن العوارض مطم هذا للاحاط لما كان ملاحظة النفس
الشيء بدون ملاحظة العوارض كما ذلك الشيء في هذه الملاحظة

الوجود الخارجي
هو الذي لا يتوقف على
الذهن ولا يتغير به
ولا يتصور في العقل
فقط بل هو قائم
بذاته في الخارج
مستقلاً عن
الاعتقالات العقلية
وغيره من
الاعتقالات
التي هي في
الذهن فقط
فإن كان
الوجود
الخارجي
مستقلاً
عن
الذهن
فإن
الاعتقالات
العقلية
لا تؤثر
في
وجوده
ولا
في
حقيقته
بل هي
مجرد
اعتقالات
عقلية
لا
تتعلق
بالوجود
الخارجي
بل
باعتقالات
الذهن
فقط

[illegible]

الآثار العلمية كالفرح والحزن لا يترتب على مجرد الحصول عند القوى
 الظاهرة ما لم يكن مشعورا بها وهو عندنا لاكتنا بالعوارض **قوله**
 فالحس يأخذ الصورة أي الحس الظاهر ويمكن أن يراد الحس المشترك لأهو الآخذ
 بتوسط القوى الظاهرة لكن ارتسام الصورة حال الأخذ أولا فيها أي في
 مجمع النور ثم في الحس المشترك **قوله** إنما ينطبع أه أي انطباعا مقصدا
 على وجه الاستقرار واما انطباع الشجر في مجمع النور فتلى سبيل الأخذ بالألوان
 من قبيل الحصول في الطرق المؤدية إلى المقصود وهو ههنا الوجود في
 الحس المشترك الذي يأخذ الصورة عن المادة بتلك الآلة **قوله** فإنه
 يأخذ الصورة أي مجرد عن المادة على اشتراط حضورها بعينها عند الحس الظاهر
 علاقة وصعوبة بينهما وبين حامل القوة **قوله** وإذا زالت تلك
 أي حالة حضور المادة بعينها عند الحس الظاهر فذلك الأخذ لانقضاء القوة
 ويحصل تلك الصورة في الخيال وفيه يحصل مجريد آخر عن تلك العلاقة
 الوضعية بالنسبة للمادة الخارجية وانما مقتورته بلواحقها كالشكل
 واللون مثلا ومن ههنا يظهر أن حضور المادة عند الحس الظاهر كما ان شرط
 لاخذ الحس المشترك وحده ارتسام الصورة فيه كشرط لبقاء هاتين

[illegible]

الاشارة الى ان كل واحد من هذه العوارض لا ينفصل عن الآخر بل هي كلها متحدة في كونها عوارضاً لشيء واحد وهو الجوهر. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة.

العوارض الخمسة لكن لها هوية مانعة عن الشركة على الاجتماع دون البنية
 والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة.
 وفي بعض النسخ ما يصح فيه نحو من الاشتراك الكلي يعني على وجه الاجتماع
 سواء كان في الخارج كما هو المعتبر في الكلية او في الذهن فقط كما في الصور
 في القوى حيث يتمتع فيها ذلك بجس خارج نقله عنده حاصل هذه الجواب
 بالهوية الشخصية هوية يتمتع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع والصور الخارجية
 المجردة في خيال دين متلا مع قطع النظر عن العوارض الحاصلة بها في ذلك
 النحال ينطبق على تلك الصورة في أي خيال يحصل على سبيل الاجتماع والابتن من ذلك
 كلية مدركاً كما هو لان مناط الكلية جواز الانطباق على الاعيان الخارجية
 محققة كانت او مقدرة على وجه الاجتماع انتهى قوله وهذا يكون قوله وبعد
 واللتى آه جواباً لآخر لا فذلك لقوله ولك ان تقول آه فمناط هذه الجواب
 النسخة المشهورة أعني من غير تقييد للاشتراك بالكل ان الوجود الخارجي ما
 يترب عليه الآثار وهو انما يكون لما له هوية مانعة عن فرض الاشتراك
 مطرد لكان او معاً او مانعة عن فرض الاشتراك على وجه الاجتماع مطرد سواء كان
 في الاعيان او في الازدها على ما بعض النسخ من التقييد بالكل والوجود الذي مالا

الاشارة الى ان كل واحد من هذه العوارض لا ينفصل عن الآخر بل هي كلها متحدة في كونها عوارضاً لشيء واحد وهو الجوهر. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة.

الاشارة الى ان كل واحد من هذه العوارض لا ينفصل عن الآخر بل هي كلها متحدة في كونها عوارضاً لشيء واحد وهو الجوهر. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة.

الاشارة الى ان كل واحد من هذه العوارض لا ينفصل عن الآخر بل هي كلها متحدة في كونها عوارضاً لشيء واحد وهو الجوهر. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة. والاشارة الى ان العوارض لا يمكن ان تكون موجودة في نفس الوقت في نفس المكان بل هي موجودة في اوقات مختلفة وفي اماكن مختلفة.

ما لا يتوحد عليه الأنا وهو إنما يكون لما يصح فيه نوع من الاشتراك مطر أو نحو
 من الاشتراك الكلي بالمتعلق الذي أخرناه ومناحي المصدق بقوله ولكن تقول له
 ان الموجود الخاذا له هو بتمانعة عن الشيء كذا في مطر في الخارج والوجود
 هو ما لا يكون له تلك الهوية أصلا كالكلية أو يكون له هوية مانعة
 المشتركة على وجه الاجتماع دون البدلية **ثم اعلم** انه لو اريد
 بالذ عن في توحيد الشيء ما يعبر الحواس الباطنة وبالكلي ما يمكن فرض
 اشتراكه بين الكثيرين على وجه الاجتماع مطر سواء كان في الخارج وفي الدنيا
 فيشمل الصور المرتسمه في القوى الباطنة على ما قرره المحقق فيما نقل
 أقوالهم يزد عليه مما اوردته فتقوله لا يخفى له هذا الايراد اعتبارا
 الانضمام في الهوية وتوضيح ان الشخص لا يضم الى المهمة في الخارج عند
 حد من قال بجزء من الأشخاص هب له اند بالمتعلق المصدق امر انترجي
 ويجمع ما يتوحد عليه الامتياز في نفس المر هو الوجود الحقيقي القائم بذاته
 الوجود ذلك الشخص استنادا لخاصة وسعي تحقيق انشاء الله ومن قد دخل في قوام
 الشخص فيذهب الى ان نسبة الى المهمة النوعية كنسبة الفضول الى اللباس
 ان قوامها وجودها واحد والتميز في الخلق فالتصا فها بترجي

٢٥

فيكون لا يتوحد عليه الأنا وهو إنما يكون لما يصح فيه نوع من الاشتراك مطر أو نحو
 من الاشتراك الكلي بالمتعلق الذي أخرناه ومناحي المصدق بقوله ولكن تقول له
 ان الموجود الخاذا له هو بتمانعة عن الشيء كذا في مطر في الخارج والوجود
 هو ما لا يكون له تلك الهوية أصلا كالكلية أو يكون له هوية مانعة
 المشتركة على وجه الاجتماع دون البدلية **ثم اعلم** انه لو اريد
 بالذ عن في توحيد الشيء ما يعبر الحواس الباطنة وبالكلي ما يمكن فرض
 اشتراكه بين الكثيرين على وجه الاجتماع مطر سواء كان في الخارج وفي الدنيا
 فيشمل الصور المرتسمه في القوى الباطنة على ما قرره المحقق فيما نقل
 أقوالهم يزد عليه مما اوردته فتقوله لا يخفى له هذا الايراد اعتبارا
 الانضمام في الهوية وتوضيح ان الشخص لا يضم الى المهمة في الخارج عند
 حد من قال بجزء من الأشخاص هب له اند بالمتعلق المصدق امر انترجي
 ويجمع ما يتوحد عليه الامتياز في نفس المر هو الوجود الحقيقي القائم بذاته
 الوجود ذلك الشخص استنادا لخاصة وسعي تحقيق انشاء الله ومن قد دخل في قوام
 الشخص فيذهب الى ان نسبة الى المهمة النوعية كنسبة الفضول الى اللباس
 ان قوامها وجودها واحد والتميز في الخلق فالتصا فها بترجي

فيكون لا يتوحد عليه الأنا وهو إنما يكون لما يصح فيه نوع من الاشتراك مطر أو نحو
 من الاشتراك الكلي بالمتعلق الذي أخرناه ومناحي المصدق بقوله ولكن تقول له
 ان الموجود الخاذا له هو بتمانعة عن الشيء كذا في مطر في الخارج والوجود
 هو ما لا يكون له تلك الهوية أصلا كالكلية أو يكون له هوية مانعة
 المشتركة على وجه الاجتماع دون البدلية **ثم اعلم** انه لو اريد
 بالذ عن في توحيد الشيء ما يعبر الحواس الباطنة وبالكلي ما يمكن فرض
 اشتراكه بين الكثيرين على وجه الاجتماع مطر سواء كان في الخارج وفي الدنيا
 فيشمل الصور المرتسمه في القوى الباطنة على ما قرره المحقق فيما نقل
 أقوالهم يزد عليه مما اوردته فتقوله لا يخفى له هذا الايراد اعتبارا
 الانضمام في الهوية وتوضيح ان الشخص لا يضم الى المهمة في الخارج عند
 حد من قال بجزء من الأشخاص هب له اند بالمتعلق المصدق امر انترجي
 ويجمع ما يتوحد عليه الامتياز في نفس المر هو الوجود الحقيقي القائم بذاته
 الوجود ذلك الشخص استنادا لخاصة وسعي تحقيق انشاء الله ومن قد دخل في قوام
 الشخص فيذهب الى ان نسبة الى المهمة النوعية كنسبة الفضول الى اللباس
 ان قوامها وجودها واحد والتميز في الخلق فالتصا فها بترجي

فيكون لا يتوحد عليه الأنا وهو إنما يكون لما يصح فيه نوع من الاشتراك مطر أو نحو
 من الاشتراك الكلي بالمتعلق الذي أخرناه ومناحي المصدق بقوله ولكن تقول له
 ان الموجود الخاذا له هو بتمانعة عن الشيء كذا في مطر في الخارج والوجود
 هو ما لا يكون له تلك الهوية أصلا كالكلية أو يكون له هوية مانعة
 المشتركة على وجه الاجتماع دون البدلية **ثم اعلم** انه لو اريد
 بالذ عن في توحيد الشيء ما يعبر الحواس الباطنة وبالكلي ما يمكن فرض
 اشتراكه بين الكثيرين على وجه الاجتماع مطر سواء كان في الخارج وفي الدنيا
 فيشمل الصور المرتسمه في القوى الباطنة على ما قرره المحقق فيما نقل
 أقوالهم يزد عليه مما اوردته فتقوله لا يخفى له هذا الايراد اعتبارا
 الانضمام في الهوية وتوضيح ان الشخص لا يضم الى المهمة في الخارج عند
 حد من قال بجزء من الأشخاص هب له اند بالمتعلق المصدق امر انترجي
 ويجمع ما يتوحد عليه الامتياز في نفس المر هو الوجود الحقيقي القائم بذاته
 الوجود ذلك الشخص استنادا لخاصة وسعي تحقيق انشاء الله ومن قد دخل في قوام
 الشخص فيذهب الى ان نسبة الى المهمة النوعية كنسبة الفضول الى اللباس
 ان قوامها وجودها واحد والتميز في الخلق فالتصا فها بترجي

[illegible]

هو الذي يجب لذاته طبيعة الوجود ويمتنع عليه لذات طبيعة العدم والزمان ليس
كذلك قولنا حيث لا يقبل العدم المطلق العلم ان العدم حقيقة بمعنى
الوجود في الخارج ممكن بلا وقوع جميع الممكنات عند العالمين مجردا عن العالم
وهو يا واما الحقبة متمتع في جميعها بالنظر الى وعاء الداهل المقدس عن
الاتحاد اللازم له من خوفه بحسب ترتب القبليا والبعديا على التعاقب
لا امتناع كون العدم الملاحق بعينه العدم السابق بحيث لا يغاوزه الا بحسب
اللفظ فلا بد من امر متد بحسب مقارنتها بحاصل التعاقب المتأخر
وفي الزمان مخصوصه متمتع بالنظر الى ذاته ايضا لانه يستلزم وجوده كما
في موضع فان قلت قد تقر في موضع ان الامكان يجوز
الممكن في حد ذاته وبقاءه الى العلة وان احدا النقيضين اذا كان مستغنا
لذاته كان الآخر واجبا لذاته فاذا كان العدم الملاحق متمعا للزمان
في ذاته كان نقيضه وهو الوجود حقا الوجود المستمر واجبا لذاته فكيف
في بقاءه الى علة سابقة قلت لما امكن رفع الوجود المطلق عنه بالكلية
وان امتنع بعد الوجود لم يكن متي من انحاء الوجود بخصوصه باضره بالذات
الابعد عروس الوجود فالجواب على تقدير الاستلزام وجوب بالذات وليس من انحاء

يكون في مرتبة مهية علته محلا الامكان الذاتي ولانه مقدم

ابن سبويه في القواعد

ابن سبويه في القواعد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

حواشي صفحہ ۳۵) فلا بد لها من الوجود اقول مح قول الشيخ وجود الاعراض في انفسها الا ما
مخصوص بالاعراض العينية اي لا انضمامية فلا يصح التمسك به الاعراض مطلقا او نقول ان قول الشيخ في انفسها
عبارة عن نفس الامر فيكون معنى قول الشيخ وجود الاعراض في انفسها وجودها في نفس الامر سواء كان وجودها بحسب
حالتها في انفسها او بحسب حال الموصوف فيشتمل الاعراض مطلقا فلا يصح التمسك بهج للمعترض ۱۲ سيد
ب قوله وايضا من الاعراض الجواب آخر على طريق الترتل عن التبادر واعتبار النعيم في الموجود الخارجي كما حاصله انا
لو تنزلنا عن التبادر وعن اعتبار النعيم في الموجود الخارجي فالبا عث على العدول خروج الاعراض التي يلحق
الاشياء معها سواء كان خارجيا او ذهنيا او بخصوص لوجودها كالكيفية والجزئية فالحسن ۱۲ سيد شكوا الدين

هذا كذا كذا لان الاقتضاء
 كسب الوجود والاعتقاد
 ان كان الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد

الصورة ليست اعراضا بالقياس الى الازدها لان العرض ما يكون بمهية من
 حيث هي قائما بالوضع وموجودا له وهي ليست كذلك لان الاعتبار في نظر
 الذهن الا ان يقال كون الاعراض موجودة فانفسها بوجودها لوجود
 الموضوع من لوازم الاعراض العينية واما الاعراض مظنة فلا بد لها من الوجود
 في نفس الامر اما بحسب حالها فانفسها او بحسب حال الموضوع بان يكون وجود
 موصوفا بها بحيث يصح منها انتزاعها فيكون وجود الموضوع في ظرف تلك الحالة
 لا انتزاعها عندها بعد نحو من وجود العرض والموضوع واسطة في ثبوت هذا الخ
 وبالحكمة المراد بالوجود للموضوع هو الحلول والاتصال المستدعي تميز الموضوع
 عن الصفة ولو كانت انتزاعية دون الخلط البحث وسياق الفرق بين الخلط
 والاتصال فلا يكون الامور العا اعضاءا اذ فيها خلط بحث وايضا ان الوجود
 الامكان والوحد وظواهرها معتبر في جانب المقسم فلا يكون من الاقسام
 كما يشترط البديهة فيما نقله عند **فان قيل** في الباعث للبعد وعن الوجود
 الخارج في القسم الى هذا المعنى **قلنا** كان المتبادر منه ما يكون
 حاله في نفسه وايضا من الاعراض ما يلحق الاشياء بمط لافي خصوص نحو
 الوجود كالزوجية فانها كيفية لاحقة للعدد في مطلق الوجود وما
 فيكون من مقوله الكيفية

لا شك ان الاعراض لا يكون لها وجود مستقل
 بل هي موجودة في موضوعها
 لان الاعراض لا يكون لها وجود مستقل
 بل هي موجودة في موضوعها
 لان الاعراض لا يكون لها وجود مستقل
 بل هي موجودة في موضوعها

هذا كذا كذا لان الاقتضاء
 كسب الوجود والاعتقاد
 ان كان الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد

هذا كذا كذا لان الاقتضاء
 كسب الوجود والاعتقاد
 ان كان الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد
 في الوجود والاعتقاد

[illegible]

لیست یجوا پر و جوطه فاذا لم یکن ابراهما

والمكن اما جوهر مستغن عن المحل او عرض مفتقر اليه وكل منهما اما بسيط عقلا
 او مركب عقلا والبسيط اما ذاتي للوجود او عرضي علم او خاص به والذات اما جنس عال
 او فصل مميز عما يشترك فيه والجنس العالي هو احد من المقولات العشرة والمركب العقلي
 اما ان يكون جوهر الى من مقولة الجوهر او عرضا الى من مقولة الكم او
 او غير ذلك فالمقولات انفسها والامور العالمة غير دخلت فيما ينقسم اليها لانه
 تحتها ولا يختص بالوجود الاقسام الثلاثة التي هي الواجب الجوهر والعرض
 وقد يطلق الجوهر على الماهية المستغنية بحسب نفسها من حيث هي
 عن المحل وان افقرت اليه بحسب الهوية الشخصية كالصور الجوهرية
 للجسام والعرض على الماهية المفتقرة بكل الاعتبارين اليه ومن ههنا يقال
 فصل الجوهر جوهر وفصول الاعراض اعراض لا يحجر باعتبار حمل الجنس عليها
 حملا عرضيا بناء على ان الجنس عرض علم للفصل المقسم فان فصل الجوهر
 اذا فرض عرضا كما ذهب اليه الشيخ الاشراقي يصح حمل الجوهر عليه هذا
 الاعتبار دون الاعتبار الاول ومن ههنا يعلم جوهرية الجوهر وعرضية
 المقولات التسع انفسها فتفكر قولنا مع ان موضوعها هذه اجواب آخر
 قولنا **فان قيل** بناء على ان الموضوع هو المحل المقوم لوجود المحال

٥٥

قوله اما جوهر مستغن عن المحل او عرض مفتقر اليه وكل منهما اما بسيط عقلا
 او مركب عقلا والبسيط اما ذاتي للوجود او عرضي علم او خاص به والذات اما جنس عال
 او فصل مميز عما يشترك فيه والجنس العالي هو احد من المقولات العشرة والمركب العقلي
 اما ان يكون جوهر الى من مقولة الجوهر او عرضا الى من مقولة الكم او
 او غير ذلك فالمقولات انفسها والامور العالمة غير دخلت فيما ينقسم اليها لانه
 تحتها ولا يختص بالوجود الاقسام الثلاثة التي هي الواجب الجوهر والعرض
 وقد يطلق الجوهر على الماهية المستغنية بحسب نفسها من حيث هي
 عن المحل وان افقرت اليه بحسب الهوية الشخصية كالصور الجوهرية
 للجسام والعرض على الماهية المفتقرة بكل الاعتبارين اليه ومن ههنا يقال
 فصل الجوهر جوهر وفصول الاعراض اعراض لا يحجر باعتبار حمل الجنس عليها
 حملا عرضيا بناء على ان الجنس عرض علم للفصل المقسم فان فصل الجوهر
 اذا فرض عرضا كما ذهب اليه الشيخ الاشراقي يصح حمل الجوهر عليه هذا
 الاعتبار دون الاعتبار الاول ومن ههنا يعلم جوهرية الجوهر وعرضية
 المقولات التسع انفسها فتفكر قولنا مع ان موضوعها هذه اجواب آخر
 قولنا **فان قيل** بناء على ان الموضوع هو المحل المقوم لوجود المحال

ومهمة والوصف بالامور العامة ليس كقائه الشيء للقيام بوجوده وكذا
 الاسماء والوجوب والهيئة والشخص والوحدة والكثر فلم يكن الامور العامة
 بمعنى الموجد في الموضوع هذا ما وعد الحاشي في مفتحة الحاشية بقوله علمنا
 اليد وهو المختار عند الجمهور وهو الحق **قول** فليتامر آة نقل عنده
 اشارة الى ما برده وهو اندرج تحت الخصم المعتبر في التقسيم لان الامور العامة
 ليست بجواهر وهو ظاهر فاذا لم يكن ارضا ايضا يبطل حصص الوجود الممكن في
 الجواهر والعرض ويمكن ان يقال ان الاسماء والوجود ونحوهما ما خرد في القسم
 وما اخذ فيه ليس من جملة الاقسام بل مما يصدق عليها انتهى اقوال
 ما بسا والقسم كالوجوب بالغير وما هو اعم منه كالوجوب المطلق فلا يرد ايضا
 بما لا يعتبر فيه في القسم فاقول **قول** فان الصورة المطلقة قال
 في الحاشية ايضا الهوى بالصورة من حيث انها صورة مطلقة متقدم على
 وجود الهوى ومن حيث انها صورة متعينة متاخر عنه فيكون الهوى قد تصور
 اي صار ذات صورة مطلقة فوجد قصورت اي قصير ذات صورة متعينة
 وهذا معنى قولهم الهوى يحتاج الى الصورة في وجودها والصورة تحتاج
 اليها في انتشخص انتهى اقول تحقيق ان الهوى وان كانت هامة نوعية تامة

[illegible]

عنه
فانه ذلك لا يجوز
فان الله تعالى يقول
فان الله تعالى يقول
فان الله تعالى يقول

ان كبرياؤكم ان يكونوا في فضل الصلوة
 والى كبرياؤكم ان يكونوا في فضل الصلوة
 والى كبرياؤكم ان يكونوا في فضل الصلوة
 والى كبرياؤكم ان يكونوا في فضل الصلوة

[illegible][illegible][illegible]

يقوم
التي هي
يكون
بعض
بينهما
مقوم
قولا
مقولين
وإنما علم
وغير ذلك

[illegible]

في الصورة المعينة وغير متبررة وانضمامها

في غير المتحصل والشرط ان انضمامها للصورة المطلقة انضماما
انتزاعيا وبالصورة المعينة انضماما انضماما لا انتزاعيا ليجب
ان يتاخر عن وجود الموصوف وان استلزمه والاتصاف بالانضمام ان
يتاخر عن وجود الموصوف كما سيأتي تفصيل ذلك ولهذا يظهر لك
ان طيولي المركب الخمس مراتب الاولى تصورها بصورة الجسمية المطلقة
والثانية تصورها بالصورة الجسمية المعينة والثالثة تصورها بصور
والرابعة تصورها بالصورة التركيبية المطلقة والخامسة تصورها بالصورة
التركيبية المعينة انتهى وتوضيح ما مر ان يجب ان يكون محل الصورة التركيبية
المعينة متحصلا قبل انضمامها بالصورة التركيبية المطلقة لان الانضمام
لا يمكن بدون تحصيل الموصوف ووجوده فان الصورة المعينة متحصلة
جلوها في غير المتحصل واما انضمامها بالمطلقة منها فلكونه انتزاعيا لا
تقدم وجود الموصوف وتحصله لكن الانضمام ما من حيث انها صورة تركيبية
يستدل ان يكون ذلك المحل متصوفا بصور البسائط المطلقة كما ذكرنا
الاستدلال على بطلان حلول الصورة التركيبية في طيولي العناصر بدون ذلك
الاعتبار فذا احتج الى الصورة المعينة منها كما ينبغي في الشرط ولذا لم يعتبر
في الانتزاع ليجب ان يتاخر عن وجود الموصوف السيد شمس الدين

٦١

في غير المتحصل والشرط ان انضمامها للصورة المطلقة انضماما انتزاعيا وبالصورة المعينة انضماما انضماما لا انتزاعيا ليجب ان يتاخر عن وجود الموصوف وان استلزمه والاتصاف بالانضمام ان يتاخر عن وجود الموصوف كما سيأتي تفصيل ذلك ولهذا يظهر لك ان طيولي المركب الخمس مراتب الاولى تصورها بصورة الجسمية المطلقة والثانية تصورها بالصورة الجسمية المعينة والثالثة تصورها بصور والرابعة تصورها بالصورة التركيبية المطلقة والخامسة تصورها بالصورة التركيبية المعينة انتهى وتوضيح ما مر ان يجب ان يكون محل الصورة التركيبية المعينة متحصلا قبل انضمامها بالصورة التركيبية المطلقة لان الانضمام لا يمكن بدون تحصيل الموصوف ووجوده فان الصورة المعينة متحصلة جلوها في غير المتحصل واما انضمامها بالمطلقة منها فلكونه انتزاعيا لا تقدم وجود الموصوف وتحصله لكن الانضمام ما من حيث انها صورة تركيبية يستدل ان يكون ذلك المحل متصوفا بصور البسائط المطلقة كما ذكرنا الاستدلال على بطلان حلول الصورة التركيبية في طيولي العناصر بدون ذلك الاعتبار فذا احتج الى الصورة المعينة منها كما ينبغي في الشرط ولذا لم يعتبر في الانتزاع ليجب ان يتاخر عن وجود الموصوف السيد شمس الدين

الحشيش الحقق تصور لها بصورة معينة من صور البسائط مرتبة اخرى في حقق
في هذا المقام **قولنا** واما عند اهل التحقيق ^{هـ} اى في مسئلة ان الزمان هل

هو متناهى الكمية ولا فاعلمون^{٤٤} ذهبوا الى ان الحركة الدورية^{٤٥} الفلكية
والزوايا المتصلة ليس لها الحرف بالفعل مع كونها متناهية الامتدادا
لفعل

فيكون غير متساوٍ بحسب الوضع ١٢

بالفعل وكذلك الحركات واجمع وذهبوا الى ان مستقيم الامتداد كالخط المستقيم

عَيَّ مَتَاهُ بِحَسْبِ الْكَمْرِ وَالْوَضْعِ وَلَا يَتَوَسَّهَانِ أَتَانَاتُ تَنَاهَى مَقْدَرُ الْحِكْمَةِ
 فِي سَبَابِ الْخَفْضِ قُوَّةُ أَتَانَاتِ الْحَدِيثِ وَقَفَى الْأَزَلِمَةُ لَا تَسِيَّامُ التَّنَاهَى

واللأنها هي في الملكية غير متعلق بالحدوث في الدهر بل هي مسألة أخرى

قول هو الوجود المستمر والقديم هذا المعنى لا يكون إلا ما يختص

حصوله بالزمان حيث التغيير والحركة والتميز **قوله** هو الوجود
لأنه لا ينفك عن الوجود

ان يكون خارجا عن الزمان غير متغير بتغيره كان مختصا بها
كالعقول والنفس الفلكية والروح المحققين هم الذين حققوا

[illegible]

الزمن لا يوجد الا في الوجود الخارج عن الجوهر فاذا فرض التسامى لم يولد

هذا هو الحق الذي لا يدرك بالحواس

فقد اتفقوا على ان الحق لا يدرك بالحواس

فقد اتفقوا على ان الحق لا يدرك بالحواس

فقد اتفقوا على ان الحق لا يدرك بالحواس

فقد اتفقوا على ان الحق لا يدرك بالحواس

فقد اتفقوا على ان الحق لا يدرك بالحواس

والمراد بالمراد في قوله لا يدرك بالحواس

حقوا معنى القدم والحدوث على وجهي جميع انحاءها هذا يجب على النظر موافقا لما سيفصل المحقق الحق وأما بالنظر الدقيق فهو من خواصها

لذاته بناء على حدوث العالم حدوثا هريا وسيا تحقيقا نشاء

بل بعضهم جنم آه كالا امام الغرافند ذهب الى تجرد النفوس الناطقة لانها تنزه عن المادة

والنفوس المنطبعة التي هي مبادى الارادة التي هي مبادى الارادة الكلية

لم ينه هبيل من الحكماء قولنا لا يمكن ان يتعلق بها كجوهها هذا او ما توه

بعض الفضلاء في دفع التنافي بين ما ذكره السيد السند ههنا وبين ما ذكره

في بحثنا الاول من ان لا يدرك بقوله بالذات ههنا ما يقابل ما هو بالواسطة

باعتبارا وتعلق الاشارة بالشار اليه بحسب الواقع ونفس الامر وفي بحثنا الاول

كونه مقصدا بالذات ويجوز ان يكون ما يتبع الشئ في الوجود مقصدا لذاته والتبوع

ثانيا وبالواسطة والظان مراد المقابلة ليجب بالاشارة المعنى الثاني لان المعنى

لا يتعلق بغيره لا بحسب البتة ووجهه لا وليد يظهر من كل الحق المدقق فقامل

قولنا بحسب وجوده في الحال كنعنه ان مناط الاتحاد الاشارة فيكون نفس

التداخل من غير ان يتداخل في الوجود وفي يكون هو اتحاد في الوجود بالذات

في قوله قد وقع لما عساه ان يتوهم في قوله قد وقع من طرفه ان يتوهم ان اتحادا في الوجود

في قوله قد وقع لما عساه ان يتوهم في قوله قد وقع من طرفه ان يتوهم ان اتحادا في الوجود

فقد اتفقوا على ان الحق لا يدرك بالحواس

فقد اتفقوا على ان الحق لا يدرك بالحواس

أولاً بالعرض وهذا هو المراد ههنا وهو في الاطراف المتداخلة من حيث التداخل
فقط فافهم وانت خبير هنا بما يتم اذا صح نسبة وجود الموضوع الى العرض بالعرض على
ما هو المشهور حتى يكون اتحادهما في العجود بالعرض وليس لك عند اهل التحقيق
لان مناط الاتحاد في الوجود بهما من احدهما وتحصيل الآخر وهو انك بحسب متبنيها
وجودهما فيكون اتحادهما في الذات كالحسن والفصل والحيو والصورة او في متبنيها
عنهما كما في الصفا المستقاة وموصوفاتها في وجود الاتحاد في الوجود بالعرض وليس
المعاد كالسواد ونحوه بالقياس الموصوفاتها هذا الابهام والتحصيل ولهذا لا يحل
عليها احكاما بالعرض ومنشاء عدم الحمل على ما هو المشهور سبب في انشاء الله تعال في
يكون مراده ان مناط الاتحاد في الاشارة هو مجر وجود الحمل والحال بان يكون
وجود الحال بواسطة الحمل لا عي في الاطراف المتداخلة انما هو مناط الاتحاد في
الاشارة هو التداخل المجرد وجودها قائم قولنا لا يقولون بها اي وجود
الاطراف انما هي مبنية على وجود الاتصال الحقيقية في الجسم وهم ينكرون قولنا
ياي عنده لان توصيف الاختصاص باسم الفاعل اعني قولنا لا ياتي على ان لا
يفيد كون المختص نفعاً لا مجرد كون المختص وصفا لا اخر لان ذلك ما هو الظاهر من
عبارة المحقق حيث قال ان يكون المختص وصفا لا اخر ولم يقل هو يقيس

حاشية صفحہ ۶۵) قوله ويكن ان يتم انه آه ثم اعلم انه لما كان تفسير المحقق منقوضا عن اعراس الحمد بما ان التركيب
التوصيفي اى الاختصاص الناعت آه عن كون المحقق مصفا للآخر لانه لا بسبب آخر بان هذا التوصيف يدل
على ان الاختصاص هو علة مفيدة لكون المنخص لغنا للآخر كما اشار اليه المحقق المبارك بقوله يدل على
ان الاختصاص يفيد اللم وتأمينها كون التفسير في نفسه غير صحيح كما اشار اليه المحقق المبارك بقوله ولم
يقبل هو اللم فاجاب المحقق المبارك من كلام القفيض اما عن الثاني فبقوله ان يقال انه تسامح
اللم واما عن الاول فبقوله لا لب آه سيد شكر الدين مد ظله

[illegible][illegible]

لخصوصا فانها بنفسها لا يسبب امر اخر منها ليست باعرض عنكم وتقرير الجواب كما سلكنا
المحاول المحقق بالاعراض المتعارفة عند المحقق وفعدم شمول الاختصاص للشقق
فيكون المعروف بالعرض ايضا خاصا ^{الافتقار الى تعريف مظهر الملول ١٢}
بما هي مشتقا لا يضرب عليه مائة في الحاشية القديمة في واد مقصده الجوهري
والاعراض ان اندفاع هذا الشك على ما ذهب اليه القدماء ان العرض هو مثل
الاسود واما على عرف المحقق والناهيين الى ان الاعراض هي الباد دون الشقق
فان يقال ان لم يكن يكون المختص هو السبب القريب لاصا الاخر ببيان
هو في ذاته توصفا للاخر كالسواد فانه السبب القريب لكون الجسم اسود فانه
قوله

ولا يولى ان يقال اه اشاد بقوله او الى صحة ارجاع الجواب الى
البد بالصفى عن الظاهر كما ذكرناه ويمكن ان يقال ان إطلاق المحل على اختصاص
الشقق بموصوفاتها باعتبار ان مناط حكمها عليها بواسطة واذ اختلف
بشرط لا شيء واما باعتبار ان مناط حكمها عليها هو هو فلا نسلم اطلا
المحل على بل هو حرج يسمى بالاعتقاد ولعل ذلك هو مراد المحقق الحق
سيأتي في تحقيق المحل لكن ظاهر كلام المحقق الجيب يدل على اختصاص
بما هو مناط للمحل بواسطة واولا وفي فقط نعد عندنا الى ما هو صحيح في العرف
قوله

وهذا يظهر آه والمراد بالعرض ههنا هو الخارج المحل هو كاهة واشتقاق
جميع العارض مظهر لا بالمعنى المتعارف اعني الوجود في الموضوع فانه قد فهم

قوله ان الاعراض لا تسبب شيئا من الاعراض المتعارفة عند المحقق وفعدم شمول الاختصاص للشقق
فيكون المعروف بالعرض ايضا خاصا ^{الافتقار الى تعريف مظهر الملول ١٢}
بما هي مشتقا لا يضرب عليه مائة في الحاشية القديمة في واد مقصده الجوهري
والاعراض ان اندفاع هذا الشك على ما ذهب اليه القدماء ان العرض هو مثل
الاسود واما على عرف المحقق والناهيين الى ان الاعراض هي الباد دون الشقق
فان يقال ان لم يكن يكون المختص هو السبب القريب لاصا الاخر ببيان
هو في ذاته توصفا للاخر كالسواد فانه السبب القريب لكون الجسم اسود فانه
قوله
ولا يولى ان يقال اه اشاد بقوله او الى صحة ارجاع الجواب الى
البد بالصفى عن الظاهر كما ذكرناه ويمكن ان يقال ان إطلاق المحل على اختصاص
الشقق بموصوفاتها باعتبار ان مناط حكمها عليها بواسطة واذ اختلف
بشرط لا شيء واما باعتبار ان مناط حكمها عليها هو هو فلا نسلم اطلا
المحل على بل هو حرج يسمى بالاعتقاد ولعل ذلك هو مراد المحقق الحق
سيأتي في تحقيق المحل لكن ظاهر كلام المحقق الجيب يدل على اختصاص
بما هو مناط للمحل بواسطة واولا وفي فقط نعد عندنا الى ما هو صحيح في العرف
قوله
وهذا يظهر آه والمراد بالعرض ههنا هو الخارج المحل هو كاهة واشتقاق
جميع العارض مظهر لا بالمعنى المتعارف اعني الوجود في الموضوع فانه قد فهم

او اورد بدلهما المعنى ويقول لو وجدت ركة الباري في هذا لم يكن في آخر البيان لم يشر قول
 بل جاز ان يكون بغيري ذاك لما انذرت بخراته ومن ههنا يظهر ان المشتقا وما
 في حكمها كالاب والابن والدار في الوقت ونظايرها اعراض وهذا وانما خالفا
 عليه جمهور من المتأخرين حتى الشيخ في الشفاء لكنه الحق ويلوح اليه كلام المعلم الثاني
 في منحل الاوسط ويوافق ترجمته الحسين ابن اسحاق كلام المعلم الاول فانه
 عبر عن اكثر المقولات بالمشتقا كالفاعل والمفعول والمضاف وغيرها وورد
 في التمثيل المشتقا وما في حكمها كالاب والابن وفي الدار وفي الوقت ونظايرها
 قول لا يكفي فيه آه دفع لما يتوهم من ان الامتياز يحصل باعتبار الاعمى

المميز في الحوادث فقط ووجه الدفع ان ادان اعتبر في الباء تعمد يلزم اعتبار
 الغير اعني العدم فيد يلزم التركيب بل عدم باري شأوان لم يعتبر اي يقطع النظر
 عن اعتبار الغير وعدمه فيكون الباء مفعول لا بشرط شيء والحدوث
 شيء فيلزم حمل الباري على الحادث تمام **قوله** التركيب من
 الوصف آه هذا جواب عن الدليل يمنع لزوم التركيب وتقصيله ان ذلك
 المفهوم وصف عارض له بالضرورة لانه امر سلبى لا وجود له في
 الخارج والعارض بما هو عارض لا يدخل في المعروض الا يلزم عود
 الشيء لنفسه بالصرب المستحيل فان العارض للمجموع عارض

ان تقول ان التمثيل لا يقتضيه كون
 اعراض الجوز ان يكون مستقرا في
 باعتبار خالفه في الوجود فيكون
 كذلك في عاشر التمثيل المشتقا
 بما مر في اوله وورد في التمثيل
 في التفسير فيجب ان يكون
 في التفسير فيجب ان يكون
 في التفسير فيجب ان يكون

ان يكون عارض
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت

قوله في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت

قوله في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت

قوله في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت
 في الدار في الوقت

لمصدق لاهما مبدأ لا تتوحد بالحقيقة قلت اطلق الشيخ وغيره الوجود
 الخاص بالحقيقة مائة على انها منشأ الانتزاع ومطابق الحكم بما ليس في ظرف
 الفعلية لا النفس حقيقة بدون امر ما منضم اليها ومنتزعا عنها يكون مبدأ
 لا تتوحد عنها الا ان فعلية الهية الممكنة ما كانت متباعدة على جعل الجاعل ياها كان
 مصداق حمل الوجود عليها راجعا الى حيثية تعيلية هي استلواها الى الجاعل
 فحمل الوجود عليها ليس به حمل الذات من وجودها يفادها بالنظر الى هذه
 فليس بمبدأ ثالث غيرهما قلت قولك ليس كما ما رتبتموه هكذا
 في سائر المفهومات الانتزاعية واعلم ان الكنه كما يطلق على الحد التام كذلك
 على نفس مفهوم الشيء كالحاصل بنفسه في الذهن وان كان بسيطا اذا
 لم يكن له مهيمنة شئ في ذلك المفهوم كالوجود الواحد ونحوهما في العلم بالكنه
 فديكون بالحد التام وهو مختص بالنظرى وديكون بالمرجالي اذا كان
 لا حقيقة له في ذاته كالموجود في ذاته كالموجود في ذاته كالموجود في ذاته
 هذا في نفسه المراد بالحد بالكنه هو الحد بين العين او مفهوم الوجود بسيط
 في حمل ههنا مراد جريته بل هو ملحوظ في ذاته فالمراد ههنا التصور

٤٢

قولك ان الوجود لا يتوحد بالحقيقة قلت اطلق الشيخ وغيره الوجود
 الخاص بالحقيقة مائة على انها منشأ الانتزاع ومطابق الحكم بما ليس في ظرف
 الفعلية لا النفس حقيقة بدون امر ما منضم اليها ومنتزعا عنها يكون مبدأ
 لا تتوحد عنها الا ان فعلية الهية الممكنة ما كانت متباعدة على جعل الجاعل ياها كان
 مصداق حمل الوجود عليها راجعا الى حيثية تعيلية هي استلواها الى الجاعل
 فحمل الوجود عليها ليس به حمل الذات من وجودها يفادها بالنظر الى هذه
 فليس بمبدأ ثالث غيرهما قلت قولك ليس كما ما رتبتموه هكذا
 في سائر المفهومات الانتزاعية واعلم ان الكنه كما يطلق على الحد التام كذلك
 على نفس مفهوم الشيء كالحاصل بنفسه في الذهن وان كان بسيطا اذا
 لم يكن له مهيمنة شئ في ذلك المفهوم كالوجود الواحد ونحوهما في العلم بالكنه
 فديكون بالحد التام وهو مختص بالنظرى وديكون بالمرجالي اذا كان
 لا حقيقة له في ذاته كالموجود في ذاته كالموجود في ذاته كالموجود في ذاته
 هذا في نفسه المراد بالحد بالكنه هو الحد بين العين او مفهوم الوجود بسيط
 في حمل ههنا مراد جريته بل هو ملحوظ في ذاته فالمراد ههنا التصور

هذا هو الحق عند الحق الزايد كما ساني في
بالحقيقة لا نه في مرتبة ذاته مصداق لعدم فهمه كسائر المكنات فيبقى موجودا
الى الارتباط بالوجود حقيقة فيكون في نفس ذاته منسبا لانتزاع المعنى
للازم بالوجود لا يتناول الاخره كونه سببا في الازدحام
المصدر ومصدره في الحمل وان هو الا الواجب فيقوم لذاته فتفكر قوله
لا يمكن تعريفه بالرسم اه اراد بتصوير الشيء بالكنه تمثل نفس الشيء الذي

بالحقيقة لا نه في مرتبة ذاته مصداق لعدم فهمه كسائر المكنات فيبقى موجودا
الى الارتباط بالوجود حقيقة فيكون في نفس ذاته منسبا لانتزاع المعنى
للازم بالوجود لا يتناول الاخره كونه سببا في الازدحام
المصدر ومصدره في الحمل وان هو الا الواجب فيقوم لذاته فتفكر قوله
لا يمكن تعريفه بالرسم اه اراد بتصوير الشيء بالكنه تمثل نفس الشيء الذي

بالاجزاء او بالتفصيل فالتصديق بحد التام لا يمكن تحديده لامتناع تحصيل
الحاصل والتصديق بكنه الشيء على وجه الاجمال ان كان بسيطا حقيقيا كذا
وهو نظرا ولا يمكن تحديده كما لا يحصل ولا نفس الانسان المجمل في نفسه
تحديده وتفصيله ولذا صرح ان يقال السابق على التحديد هو التصور
بوجه ما ولو بكنه الشيء واما برسمه فلا يجوز على كلا التقديرين ان تصور

الاضاع من التعريف تصور نفس المعرف واكتشاف حقيقة التي هي
هو هو واما تعيينه وتحصيله بوجه ما فمقصود بالتبع والصورة على
التوسيع فاذا حصل الشيء في الذهن بنفس محيية او بجميعها
يحصل التميز والتصوير على وجه اتم واجمل مما يفيد الرسم
فلا يقصد تعريفه بالرسم الا اذا قصد معرفته بعض خواصه

لا يمكن تعريفه بالرسم بل يتم ان لا يعرف الا في الحقيقة لا في الصورة
لا يمكن تعريفه بالرسم بل يتم ان لا يعرف الا في الحقيقة لا في الصورة
لا يمكن تعريفه بالرسم بل يتم ان لا يعرف الا في الحقيقة لا في الصورة

هذا هو الحق عند الحق الزايد كما ساني في
بالحقيقة لا نه في مرتبة ذاته مصداق لعدم فهمه كسائر المكنات فيبقى موجودا
الى الارتباط بالوجود حقيقة فيكون في نفس ذاته منسبا لانتزاع المعنى
للازم بالوجود لا يتناول الاخره كونه سببا في الازدحام
المصدر ومصدره في الحمل وان هو الا الواجب فيقوم لذاته فتفكر قوله
لا يمكن تعريفه بالرسم اه اراد بتصوير الشيء بالكنه تمثل نفس الشيء الذي

بالحقيقة لا نه في مرتبة ذاته مصداق لعدم فهمه كسائر المكنات فيبقى موجودا
الى الارتباط بالوجود حقيقة فيكون في نفس ذاته منسبا لانتزاع المعنى
للازم بالوجود لا يتناول الاخره كونه سببا في الازدحام
المصدر ومصدره في الحمل وان هو الا الواجب فيقوم لذاته فتفكر قوله
لا يمكن تعريفه بالرسم اه اراد بتصوير الشيء بالكنه تمثل نفس الشيء الذي

بالاجزاء او بالتفصيل فالتصديق بحد التام لا يمكن تحديده لامتناع تحصيل
الحاصل والتصديق بكنه الشيء على وجه الاجمال ان كان بسيطا حقيقيا كذا
وهو نظرا ولا يمكن تحديده كما لا يحصل ولا نفس الانسان المجمل في نفسه
تحديده وتفصيله ولذا صرح ان يقال السابق على التحديد هو التصور
بوجه ما ولو بكنه الشيء واما برسمه فلا يجوز على كلا التقديرين ان تصور

الاضاع من التعريف تصور نفس المعرف واكتشاف حقيقة التي هي
هو هو واما تعيينه وتحصيله بوجه ما فمقصود بالتبع والصورة على
التوسيع فاذا حصل الشيء في الذهن بنفس محيية او بجميعها
يحصل التميز والتصوير على وجه اتم واجمل مما يفيد الرسم
فلا يقصد تعريفه بالرسم الا اذا قصد معرفته بعض خواصه

لا يمكن تعريفه بالرسم بل يتم ان لا يعرف الا في الحقيقة لا في الصورة
لا يمكن تعريفه بالرسم بل يتم ان لا يعرف الا في الحقيقة لا في الصورة
لا يمكن تعريفه بالرسم بل يتم ان لا يعرف الا في الحقيقة لا في الصورة

هذا هو الحق عند الحق الزايد كما ساني في
بالحقيقة لا نه في مرتبة ذاته مصداق لعدم فهمه كسائر المكنات فيبقى موجودا
الى الارتباط بالوجود حقيقة فيكون في نفس ذاته منسبا لانتزاع المعنى
للازم بالوجود لا يتناول الاخره كونه سببا في الازدحام
المصدر ومصدره في الحمل وان هو الا الواجب فيقوم لذاته فتفكر قوله
لا يمكن تعريفه بالرسم اه اراد بتصوير الشيء بالكنه تمثل نفس الشيء الذي

قوله قد يقال ان
الوصف بعد التعريف
والا فقد عرفت ان
التعريف لا يمكن ان
يكون الا بالوصف
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ

قوله قد يقال ان
الوصف بعد التعريف
والا فقد عرفت ان
التعريف لا يمكن ان
يكون الا بالوصف
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ

قوله قد يقال ان
الوصف بعد التعريف
والا فقد عرفت ان
التعريف لا يمكن ان
يكون الا بالوصف
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ

قوله قد يقال ان
الوصف بعد التعريف
والا فقد عرفت ان
التعريف لا يمكن ان
يكون الا بالوصف
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ

وح يكون التعريف بالحقيقة لتلك الخاص ولما لم يكن للخاص وجود الا في وجه
الموصوف بها فقال المشتق الحق بل يكون المعرف هو الشيء الماخوذ مع الوصف
فلا يرد ما قيل ان بديهة التصور بكنه الشيء لا يستلزم البديهة لجميع الوجوه
العرضية فلا يلزم من نفي الاحتياج الى التحديد عدم الاحتياج الى الرسم
ايضا حتى يلزم الحصر في اللفظ فتأمل **قيل** فيدانه اذا كان الانسان
مثلا علمان احدهما بالكنه والاخر بالوجوه المقصود فيه اليهودي
وذو الوجوه **اقول** هذا اذا لم يكن ذلك الشيء اعني الانسان مثلاً
معلوماً حقيقياً وانما اذا عرف بكنهه فالحكم ما ذكره المشتق فتأمل **قوله**
لا يمكن نفي هذا لانه ليس بمتحقق معلوم بكنه الشيء فلا يحتمل
التعريف بالكنهية بل هو تعريف بالوصف
الا لفظيا فالايضا علمان بديهة كنه الشيء بالوجه اللفظي والتحديد فكيف
يصح قوله لا يمكن تعريفه لفظيا اذا البسيط لا يحتمل التحديد بالحقائق
فتأمل **قوله** وايضا عند صاحب كتاب الاشارة الى هذا
الوضع كاشفاً عن هذا الوجه في تعريفه بالوصف
في كيفية حدوثه في تعريفه بالوصف

قوله قد يقال ان
الوصف بعد التعريف
والا فقد عرفت ان
التعريف لا يمكن ان
يكون الا بالوصف
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ

قوله قد يقال ان
الوصف بعد التعريف
والا فقد عرفت ان
التعريف لا يمكن ان
يكون الا بالوصف
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ
فان اللفظ لا ينفصل
عن المعنى الا بالوصف
الذي هو اللفظ

والاثر لا يتجلى عن السواد
ولا يترتب عليه الذي يترتب
ولا يعلم الغرض منه بل ان
الحدس في بديهة الانسان
قد سوا كما ان آراء الخلق
بالحدس الجوهري وكما هو
مخالف ومختلف بالانسان
الذي هو اصله

من المطلب الى المبدأ وبالعكس مناط البيهضة انتفاء احد الحركتين ومن
 ههنا اشتبه كون الحدس بسيما بهيمة والحق ان مناط النظرية تحقق الوا
 في العلم في جميع أنحاء حصوله اعني المعرفة والحجة سواء وجدت الحركة
 اولاً لانها المفيدة لتحصيل المجهول ابتداء لا يقال يلزم على هذا ان يكون
 والحاصل بالحدس حاصل بالالفكر والفكر لوجود الواسطة في العلم
 مع اندخلاف المتعارف لانا نقول ههنا لكن النظرية من عوارض العلوم
 باعتبار ترتيبها حصوله على فكرة الفكرية بناء على وجود مباد
 في نفس الامر وهي حاصله بالتأخر لفاقد القوة القدسية فالحصول
 بالحدس للبعض لا ينافي النظرية فان قيل لو اتفق ان يكون
 جميع افراد حصوله النظري لكل احد مترتباً على الحدس كما هو ممكن
 يلزم ان لا يكون نظرياً لان انتفاء التوقف بالكلية مع وجود الواسطة في العلم
 قلنا لو سلم ذلك فماذا اعتبر في البديهي نفى التوقف عن جميع افراد
 حصوله محققة كانت او مقدرة بناء على انتفاء الواسطة ونفس الامر
 فعلاً بما يقتضيه التقابل بينهما ما يجب ان يكون فرد من حصول النظري
 ولو كان مقدراً متوقفاً على الحركة الفكرية بناء على وجود المبدأ

٤٩

من المطلب الى المبدأ وبالعكس مناط البيهضة انتفاء احد الحركتين ومن
 ههنا اشتبه كون الحدس بسيما بهيمة والحق ان مناط النظرية تحقق الوا
 في العلم في جميع أنحاء حصوله اعني المعرفة والحجة سواء وجدت الحركة
 اولاً لانها المفيدة لتحصيل المجهول ابتداء لا يقال يلزم على هذا ان يكون
 والحاصل بالحدس حاصل بالالفكر والفكر لوجود الواسطة في العلم
 مع اندخلاف المتعارف لانا نقول ههنا لكن النظرية من عوارض العلوم
 باعتبار ترتيبها حصوله على فكرة الفكرية بناء على وجود مباد
 في نفس الامر وهي حاصله بالتأخر لفاقد القوة القدسية فالحصول
 بالحدس للبعض لا ينافي النظرية فان قيل لو اتفق ان يكون
 جميع افراد حصوله النظري لكل احد مترتباً على الحدس كما هو ممكن
 يلزم ان لا يكون نظرياً لان انتفاء التوقف بالكلية مع وجود الواسطة في العلم
 قلنا لو سلم ذلك فماذا اعتبر في البديهي نفى التوقف عن جميع افراد
 حصوله محققة كانت او مقدرة بناء على انتفاء الواسطة ونفس الامر
 فعلاً بما يقتضيه التقابل بينهما ما يجب ان يكون فرد من حصول النظري
 ولو كان مقدراً متوقفاً على الحركة الفكرية بناء على وجود المبدأ

من المطلب الى المبدأ وبالعكس مناط البيهضة انتفاء احد الحركتين ومن
 ههنا اشتبه كون الحدس بسيما بهيمة والحق ان مناط النظرية تحقق الوا
 في العلم في جميع أنحاء حصوله اعني المعرفة والحجة سواء وجدت الحركة
 اولاً لانها المفيدة لتحصيل المجهول ابتداء لا يقال يلزم على هذا ان يكون
 والحاصل بالحدس حاصل بالالفكر والفكر لوجود الواسطة في العلم
 مع اندخلاف المتعارف لانا نقول ههنا لكن النظرية من عوارض العلوم
 باعتبار ترتيبها حصوله على فكرة الفكرية بناء على وجود مباد
 في نفس الامر وهي حاصله بالتأخر لفاقد القوة القدسية فالحصول
 بالحدس للبعض لا ينافي النظرية فان قيل لو اتفق ان يكون
 جميع افراد حصوله النظري لكل احد مترتباً على الحدس كما هو ممكن
 يلزم ان لا يكون نظرياً لان انتفاء التوقف بالكلية مع وجود الواسطة في العلم
 قلنا لو سلم ذلك فماذا اعتبر في البديهي نفى التوقف عن جميع افراد
 حصوله محققة كانت او مقدرة بناء على انتفاء الواسطة ونفس الامر
 فعلاً بما يقتضيه التقابل بينهما ما يجب ان يكون فرد من حصول النظري
 ولو كان مقدراً متوقفاً على الحركة الفكرية بناء على وجود المبدأ

[illegible]

[illegible]

حاشية ص ٨٢ قوله نعم الزبيان ص ٨٢
الاعتراض المقابل ووقع قويم لما يتوهم من ان جواب المحشة الزايدة لا يطابق لان سوال السائل عام
بدون التقييد بالقضايا بل بالتصورات ايها وجواب المحشة الزايدة فنقص بالقضايا فضعه بقوله نعم الزبيان
نسيده شكر الدين مد ظله العالی تمام شد بقية حواشي مجلد الساء ١٠٠٠

قوله المقدمات كما اذا قلنا في مثال الرسيات نور القمر مستفاد من نور الشمس لان
رئيسا بعبارة عند عمل البناء فخرج منها بالمشاهدة بان له صانعا كما اذا قلنا بعبارة
اخر فشا هذا بغيره فوجدناه مكنيا حادنا فخرج منها بامكان واحد وثان له
صانعا ولا ريب ان هذا الجرم يحصل بالنظر في مكان واحد فخرجنا الاحكام
مورد للنقض فلهذا خص الجواب بالقضايا فانهم **قولنا** لا يمكن ان يحصل
اي هذه القضايا بالامكان حصولها بالنظر لا يقدح في جعل المحسني مناطا للبداهة
استماع التوقف على النظر باعتبار حصوله المطلق ومنه النظرة امكن
حصوله عليه فاما يمكن توقف مطلق حصوله كما اذا قلنا بان النظر يكون نظريا
البداهة فاما حاجة الى هذا الجواب المختار فبديهة ما لاننا نقول التحقيق
نظري والبداهة هي في التصورات المتعلقة بحصولها في الذهن فيكون
مناط نظريتها توقف حصولها المطلق على النظر ومناط البداهة
فيها عدم توقف حصولها المطلق في القضايا المتعلقة بحصولها
فيها ان كان هو بانه لا ينفك ان بالمقدمات المرتبة فنظريتها ولا
بديهة فخرجنا الحكم بان دعان الحاصل بمعونة المحسني وبمشاهدة
النظر اثنى سبعا الحكم ولا دعان المرتب على الحكم والادعاء
الحاصل في مقدمات القياس والا ولا يمتنع ان يحصل

قوله المقدمات كما اذا قلنا في مثال الرسيات نور القمر مستفاد من نور الشمس لان
رئيسا بعبارة عند عمل البناء فخرج منها بالمشاهدة بان له صانعا كما اذا قلنا بعبارة
اخر فشا هذا بغيره فوجدناه مكنيا حادنا فخرج منها بامكان واحد وثان له
صانعا ولا ريب ان هذا الجرم يحصل بالنظر في مكان واحد فخرجنا الاحكام
مورد للنقض فلهذا خص الجواب بالقضايا فانهم **قولنا** لا يمكن ان يحصل
اي هذه القضايا بالامكان حصولها بالنظر لا يقدح في جعل المحسني مناطا للبداهة
استماع التوقف على النظر باعتبار حصوله المطلق ومنه النظرة امكن
حصوله عليه فاما يمكن توقف مطلق حصوله كما اذا قلنا بان النظر يكون نظريا
البداهة فاما حاجة الى هذا الجواب المختار فبديهة ما لاننا نقول التحقيق
نظري والبداهة هي في التصورات المتعلقة بحصولها في الذهن فيكون
مناط نظريتها توقف حصولها المطلق على النظر ومناط البداهة
فيها عدم توقف حصولها المطلق في القضايا المتعلقة بحصولها
فيها ان كان هو بانه لا ينفك ان بالمقدمات المرتبة فنظريتها ولا
بديهة فخرجنا الحكم بان دعان الحاصل بمعونة المحسني وبمشاهدة
النظر اثنى سبعا الحكم ولا دعان المرتب على الحكم والادعاء
الحاصل في مقدمات القياس والا ولا يمتنع ان يحصل

قوله المقدمات كما اذا قلنا في مثال الرسيات نور القمر مستفاد من نور الشمس لان
رئيسا بعبارة عند عمل البناء فخرج منها بالمشاهدة بان له صانعا كما اذا قلنا بعبارة
اخر فشا هذا بغيره فوجدناه مكنيا حادنا فخرج منها بامكان واحد وثان له
صانعا ولا ريب ان هذا الجرم يحصل بالنظر في مكان واحد فخرجنا الاحكام
مورد للنقض فلهذا خص الجواب بالقضايا فانهم **قولنا** لا يمكن ان يحصل
اي هذه القضايا بالامكان حصولها بالنظر لا يقدح في جعل المحسني مناطا للبداهة
استماع التوقف على النظر باعتبار حصوله المطلق ومنه النظرة امكن
حصوله عليه فاما يمكن توقف مطلق حصوله كما اذا قلنا بان النظر يكون نظريا
البداهة فاما حاجة الى هذا الجواب المختار فبديهة ما لاننا نقول التحقيق
نظري والبداهة هي في التصورات المتعلقة بحصولها في الذهن فيكون
مناط نظريتها توقف حصولها المطلق على النظر ومناط البداهة
فيها عدم توقف حصولها المطلق في القضايا المتعلقة بحصولها
فيها ان كان هو بانه لا ينفك ان بالمقدمات المرتبة فنظريتها ولا
بديهة فخرجنا الحكم بان دعان الحاصل بمعونة المحسني وبمشاهدة
النظر اثنى سبعا الحكم ولا دعان المرتب على الحكم والادعاء
الحاصل في مقدمات القياس والا ولا يمتنع ان يحصل

لاحد بالنظر والثاني يمتنع حصوله لاحد بغير النظر ويمكن حصولهما
بان يتعلق بنسبة واحدة لشخصين او لشخص في وقتين وهذا ما يؤول اليه
من ان البديهة والنظية مختلفان بالاشياء والافعال لا بمنه كل واحد من
الحكمين يمكن ان يترتب على النظر والحدس مثلا لشخص في وقتين او
فلان في بديهة القضايا ونظريتها من اعتبار الحثية حتى يحصل التميز
والثاني بين بديهيتهما ونظريتهما قال في الحاشية العلم الاحساسى
مثلا سواء كان تصور او تصديقا يحصل بمعونة الحس ولا يمكن ان
يحصل بالنظر فالمراد بالحسوس والحدس المبدءى والدين في البديهيته
محسوسات من حيث انها محسوسات والحدسيات من حيث هي حدسية انتهى
وقائفة الحثية ما ذكرنا لان هذه القضايا اذا حصلت الاذعان بها
كانت نظرية لا محسوسة وصية فاما قول من حيث هو تقييد
بما يلحق ولا يلتفت اليه بالذات ولا يصير قيد يصلح لان يعتبر بنسبة
ما يقيد به تقييد اخر ولا يخفى عليك ان هذا اعتبارين اخرين احدهما
يعتبر فيه القيد عارضاى معروض القيد بما هو معروض له وهما الايجان يكونان
مجموع الملم والقيد بدون اعتبار التقييد فيه بالدخول وتاينهما

لاحد بالنظر والثاني يمتنع حصوله لاحد بغير النظر ويمكن حصولهما
بان يتعلق بنسبة واحدة لشخصين او لشخص في وقتين وهذا ما يؤول اليه
من ان البديهة والنظية مختلفان بالاشياء والافعال لا بمنه كل واحد من
الحكمين يمكن ان يترتب على النظر والحدس مثلا لشخص في وقتين او
فلان في بديهة القضايا ونظريتها من اعتبار الحثية حتى يحصل التميز
والثاني بين بديهيتهما ونظريتهما قال في الحاشية العلم الاحساسى
مثلا سواء كان تصور او تصديقا يحصل بمعونة الحس ولا يمكن ان
يحصل بالنظر فالمراد بالحسوس والحدس المبدءى والدين في البديهيته
محسوسات من حيث انها محسوسات والحدسيات من حيث هي حدسية انتهى
وقائفة الحثية ما ذكرنا لان هذه القضايا اذا حصلت الاذعان بها
كانت نظرية لا محسوسة وصية فاما قول من حيث هو تقييد
بما يلحق ولا يلتفت اليه بالذات ولا يصير قيد يصلح لان يعتبر بنسبة
ما يقيد به تقييد اخر ولا يخفى عليك ان هذا اعتبارين اخرين احدهما
يعتبر فيه القيد عارضاى معروض القيد بما هو معروض له وهما الايجان يكونان
مجموع الملم والقيد بدون اعتبار التقييد فيه بالدخول وتاينهما

فانما التوفيق والرشق وحاصلا في الدعاء انما يكون بهتمه مني على ما هو الشهور من الطرق بين الترتيب والاحتياط في كل العمل المستقلة على حصوله بعيدا عما اصابا من اختلافه في معنى علمها بالتحقيق من غير من ثبوت التلازم بين الترتيب والاحتياط فانها

في الحقيقة بما هو رابط بين المطر والقيد ويعبر القيد خارجاً عنها لا من حيث
 انه ملحوظ بنفسه حتى يصير جزء مستقلاً للمجموع المركب منه وعن المطر فيتم
 حل احدهما على الآخر وعلى المجموع في ليست الحصة الا المطلق والمضامبا
 هو مضامبا ومن ههنا يقان ان المطلق بالقياس الى حصص نوع حقيقة
 لان تمام الماهية بالقياس اليها محل المطر اعني نفس طبيعة المضامبا هي
 على تضامبا بما هو مضاف لغيره لا صفة له وان كان صحيحاً بل بالبيان
 واعتبار الاضافة فيه بمباهي اضافة لا يمنع المحل لان المنفعة اليد
 قصدوا بالذات في الحصة انما هو المضاف واما المضاف اليه فهو
 خارج عنه فامل بدقه النظر قول لا يقيم التصوره هذا منتهى
 على ان التقابل بين البديهة والنظرية بعدم الملكة فالبدية عدم
 الكسبة عما من شأنه هي بالقوة التخصيصية والنوعية والكسبية يستدعي
 الارتسام والحدوث فالبدية ايضا كذلك وقبل التقابل بينهما بالتضاد
 بناء على ان البدية وجودية والا جلالة البدية المغنية عن النظر كما

حصولي الى دست بان التعاقب بينهما بالتضاد... قولنا وفيها انه ان ذلك الان معنى كون مقام الطبيعة جزءا خارجي...

لما ان الكسبية كذلك هي الترتيب على النظر ومن شرط الضدين امكان
تعاقدهما على موضع بعينه لما بين في موضع فلا يتصف بهما العلم
والعلم القديم وقد يطاق البديهة على كون الشيء منكشفا بنفسه او
بصورته من غير كسب فيكونان بديهيان فتقول **قولنا** والمراد
بالصفاه تحقيقه على ما يظهر من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان
العلم هو وجود الشيء بالفعل لا مجردة موجودة بالفعل والمراد بالوجود
ما يتوحد عليها الاثار والمراد بالفعل ما ليس فيه معنى بالقوة فيكون
الشيء وجوده انما هو مجردة اما بطريق العينية بان يكون الشيء معلوما
هو نفس العالم الوجود بنفسه لما في علمنا بانفسنا او بطريق الناعتية بان
المعلوم نفعنا للعالم كما في علمنا بالصورة القائمة بانفسنا او بطريق العلوية
بان يكون المعلوم معلوما للعالم الجاهل اياه كما في علم البارئ بقدر بسلسله الممكنات وعند
الاشرافية نحو آخر للعلم وهو كون وجود العلوم للعالم بطريق القابلية والحال
ومن ههنا قالوا ان وجود المبصر عند القوة الباصرة بان يكون مقابلا
او محاذيا لها كيف لا لاكتشاف من غير حاجة الى حصول صورة منه في
الحس وعلم المبادئ السافدة بعالمها كعلم العقل العاشر بما فوقه من
واما علم العوالم بال فانه كعلم العقل العاشر بما تحتها فعلم حضوري

العلم القديم... قولنا وفيها انه ان ذلك الان معنى كون مقام الطبيعة جزءا خارجي... العلم القديم... قولنا وفيها انه ان ذلك الان معنى كون مقام الطبيعة جزءا خارجي... العلم القديم... قولنا وفيها انه ان ذلك الان معنى كون مقام الطبيعة جزءا خارجي...

العلم القديم... قولنا وفيها انه ان ذلك الان معنى كون مقام الطبيعة جزءا خارجي... العلم القديم... قولنا وفيها انه ان ذلك الان معنى كون مقام الطبيعة جزءا خارجي...

الخارجية وجدود الأنواع المركبة عقلا وهذا المعنى يشمل الحقيقة الجزئية

أيضا وما ينبغي أن يعلم أن هذا المعنى متحقق في الأنحاء الأربعة من العلم

لأبد فيها من أم حاصلة بنفسه عند العالم حتى أن تصور الوجه والكف في العلم

بالكذب وبالوجع قصوراً بمنزلة الشيء فتصور بمنزلة الشيء إذا كان صورة إجمالية

لا يستلزم تصور الخفاء سواء كانت اولية او ثانوية وان كان تفصيله

يستلزم تصور الأخاء الكلاسيكية كذا الشئ اللاذقة. فإذا تكاثروا

وَالْأَنْبِيَاءُ مِنْ قَبْلِهِمْ

[illegible]

فأجابه عن أملا خطه "ان في ارجز حرفه"

فجهان خبر الحرج عندهم بود و جزو بالغا في الخارج او في اندرون و انفسه الفصل العاشر

عليه السلام ما يكون بغيره بدعيًا إذا كان كل من المطلق والمقتضى

مقتضونين بكنه لشيء وبهجوم وكون التركيب خارجيا لا يستلزم به
الحوان ان يكونا مقصودين به وجه الشيء ووجهه بالاول من

الحق: عَمَّا شَهِدَ الْحَقُّ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْوُجُودِ الْمُسْتَدْرِكُ حَقٌّ

في يومه المسمى الاثناعشر والمقيد حصته من عمه من ابناء

لك المفهوم الى شي فحقيقة افرادها ليست الا ذلك المفهوم المضاف

تبدیل آن حصه بعینها بدیهه مطلق ذلک الوجود بکنه فاهم

ان بھارتیہ قومیہ دعوے کے خلاف

عالمون المقيدين نوعاً من حقوقهم
المعترف بها في المطلق والحق

فلا يلزم من ذلك

مجلس شورای اسلامی
روز شنبه ۱۳۰۲/۱۲/۲۵
کتابخانه

ان الله لا يري ان المقيدين
الذين هم في سجونهم

للمصطفى جاحل بالحق ما كتبه
في الصورين اللتين كان
حيث لم يكن

کتابخانه خانقاہ اہل حق
کراچی

بہارِ نبوی و کیونست
سب کی جودان کیونست

الحسين بن علي بن ابي طالب

تصور المظالم
تصور المظالم
تصور المظالم

فغان الکلام کے لئے اعظم الذکر ہو

و بالذکر من تصحیح
کتاب حصول الجبر بحیث
که در مجمل کتب قدس اعظم
درج شده است

الأثر من الأثر
علاوة على ذلك
الفصل في الأخلاق
٩

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

في العمل فحصل العمل في ان

وَيَكُونُ خَيْرًا لِّكَ فِي مَقْعَدِ تَرْجِيئِكَ
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ أَوْ بِضَاعٌ يُبَادَلُ

الحکم مطوعاً

الحق في ما قيل من عدم
الحيثية من انوار الحق

الوجود المظهر هو حقيقة

مطابق مع قول الله تعالى

قولی وبه يعرف الفرق آه تفصيل المقام ان الصورة الحاصلة
 علم الشيء بالكذب سواء كانت صورة اجمالية كالانسان بالقياس جزئيا
 او تفصيلية كالحمد بالقياس الى الحمد ويجب ان يكون مرة لملاحظة
 ما قصد ادراكه فيكون الحاصل في الذهن بالذات هو الكذب دون الشيء
 والاتفات على عكس الحصول وانما العلم بكذب الشيء فهو تمثيل الشيء في
 الذهن بنفسه لا بواسطة امر اخر يكون مرة لملاحظة سواء كان
 الممثل صورة اجمالية او تفصيلية والحاصل في الذهن بالذات نفس
 ذلك الشيء المتمثل في الذهن فعلم الوجه والكذب في علم الشيء بالوجه
 وبالكذب بالقياس الى نفس ذلك الوجه الكذب علم بكذب الشيء اذ الحاصل
 في الذهن ههنا ليس لانفسها وان كانا امرين لملاحظة ذلك الشيء
 هو ذو الوجه وذو الكذب وليس ههنا امر اخر مرة لملاحظة الحاصل في
 الذهن وكذلك اذ الحاصل ههنا الانسان والحيوان المتعلق مثلا من حيث
 ان كذب الشيء من غير ان يجعل مرة لملاحظة شيء فهو بالقياس الى نفسه و
 بالقياس الى ذي الكذب علم بكذب الشيء ولك الصالح اذ الحاصل في
 الذهن من حيث ان ذو وجه الانسان ومن غير ان يجعل مرة

في قوله لا يكون مرة لملاحظة
 لان يكون مرة لملاحظة
 لان يكون مرة لملاحظة
 لان يكون مرة لملاحظة

وان كان سميلا تفصيليا
 وان كان سميلا تفصيليا
 وان كان سميلا تفصيليا
 وان كان سميلا تفصيليا

٩٠

علم الشيء بالوجه
 علم الشيء بالوجه
 علم الشيء بالوجه
 علم الشيء بالوجه

ان يكون مرة لملاحظة
 ان يكون مرة لملاحظة
 ان يكون مرة لملاحظة
 ان يكون مرة لملاحظة

ووسلم فالصنف حقيقة اعتبارية عرفية والنوع الشترک بينه

مؤاة لملاحظة فهو بالقياس الى تفسير علم بكنه الشئ وبالقياس الى ذى
 الوجه علم بوجه الشئ فالعلم بكنه الشئ محفوظ في جميع أنحاء العلم فالغاية
 بين وبينها بالاعتبار واما التغاير بين العلم بالكنه وبالوجه فبالذات لان
 الكنه والشئ متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار والوجه والشئ با
 وكذا بين العلم بالكنه وبوجه الشئ واما بين العلم بالوجه وبوجه الشئ فكما
 بين العلم بالكنه وبكنه الشئ **ثم اعلم** ان الكنه الاجمالي كالانسان
 بالقياس الى جزئياته لا يكون واسطة في العلم بحيث يفيد تحصيل
 المجموع بل مجرد الالتقاء اليها ولا يكون النوع معرفة لتحقيقها بخلاف
 عند فالعلم بالكنه على نحوين نحو يخص بالبدهيات ونحو يخص
 لنظريات فالجزئيات اذا كانت نظرية فانما هي لجمهورية النوع بكنه
 محدودها بالحقيقة حدودها نوعها لا طويياتها الشخصية فعلمها
 نوع لا يكون له مجرد الالتفات اليها فالتعريف بالنوع لا يكون الا
 نظريا لا يقدر ان تعريف الصنف بمكون حقيقيا كالتعريف بالتصنيف
 لمير وسلم بانسان مبعوث الى الخلق للتبليغ **لانا نقول**
 وسلم فالصنف حقيقة اعتبارية عرفية والنوع اشتراك بينه

كانت الوجبة تأكل فيها الوجوه
الوجوه تأكل الوجوه
الوجوه تأكل الوجوه
الوجوه تأكل الوجوه

[illegible]

فيحمل تارة على التصوّد السانح واخرى على التصديق لانا نقول
يا بى عند قوله على التزل آه لا نزيد^ع على اتحاد المحكوم عليه^ب بالبدية
والنظرية في التقييد الاول والتزل ويا بى عنه ايضا قول الشارح قلنا
ان تصور^د كسبي فانه نص على ان المراد في التزل هو التصوّد السانح
فامل قولنا فلاولى في توجيهه آه ووجه الاولية خلوصه عن
التكلفا المذكورة وهو موط وتوضي^ح ان المطايبا بدية تصور مطلق الوجود
ببدية تصور وجودي والتزل انما هو تزل الى التزام كسبية تصور وجود
المستلزم لكسبية التصديق باننا موجود على زعم المستلزم بناء على ان
مفهوم الوجود المضا الى ياء التكلم مضمون لذلك التصديق فكسبية
وجود^د يستلزم كسبية ذلك الحكم على زعمه وان لم يكن كك بحسب
البيان اخر^د فانه بدية تصور وجودي وان لم يكن كك بحسب
مكنا قال اذا تزلنا عن بدية تصور وجود^د والتزامنا كسبية فلم
معد كسبية التصديق باننا موجود فيجب الانتهاء الى دليل موصل الى
التصديق المستلزم لتصور مطلق الوجود المنسوب الى ياء التكلم الى
تصور وجودي ويكون وجود ذلك الدليل بدية تصور وجودي منه ثبوت
وجود الخاص المستلزم لثبوت بدية مطلق الوجود الذي هو جزء منه

[illegible]

[illegible]

فلا إشكال في ذكر الدليل ولا يابى عند شي من عبارة الأجوبة لا يقر لما
^{بل ساطق له}
^{القول المستدل} بكسبية تصور وجوده فيلزم منه كسبية ذلك التصديق بناء
^{منه}
^{على} اندجؤه من عند فلا حاشي بيان استلزام كسبية تصور وجوده كسبية
^{بل يلزم على هذا}
^{التصديق} إلى اعتبار التلازم بين ذلك التصديق ومضمونه في الكسبية على
^{زعم} المستدل لا نقول لا يلزم على هذا التقدير في التقضا ذلك التصديق إلا حاشي
^{إلى الدليل} لأن أحد طرفي التصديق إذا كان نظري لا يكون مكتسباً من القول الشك
^{دون} المحر على أن جزؤه هو الوجود المطلق لا الوجود فاما قول
^{الوجود} لا يقر أن المضمون استدلالاً ولا بديهياً لوجود الخاص على عاقل عند ثم
^{أو لا} إلى بديهية الوجود الخاص للدليل المنتهي إليه كشك الشك في كسبية التصديق بقر
^{تتو} ثانياً إلى بديهية الوجود الخاص للمحرر لموضوع الموجبة التي لا بد منها
^{الدليل} المنتهي إليه كسبياً بالجملة إنما استدلالاً بديهياً والمجرات الثلاثة
^{الثلاثة} على بديهية الوجود المطلق فليس ذكر الدليل لهم هنا لا كشكاً لا
^{التصور} بل الغرض ذكر الوجود الخاص البديهي المستلزم لبديهية مطلق الوجود
^{هكذا} ينبغي أن يفهم الكلام **قولاً** لكن في قوله والوجود أه أظن مراد
^{بوجود} نفسه حصته الوجود لا قوله أنا موجود أو المحر فيه هو الوجود المطلق

[illegible]

۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰

[illegible]

قوله في جواب ما ذكر في الجواب من منع كون
 الموجبة ما حكم فيها بوجود المحول للموضوع فإن النسبة الإيجابية الواصلة
 التي عليها مدار العقود لا ينكها عاقل لاسيما إذا سلم صدق المحول على
 الموضوع لا معنى لصدقه عليه إلا الاتحاد الذي يحكي عنه النسبة الإيجابية
 فافهم قوله في المنع لا يتصور بحسب

الذي للمحول بالقياس إلى موضوعه بديل ما ذكر في الجواب من منع كون
 الموجبة ما حكم فيها بوجود المحول للموضوع فإن النسبة الإيجابية الواصلة
 التي عليها مدار العقود لا ينكها عاقل لاسيما إذا سلم صدق المحول على
 الموضوع لا معنى لصدقه عليه إلا الاتحاد الذي يحكي عنه النسبة الإيجابية
 فافهم قوله في المنع لا يتصور بحسب

قوله ويقرب من التزلزله وإنما يقرب منه لأن مرجعها
 توجيه الشئ واحد وهو بوجه هو الوجود الخاص للموصل كما يدل عليه قوله
 فيكون العلم بوجوده ضرورياً وإن اختلف بالنظر إلى خصوص كون
 ذلك الموصل الموجود فهو ما وجدوا وهو مرجع التزلزل الثاني على توجيه
 الشئ وكون ذلك الموصل الموجود أعين من الوجود وهو مفاد التزلزل الأول
 فافهم قوله ولذلك يدرك أي الاشكال الذي ذكره الشارح فافهم
 فاتحه الاشكال بأن الكلام في التسايب التصور آه إلا أن التصريح بدعوى
 بديهية تصور وجود مع ذكر المقدمة الموجبة في التزلزل الثاني أظهر في
 مناط الاشكال من التصريح بها مع ذكر الدليل في التزلزل الأول ولهذا
 تعرض لذلك الاشكاله والتفتي هناك بتأويل الدليل بالطريق الموصل
 فافهم قوله فالسلب موجود آه فلا حاجة في الاستدلال الاستدلال

الذي للمحول بالقياس إلى موضوعه بديل ما ذكر في الجواب من منع كون
 الموجبة ما حكم فيها بوجود المحول للموضوع فإن النسبة الإيجابية الواصلة
 التي عليها مدار العقود لا ينكها عاقل لاسيما إذا سلم صدق المحول على
 الموضوع لا معنى لصدقه عليه إلا الاتحاد الذي يحكي عنه النسبة الإيجابية
 فافهم قوله في المنع لا يتصور بحسب

قوله في جواب ما ذكر في الجواب من منع كون
 الموجبة ما حكم فيها بوجود المحول للموضوع فإن النسبة الإيجابية الواصلة
 التي عليها مدار العقود لا ينكها عاقل لاسيما إذا سلم صدق المحول على
 الموضوع لا معنى لصدقه عليه إلا الاتحاد الذي يحكي عنه النسبة الإيجابية
 فافهم قوله في المنع لا يتصور بحسب

سید محمد تقی میرزا

المجلس

[illegible]

ملا فاما | العنق | نغصا | ملا | خلا | ملا | ملا

[illegible]

الشيخ

١٠٠

المطالع العارض لها الكنية بالتحقيق ويعبرون عنه بالوجود
 البحت والجمع عن الماهية وأما جمهور التكميلين غير الاستغناء
 أيضا إلى عرضها من غير تفرقة بين الواجب تعالى والممكن ووجه البحث
 المحقق بدليل تفصيله أن الوجود المطالع بالمعنى الصدقي ليس أفراد
 المحصن المتعينة بالإضافة إذ لو كانت له أفراد غيرها وحمل عليها
 ذلك المفهوم فلا يخفى إمامان يصدق عليهما بالاستتقاق فيلزم أن يكون
 تلك الأفراد موجودة خارجية ذلما معنى الموجود ألا ما ينتزع عنه حضة
 من الوجود أعني ذال الوجود ولا يلزم قيام المبدأ بدون حمل المشتق
 وهو بطور أن يكفي في موجوديتها هذا القول فليكتف في جميع الوجود
 من غير لزوم تحقق فرد آخر من المطالع غير المحضة وألا لابد للوجود
 من وجود خاص آخر يعرضه الوجود المطالع وينتزع عنه حضة في واقع
 وهكذا فيلزم التسلسل في الوجود أهف أو يصدق عليها بالمواطاة
 فيلزم حمل المعنى الصدقي على معروضه مواطاة وهو بطالع لأن المعنى الصدقي
 وما في حكمه كالأعراض للحقبة بالموضوعات مثل السواد والبياض فما
 حملهما هي العينية بالذات ومن ههنا يحمل قولهم زيد عد على المباينة

قوله تفصيله أن الوجود حقيقة لا يكون له أفراد
 كقولهم لا يوجد في هذا المكان كونه على
 كقولهم لا يوجد في هذا المكان كونه على
 كقولهم لا يوجد في هذا المكان كونه على

الاشياء ويكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة

قوله لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة

قوله لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة

قوله لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة
 في الحقيقة لا يكون متماثلة في الحقيقة

[illegible]

١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤

[illegible][illegible]

[illegible]

فتقاوت مدق الکافض
الشیخ علی ابن الحسین
علیه السلام و قد
عزیز الی

صديق الصدق بالقياس
يقول لي صديق قور فلا يتخلف
في الابدونين والاوتينين
صدق الذرا لا قبل
الشيخ

[illegible]

بين طوفيه مرتب على الجعل في اراء هذه التصورات بدته الاشياء
 واثر بالذات للجمع المؤلف ١٢
 بمقتضى التصورية مع قطع النظر من اعتبارها على ما تفكر
 بالحققة والظن والظن والظن
 فالتعار ليس آه قد بين الفرق بين معنى التعار والاشينية على وجه
 من الفرق بينهما بحسب المصادق ايضا اذ بين من ان مصداق التعار
 خصوصية كل واحد منهما المختصة به بالقياس الى الآخر ومصاد
 الاشينية هي الطبيعة المشتركة المعروضة للوحدتين وبين ان لكل واحد
 منهما مقابلا مخصوصا لا يكون مقابلا للآخر فاذا ظهر الفرق بينهما
 بالوجه الثالث ثبت ان التعار ليس نفس الاشينية وتصوره لا
 يستلزم تصورها لعدم العلانية الذاتية التي بحسبها اللزم النقل
 فلا يستلزم وجوده في الحقيقة ولا في العقل ولا في النفس
قوله فهذا التصديق آه اذ ليس شئ منها اجرا من دلائل
 وحسن ظاهر
 بحسب التصور والتنافي بين الوجود والعدم وان كما مستلزمها هي نفس
 الامر لكن تصور لا يستلزم تصورها **قوله** اذ بالتصديق آه
 وهذه العناية اندفع ما اورده الفاضل المحشي ان الاعتراض المذكور
 لا يتوقف على كون اطراف اجرائه اذ على تقدير الشرطية ايضا يتم
 ان يقال ان زعمت ان بدية مط اي جميع ما يتوقف عليه

[illegible]

والمبغية المعروفة من الدين
والوعدا فاقم
فقد لا يسلم تصور
وان كانت الانبياء تصور
حسب التحقيق فحسب الامر
يوقف بدلا التصديق على
منه الامور والاشياء
يظهر

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للعالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم أئمة المرسلين وأعلام النبوة
والله اعلم بالصواب

[illegible]

كان التمثال الكلي على الخواص في هذا المثال
 العوض على الخواص في هذا المثال
 التمثال الكلي على الخواص في هذا المثال
 العوض على الخواص في هذا المثال
 التمثال الكلي على الخواص في هذا المثال
 العوض على الخواص في هذا المثال
 التمثال الكلي على الخواص في هذا المثال
 العوض على الخواص في هذا المثال

[illegible]

[illegible]

فان الاضافة تكون كالتالي

مقابل الوجود المطهر ليس ك
مختارة في عدم الحاشية
العدم المطهر في عدم الحاشية
اذ لو قبل بالاصالة في الوجود المطهر
ليس معناه ان الوجود المطهر
ان تلك

الاضافة ليست بحجة في اعيانهم
والانطلاق

چند ذک الو جبین مسکاز

وجود لا مكان اجتماعها وأما عدم المطا المقابل للوجود المطلق فتعقيد
 في نفس بلاضافة إلى الوجود المطا لا ينافي إطلاقاً فإنه بمعنى سلب الوجود
 غير مضى إلى ماهية معينة من الماهيات وبهذا يظهر أن عدم
 المطا يطلق تارة على السلب المطا أعني الذي لا يعتبر فيه الاضافة
 صلا وتارة على رفع الوجود المطلق من غير اضافة إلى ماهية
 معينة **قول** يختلف البداهة آه نظيره في التصديقات
 ما ذكره المحقق في التصوير العام بكنة الشيء أعني الصورة
 الاجالية التي للحدود ونفس كالا انسان مثلاً والعلم بالكنة
 بالحد التام فالاول بديهي والثاني نظري كما مر **قول**
 هذا الحكم بديهي آه تحقيقه أن الحكم البديهي على قسمين أحدهما
 ما لا يتوقف على النظر بعد تصور الطرفين وبداهة لا يستلزم
 بداهة شيء منهما وثانيهما ما يحصل لكل واحد بلا نظر حتى
 والصبيان وبداهة يستلزم بداهة الطرفين وإلا لم يحصل المن
 يقدر على الكسب والحكم بالتنافي بين الوجود وعدمه **قول**
 أنا الحكم آه حاصله أنا تصورهما بالوجبين الذين هما مناط الحكم

[illegible]

لا اوصى بغيرها فانهم اذا
 سجدوا لله سجدة
 سجدوا لله عز وجل
 فاعلموا ان الله
 عليم خبير
 لا اوصى بغيرها فانهم اذا
 سجدوا لله سجدة
 سجدوا لله عز وجل
 فاعلموا ان الله
 عليم خبير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

سوال و جواب بدینم
الحکم را پسندیم بدینم
ان کیون عدم ثوق
نصو

عاشقانه

بالتساوي بينهما لذاتهما فما ليسا غير حقيقتهما المتساويتين لذاتهما
 والا ليركونا متساويتين لذاتهما بل بالغير لا يقان كون الوجهين
 الحكم بالتساوي لذاتهما لا يدل على كون الوجه حقيقة ذي الوجه
 تنافي اللوازم لذاتهما يدل على تنافي اللزوم لذاتهما مع اختلافهما
 بالماهية لا نأفول الكلام مبنى على ان التناقض بالذات انما هو
 بين الوجود والعدم وغيرها انما ينفيا بواسطة ما بين اللزوم
 في غير الوجود والعدم ليس بواسطة تنافي اللزوم بل تنافي
 ايضا بواسطة الوجود والعدم فامل لعل قوله قاتل اشارة
 ونقل عنه اشارة الى ان المحكوم عليه لا يجب ان يكون متصورا
 بالذات بل يجب ان يكون ملحوظا بالذات والفرق بين التصور
 الملاحظة كما في المعاني الحرفية وغيرها ظاهر انتهى قول
 المراد بالمحكوم عليه ما ليس اليه الحكم بالتساوي في نفس الامر
 المنبسط له في المحكي عنه لا ما يتوجه اليه الحكم في الحكاية فانه
 الذهن المتصور بالذات فيجوز ان يكون هذان الوجهان
 اللزومتين حقيقتهما المتساويتين ليس اليهما الحكم بالذات في نفس الامر

١١٥

بالتساوي بينهما لذاتهما فما ليسا غير حقيقتهما المتساويتين لذاتهما
 والا ليركونا متساويتين لذاتهما بل بالغير لا يقان كون الوجهين
 الحكم بالتساوي لذاتهما لا يدل على كون الوجه حقيقة ذي الوجه
 تنافي اللوازم لذاتهما يدل على تنافي اللزوم لذاتهما مع اختلافهما
 بالماهية لا نأفول الكلام مبنى على ان التناقض بالذات انما هو
 بين الوجود والعدم وغيرها انما ينفيا بواسطة ما بين اللزوم
 في غير الوجود والعدم ليس بواسطة تنافي اللزوم بل تنافي
 ايضا بواسطة الوجود والعدم فامل لعل قوله قاتل اشارة
 ونقل عنه اشارة الى ان المحكوم عليه لا يجب ان يكون متصورا
 بالذات بل يجب ان يكون ملحوظا بالذات والفرق بين التصور
 الملاحظة كما في المعاني الحرفية وغيرها ظاهر انتهى قول
 المراد بالمحكوم عليه ما ليس اليه الحكم بالتساوي في نفس الامر
 المنبسط له في المحكي عنه لا ما يتوجه اليه الحكم في الحكاية فانه
 الذهن المتصور بالذات فيجوز ان يكون هذان الوجهان
 اللزومتين حقيقتهما المتساويتين ليس اليهما الحكم بالذات في نفس الامر

سيد الشكر الدين مد ظله

بل يقول ان الكلام مبني على ذلك كرسيد ...

في نفس الامر ...

ومرئين ملاحظتهما في الحكاية فلا يرد عليه ان المحكوم عليه عند التحقيق هي الطبيعة الحاصلة في الذهن فيجب ان يكون متصورا بالذات وان لم يكن ملتفتا اليه بالذات وفيه ان الحش

الحق قد حقق في حاشيته على الحاشية الجدلالية ما حاصله ان المحكوم عليه بمعنى ما يسمى اليه الحكم والمثبت له في نفس الامر هو الطبيعة لا من حيث هي بل من حيث الاتحاد مع الوجود

فالمرء والمرأة بالحقيقة متحدان بالذات ومغايران بالاعتبار ولا ينافي هذا ما حققه في موضع اخر انهما في التصور بالذات مختلفا بالذات لان مراده منه بالمرء نفس ذي الوجه

لا الوجه من حيث اتحادة معد والتي ان ما نقل عنه ليس مما نقل عنه في نفس الامر بل من محترعات الناظرين لان

المفهوم المرد في قولنا الشئ اما موجود او معد وم محكوم به وهو المذكر كنه الشئ لا بالوجه ولا بالكنه وانما يحكم بالاشياء بينهما لذاتهما فيتم البيان فتذكر ان الوجود والعدم

لو كانت لها حقيقة غير تلك الحقيقة المرشمة في الاذهان

المرء والمرأة ...

المرء والمرأة ...

في علم الله ...

المرء والمرأة ...

المرء والمرأة ...

المرء والمرأة ...

و قد مر بنا في كتابنا في الوجود

عليه ذلك بالبرهان في كتابنا في الوجود

من الوجود لان الوجود في ذاته لا يكون

في ذاته لان الوجود في ذاته لا يكون

في ذاته لان الوجود في ذاته لا يكون

في ذاته لان الوجود في ذاته لا يكون

باب هـ فصل في تلك المفهومات على تلك الحقيقة اما بالاستق
او بالمواطاة وكلاهما باطلا كما مر تفصيلا فتذكر **قول** البساط
الذهنية اه ويلزم منها البساط الخارجية لان الصورة الوا
لا يكون مطابقته ومصادقا للحقائق المختلفة بحيث يتحد
معها في نحو النقر والوجود **قول** الاجزاء الذهنية اه
لان الكلام في الماهية المعقولة كما يبدى عليه كلام الشرح
حيث قال انما ينتهض حجة على من اعترف بان الوجود
متصور بالكند ويدعى انه بالكسب فيكون الكلام في اجزائه
الحديثة التي بها تقومها وهي الاجزاء الذهنية وما تقع
الشيخ من تجويز التجديد بالاجزاء الخارجية كما يقع البيت
سقف مع الجدران فهو على المساحة لان الحد ههنا نفس
الحدود من غير تغاير اصلا فالمقصود من الوجهة الثلاثة بطلان
الاجزاء الحديثة لان الوجود الاول لا يبطال التركيب ههنا
بالاصالة لان بطلان المساوات بين الكل والجزء الذي
بحسب المفهوم اظهر من بطلان المساوات بين الكل

باجزاءها لانها خارجية لان الصورة الوا
لا يكون مطابقته ومصادقا للحقائق المختلفة بحيث يتحد
معها في نحو النقر والوجود

١١٤

في ذاته لان الوجود في ذاته لا يكون

في ذاته لان الوجود في ذاته لا يكون

من الوجود لان الوجود في ذاته لا يكون

قوله من حق أو يكون
 بين معنى الكل والجزء
 بينهما حقيقة كل والجزء
 فلا يكون محال في جزأيه
 الأول ان الكلام في الأجزاء
 لا يثبت كجربها ويحصل بها
 الحقيقة وهذه الأجزاء
 تقوم وهذه الأجزاء
 تحصل بها الحقيقة وهذه الأجزاء
 لا تثبت ان تلك الأجزاء
 للماهية المحققة بل تلك الأجزاء
 لا يثبت ان تلك الأجزاء
 للماهية المحققة بل تلك الأجزاء

والجزء الخارجي بحسب الخارج ولا خزان لا بطله بواسطة
 ابطال التركيب الخارجي بناء على التلازم بينهما قولنا
 فلا يكون الكل آه اذ على تقدير انتفاء المغائة بين معنى
 الكل والجزء ليس ههنا بالحقيقة كل ولا جزء بل معنى واحد
 بسيط ولا يتوهم ان التساوي بين الكل والجزء غير متحققين
 المقاربات للمهوية المتصلة وكذا قطعاً الخشب والمركب
 المياه لان الكلام في الأجزاء الحديثة للماهية المعقولة
 وهذه الأجزاء المقاربات للمهوية العينية بل يطلق عليها
 اسم الأجزاء بالمساحة قولنا يلزم كون آه وهو باطل
 لان الشيء اذا كان جزءاً لنفسه فجزءه لا يخرج ان يكون خارجاً
 عن ذلك الجزء الذي هو نفس الكل والا لم يتحقق التركيب
 ومن امر آخر بل من نفسه ونفسه هو بطل فيلزم التركيب من
 نفسه ومن امر خارج عند قولنا والتركيب من آه لان
 حقيقة الجزء اذا كانت نفس حقيقة الكل كان الجزء أيضاً
 مركباً من جزء هو نفس الكل على ذلك المفروض فيكون مركباً

قوله من حق أو يكون
 بين معنى الكل والجزء
 بينهما حقيقة كل والجزء
 فلا يكون محال في جزأيه
 الأول ان الكلام في الأجزاء
 لا يثبت كجربها ويحصل بها
 الحقيقة وهذه الأجزاء
 تقوم وهذه الأجزاء
 تحصل بها الحقيقة وهذه الأجزاء
 لا تثبت ان تلك الأجزاء
 للماهية المحققة بل تلك الأجزاء
 لا يثبت ان تلك الأجزاء
 للماهية المحققة بل تلك الأجزاء

قوله من حق أو يكون
 بين معنى الكل والجزء
 بينهما حقيقة كل والجزء
 فلا يكون محال في جزأيه
 الأول ان الكلام في الأجزاء
 لا يثبت كجربها ويحصل بها
 الحقيقة وهذه الأجزاء
 تقوم وهذه الأجزاء
 تحصل بها الحقيقة وهذه الأجزاء
 لا تثبت ان تلك الأجزاء
 للماهية المحققة بل تلك الأجزاء
 لا يثبت ان تلك الأجزاء
 للماهية المحققة بل تلك الأجزاء

بذلک سفر علی قولہ لان الاجتماع آہ بقولہ فیکون فیہما اتصال ولم یسکنہ لک فیما عدا ما آد فثبت صغرہ الدلیل اربعۃ بقاۃ اولہا کہ

قوله ومعلوم انه
 محقق في نفسه ان سببا للشيء
 آه وشارب ان سببا للشيء
 وتبين ان القول عارض فيكون
 احتمال واحد اسيد
 وان كان انظر آه حيث ان القول
 معوضاته باو او العاكسة
 على الوجود فاجتماع صورة
 فيكون عللا فائدا
 قوله عللة فائدا في قوله
 القابلية والفاعلية معا في الترتيب
 لا احدهما بل اجمعهما في الوجود
 بينهما وبين الوجود الفاعلية
 بل على تقابل الوجود
 في الوجود

قوله ومعلوم انه
 محقق في نفسه ان سببا للشيء
 آه وشارب ان سببا للشيء
 وتبين ان القول عارض فيكون
 احتمال واحد اسيد
 وان كان انظر آه حيث ان القول
 معوضاته باو او العاكسة
 على الوجود فاجتماع صورة
 فيكون عللا فائدا
 قوله عللة فائدا في قوله
 القابلية والفاعلية معا في الترتيب
 لا احدهما بل اجمعهما في الوجود
 بينهما وبين الوجود الفاعلية
 بل على تقابل الوجود
 في الوجود

قوله ومعلوم انه
 محقق في نفسه ان سببا للشيء
 آه وشارب ان سببا للشيء
 وتبين ان القول عارض فيكون
 احتمال واحد اسيد
 وان كان انظر آه حيث ان القول
 معوضاته باو او العاكسة
 على الوجود فاجتماع صورة
 فيكون عللا فائدا
 قوله عللة فائدا في قوله
 القابلية والفاعلية معا في الترتيب
 لا احدهما بل اجمعهما في الوجود
 بينهما وبين الوجود الفاعلية
 بل على تقابل الوجود
 في الوجود

به الهيئة الاجتماعية فيكون بينهما اتصال وليس كما فيما
 عداها من المحتم فيكون الهيئة اقرب عما عداها الى
قوله في امر اجنبي آه اذ ليست بين الاجزاء والامر
 الزايد عليها على هذه الاحتمالات علاقة العروضة **قوله**
 وكانه قال آه اشارة الى بعد وحاصله ان قوله فيكون
 هي اي تلك الاجزاء على الوجود ومعوضاته كانه قوله
 يكون الامر الزايد عارضها في صورة ومسببا ومعلولا
 من اجتماعها في صورة اخرى وان كان الظن من العلل العلة
 القابلية ويشهد به تزايد الشئ في قوله فيكون التركيب
 في فاعل الوجود او قابله فان تلك الاجزاء في الصورة المصنوعة
 علته قابلية البتة فلا فائدة في التزايد بينهما وبين العلة
 الفاعلية الا اشارة الى الصورة الاخرى فان تلك الاجزاء
 فيها ليست قابلة لذلك الامر الزايد فيكون فاعلية او
 متممها **قوله** وللزام آه فانه فع ما قيل عليه ان كون
 الشئ صفة عارضة لنفسه واقع كالكلية والمفهومية و

قوله ومعلوم انه
 محقق في نفسه ان سببا للشيء
 آه وشارب ان سببا للشيء
 وتبين ان القول عارض فيكون
 احتمال واحد اسيد
 وان كان انظر آه حيث ان القول
 معوضاته باو او العاكسة
 على الوجود فاجتماع صورة
 فيكون عللا فائدا
 قوله عللة فائدا في قوله
 القابلية والفاعلية معا في الترتيب
 لا احدهما بل اجمعهما في الوجود
 بينهما وبين الوجود الفاعلية
 بل على تقابل الوجود
 في الوجود

يسكن في دار الدنيا
 لا يستقر فيها ولا يثبت
 الشقاء ودين الحق الدوام
 عوالمها وحقارة
 الزكيات والبر
 بين الزكيات والبر

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

القول بغير دليل كقولنا قل

[illegible]

والنفي للآزم يوجب نفي المزموم ولا يجزئ في نفي الأجزاء
الذهنية من بدو ولا من نقل عند أي قيد
عدم الاستلزام المذكور فإن السواد بسيط خارجي
وتوضيحه على وجهين دفع عند إيراد القائل المذكور
سابقا أيضا أن التعليل المذكور على تقدير عدم
استلزام التركيب الذهني للخارجي لا يتم فإن اتصاف
الشيء بامر بسيط في الخارج كاتصاف الجسم بالسود
لا يستلزم اتصافه بجزء الذهني كقابض البصر مثلا
ولو ثبت فبإثبات استلزامه للجزء الخارجي للآزم
اتصاف الشيء به عند اتصافه بالمركب منه بدليل
أولا ثم يستدل به على اتصافه بجزء الذهني لا محالة
بأن الذات حتى يتم الدليل فلذا يستدل به أولا على
نفي الأجزاء الخارجية حتى يتم الاستدلال عليه
معاونة دليل الاستلزام المذكور ثم يستدل به
على نفي التركيب الذهني للآزم وبين التركيب

الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...

الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...

الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...

الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...

الخارجي والحق ان اتصاف الشيء بامر لا يوجب تصانفاً له
بما هو كذلك سواء ثبت الملازم بين التركيبين او لم يثبت
على التلخيص واما على الاول فلان الجزء الذي هو الماخوذ لا بشرط
شيء وهو متميز عن الكل وعن سائر اجزاء العقلية في لحاظ
والتعريف فالموضوع على تقدير اتصاف الجزء بالوجود هو الماخوذ
لابشرط شيء والصفة في ضمن المركب وهو الوجود هو الماخوذ
بشرط شيء وهو نفس المركب وبشرط لا شيء بحسب الوجود
وهو جزء خارجي فلا يلزم عوض الشيء لنفسه بالضرب المستحيل
نعم يستلزم حكمه نفسه نحو متعقبات في الحاشية اتصاف
الشيء بامر يستلزم لا تصانفاً بجزءه الخارجي وليس مستلزماً لاص
بجزءه الذي لان الجزء الخارجي جزء حقيقة فلو لم يتصف به لم يتصف
بالكل بتمامه بخلاف الجزء الذي فانه ليس بجزء حقيقة فلا يلزم
عدم الاتصاف بالكل نعم حمل الشيء على الشيء يستلزم حمل الجزء
عليه في يلزم ههنا حمل الشيء على نفسه بالضرب المستحيل حملاً متعارفاً
كما ذكرنا في عوض الشيء لنفسه المستحيل انتهى حاصله ان هذا

الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...
الشيء في ذاته لا يتصور بوجوده في غيره...

عقداً و احلیثاً زہد البوارج ان الشکر الذی یخرج من شکمکین قائلون بالوجود الذی فی دماغنا البکور ذوقنا لم نوجده حلالاً علی الاحتمال البعید فانما توجیه کلماتنا مبنو علی الاعمال اعم ال اکثر ازاول والنسب المصوب کے ہمیں

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ذلك هب لكنهما من حيث اقتهما والكل اليها في قوم ذاته وقوم
مهيبة يكون نسبة التقدير والوجود اليها اقدم بالذات من نسبتها

الى الكل فتكون مقدمة على الكل بالطبع ايضا الا ان المتعارفين في
بالطبع ان يكون التقديم والمتأخر متميزين في الوجود فقامل
فان قيل لا ينفك بالتحقيق بل هو كقولنا في الوجود هما متماثلان
قوله لم يلزم حصول الشيء لان الوجود المطلق هو الوجود

الذهنية واذا كانت اجزاءه معنوية مطلقا كانت لاشياء
محضا فيلزم حصول الشيء من الاشياء المحضة هوذا البطلان

قول منقضا لنفسه أه اليقال عرفية وهو الوجود

اعرفية الوجود بالوجه لا ناقول مع اعرفية الشيء عماده

تقدم حصوله في الذهن بالنسبة اليه ولا شك في ان علم النفس
الوجه يكون اسبق من علم الشيء بذلك الوجه فالقول بالامر

من الوجود بالوجه مناقض لنفسه لان علم الوجه يكون اسبق

من العلم بد الوجه قائم قوله لغوا ه لان كل ما يد

افغفمند وهو اسبق حصوله عند العقل لا يقال ان اجل

لا يشاء قد يكون خفيا كما لا ظهوره فيحتاج الى التنبيه

ان زعم الساقط في سبيل الله ليس
 الساقط في سبيل الله بل الساقط في سبيل الله
 ان زعم الساقط في سبيل الله ليس
 الساقط في سبيل الله بل الساقط في سبيل الله
 ان زعم الساقط في سبيل الله ليس
 الساقط في سبيل الله بل الساقط في سبيل الله

في الدين مغلز

[illegible][illegible]

لا
تور والوحدة
أوبان لقا ابرار الوحدة
المتصف بالوحدة والشجر الولا يكون
عروفا الشجرة النفس الواحدة
الصفتها تجمع القطين
فلنرم اجماع القطين
لما انقشت بسبب الوحدة بين
الزم اتحاد او الوحدة بين
الزمن والحين في الوحدة
الوجود والشيء لا يمكن

الامور التي يتكرر نوعها كالوجود والوحدة والشبهة مثلا
اما في غيرها من الحقائق فلا التعيين الشق الثاني فلا يحصل
النقض بها **قول** حمل الوجود عند الشيخ المشهور ان
اطلاق الوجود على الموجودات عنه بالاشتراك اللفظي فحمل
عليها اولى لان المراد من المحمول نفس حقيقة الموضوع ^{لا سيما في}
بالاشتراك المعنوي ويحمل عليها بالحمل المتعارف الذاتي
واراد بالعينية ان مصداقه في الواجب تعالى والممكن لنفسه
لذاته ويجوز هذا النحو من حمله عليها مناط الوجودية
^{دفع قوم هو انه لا فرق بين نفيها ونسبها للحكماء ١٢}
والحكماء يجعلونه مناط الوجوب الذاتي وعند غيره يحل
بالاشتقاق **قول** وفيه مسامحة آية اي في قوله قد
^{اذ المبدأ لا يخرج عن العرف فثبت مرططة به السيد}
لان لم يذكر قبله ان ذكر مذ هبه غير مناسب فهمنا
ككنة لما ذكر فيما سبق ان الاختلاف بالبدئية والكسبية
بيان للتسامح وسند ذلك ودفع للنقص الناشئ ان لم يذكر معه كيف ^{التأنيض}
تضرع على كونها مفهوماً واحداً ايهم منه بطريق الاستدلال
ان ذكر مذ هبه بمنزلة عند **قول** خذ الوجود والعقد
معنى اخر لانهم ارادوا بالوجود لذاته اي بلا واسطة

[illegible]

في العوض وبالعدم سلب التحقق مطلقا ولو بواسطة اذ
الحال عندهم صفة لموجود تحقق تبعاً للغير بان يكون الغير
واسطة في العوض فلا يكون موجودة ولا معدوم ^{هذه}
المعنى واما بالمعنى المتعارف فالتحقق التبعي ان كان وجوداً
فهو موجودة ولا معدوم كما حققه المحقق **قوله**
ان يكون آه وايضاً يبطل بهذا كون الوجود حالاً لا ند يلزم ان
يكون قبل نفسه فانه نفس تحقق الموصوف **قوله** وقد
بنهناك سابقاً آه قد بنهناك ايضاً فيما سبق ان اجزاء
الخارجية التي هي مبادى الاجزاء الذهنية متحدة معها
بالذات وغير متميزة عنها بحسب القوام والوجود وحكمها حكم
الاجزاء الذهنية في عدم التقدم على الكل بحسب الوجود ونعم
نسبة الوجود اليها اقدم على نسبتها الى المركب ^{انظر في تقدم} آه ان يصفه
الاجزاء في الحقائق الجوهرية وبعضها عرض متماز في الوجود
ايضاً كاهيو والصوت وسيا تحقيق انشاء الله **قوله** كانه
اشارة وقد يتوهم من ظاهر كلام المعنى ان هذا الجواب مخصوص

قوله ان كان وجوده آه
والوجود عبارة عن التحقق
سواء كان بالذات او بالتبع
المعنى واما بالمعنى المتعارف
فالتحقق التبعي ان كان وجوداً
فهو موجودة ولا معدوم
المعنى واما بالمعنى المتعارف
فالتحقق التبعي ان كان وجوداً
فهو موجودة ولا معدوم

يلزم ان يكون التحقق
اذا كان تابعاً لنفسه
وتحققه بمصنوعه
قوله ان يكون الوجود
لا يلزم ان يكون الوجود
لان الحال يكون تحققاً
تحقق الموصوف فيكون
فمن ذلك الوجود فيكون
يكون في نفسه

قوله ان يكون الوجود
لا يلزم ان يكون الوجود
لان الحال يكون تحققاً
تحقق الموصوف فيكون
فمن ذلك الوجود فيكون
يكون في نفسه

قوله ان يكون الوجود
لا يلزم ان يكون الوجود
لان الحال يكون تحققاً
تحقق الموصوف فيكون
فمن ذلك الوجود فيكون
يكون في نفسه

قوله ان يكون الوجود
لا يلزم ان يكون الوجود
لان الحال يكون تحققاً
تحقق الموصوف فيكون
فمن ذلك الوجود فيكون
يكون في نفسه

له قوله لهذا اثر المحذور

لما كان مما يظن سؤال من ان

للمسألة الاولى

الاولى

بالاجزاء الخارجية والاول بالاجزاء الذهنية فيكون مجموعها
 جوابا واحدا رجعا الى التريد بان يقع ان اوريد بالاجزاء في قوله
 فتلك الاجزاء اما متصفة بالوجود معا او بعدا لاجزاء الذهنية
 فهنا مبني على تمايزها في الوجود الخارجي وهو ممنوع وان
 اريد بها الاجزاء الخارجية فتختار انها متصفة بالعدم
 ولا تجد في اتصاف الاجزاء الخارجية بتقيض الكل كما في
 العشرة مثلا فدفع الشارح هذا التوهم بان كل منهما جوا
 بانفرادا من غير اختصاصه بجزء دون جزء ولهذا قرر
 المحنة الجواب الاول بقوله حاصله انه مبني على تمايز الاجزاء
 الواحد يتوجه لا يكون مخصوصا بالاجزاء الذهنية
 بل يعم الخارجية والجواب الثاني انه جار في الاجزاء الذهنية
 ايضا فحقق بان التريد في الدليل ان كان بحسب حمل
 الوجود على الاجزاء حمل او لا فيجوز هذا الجواب في الاجزاء الذهنية
 فلا تامل قوله فيكون جملا اراد بالكل الاول ما يعم الايجاب وسلبه
 الايجاب الاول كما يطلق التحلية على السالبة والموجبة ففي قول يجب ان يكون

من كلام
 لا يخفى على احد
 من كلام
 لا يخفى على احد
 من كلام
 لا يخفى على احد

الاولى
 من كلام
 لا يخفى على احد
 من كلام
 لا يخفى على احد

١٣٢

من كلام
 لا يخفى على احد
 من كلام
 لا يخفى على احد

الاولى
 من كلام
 لا يخفى على احد
 من كلام
 لا يخفى على احد

من كلام

من كلام

من كلام

من كلام

فقد وادار وجوب
بجانب رفع سبب الخلق
بالنقص في التقييد
بوجود النقص الذي
فيجب المفرد لا يمكن
بوجوده لا يمكن
بوجوده لا يمكن
بوجوده لا يمكن

يكون حد تقييدها عليها بما يحل الأولى واجبا مساحته ولما
يؤثر في
وجوب رفع الحمل الأول واستناع رفع الحمل المتعارف
الثاني أي التصور المتعلق بالخاصة أن حصل بالبداهة فتصور
كذلك الوجود الدائم أيضا لكانها تصورا بديهيًا أحدهما
تصور بوجد الشيء إذا نشأ في الوجه وثانيهما تصور
شيء حاصلًا من غير كسب أو لا نظره من أن ليس هم
شيء مرة ملاحظة ما ولا أحدهما مرة ملاحظة ما لا يكون
همنا تصورا أن حصل بالبداهة في الوجود ويتصور
مبدأ الخاصة لتحصّلها فوق النظر في تلك المبادئ التي
مرة ملاحظة تلك الخاصة لا في تلك المبادئ لتحصّل تصور
كذلك في الخاصة فيكون هذا التصور بديهيًا ولو جعل تلك
الخاصة مرة ملاحظة في الخاصة فليس همنا تصورا
غير لتصور الذي يتعلق بالخاصة في بديهي الخاصة بالعرض
وأفرض تصور آخر جده لازم فلا يتعلق له ذلك بنظر لا يتعلق
أنما يتعلق بتصور الخاصة لا بديهي الخاصة بل هو تصور آخر

بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق

بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق

بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق

بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق

بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق

بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق

بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق
بذلك الحق

[illegible][illegible][illegible]

عزیز الزمان عبداللہ بن محمد بن عبدالمطلب
یاد رہے کہ اس کا نام ہے عبداللہ بن محمد بن عبدالمطلب

قوله ان هذا التخصيص
آه في طريق الزلل والافلاخ
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال

مدفع ان هذا التخصيص لا يجد لعدم افادته الكلية
قوله وقد عرفت ان الام ليس لك آه لان تصور
لاجزاء الحدية في العلم بالمكنة تصور بكنة الشيء لا بالكنة
ولا بالوجه ولا يلزم كون المتصور بالذات متصورا
بالعرض فاجزاء تلك الاجزاء يجب ان لا يكون متصورا
بهذا يظهر ان للباد التصوري يجب ان يكون بدهي
لان العلم بكنة الشيء مختص بالبدهي كما ان العلم بالمكنة
مختص بالنظري **قوله** يعقل بالوجه العرضية آه
وبهذا يندفع ما يترأى بعض الناظرين في توجيه كلام
الشارح وهو ان الكلام في الوجود الخارجي والعارض
لموجود خارجي ونحن لانسلم ان شيئا من الموجودات
الخارجية متصورة بالمكنة او بكنة الشيء بل بالوجه
الاعتبارية ولا يلزم التسلسل كما يوهم من انه اذا
لم يكن شيء من المفهوم متصورا بذاته بل بالوجه
العرضية لم يتصور شيء اصلا لان تلك الوجوه من

قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال

قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال

قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال

قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال

قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال
قوله في العلم بالاضمحلال

التصديق بان اللفظ لا يتصور منه
 التصديق بان اللفظ لا يتصور منه
 التصديق بان اللفظ لا يتصور منه
 التصديق بان اللفظ لا يتصور منه

وهو طريق اهل اللغة ثم قال في ذلك الموضع بعد تفصيل
 اقسام التعريف الحقيقي اما اذا قيل لا انسان حيوان
 ناطق واريد به ان هذا مدلوله لغة واصطلاحاً كان
 هذا تعريفاً لفظياً وحكماً قابلاً للمنع الذي يدفع بمحج
 نقل او وجه استعمال قال المحشي في شرح الرسالة
 ان لا ينكر كونه من المطالب التصوري لكنه ذهب الى ان
 ماله التصديق فاعلمه بقول ان الغرض منه السؤال
 بكلمة ما تصور معنى هذا اللفظ ثم الغرض من ذلك
 التصديق بان اللفظ موضع لذلك المعنى قول من تسكين
 بانه آه قد قرر المحشي التمسك في شرح الرسالة بان كثيراً
 ما كان المعنى محطوراً بالبال حاضراً في القوة المدركة
 على الوجه المعين الممتاز ومع هذا يحتاج الى التعريف
 اللفظي فليس الغرض منه حضوره في المدرك ولا لزوم
 استحضار الحاضر فالغرض الاصل التصديق ثم اعترض
 عليه بان الامر قد اشتبه عليه لان امثال ذلك متحققة

قال السيد قلت لا يكون
 جواباً لما كان غرض السيد ان
 ماله التصديق في آه بانه
 قوله قال المحشي في شرح الرسالة
 لقوله قال في التصديق
 ودفع لما ادعى عليه المحقق
 الدواعي في شرح التبيين
 بان القوم علموا الخ
 في شرح التبيين

١٣٩

ذلك لعدم حصول اللفظ
 بانه يقول ان الغرض
 في شرح التبيين
 قد تصور معنى هذا
 اللفظ لا فان الغرض الاصل
 هو التصديق والحضور
 لا ينافي الغرض بالتصور
 وبسببه قد وسط بين التعريف
 في شرح التبيين

ولا يجوز ان يكون اللفظ
 ولا يجوز ان يكون اللفظ
 ولا يجوز ان يكون اللفظ
 ولا يجوز ان يكون اللفظ

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

في المحاورات والعلوم العربية تدون العلوم العقلية نعم
ما وضع في اوائل هذه العلوم على طريق المصادرة
ربما يكون من تلك الامثال اذ مقصودهم بذلك
بيان الاصطلاحات ثم اعلم ان الانسان لا يحتاج الى
التعريف للفظ لنفسه مع حضور المعنى في المدرس بل
بغيره عند كونه عاقلا ذاهلا عن معنى اللفظ فان من
حضر له معنى ولم يفهم من لفظ المتكلم فاما يطلب مدلوله
على سبيل البحث من اللغة والمحاورات كما يقول ما
هذا اللفظ في المحاورات واتى معنى تريد منه من المعاني
الحاضرة والخزونة لا من حيث انه باحث عن العلوم
الحقيقية فافهم قولهم لا يخفى انه وانت خير بان يتوجه
على ما قرره هنا لا على ما قرره في شرح الرسالة كما حرقنا
ولو اريد بالحصول هو الحصول في المدرس اعني الحصول
لم يتوجه عليه ايضا ويمكن ان يقال عليه لا لتفاني الخ
تبل تعريف اللفظ لا يكون من حيث انه معنى هذا اللفظ بان يكون

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

قوله في اوله ان العلم لا يكون له تعريف لكل ما له لانه لا يكون له تعريف

لم يدخل اللفظ في مطلب ما يتم ذلك التعليل بتقديم الاسمى الذي
 هو من مطالب الاسميته على اللفظ ايضا واذا اريد بفهم المعنى
 ما يعي مطلب اللفظ فتقدم ما لا سميته على سائر المطالبات
 التعريف الاسمي فيه كذا في شرح الرسالة **اقول** الاغلب في
 التعريف اللفظ ان يكون للمعنى البهية التي هي مذهبها ففهمها
 ثانيا لا يكون بعد فهمها بالتعريف الاسمي فلا يجب تقديم الاسمي
 على اللفظ نعم قلنا احتاج المعنى الى اللفظ لانه لا سميته
 عن المدركة الى التعريف اللفظي فوجب تقديم ما لا سميته على
 سائر المطالب واحتياجهما اليه انما ثبت اذا كان التعريف اللفظي
 داخل في مطلب ما ثم اعلم ان مقصود المحقق من هذا الكلام
 الرد على السيد قدس سره وذا لا يحصل لانه لم يذكر كون
 المعنى ثانيا في المدركة من مطلب ما لكن ذهب الى ان ما لا سميته
 فافهم **قول** من حيث انه معنى اللفظ او قال في الحاشية
 على شرح التمهيد هذه الحاشية تقييده لا لتعلييله ولا يوجب
 الى ما ذهب اليه المحقق الثاني مع ان هذا القول من بعض الضل

فصل في معرفة النعمان الثابت بالتحصيل
قوله هو كماله في التعرف بالقطر
القول الغالب في التعرف بالقطر
مطلقا سواء كان في النعمان
أو في غيره من النعمان
فإنه في النعمان الثابت
بالتحصيل

[illegible]

شکال الفانی فی سائر کتب
 طبع فی شهر رجب سنه ۱۲۰۵
 در شهر قزوین
 در کتب خانۀ
 صاحبزاده
 میرزا محمد
 باقر
 صاحب
 کتب
 خانۀ
 قزوین
 چاپ شد

ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر
 ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر
 ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر

توهم طائفه وحاصل كلام المحقق ان الوجود عندهم هو العقلاء
 يطلق على معينين المعنى المصدر ومبدأ انتزاعه ما به الوجودية
 من ذهب الى انه امر يوجب الوجود واستغنى بتعريفه اراد به مبدء الوجود
 بمعنى ليس البعض كيف وقد وقع في كلام المعلم لما ان الوجود مكان
 فعل ولا تفعال والموجود ما امكنه الفعل ولا تفعلا وهذا التعريف
 من كون مصدره لا انتزاعي بل ما به الوجودية لانه مبدءا مكانا
قولنا فالاو ان يجاب آه انما قال الاولي لانه يمكن تصحيحه
 جواب من ان يظن بان مراده ليس بفتح اطلاق الوجود على مبدء انتزاعه
 مصداق حمله بل اراد ان في طرف الوجود ليس له ماهية منتزعة
 عنها الوجود من غير ان يكون هناك شئ يوجب الوجود وينقسم بها
 الا بحسب توهم طائفة من اتباع المشائية لكن جواب المحقق الحق
 ولى لان الوجود مصدر لا يصلح ان يقع محلا للتراع الا
 اذا ريد به مبدء وهو المراد من شئ يوجب الوجود بالمصدر ويمكن
 ان يكون مراد مصنف من كون مصداقه ومبدءه فتا **قولنا**
 فاقلت بناء على اعتراضه على اشتراط المساواة في التعريف معوان

ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر
 ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر

ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر
 ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر

ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر
 ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر

ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر
 ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر

ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر
 ان هذا التعريف ليس للكون بالمصدر
 فانه من غير ان يكون له مصدر

انما لا يشبهه عدم موجد
التعريف الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد
الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد

انما لا يشبهه عدم موجد
التعريف الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد
الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد

انما لا يشبهه عدم موجد
التعريف الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد
الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد

ان ما يذكر في التعريف يصدق على الوجود المصدق فلم يكن تعريفا
لموجب صيادين له وبناء الجواب على منع الصدق او كانه على تقدير
تسليمه منع استحالة ذلك اذ لا ريب على امتناع صدق الشيء بالحمل
العرضي على موجب ومبدأ انتزاع فضلا عن امتناع صدق ما يصدق
على شيء اعني المعرف على موجب ومبدأ على انه يجوز التعريف بما
عند المحققين قائل **قوله** لقائل ان يقول انه وحاصل ان
العدم الخاص ليس خاصا بالقياس الى العدم المطلق لان الخاص
للمطلق وهو هنا ليس لك اذ معنى العدم الخاص دفع الوجود
لان خصوصية العدم انما يكون بالاصافة الى الوجود الخاص
وهو لا يستلزم العدم المطلق المعبر فيه الاضافة الى الوجود المطلق
فانه يوجب انتفاء جميع انحاء الوجود ولا يلزم من انتفاء الوجود
الخاص انتفاء جميع انحاء **وحاصل الجواب** ان
المطلق يؤخذ على نحوين الاول ان يلاحظ بعنوان الاطلاق
هو الشيء المطلق والثاني ان يلاحظ نفسه من حيث هي مع
غيره النظر عن التقييد والاطلاق وهو مطلق الشيء فاعتبرت

انما لا يشبهه عدم موجد
التعريف الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد
الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد

انما لا يشبهه عدم موجد
التعريف الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد
الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد

انما لا يشبهه عدم موجد
التعريف الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد
الفاعل لا يشبهه عدم موجد
المصدر فاعله لا يشبهه عدم موجد

فَيَنْصَفُ بِالْعَدْوِ فِي نَفْسِ الْمَرْءِ شُكْرَ الْإِيمَانِ

من الفرس
الغرفة بالاسم ١٢
قوله كذا في نسخة الفرس
التي سلب بعض أفراد السلب
سلب ١١

في السلب المطلق الاضافة الى الوجود الطلق فسلب الوجود الخاص
لا يستلزمه وان اعتبرت الى مطلق الوجود فسلب الوجود الخاص

استلزام تحقق سلب مطلق الوجود عند تحقق سلب فرد منه بلا ضابطه

السلب الى الوجود الخاص بعينه اضافة الى مطلق الوجود لان
فلا يكون شيئاً استلزم بل سلب الوجود الخاص بعينه سلب مطلق الوجود

موضوع الملهذ يعنى جميع الاعبات فاعتبار الخصوصية لا

ينافيها فتأمل قولهم لا تأتوهم البعض ولعل منشاء التوهم

امّا ما نقره في الاصول ان العرف بلام العهد الذهبى يراد

بِالْفَرْدِ مَبْعُومٌ وَكَذَلِكَ النُّكُوةُ يَدُلُّ عَلَى الْفَرْدِ الْمُنْتَشِرِ مَا جَبَّ

الوضع وبحسب الاستعمال لان الاحكام الواردة عليها

فلا استعجالاً ان اريد على الافراد دون الطائعات الكليّة وضوء

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وخلق الإنسان من نوره المستطير في كنف النجوم.

المهملة اعلى مطلق السى لب فير ج الى لفر المستسرى

ان مطم التي متعدد بالذات بحسب عدد الوجود اقل
 تسمى بحسب عدد الوجود بالذات بحسب عدد الوجود

بالوحدة فكما يوصف أنسا ما بالتعدد ذلك مط الشئ فرجع الى

روان اید
من خیرین بودم
آن و غیره
خانقا انوار
کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى وهارون عليهما السلام
الذين هما خير ما خلق الله من عباده

من لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته لم يسمع من غيره في حياته

الإشقاء المسميد المصطفى الذمير المولى الوصل

[illegible][illegible]

Handwritten manuscript page featuring dense Arabic script in Maghrebi style. The text is arranged in multiple columns, with some words written vertically or diagonally. A prominent word "الدين" (Al-Din) is visible in the lower right section.

لا يكون الوجود على ما هو في الحقيقة
 بل هو على ما هو في العقل
 والوجود على ما هو في الحقيقة
 لا يكون الوجود على ما هو في الحقيقة
 بل هو على ما هو في العقل

استحالة فيه وانما يلزم بحال لو توقف تصور الوجود على تصور
 لتمييز وهو **قول** يظهر منه آه اي من قوله مشابهة معناه
 الحقيقة والمرد بالوجود الرابطي ههنا النسبة الايجابية التي في الحكم
 ويعبر عنها بالصدق والاتصاف ولعل وجه التشابه بين العنيين
 كونها منشاء الاثار في الجملة لا يقال الوجود مترادف للكون وهو
 بحسب الحقيقة والناقص موجب الجواز في التام كما يظهر من
 العربية فايكف يكون اطلاق الوجود على المعنى الرابطي بحسب الجواز
 لا نألفون ان يكون الحقيقة هو التام كما صرح به هو الاخذ ان
 معناه بالفارسية بدون هستي والوجود يراد به عند المنع
 واما المعنى الناقص المشتمل فيه كثيرا فان كان استعماله في محله
 فلا اشكال وان كان حقيقة فلا يوجب ان يكون استعمال الوجود
 فيه ايضا بحسب الحقيقة لان المشاركة في معنى واحد وضعنا
 كيف للتزاد فتدبر **قول** بان الوجود امر انتزاعي كقدره
 فيما سبق ان ميزان العقولانية بالتعقل الخصور ومعياريها
 وجود العقول في نفسه للعقل باحد الانحاء الثلاثة بان يكون

في ما وسط الصورة ما سيبه

لا يكون الوجود على ما هو في الحقيقة
 بل هو على ما هو في العقل
 والوجود على ما هو في الحقيقة
 لا يكون الوجود على ما هو في الحقيقة
 بل هو على ما هو في العقل

لا يكون الوجود على ما هو في الحقيقة
 بل هو على ما هو في العقل
 والوجود على ما هو في الحقيقة
 لا يكون الوجود على ما هو في الحقيقة
 بل هو على ما هو في العقل

والتفصيل انما يكون في هذه الصورة
الماخوذة من نسخة قديمي دار الفنون
اما النسخة في دار الفنون فغير متماثلة
اصلا فلو كان كبريا كان يكون
اخرى وهو موجود في دار الفنون
في الاجال واما هذا فاما
كبريا

ووجهه بطريق الناحية
والواجب بالاحسان
باجد الانحاء الثلاثة
تقليد العالم الحو
او كنهه فاستقام
عنه من مع قوله في الاعيان

[illegible][illegible]

هذا هو الوجود كونه
 عن كونه على كونه
 كونه على كونه
 كونه على كونه

على ان المتماثلين هما عضان من نوع واحد لا يجد لان البرهان
 قائم في الامور لا تنزع ايضا وانما قال الاولي دون الصواب لانه
 ان يقال ليس مقصود الشرح حصرا لا امتناع في الاعراض بل اراد
 ان الصورة العلمية للوجود لما قامت بالنفس على توقيام الاعراض
 بخلاف قيام نفس الوجود بها لم يلزم الاستحالة وانما يلزم لوقا
 بها على توقيام الصورة فانهم **قولوا** ولا يبطل آه لانها من
 تصوراتها جدا فيلزم الاستحالة فتأمل **قولوا** هو الوجود
 الخارج آه سواء كان النفس او غيره وهذا اولى لان الكلام ليس
 مختصا بوجود الجوهر بل بما يعم العرش لان برده بوجود نفسه
 الوجود المحكي سواء كان النفس او الموضوع هو الوجود
 الرابط لغير المستقل فالتوجيه الشرح والحشة او لم يحمل الحشة قول
 تشرح على هذا لان قوله ولا ما هو اعني ما يابعد اطلاق الوجود
 على الرابط بطريق الجواز كما حقيقته **قوله** لان يقال هذا القول
 منه بحسب بادي الرأي فتأمل **قولوا** تعريف خراة لم يجعل
 صحيحا لان كلامهما باعتبار انفسهما الوجود ولا نهما من معرف واه

هذا هو الوجود كونه
 عن كونه على كونه
 كونه على كونه
 كونه على كونه

١٥٩

هذا هو الوجود كونه
 عن كونه على كونه
 كونه على كونه
 كونه على كونه

هذا هو الوجود كونه
 عن كونه على كونه
 كونه على كونه
 كونه على كونه

هذا هو الوجود كونه
 عن كونه على كونه
 كونه على كونه
 كونه على كونه

[illegible]

من الملقب كالوجه مشرقا
فقد كان كمال فضل نعمته
من الفضل كمن الخلق في جاني
التعريف والتقدير خلائق
سيد الشكر الدين
فما زار كل من كتبتم البيان
التي غنيت ذمها وكان بغيره
في ان يقلل دون وجهه سليم

في كل يوم من هذه الايام
 التي هي في شهر ربيع الثاني
 من سنة ١٢٨٥ هـ
 في كل يوم من هذه الايام
 التي هي في شهر ربيع الثاني
 من سنة ١٢٨٥ هـ

الطبيب والشارح الذي وافقهما على الاطلاع
على المناهج واسمها في كتابي

عبد السلام بن

[illegible][illegible]

ص ١٠٠
 الشفا آه تميز لاد من قواي الجوهري عرفه آه وهو يدفع عقل المعرف فافهم **سيد** وانما قال ذلك لئلا يتوهم انه من عدم معرفتهم
 الوجود بهذا الوجود بل علم ان لا يتوهم حقيقة بل لانه انما المقصود معرفة تميز الوجود لانه الرسم بهما طار المقصود معرفة تميز

المقصود من بيان كنهه
 خافى العلم
 كنه حقيقة غير لا يطالب العلم
 ان لا يكون حقيقة من كنه
 المنطقية
 حال مقدر تقريره وهو ان نشاط
 ابطال التعريفات كونه لا يلزم
 منه هو الدليل ان كنه التعريفات
 في الامور التعريفات انما هي
 المتعينة لا تفصل لجوار كنهها
 تقار كنه النشاط واحد او غير
 الجواب الثاني
 كنه انما هو
 كنه

لم بالوجه والمقصود من ان كنه معرفته كنه وهذا الامور
 ليست اخفى من كنهه ونقل عن الشيخ يدل على ان المفهوم
 الوجود المعلوم للمجهول هو حقيقة الوجود وكونه حيان
 يكون فاعلا او منفعة غير معلوم لم الا لخواص بالقياس دون
 العوام قللك الامن خفي من كنه الوجود وحقيقته قناصل
 قوله وجه آخر لان هذا الامور التي يعرف بها الوجود
 تعريفها حقيقة ما خيرة عند في الحصول الذهني ان يصططح
 في بيانها المذكور الوجود وما يراى فيه معرفة الوجود يجب
 ان يتقدم على معرفته بالدخول في بيانها وتعبيرها وان
 لم يدخل في حقيقة ما يتكون الوجود اجلي منها فهد الوجه
 اما لا يطل هذه التعريفات اذا كانت حقيقية لا نهلو
 رتبة او وجد اخر غير الوجه السابق لكونها بالاخفى منه
 والترديد يمنع الخلو بحسب اختلاف نظر المعترض
 فاما بحسب التشاؤ والدليل كونه واحدا لا وجه للترديد
 قصد مع امكان اجتماعها وهذا اندفع ما قيل ان
 اعتبار مفهوم الوجود في حقيقة هذه الامور ممنوع

المقصود من بيان كنهه
 خافى العلم
 كنه حقيقة غير لا يطالب العلم
 ان لا يكون حقيقة من كنه
 المنطقية
 حال مقدر تقريره وهو ان نشاط
 ابطال التعريفات كونه لا يلزم
 منه هو الدليل ان كنه التعريفات
 في الامور التعريفات انما هي
 المتعينة لا تفصل لجوار كنهها
 تقار كنه النشاط واحد او غير
 الجواب الثاني
 كنه انما هو
 كنه

المقصود من بيان كنهه
 خافى العلم
 كنه حقيقة غير لا يطالب العلم
 ان لا يكون حقيقة من كنه
 المنطقية
 حال مقدر تقريره وهو ان نشاط
 ابطال التعريفات كونه لا يلزم
 منه هو الدليل ان كنه التعريفات
 في الامور التعريفات انما هي
 المتعينة لا تفصل لجوار كنهها
 تقار كنه النشاط واحد او غير
 الجواب الثاني
 كنه انما هو
 كنه

المقصود من بيان كنهه
 خافى العلم
 كنه حقيقة غير لا يطالب العلم
 ان لا يكون حقيقة من كنه
 المنطقية
 حال مقدر تقريره وهو ان نشاط
 ابطال التعريفات كونه لا يلزم
 منه هو الدليل ان كنه التعريفات
 في الامور التعريفات انما هي
 المتعينة لا تفصل لجوار كنهها
 تقار كنه النشاط واحد او غير
 الجواب الثاني
 كنه انما هو
 كنه

وان كانت مما يحتاج اليه في الواقع فانهم **قولهم** والمدعي
بحسب الظاهر أي بالنظر إلى المقصد السابق الموضوع لثبات
في التفسير بيان وجه الظهور
هذا هتة الوجود بالمعنى المصدري فيكون هذا المقص لا
ثبات اشتراكه المعنوي ثم النظر من بعض الوجوه اقتضا
لنفسه الا ان على السابق سديد الغرض منه فائدة القول من حيث اشتراك الوجود
من الوجودات والوجودات الكلي بين امرأه ومن
بعضها بين الوجودات على نحو اشتراك العارض الواحد بين
المعروضات على وجه الاجتماع وعلى التقديرين يلزم
ان يكون كليا فانهم **قولهم** وبحسب النظر الدقيق أنه
لان حقيقة الوجود ليس الالهيات ترتب عليه الاثار ومبدأ
الاشتراك وانما معنى المصدري عنوانه فهو ان كان كليا
فاشتراكه كاشتراك المعنى المصدري والكان جزئيا
فمثل اشتراك المتعلقين المتعلقات كما ذهب اليه المتأ
لحون حيث قالوا ليس للمكانات الصفات حقيقة بالوجود بل
علاقة معها محض محل الوجود واطلاق المشتقات
عليها كما لا يخفى متمول وماء شمس او مثل اشتراك النظم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

قوله تعالى فان كان
 زيدا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض

والاحتمال وهذا هو البيان لبطان الثاني وهو استقام
 حصول الجزم وبقيته عند التردد وتبدل الاعتقادات
 قوله ويثبت اصل المدعي أهقيل اي على الخصم لا اعترافه لا
 نفس الامر وانت خير بان حصول الجزم بعد العينة والاحصاء
 عند الرجوع الي لوجدان لكل عاقل بوجوب الاشتراك
 المعنوي في نفس الامر وما قيل انه يجوز ان يكون جزم العقل
 مستندا الي شبهة حصلت له لا الي ضرورة وكون العقل
 اصيليا في الاحكام النظرية غير مسلم ولا لم يحصل الجمل منته
 لان اتفاق العقلي في الوجدانيات على حكم الكاذب بشبهة
 عارضة لهم باطل بالخبرة وروا الا لا ترفع الايمان عن
 الاحكام الوجدانية المتفق عليها تماما وجدهم ههنا في
 بعض نهم الحاشية قوله ويلزم خلاف الفرض لا يرد
 عليه ان المفروض هو الا اختصاص والعينة في نفس
 الامر وذلك لا ينافي بعلم بعد مهمها اذ العلم قد لا يطابق
 الواقع لان الجزم عبارة عن الجمهور العقل لا يجب كون الحكم

والمفروض ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض

قوله تعالى فان كان
 زيدا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض

قوله تعالى فان كان
 زيدا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض

قوله تعالى فان كان
 زيدا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض
 لا يوجب ان ذلك المفروض

لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات

بالاشتراك صادق في نفس لا مزيل من خلافه في
 وهذا معنى ما نقل عنه وهو انه يلزم من الجرم بوحدة
 الوجود على تقدير تعدده فتأمل قوله وعلى الرغم ثبت
 آهـ اي على تقدير كون الاختصاص والعينية وعدمهما غير
 متصورين على سبيل الجرم وعلى سبيل الشك فيكون خالي الذ
 على ادراكها وجودا وعدمها فثبت لزوم التالي اعني امتناع
 حصول الجرم بالوجود مع التردد في الخصوصيات واستمر
 وهو مع تبدل الاعتقادات والخصوصيات لا يقدم اعني
 قوله لو لم يكن مشتركا معنويا بينهما لم يكن نفس ذلك
 الخصوصيات او مختصا بهما لان الجرم بالوجود في تلك
 الاحوال على تقدير العينية والاختصاص لا يمكن لاحد
 الا بان يكون الوجود عند معني واحد مشترك بين تلك
 الخصوصيات واللام يتزد فيها فيكون عدم النقية
 والاختصاص مخطو ابياله وان لم يشعر بتلك الخطو
 فلم يكن خالي الذهن فافهم قوله قولك ان تقول آه

لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات

لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات

لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 لا يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات
 بل يشترط في اشتراك الذات في نفس الذات

هذا البيان مبني على استدعاء إمكان حصول الجرم بالوجود بحسب معني واحد مع التردد في الخصوصيات لا مكان فرض مشترك بينهما بالضرورة من غير احتياج الى التفصيل المذكور لا تمام الملازمة فاندفع ما قيل انها يحتاج الى اخذ ان الجرم بالمختص نيا في التردد في المختص بـ فتتوجه عليه ان هذا انما يكون اذا علم الاختصاص في الجرم بالمتخصص في التردد

والعينة فيجاب بما ذكر من التفصيل على انه لا يشت المطم على بعض لشقوق الادعاء على الخصم بطريق الجدول وقد عرفت انما هو من قول وان غير ان حصل الجرم بالمتخصص لا متنع الجرم اه نقل عنه لان الجرم مع التردد يستلزم ان يكون الجرم به معني واحد او ذلك نيا في كلاً لتقديرين اي العينة والاختصاص حاصله ان حصول الجرم بالوجود بحسب المعني الواحد واستمراره مع ذلك التردد وتبدل الاعتقادات نيا في كونه متعلق في نفس الامر فاستمع واستمراره عند التعدد وهو متعلق

فقد ثبت ان الجرم بالوجود مع التردد لا يمكن حصوله الا بالاعتقاد فيكون حصوله بالاعتقاد لا بالواقع

ان بيان التردد على ان إمكان حصول الجرم بالوجود مع التردد في الخصوصيات لا مكان فرض مشترك بينهما بالضرورة من غير احتياج الى التفصيل المذكور لا تمام الملازمة فاندفع ما قيل انها يحتاج الى اخذ ان الجرم بالمختص نيا في التردد في المختص بـ فتتوجه عليه ان هذا انما يكون اذا علم الاختصاص في الجرم بالمتخصص في التردد

فانما بيان الامر القصد في الجرم بالوجود مع التردد في الخصوصيات لا مكان فرض مشترك بينهما بالضرورة من غير احتياج الى التفصيل المذكور لا تمام الملازمة فاندفع ما قيل انها يحتاج الى اخذ ان الجرم بالمختص نيا في التردد في المختص بـ فتتوجه عليه ان هذا انما يكون اذا علم الاختصاص في الجرم بالمتخصص في التردد

فقد ثبت ان الجرم بالوجود مع التردد لا يمكن حصوله الا بالاعتقاد فيكون حصوله بالاعتقاد لا بالواقع

فانما بيان الامر القصد في الجرم بالوجود مع التردد في الخصوصيات لا مكان فرض مشترك بينهما بالضرورة من غير احتياج الى التفصيل المذكور لا تمام الملازمة فاندفع ما قيل انها يحتاج الى اخذ ان الجرم بالمختص نيا في التردد في المختص بـ فتتوجه عليه ان هذا انما يكون اذا علم الاختصاص في الجرم بالمتخصص في التردد

فقد ثبت ان الجرم بالوجود مع التردد لا يمكن حصوله الا بالاعتقاد فيكون حصوله بالاعتقاد لا بالواقع

المخصوصيات فما ذكره تبينه على بطلان التالي قوله للائحة
في الدليل الاثبات ^{١٢} وجوده ^{١٣} سببه ^{١٤} وجوده ^{١٥} وجوده ^{١٦} وجوده ^{١٧} وجوده ^{١٨} وجوده ^{١٩} وجوده ^{٢٠} وجوده ^{٢١} وجوده ^{٢٢} وجوده ^{٢٣} وجوده ^{٢٤} وجوده ^{٢٥} وجوده ^{٢٦} وجوده ^{٢٧} وجوده ^{٢٨} وجوده ^{٢٩} وجوده ^{٣٠} وجوده ^{٣١} وجوده ^{٣٢} وجوده ^{٣٣} وجوده ^{٣٤} وجوده ^{٣٥} وجوده ^{٣٦} وجوده ^{٣٧} وجوده ^{٣٨} وجوده ^{٣٩} وجوده ^{٤٠} وجوده ^{٤١} وجوده ^{٤٢} وجوده ^{٤٣} وجوده ^{٤٤} وجوده ^{٤٥} وجوده ^{٤٦} وجوده ^{٤٧} وجوده ^{٤٨} وجوده ^{٤٩} وجوده ^{٥٠} وجوده ^{٥١} وجوده ^{٥٢} وجوده ^{٥٣} وجوده ^{٥٤} وجوده ^{٥٥} وجوده ^{٥٦} وجوده ^{٥٧} وجوده ^{٥٨} وجوده ^{٥٩} وجوده ^{٦٠} وجوده ^{٦١} وجوده ^{٦٢} وجوده ^{٦٣} وجوده ^{٦٤} وجوده ^{٦٥} وجوده ^{٦٦} وجوده ^{٦٧} وجوده ^{٦٨} وجوده ^{٦٩} وجوده ^{٧٠} وجوده ^{٧١} وجوده ^{٧٢} وجوده ^{٧٣} وجوده ^{٧٤} وجوده ^{٧٥} وجوده ^{٧٦} وجوده ^{٧٧} وجوده ^{٧٨} وجوده ^{٧٩} وجوده ^{٨٠} وجوده ^{٨١} وجوده ^{٨٢} وجوده ^{٨٣} وجوده ^{٨٤} وجوده ^{٨٥} وجوده ^{٨٦} وجوده ^{٨٧} وجوده ^{٨٨} وجوده ^{٨٩} وجوده ^{٩٠} وجوده ^{٩١} وجوده ^{٩٢} وجوده ^{٩٣} وجوده ^{٩٤} وجوده ^{٩٥} وجوده ^{٩٦} وجوده ^{٩٧} وجوده ^{٩٨} وجوده ^{٩٩} وجوده ^{١٠٠} وجوده

انما ذكره بنسب علي بن ابي طالب عليه السلام
بنسب علي بن ابي طالب عليه السلام
بنسب علي بن ابي طالب عليه السلام
بنسب علي بن ابي طالب عليه السلام
بنسب علي بن ابي طالب عليه السلام

لا تترك اثباتها
 في الجرم
 قوله العرف
 بانه ان اراد بالقرائن
 في نفس الامر
 انما هي في الجرم
 مع التوهم
 في نفسه
 انما هي في الجرم
 في نفسه
 انما هي في الجرم
 في نفسه
 انما هي في الجرم
 في نفسه

[illegible]

والله اعلم
بما
يخفى
والله اعلم
بما
يخفى

مذله

[illegible]

دفعه عنه لا شاع قوله
 للعلل مستقلة على معاليل
 واحد والاشتراف لا مستغناء
 عن العلل ان كانت مستغناء
 فيكون عليها او عدم تعدد العلل
 فيكون عليها بان لا يكون
 على تقدير تعدد بان لا يكون
 احد منها في نفسه اذ هو واحد
 مبدأ اشتراك في خصوصيات
 الاشتراك عن خصوصيات
 او مشترك بينهما على وجه
 الصدور لا يلزم وجوده في
 اشياء او الموصوفات في اشياء
 فانهم لا والاشتراف لا

الاشتراف لا مستغناء
 عن العلل ان كانت مستغناء
 فيكون عليها او عدم تعدد العلل
 فيكون عليها بان لا يكون
 على تقدير تعدد بان لا يكون
 احد منها في نفسه اذ هو واحد
 مبدأ اشتراك في خصوصيات
 الاشتراك عن خصوصيات
 او مشترك بينهما على وجه
 الصدور لا يلزم وجوده في
 اشياء او الموصوفات في اشياء
 فانهم لا والاشتراف لا

العلل المستقلة على
 معاليل واحد وهو بالاشتراف
 على خصوصياتها بالاشتراف
 فيكون مشترك بينهما

اشتراف واحد من تلك
 الخصوصيات واشتراف ذلك
 المفهوم على خصوصيات
 تلك الاشياء واشتراف
 تلك الاشياء على اشتراف
 بين الخصوصيات على وجه
 توهم من اذعان ذلك المفهوم
 بين الوجودات فيكون مشترك
 معنى واحد مشترك في تلك
 توهم ان كل واحد منها ظاهر
 قابل للاشتراف في اشتراف
 مشترك في الحقيقة

على اي معنى اشتراف
 على وجه الاشتراف
 فيكون مشترك بينهما
 فيكون مشترك بينهما
 فيكون مشترك بينهما

غير معلوم التعيين اذا عرفت هذا فاعلم ان الفرد المشترك على اي
 معنى اخذ كان له حقيقة كلية مشتركة بين تلك الخصوصيات
 المتعدد فيها على وجه الاجتماع وبالضرورة ليس حقيقة
 الوجود ذلك الفرد المشترك بل حقيقة الحقيقة الكلية
 فيكون مشتركاً معنواً فينتب المدعي ١٢
 فيكون الوجود بحسب المعنى الواحد مما يمكن فيه فرض الاشتراك
 مشترك بينهما على وجه الاجتماع بحسب الحمل والاشتراك
 والمتشقق من ذلك اعني مفهوم للوجود محمول عليها بالمو
 طاة لا يبقا اذ لا يتم ان ذلك المفهوم الكلي هو الوجود
 الحقيقة الذي يترتب عليه الاثا وما به الوجود يتبادر
 يجوز ان يكون ذلك المفهوم عرضياً له والوجود الحقيقة
 هي المعاني المختلفة بالذات ويختص كل واحد منها بالحد
 من تلك الخصوصيات المتعدد فيها او عينها وقد ذكرتم
 ان المدعي اشتراك الوجود الحقيقة كما مر لا نأقول النظر
 الدقيق يحكم بان مبدأ اشتراك المفهوم الواحد لا يكون الا
 واحداً فذلك المفهوم المنتزع من تلك الخصوصيات

فانما يكون مشتركاً
 فيكون مشتركاً
 فيكون مشتركاً
 فيكون مشتركاً
 فيكون مشتركاً

تقولون لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره بل لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره بل لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره

يجب ان يكون مبدء انتزاعه امر واحد مشترك بينهما على وجه
مترقصة لا يقيم الامكان الذي مفهوم واحد هو سلب ضرورة
في هذين قولين يجب انظر له السيد
الوجود والعدم سلبا بسيطا بالنظر الى الذات ومشاء انتزاعه
نفس الحقائق المختلفة للممكنات كما سياتي في تحقيقه لا نقول
الكلام في المفهوم الوجودي دون السبلي لا توي ان مفهوم
ليس غير منتزعه من نفس كل واحد من الحقائق والهويات
المختلفة على ان مبدء انتزاعه خصوصية كل واحد منها
هذا غاية ما ينبغي ان يقيم في هذا المقام لتحقيق المرام
قولهم هذا الوجه لا يثبت اشتراك آه هذا الوجه بحسب
انظر يدل على اشتراك مفهوم الوجود ويلزم منه اشتراك
مبدء انتزاعه اعني الوجود الحقيقي بين الوجودات ايضا
كما حققناه انفا فلا يرد ما يتوهم من ان المنقسم الى الاقسام
فوقه لا يقول آه
لمذكورة هو الوجود في الاعيان ولا يتم ان عين معنى الوجود بل
يجوز ان يكون لازمه الاعم ولا يلزم منه وقد ذكرتم ان من
اشترك الالزام الاعم اشتراك الملزوم وذلك لان الالزام

محمل على الاقسام والحدود في مفهوم
الوجود والعدم لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره بل لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره

فان لم يكن قد ادى مفهوم
الوجود والعدم لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره بل لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره

ان الالزام الاعم اشتراك الملزوم وذلك لان الالزام
الوجود والعدم لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره بل لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره

الوجود والعدم لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره بل لا يمتنع وجوده في ذاته بل لا يمتنع وجوده في غيره

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

صدق ذلك المفهوم عليها اذ كل منها وجودي وهو الجواب
علي تقدير تقسيم ذلك المفهوم اليها بتقسيمات مرتبة متناهية
من الاجناس لا نوع حتي اتيم الي وجودات الاشخاص
فانهم قولهم وايضا ليس المقصود اهـ هذا الجواب التفسير في تقرير
الدليل بان يقر ان الاستدلال بتقسيم مطلق لوجود ابتداء من
غير اعتبار اضافته الي شيء من الكليات بتقسيمات متعددة
في مرتبة واحدة من غير اضافته الي شيء من مراتب مرتبة
المتناهية بان يقال اول الوجود ما وجودات الواجب
تعالى وجود غيره وثانيا الوجود ما وجود الجوهر وجود
وجود غيرهما وثالث الوجود ما وجود العقل وجود غير ذلك
حتى لا يبقى وجود شيء من الانواع والاشخاص الا وان تقسم
مطلق الوجود اليه بتقسيم اولي فلا يرد الاشكال المبني على اعتبار
الاضافه في المقسم الي الكلي ثم الي وجود خبرية فانه قولهم
التقسيم عبارة اهـ حقيقة ان حقيقة التقسيم احداث
لكثرة في نفس المقسوم الواحد انما هي هوية بحسب اجزاء

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

في قوله الجواب اهـ فليكن
الوجود الثاني اذ على تقدير
الوجود الاول لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون
الوجود الاول اذ لا يكون

من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى

متغايرة في الوضع دون الوجود على احد الاحكام المشهورة
 من الفكر والنوهم جزئيا والتعقل كلياً وهذه من خواص المتصل
 الواحد الى اجزاء التحليلية المتحدة مع الكل وفي مهيته الواحد
 الطبيعة بوحدة مبهمه جنسية كانت او نوعية بحسب
 الجزيئات نجم قيود منوعه او مشخصه اليها وهذه من
 خواص الكلي الذاتى الجزئيات وهو المراد ههنا كما يدلى عليه
 قول الشرح ضم مختصا لي مشترك فحقيقتهما احدات كثيرة في
 شئ واحد بالذات وهي لا يتحقق بحسب الحقيقة الا اذا كان
 المقسوم متحد بالذات مع الاقسام قبل القسمة فنكون الا
 قسام مع عزل النظر عما به الكثرة والمقسم امر واحد من غير
 فهو بحسب الحقيقة منحصر في تقسيم الكلي الذاتى الجزئيات
 تقسيم المتصل الواحد الى اجزائه واما تقسيم العرضي اليها فبا
 لعرض بواسطة اقسام معروضه اليها وهو ظهروا اما
 الكم المنفصل الى الاحاد فهو بالذات ليس بحسب الحقيقة ليس
 ههنا مقسوم واحد حقيقى متحد بالذات مع احاد قبل القسمة

من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى

من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الذاتى هو الذى لا يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى
 من ان التقسيم الخارجى هو الذى يقبل تقسيمه الى اقسام اخرى

والله اعلم بالصواب... لا بد من اتصال بعض الأجزاء ببعض الأجزاء... لا بد من اتصال بعض الأجزاء ببعض الأجزاء... لا بد من اتصال بعض الأجزاء ببعض الأجزاء...

لان كل واحد منهما معاير بالذات للثبوت للمعوضة لهية لان
جتماعية جماعي معروضها قبل القسمة وبعد ها ايضا وما التحليل
العقلي في الماهية الى اجزائها العقلية فهو الفيلسوف تقسيم بحسب
الحقيقة لان تلك الاجزاء ليست باقسام مندرجة تحتها
بالذات وكسيت باجزاء حقيقة لافي الذهن فلا في العين كما
سبقت في بل هي امور عقلية متفرعة من نفس الحقيقة المطلقة
الى المشاهدات والمباينات يحصل بانضمام بعضها الى البعض منها
في ملاحظة الملاحظة التفصيلية مركب تقديري مطابق لتلك
الحقيقة فهي اجزاء لهذا مركب التقديري الواحد بالاجزاء
تتفرق قوله وتقسيم المتصل الواحد لا يقسم المتصل
الى اجزائه وجمع التقسيم لماهية الى جزئياتها الاتحادها مع
الكل في الحقيقة فلا فائدة في جعله جزءا آخر لئلا نقول هذا
نظري في هذه القسمة اعني هوية المتصل في مرتبة الشخصية
ولما اتقني البرهان امتناع حصول الاتصال الحقيقي
والاضافي بمعنى كون احد المقدارين متحد للماهية مع الآخر

لان كل واحد منهما معاير بالذات للثبوت للمعوضة لهية لان
جتماعية جماعي معروضها قبل القسمة وبعد ها ايضا وما التحليل
العقلي في الماهية الى اجزائها العقلية فهو الفيلسوف تقسيم بحسب
الحقيقة لان تلك الاجزاء ليست باقسام مندرجة تحتها
بالذات وكسيت باجزاء حقيقة لافي الذهن فلا في العين كما
سبقت في بل هي امور عقلية متفرعة من نفس الحقيقة المطلقة
الى المشاهدات والمباينات يحصل بانضمام بعضها الى البعض منها
في ملاحظة الملاحظة التفصيلية مركب تقديري مطابق لتلك
الحقيقة فهي اجزاء لهذا مركب التقديري الواحد بالاجزاء
تتفرق قوله وتقسيم المتصل الواحد لا يقسم المتصل
الى اجزائه وجمع التقسيم لماهية الى جزئياتها الاتحادها مع
الكل في الحقيقة فلا فائدة في جعله جزءا آخر لئلا نقول هذا
نظري في هذه القسمة اعني هوية المتصل في مرتبة الشخصية
ولما اتقني البرهان امتناع حصول الاتصال الحقيقي
والاضافي بمعنى كون احد المقدارين متحد للماهية مع الآخر

لان كل واحد منهما معاير بالذات للثبوت للمعوضة لهية لان
جتماعية جماعي معروضها قبل القسمة وبعد ها ايضا وما التحليل
العقلي في الماهية الى اجزائها العقلية فهو الفيلسوف تقسيم بحسب
الحقيقة لان تلك الاجزاء ليست باقسام مندرجة تحتها
بالذات وكسيت باجزاء حقيقة لافي الذهن فلا في العين كما
سبقت في بل هي امور عقلية متفرعة من نفس الحقيقة المطلقة
الى المشاهدات والمباينات يحصل بانضمام بعضها الى البعض منها
في ملاحظة الملاحظة التفصيلية مركب تقديري مطابق لتلك
الحقيقة فهي اجزاء لهذا مركب التقديري الواحد بالاجزاء
تتفرق قوله وتقسيم المتصل الواحد لا يقسم المتصل
الى اجزائه وجمع التقسيم لماهية الى جزئياتها الاتحادها مع
الكل في الحقيقة فلا فائدة في جعله جزءا آخر لئلا نقول هذا
نظري في هذه القسمة اعني هوية المتصل في مرتبة الشخصية
ولما اتقني البرهان امتناع حصول الاتصال الحقيقي
والاضافي بمعنى كون احد المقدارين متحد للماهية مع الآخر

لان كل واحد منهما معاير بالذات للثبوت للمعوضة لهية لان
جتماعية جماعي معروضها قبل القسمة وبعد ها ايضا وما التحليل
العقلي في الماهية الى اجزائها العقلية فهو الفيلسوف تقسيم بحسب
الحقيقة لان تلك الاجزاء ليست باقسام مندرجة تحتها
بالذات وكسيت باجزاء حقيقة لافي الذهن فلا في العين كما
سبقت في بل هي امور عقلية متفرعة من نفس الحقيقة المطلقة
الى المشاهدات والمباينات يحصل بانضمام بعضها الى البعض منها
في ملاحظة الملاحظة التفصيلية مركب تقديري مطابق لتلك
الحقيقة فهي اجزاء لهذا مركب التقديري الواحد بالاجزاء
تتفرق قوله وتقسيم المتصل الواحد لا يقسم المتصل
الى اجزائه وجمع التقسيم لماهية الى جزئياتها الاتحادها مع
الكل في الحقيقة فلا فائدة في جعله جزءا آخر لئلا نقول هذا
نظري في هذه القسمة اعني هوية المتصل في مرتبة الشخصية
ولما اتقني البرهان امتناع حصول الاتصال الحقيقي
والاضافي بمعنى كون احد المقدارين متحد للماهية مع الآخر

في خط واحد والجزئين المرفوضين لهما ولد كما في المسابقة ١٢ سيد شكر الدين قدس سره

[illegible]

[illegible]

الوجود قوله من قال به عند كون معني عدم غير مضاف الى الوجود
لا يعيبه انه مجرد دعوى قلنا المراد ان جمهور العقلاء يعمون
اي مراد الخبيث في قوله انما يجرم بالحصر اهـ
بالحصر في قلنا الشيء اما موجود او معدوم مجرد تصور الظاهر
من غير ان يتصور لعدم بمعنى السلب المضاف الى الوجود كما
المشار اليه بهذا والتنوير بقول من ذهب الى ان العدم غير
مضاف الى الوجود يكفي للتأييد على حصول الجرم من غير توقف
على تصور اضافة السلب الى الوجود مطر فضلا عن الخاص
مؤا كان عام او خاصا اهـ
فيه دعوى صحة قوله كون العدم تقضي للوجود لا
اي التنوير اهـ
اعتبار الاضافة في مفهومه بل يكفي تحقق الاضا
اي اضافة العدم الى الوجود اهـ
والتعلق به في نفس الامر وبما يحصل التدافع بينهما
وكذا باجسب المحل على امر واحد قوله والسرفه اهـ
اي في الجرم بالحصر اهـ
ليلا نعم ان للعدم صورة غير مفهوم السلب المضاف
الوجود فاما كان للوجود معينان اجمالي وتفصيلي كان للعدم
ايضاً معينان اجمالي مضاف الى معناه الاجمالي
تفصيلي مضاف الى معناه التفصيلي كالانسان اهـ

[illegible]

الجمالى لم يولد في نفسه كما ان في العدم اجمال معين الزخفاف الى العنق الاعمال التي توجد في ذلك العنق
المنعرج السلب الضفاف الى الوجود من حيث ان الضفاف و بالجملة كون صورة العدم غير مفرغ من السلب الضفاف الى الوجود
مصورة الوجه واحدة فاسم الظن ان لصورتين اجمالاً لم يولد في نفسه في نفس وتقصيدت معاناة في شيء ١٢

[illegible]

منه فقولنا انه لا يوجد في العالم
 من القابل من غير ان لا يوجد
 التفصيل في العالم من غير ان لا يوجد
 فسادا لمصلحة العالم من غير ان لا يوجد
 ليس المراد بالاجمال والتفصيل
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد

لنسان فالوجود باني معني اخذ في احد طرفي الحكم كان لعدم محي
 رفعة المضاليد طرف اخر لانا نقول ليس المراد بالاجمال والتفصيل
 ههنا ما هو باعتبار المضاليد لعدم في نفس ايضا معينان
 اجالي ومعتبر فيه الاضافة ويعبر عنه بالفارسية ينسب ويكن
 الانسا بايجول بالانضمام كلمة واحدة كما في مجموع المعدولمة
 تفصيل يعتبر فيه الاضافة وهو في وقت السلب البسيط والمعتبر
 احدا في الحكم هو الاول فكللام السد قد سرفني على اخذ المعني
 التفصيل في الحكم على تقدير تعدد العدم ايضا واعتبر احسن
 على الكفاء للمعني لاجمال بل اذ خلوية التفصيل وليس مبينا على
 اخذ معني العدم غير مضاليد الوجود اصلا في النفس الامر واحدا
 كاذل المعني او متعدد بل على تقدير التعدد ايضا مضاليد
 الوجود والام يكن فيضاله الان الجزم بالحكم غير موقوف على
 ملاحظة الاضافة تفصيلا بخلاف اخر الشرح الجديد
 للتحديد فاذ مبني على ان العدم غير مضاليد الوجود لا الى الظاهر
 ولا الى الخاص لكنه مضاليد جميع الوجودات كما سياتي في قوله يكون هذا

منه فقولنا انه لا يوجد في العالم
 من القابل من غير ان لا يوجد
 التفصيل في العالم من غير ان لا يوجد
 فسادا لمصلحة العالم من غير ان لا يوجد
 ليس المراد بالاجمال والتفصيل
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد

منه فقولنا انه لا يوجد في العالم
 من القابل من غير ان لا يوجد
 التفصيل في العالم من غير ان لا يوجد
 فسادا لمصلحة العالم من غير ان لا يوجد
 ليس المراد بالاجمال والتفصيل
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد

منه فقولنا انه لا يوجد في العالم
 من القابل من غير ان لا يوجد
 التفصيل في العالم من غير ان لا يوجد
 فسادا لمصلحة العالم من غير ان لا يوجد
 ليس المراد بالاجمال والتفصيل
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد
 من غير ان لا يوجد من غير ان لا يوجد

[illegible]

۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 قدوس غير ملا حظته اه فارد ما اورد في الشارح بقوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 سيد العبد
 قدوس في كلام الشارح وهو قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 قدوس في كلام الشارح وهو قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢

فانا يا رب في انقض البهيم
 العلي
 بغيره ومرة العدم على ان
 كان واحدا له متعدد امكن
 ان يكون متعدد امكن
 الوجود كانه يكون سلبا
 في لا يتحقق الا بالشيء
 فيكون متناقضا في ذاته
 العدم سلبا في نفسه
 فيكون سلبا في نفسه
 فيكون سلبا في نفسه
 فيكون سلبا في نفسه

١٨٨
 المضاف وهو العدم
 في قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 في قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 في قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 في قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 في قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢
 في قوله في فانا المعنى لا نظمة اللفظ وادواته ١٢

الآخر وسيظهر ان ذلك فاعقول وانته خيره توضيح العدم اذا
 كان معني سلب الوجود كما هو عند الجمهور والمتبادر منه
 يكون العدم الخاص سلبا للوجود الخاص وهو لا ينافي لوجود
 الآخر كما ذكر قدس سره وان اخذ بمعنى اخر غير السلب لا فضا
 الوجود كما هو ظاهر من عبارة قدس سره في انه ليس معناه عند
 الجمهور ولا متبادر من لفظ العدم وانما يتبادر منه ما نيات
 بجميع الوجوه اذا اخذ مضافا الى الوجود المطلق فاخذ العدم
 في الدليل بهذا المعنى لذي ليس معناه عندهم في حكم اخذ
 المقدمته الاخرى وبذلك يختلف التقرير ولعل مراد الحق من المقلد
 الاخرى ما هو اعم مما في حكمها فان ذلك مما قيل بان غير مستقيم
 فتذكر قوله بالوجود مقابل اه اي بالايجاب والسلب لانه المقيد
 للحصر في سائر اقسام التقابل قوله واجلب بحسبه اه
 فاندفع ما يتوهم من انه لا يلاحظ اللفظ ولا الوضع في هذا
 الحكم في الوجود لهذا الكلام وكذا ما يتوهم من انه يجوز ان يكون
 ملاحظا لحد تلك المعنى المختلفة من غير ملاحظة لفظ

العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه

العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه

العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه
 العدم عند شارح الترتيب في تعريفه

يوجد الذي يطلق عليها فاهذا المفهوم شامل للجميع واولي دليل
هذا لا ينافي الاشتراك اللفظي ووجه الدافع ان قوله وجود
احتمل المعنى احدى ما ثبت الاشتراك المعنوي كما سبق ولذا
توهم الثاني الاخر يوجب ملاحظة اللفظ وضعه فاذ
توهم الاول فانهم **قول** ولا يكون قيمة الوجود اليها آتيا
اقترب الدليل على وجه يسقط عنه الجواب **قول** نيا في اذه
نفسه فالوان قيمة المفهوم الى الواجب والممكن المستمع عقلية
ن احتمالا ضروري في الطرفين ساقط عن الاعتبار بمجرد المثال
فلا يقدح في الصحة العقلية فنقول لك احتمالا كون الشيء
د الوجودين ساقط بمجرد التأمل ولا فرق بين الاحتمالين فتأمل
قول وليس المراد بعينه آه اعلم ان الغنية والزيادة يستعمل
المنطلق بحسب الحمل الاول وعلمه مع خروجه عما يزيد عليه
في الحكمة بحسب الحمل بالذات وبالعرض فالذاتي الحكمي
الذاتي المنطقي ولما كان الظان موضع هذا البحث الحكمي هو الو
جود بالمعنى المصدري كما في المبحثين السابقين يجب ان يراد

على الوجه الذي يطلق عليه فاهذا المفهوم شامل للجميع واولي دليل
هذا لا ينافي الاشتراك اللفظي ووجه الدافع ان قوله وجود
احتمل المعنى احدى ما ثبت الاشتراك المعنوي كما سبق ولذا
توهم الثاني الاخر يوجب ملاحظة اللفظ وضعه فاذ
توهم الاول فانهم **قول** ولا يكون قيمة الوجود اليها آتيا
اقترب الدليل على وجه يسقط عنه الجواب **قول** نيا في اذه
نفسه فالوان قيمة المفهوم الى الواجب والممكن المستمع عقلية
ن احتمالا ضروري في الطرفين ساقط عن الاعتبار بمجرد المثال
فلا يقدح في الصحة العقلية فنقول لك احتمالا كون الشيء
د الوجودين ساقط بمجرد التأمل ولا فرق بين الاحتمالين فتأمل
قول وليس المراد بعينه آه اعلم ان الغنية والزيادة يستعمل
المنطلق بحسب الحمل الاول وعلمه مع خروجه عما يزيد عليه
في الحكمة بحسب الحمل بالذات وبالعرض فالذاتي الحكمي
الذاتي المنطقي ولما كان الظان موضع هذا البحث الحكمي هو الو
جود بالمعنى المصدري كما في المبحثين السابقين يجب ان يراد

المعنى الذي يطلق عليه فاهذا المفهوم شامل للجميع واولي دليل
هذا لا ينافي الاشتراك اللفظي ووجه الدافع ان قوله وجود
احتمل المعنى احدى ما ثبت الاشتراك المعنوي كما سبق ولذا
توهم الثاني الاخر يوجب ملاحظة اللفظ وضعه فاذ
توهم الاول فانهم **قول** ولا يكون قيمة الوجود اليها آتيا
اقترب الدليل على وجه يسقط عنه الجواب **قول** نيا في اذه
نفسه فالوان قيمة المفهوم الى الواجب والممكن المستمع عقلية
ن احتمالا ضروري في الطرفين ساقط عن الاعتبار بمجرد المثال
فلا يقدح في الصحة العقلية فنقول لك احتمالا كون الشيء
د الوجودين ساقط بمجرد التأمل ولا فرق بين الاحتمالين فتأمل
قول وليس المراد بعينه آه اعلم ان الغنية والزيادة يستعمل
المنطلق بحسب الحمل الاول وعلمه مع خروجه عما يزيد عليه
في الحكمة بحسب الحمل بالذات وبالعرض فالذاتي الحكمي
الذاتي المنطقي ولما كان الظان موضع هذا البحث الحكمي هو الو
جود بالمعنى المصدري كما في المبحثين السابقين يجب ان يراد

وبتحققنا هذا آه يعني اذا اريد بالعينية والزيادة مصطلح
 اهل الحكمة فالاشتراك المعنوي لا ينال للعينية اذ يجوز
 للمعني الواحد صدقاً بالذات ^{٢٢} على الكثير كصدق الانسان
 افراده والاشتراك اللفظي لا يوجبها اذ يجوز ان يكون
 كل واحد من اللفظ خارجاً عما يختص به ومحمولاً عليه با
^{فلا يكون كل واحد من معاني اللفظ عينياً بالعينية الكيفية}
 لعرض نعم العينية بحمل الاول نيا في الاشتراك المعنوي
^{بيان الاشتراك غلط المص ويمن يرد ذكره السيد}
 فاندفع ما ذكره المص باقتيل هذا من آمن قال ليس بوجود
^{في طريق اللفظ ونشر مشوش ١٢ سيد اي بد الجواب ١١}
 مشترك معني فهم القائلون بانه نفس الحقيقة في الكل وما
 اختاره الطوسي في التجريد من تفريع نفى العينية على الاشتراك
 المعنوي واليه اشار المحشي المحقق بقوله محل نظر قال في الحاشية
^{اي باللفظ خارج عن اشتراكه السيد}
 والعجب ان المص قال في بحث زيادة الوجود ان المراد بالعينية
 ان ليس في هويتها ائتمناً اذ احديهما المهمة والاخوي الوجود
 وقال ههنا اي قبيل هذا القائلون بالاشتراك اللفظي هم
 القائلون بالعينية فكانه ما قال ههنا هو في قول النظر
 ما قال هناك هو بعد تحقيقه وتلقيقه انتهى اقوله في

فان قالوا ان هذا آه يعني اذا اريد باللفظي والزيادة مصطلح
 اهل الحكمة فالاشتراك المعنوي لا ينال للعينية اذ يجوز
 للمعني الواحد صدقاً بالذات على الكثير كصدق الانسان
 افراده والاشتراك اللفظي لا يوجبها اذ يجوز ان يكون
 كل واحد من اللفظ خارجاً عما يختص به ومحمولاً عليه با
 لعرض نعم العينية بحمل الاول نيا في الاشتراك المعنوي
 فاندفع ما ذكره المص باقتيل هذا من آمن قال ليس بوجود
 مشترك معني فهم القائلون بانه نفس الحقيقة في الكل وما
 اختاره الطوسي في التجريد من تفريع نفى العينية على الاشتراك
 المعنوي واليه اشار المحشي المحقق بقوله محل نظر قال في الحاشية
 والعجب ان المص قال في بحث زيادة الوجود ان المراد بالعينية
 ان ليس في هويتها ائتمناً اذ احديهما المهمة والاخوي الوجود
 وقال ههنا اي قبيل هذا القائلون بالاشتراك اللفظي هم
 القائلون بالعينية فكانه ما قال ههنا هو في قول النظر
 ما قال هناك هو بعد تحقيقه وتلقيقه انتهى اقوله في

فان قالوا ان هذا آه يعني اذا اريد باللفظي والزيادة مصطلح
 اهل الحكمة فالاشتراك المعنوي لا ينال للعينية اذ يجوز
 للمعني الواحد صدقاً بالذات على الكثير كصدق الانسان
 افراده والاشتراك اللفظي لا يوجبها اذ يجوز ان يكون
 كل واحد من اللفظ خارجاً عما يختص به ومحمولاً عليه با
 لعرض نعم العينية بحمل الاول نيا في الاشتراك المعنوي
 فاندفع ما ذكره المص باقتيل هذا من آمن قال ليس بوجود
 مشترك معني فهم القائلون بانه نفس الحقيقة في الكل وما
 اختاره الطوسي في التجريد من تفريع نفى العينية على الاشتراك
 المعنوي واليه اشار المحشي المحقق بقوله محل نظر قال في الحاشية
 والعجب ان المص قال في بحث زيادة الوجود ان المراد بالعينية
 ان ليس في هويتها ائتمناً اذ احديهما المهمة والاخوي الوجود
 وقال ههنا اي قبيل هذا القائلون بالاشتراك اللفظي هم
 القائلون بالعينية فكانه ما قال ههنا هو في قول النظر
 ما قال هناك هو بعد تحقيقه وتلقيقه انتهى اقوله في

فان قالوا ان هذا آه يعني اذا اريد باللفظي والزيادة مصطلح
 اهل الحكمة فالاشتراك المعنوي لا ينال للعينية اذ يجوز
 للمعني الواحد صدقاً بالذات على الكثير كصدق الانسان
 افراده والاشتراك اللفظي لا يوجبها اذ يجوز ان يكون
 كل واحد من اللفظ خارجاً عما يختص به ومحمولاً عليه با
 لعرض نعم العينية بحمل الاول نيا في الاشتراك المعنوي
 فاندفع ما ذكره المص باقتيل هذا من آمن قال ليس بوجود
 مشترك معني فهم القائلون بانه نفس الحقيقة في الكل وما
 اختاره الطوسي في التجريد من تفريع نفى العينية على الاشتراك
 المعنوي واليه اشار المحشي المحقق بقوله محل نظر قال في الحاشية
 والعجب ان المص قال في بحث زيادة الوجود ان المراد بالعينية
 ان ليس في هويتها ائتمناً اذ احديهما المهمة والاخوي الوجود
 وقال ههنا اي قبيل هذا القائلون بالاشتراك اللفظي هم
 القائلون بالعينية فكانه ما قال ههنا هو في قول النظر
 ما قال هناك هو بعد تحقيقه وتلقيقه انتهى اقوله في

فان قالوا ان هذا آه يعني اذا اريد باللفظي والزيادة مصطلح
 اهل الحكمة فالاشتراك المعنوي لا ينال للعينية اذ يجوز
 للمعني الواحد صدقاً بالذات على الكثير كصدق الانسان
 افراده والاشتراك اللفظي لا يوجبها اذ يجوز ان يكون
 كل واحد من اللفظ خارجاً عما يختص به ومحمولاً عليه با
 لعرض نعم العينية بحمل الاول نيا في الاشتراك المعنوي
 فاندفع ما ذكره المص باقتيل هذا من آمن قال ليس بوجود
 مشترك معني فهم القائلون بانه نفس الحقيقة في الكل وما
 اختاره الطوسي في التجريد من تفريع نفى العينية على الاشتراك
 المعنوي واليه اشار المحشي المحقق بقوله محل نظر قال في الحاشية
 والعجب ان المص قال في بحث زيادة الوجود ان المراد بالعينية
 ان ليس في هويتها ائتمناً اذ احديهما المهمة والاخوي الوجود
 وقال ههنا اي قبيل هذا القائلون بالاشتراك اللفظي هم
 القائلون بالعينية فكانه ما قال ههنا هو في قول النظر
 ما قال هناك هو بعد تحقيقه وتلقيقه انتهى اقوله في

لأننا نقول الخ حاصلان اعتبارهم التام في المفردات بحسب الجواز لا بحسب الحقيقة وكلام فيه **س** قد في قوة السالبة أنا قال ذلك لأنه مفرد
الفي قوة منه يرجع بمنهم إلى السالبة البسيطة **س** في ذلك الدين مظهر

[illegible][illegible][illegible]

٢٠ سلب المرتبة عن
 أي من كون العدم سلبا للوجود
 على هذا سلب المرتبة
 على كون العدم سلبا
 المرتبة عن الوجود بل
 وهو ظ الفساد
 المهيبة عن كونه ذاتا
 كونه غير ذيها بناء
 ليس غير ذي لها و
 عن كونه غير ذاتي بل
 لا الذاتية لما كانت
 المستدعية لوجود
 الحاصل في الذهن
 صد الموجبة المحص
 هذا يناقض القول
 عن الوجود ليس بذاتي
 المعدولة لوجود

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

وود
نہا
او
ول
بتہ
سا

[illegible]

[illegible][illegible]

والخارج ما ان يعتبر فيه امتياز الموصوف عن الوصف ^{في نفسه} بل لا
يقدم ولا يتحصل به فلهذا يفيد من تقوم الموصوف في ذلك الطريق
غير ذلك الوصف فيكون المهيئة المحلوطة بالوجود الذهني الذي تقو
مها به في ظرف الذهن متصفة بالوجود الغير المتقوم هي به في الذ
هن ^{مستندة الى} خارجيا كان ذهنيها بحسب الملاحظة الاخرى او مطلقا في تقدم
ذلك الوجود المحلوط هي به في الذهن على الوجود الذي هو الوصف ^{الذي}
بها فيجب ان يكون شرط العروضة لها واتصافه به ولا استي
توقف الاتصاف بالوجود على الخلط بالوجود الذهني غيره في ظرف
الاتصاف ^{بما} انما لم توقف الاتصاف به على الاتصاف بذلك والخلط على
الخلط بذات الجواب ان الاشكال غير وارد على من يقول بشر
طية الوجود الذهني في المعقولات الثانية مطلقا كالعل
الدواني والسيد السند ومن تبعهما واما الاشكال على من
الشرطية في غير موضوع المنطق كالحشي سيد الحكماء في الافق
المبين ومن تبعهما فتقول من قبلهم ان المراد بكون الغشية شرطا
لازم ان يكون شرطا في مصداق كشرطية الوجود الذهني لعروض

[illegible][illegible][illegible]

بقره
سکرالین

في ظرف لا يجب كون الوجود في ظرف
 شرط في صدق الوجود على تقديره
 ان لازم وجوده في ظرف لا ينافي
 الوجود بالوجود في ظرف
 في صدق الوجود في ظرف لا ينافي
 الوجود بالوجود في ظرف
 في صدق الوجود في ظرف لا ينافي
 الوجود بالوجود في ظرف

نحو الكلية والمجسمة فامصادقه هو المفهوم بشرط حصوله في الذهن
 بخلاف نحو الوجود مثلاً اذ مصادقه نفس لهويته المتقومة اما
 بنفس ذاتها اي تباين من الجاعل من غير ان يتوقف على حصولها
 في الذهن ولزوم الوجود الذهني للاتصاف بالوجود مطراً والخارجي
 في ظرف الذهن انما هو بحسب استدعاء مطلق الاتصاف المتميز
 الموصوف عن الوصف في ظرف لا ينافيها بالوجود مطراً والخارجي
 ولما لم يكن ذلك التميز في الخارج بل في نفس الملاحظة لا يستعصا
 بتقومه بالوجود فيه عن التقوم بالوجود الخارجي كما طرف الاتصاف
 هو الذهن وذلك لا يجب كون الوجود اذهني شرطاً في مصادقه
 بل هو من لوازم الاتصاف بحسب استدعاء طبيعة التميز بل لا يلو
 شرط للاتصاف اي اذ اتصاف للمهية بالوجود في نفس الامر مطراً كان
 مشروطاً بالوجود في ظرف ما يلزم تقدم الشيء على نفسه كما حققه
 الدواني وتثبت بالاستلزام وانكر الفرعية والماهية من حيث
 هي مع قطع النظر عن الوجود الذهني معروضه للوجود المطا
 واما اطينا الكلام في هذه المقام لانه من دقائق المقاصد فيلزم

في ظرف لا يجب كون الوجود في ظرف
 شرط في صدق الوجود على تقديره
 ان لازم وجوده في ظرف لا ينافي
 الوجود بالوجود في ظرف
 في صدق الوجود في ظرف لا ينافي
 الوجود بالوجود في ظرف
 في صدق الوجود في ظرف لا ينافي
 الوجود بالوجود في ظرف

٢٠٢

الاتصاف علمية في الوجود اذهني لا يصاحبه
 بالوجود وتقدم عليه بحسب
 استدعاء مطلق الاتصاف في ظرف
 الموصوف عن الوصف في ظرف
 اي طرف كان والاتصاف بالذات مع كونه
 طرف الاتصاف بالذات كونه
 لا بد منه في صدق الكلام كما
 انه والى به في تمام الكلام كما
 في قوله في الخارج كان طرف
 في ذلك التميز في الخارج كان طرف
 في ذلك التميز في الخارج كان طرف

تضاف خبر الموصوف عن الوصف في ظرف
 في ذلك التميز في الخارج كان طرف
 في ذلك التميز في الخارج كان طرف
 في ذلك التميز في الخارج كان طرف

قد ابرج آه من ان
يستحق الوصف بل هو
الانصاف في التامع والاضافة
الذي يستحق تحقيقه في الزين
من الصفات هو كغيره من الصفات
المعدودة في نفس ذاته

قوله والتحقيق ان طبيعة الانصاف يجب علينا تحقيق معنى الانصاف
بما اقسامه حتى يبين لك ماهو الحق السراج في هذا المقام فنقول
ان الوجود البراني على ما هو المشهور يطلق على اقسامه السبعة
لما يشتمل عليها جميع العقود في الحكاية والانصاف يطلق
على هذا المعنى والآخر وجود الذي وتوته لشي في تبيينه مطاوعكم
هذا قد يكون وجوده بحسب حاله ونفسه ويقال الانصاف الاصطلاحي
وجوده الاعراض لما هو قد يكون موجودا في الشيء كغيره في عام
بحسب حال الشيء من غير ان يكون وجوده في نفس ذلك الشيء كما لا
يوجد الانتماعية في ظرف لا تقوم مع وجودها فيه ويقال له ان
لا تنزع اي سواء كان في الخارج كانه انصاف بالعمى والسما بالعمى فيه
وفي الزين بحسب الخارج بما يكون مصداقه هو تبه عنية وان
كان مطابقا لكم هو تبه ذهنية بحسب عرض حصة لها في العقل
لما قيل او بحسب كونها تقوم بها بالوجود انما هي مستغنية عن اوصافها
فيصح انتزاع عنها واعرف بها عنه كانهما المهنه بالوجود الخارج
ويجب ان يذهن من حيث اشتراط الوجود الذي كانهما الماهية

فلا يكون له وجود في ذاته
والانصاف في ذاته
في الصفات بحسب حاله
انها بمعنى ان ثبوت ان الشيء
من ذلك الشيء بحسب حاله
منه من حيث هو
ولا يمتنع من بسبب حاله
بين من حاله لا يمتنع من حيث هو
من الوجود لا يمتنع من حيث هو

انما هو الانصاف في ذاته
عبره عن صفات الانصاف في ذاته
عند ذلك
انها بمعنى ان ثبوت ان الشيء
من ذلك الشيء بحسب حاله
منه من حيث هو
ولا يمتنع من بسبب حاله
بين من حاله لا يمتنع من حيث هو
من الوجود لا يمتنع من حيث هو

انما هو الانصاف في ذاته
عبره عن صفات الانصاف في ذاته
عند ذلك
انها بمعنى ان ثبوت ان الشيء
من ذلك الشيء بحسب حاله
منه من حيث هو
ولا يمتنع من بسبب حاله
بين من حاله لا يمتنع من حيث هو
من الوجود لا يمتنع من حيث هو

فانهم كالسحاب والارض بالحق الى ما
والاخرى فانهما شتر عا
التي بعد الوقت ومن ثمرة
بالقيد الان كثر
عالمه اول لانظر
لهم

ان من رتبة الملائكة انهم لا يمتنعون من الموت بل يمتنعون من العذاب

وإنما مقوله بالاستلزام بالقياس إلى وجود المبتدأ له ثلاثا ينقص الكلية

بالوجود ونحوه مما يتقدم عليه كالمسك والوجوب بالغير ولا تاتي
 واما بالنظر الى خصوص المحر فقد يكون متوقفا على الوجود ايضا كما في

الاوصاف العينية وقد لا يكون متوقفا على التقرير بل مستلزما له:

ما في الذاتيات وعنده ان مرتبة التقدير اذ اخذت محمولة فيلا نظر الى الطبيعة

الإيجاب ان لم يتوقف على اقرار الموضوع بل يستلزمه انتقضي الكمية

وان توقف فلم لا يجوز ان يكون الوجود الوجود كلف بالعباس الى وجود الموقوف

وبالجملة لا يجد من بيان الفرق حتى تنظر فيه إلا أن يخصص الكلام في

الحكمة الشائعة المتعارفة دون الأولى وحمل مرتبة التقرير للنبي هي فضيلة

تسعة المائتين في ظرف علي فسمها حاشم الاولى بخارجها يوجد عليها

المفهوم ١٢ أسيد
شكركم فيها فان
الحامض مائة و...

لعله احاطه الان هذا في قبيل الضعيفين الاحكامه العفوية

سید علی ہمدانی ہو جو فی الدن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام وخلقها فيه
موسى عليه السلام وخلقها فيه
موسى عليه السلام وخلقها فيه

بها فهو من حيث الاضافة الي الصفة حال الصفة وخصو

7-9

[illegible]

قال القائل ان العلم بالشيء لا يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في نفسه بل يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في غيره

والعلم بالشيء لا يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في نفسه بل يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في غيره

والعلم بالشيء لا يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في نفسه بل يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في غيره

والعلم بالشيء لا يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في نفسه بل يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في غيره

والعلم بالشيء لا يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في نفسه بل يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في غيره

والعلم بالشيء لا يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في نفسه بل يوجب العلم بالشيء الذي هو سببه في غيره

الموضوع وان وجود الموضوع على صفة كذا والنسبة الثانية يوجب
كون الاولى موجودا رابطا بهذا في الحقيقة وفي التساوي لا يخط نسبة العدم
يعتبر موضوع من نسبة ثم ينسب المجموع الى متعلق وموضع العقد فيقال له يوجد
الموضوع او لم يوجد الموضوع على وصف كذا والثانية منها ما يوجب كون
الاولى عدما رابطا باحد تينك النسبتين اعني النسبة الحكيمية وال
بين الموضوع والمجموع في جملة العقود وغير مفرد والاخرى اعني نسبة الوجود
او العقد الى ما يعتبر موضوعا له البسبب جزء مفرد في مضمين في المجموع
فالمجموع او الموضوع مع تلك النسبة المتعلقة به جزء للعقد فباطن ان
العقد مطلقا بثبوت المجموع للموضوع او سلبه عنه ويستوى فيه الهلثا
البسيطة والمركبة فان ذلك الفرق يوجب اسقاط النسبة الحكيمية عن
البسيط مع انه معتبر في جميع العقود باجماع العقلاء ليس بشيء
من الاعتبار في البسيط هو الوجود والعدم الزابطان في النسبة
وقول من ان زيد معدوم مثلا موجبة مفاد ثبوت العدم
للموضوع اشد تخافة الست قد حققت ان معنى العدم سلب
في ذاته وانقائه في نفسه لا سلبه عن نفسه او سلب الوجود عنه

٢١٢

PID

لا يكون ثبوت الشيء في نفسه
 بل في مقابلة ما هو المقابلة له
 فلو لم يكن المقابلة له
 لكان ثبوت الشيء في نفسه
 لا يكون ثبوت الشيء في نفسه
 بل في مقابلة ما هو المقابلة له
 فلو لم يكن المقابلة له
 لكان ثبوت الشيء في نفسه

البسيط كقولنا البياض موجود انتهى مقلا نذا عرفت فقصده
 فحاصل الاعتراض المصده بقوله **فان قبل ثبوت الشيء للشيء في**
محل مختص بالهليات المركبة ومفاد البسيط ثبوت الموضوع في نفسه
 وانقائه في نفسه فلا فرق بين مرتبة المحل والحلول ونقائه في
 الكاشية ان الحكاية متحدة مع المحكي عنه واد اكان في الحكاية
 ليس المحكي عنه لم يكن الاتحاد بينهما انتهى يعني لما كان مفاد
الشيء للشيء الذي هو في الحكاية وجوده للموضوع في الواقع لزم ان
 ذلك في العقد البسيط لان المحكي عنه في هذا العقد ان لم يور
 فيه ثبوت الشيء للشيء فلم يكن ذلك في الحكاية ولا لم يتحد بل
 يكون العقد كاذب بالعدم المطابقة وانت خبير بانه مبني على
 معام الحكمه القصية وفيما نقل عنه نظيره الاول ان مطابق
 النسبة مطلقا وما يحكي هي عنه اما مطلقا قيام مبدء المحم بالموضوع
 الاعم كما مر فاشتمال العقد البسيط عليه بالحسب باين بلا شتر
 لا في مجرد الذكر والتعريف للضرورة العقدية ولا ثم انه اذ قصد
 ثبوت مفهوم الوجود بموضوع هذا المعنى يكون العقد هليا مريغا او

فان كان المقابلة له
 لكان ثبوت الشيء في نفسه
 لا يكون ثبوت الشيء في نفسه
 بل في مقابلة ما هو المقابلة له
 فلو لم يكن المقابلة له
 لكان ثبوت الشيء في نفسه

فان المقابلة له
 لكان ثبوت الشيء في نفسه
 لا يكون ثبوت الشيء في نفسه
 بل في مقابلة ما هو المقابلة له
 فلو لم يكن المقابلة له
 لكان ثبوت الشيء في نفسه

لا يكون ثبوت الشيء في نفسه
 بل في مقابلة ما هو المقابلة له
 فلو لم يكن المقابلة له
 لكان ثبوت الشيء في نفسه

[illegible][illegible][illegible]

من

الدين ۱۲

في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه

سفسطة ظاهر البطلان الزائع ان حاصل الكلام انه اذا اعتبر
 نسبة الوجود والعدم الى موضوع ثم للجمهور الى متعلق ذلك المجموع
 حكمية كانت النسبة الاولى وجود الوجود وباطيا والظاهر اعتبار
 الوجود والعدم في نفسه الى موضوع لا المعنى الرباطي الغير المستقل
 لا يصح ان يكون طرف النسبة رابطة فيكون اعتبار نسبة الوجود في
 والعدم كل الى موضوعه يوجب كون ذلك العقدا صحيحا منها ههنا
 بسيط مع اشتراك الوجود والعدم الرباطي لان تلك النسبة وجود
 رابطة عند لا مع انه ذهب الى اختصاص الرابطة بالركب لان يقا ان ذلك
 الاول اذا اعتبر مع النسبة الثانية ههنا مركبة عند اذ يحق يعقد فيه
 الوجود لموضوعه او سلبه لا بثبوت موضوعه في نفسه وانقائه كان
 ان اعتبر مع النسبة الثانية لوجب انقلاب الحقيقة وحصول
 الاعتبارين لا يضر من قال باشتراك الرباطي البسيط على الوجود والعدم
 الرباطي فاقول ان في بيان معنى وجود الرباط احد وجود
 شيء اراد به مفاد الكان الناقصة لانه فصول بنسبة الوجود الى موضوعه اوله
 لمجموع طرف النسبة اخرى حكمية ففسر جاعا بكون الشيء موجودا لموضوعه

في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه

في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه

في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه
 في موضوعات كثيرة من غير ان يكون له وجود في نفسه
 والاشياء في العالم لا يكون له وجود في نفسه

[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات

على وجوده لا يثبت امر واحد بالاشخص كذا يستلزم ان يكون طرف
 ثبوت الصفة ووجود المثبت له بما هو مثبت له واحد بعينه او ما
 احدهما يكذب في كالحاكم في سند الموردا كل من الوجهين منقذ فاجا
 المحش عن ايراد النظر الى اختلا الشخص المثبت له وما يتوقف على
 ثبوت الصفة وتنفق اجواب البعض بالنظر الى اختلاف الطرفين والاستق
 اللزومية هما بناء على ذلك القاعدة بالنظر الى كواحد من الوجودتين
 كون الشيء الواحد بعينه في ظرف واحد موجودا بوجدين احدهما
 على الاخر بالذات بل بوجودات غير متناهية لا لزوم التسامح في التو
 ولا ذهان حتى يقيم انها امر اعتبارية منقطعة بانقطاع الازدهان
 مترتبة وانما اختار المحشي الجواب بالنظر الى اختلاف الاشخاص لا يتوق
 عليه اعتراض المبنى على تغاير ظرف الحاط التحصيل بالوجود و ظرف انصاف
 الماهية به كما يتوجه على الجواب المنقول عن البعض ان كان منقذا
 ايضا باذني تلم فقام **قوله** واعترض عليه ان اكراد ان تصا
 الماهية بالوجود الخارج في ذهن زيد مثلا يتوقف على وجودها
 هذا الذهن واتصافه بهذا الوجود الذهني في ذهن بكر يتوقف

يعني ان ثبوتها في العقل بالضرورة ان يكون
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات

على انشاء الى ما يستلزم ان يكون
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات

لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات

لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات

لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات
 لا يثبت في العقل بالضرورة ان يكون الوجود بالذات

فقد وجدنا القاعدة في
 ما لا يخفى من ان اتحاد الوجودات في الوجود
 في ذاته لا يكون بغير اتحادها في الوجود
 في ذاته لا يكون بغير اتحادها في الوجود
 في ذاته لا يكون بغير اتحادها في الوجود

بوجودها في ذهن يكره هكذا كطرف الوجود لا يكون اتصافها به
 في ذلك الطرف بل طرف آخر وبحكم القاعدة الفرعية لا بد ان يتقدم على
 اتصاف وجود الموضوع في طرفه فطرف الوجود غير طرفه لا تصادف ذلك
 ان كان طرف الوجود الموضوع عليه هو عينه طرفه او تصادف وجوده في
 طرفه بتأثير من الخارج فيها في ذلك الطرف لا كما لا تصادف الوجود في
 فومن الملاحظة الذهنية ومن المعلوم بالفرض ان ليس يتصور
 وجود زيد مثلا مدخل في موجوديته ولا يخفى ان بناءه على اعتبار
 تميزه في كذا تصادف لو اكتفى فيه بمجرد كون الموضوع في طرفه بما يصح التزا
 وصف عنه يكون طرف الوجود هو عينه طرفه لا تصادف ان اردت في
 فرعيت ثبوت شيء اشئ الوجود المنبث له في طرف البتة والاتصاف
 قد له مطابق الحكم بالفرض وجعل طرف ثبوت الوجود الخارج متلاو
 هو الذهن بالخروج من الملاحظة بعد التحليل ولا تترام من الحق
 لعينية كما نقل بعض المحققين ونجاء عن ان اتصافه بالوجود انما
 في ملاحظة العقل وباعتباره لا على وجه الاختراع بل على وجه بطلان
 نفس لا مولا شك في انه مطابق بالكسوف ان يكون المطابق با

بوجودها في ذهن يكره هكذا كطرف الوجود لا يكون اتصافها به
 في ذلك الطرف بل طرف آخر وبحكم القاعدة الفرعية لا بد ان يتقدم على
 اتصاف وجود الموضوع في طرفه فطرف الوجود غير طرفه لا تصادف ذلك
 ان كان طرف الوجود الموضوع عليه هو عينه طرفه او تصادف وجوده في
 طرفه بتأثير من الخارج فيها في ذلك الطرف لا كما لا تصادف الوجود في
 فومن الملاحظة الذهنية ومن المعلوم بالفرض ان ليس يتصور
 وجود زيد مثلا مدخل في موجوديته ولا يخفى ان بناءه على اعتبار
 تميزه في كذا تصادف لو اكتفى فيه بمجرد كون الموضوع في طرفه بما يصح التزا
 وصف عنه يكون طرف الوجود هو عينه طرفه لا تصادف ان اردت في
 فرعيت ثبوت شيء اشئ الوجود المنبث له في طرف البتة والاتصاف
 قد له مطابق الحكم بالفرض وجعل طرف ثبوت الوجود الخارج متلاو
 هو الذهن بالخروج من الملاحظة بعد التحليل ولا تترام من الحق
 لعينية كما نقل بعض المحققين ونجاء عن ان اتصافه بالوجود انما
 في ملاحظة العقل وباعتباره لا على وجه الاختراع بل على وجه بطلان
 نفس لا مولا شك في انه مطابق بالكسوف ان يكون المطابق با

بوجودها في ذهن يكره هكذا كطرف الوجود لا يكون اتصافها به
 في ذلك الطرف بل طرف آخر وبحكم القاعدة الفرعية لا بد ان يتقدم على
 اتصاف وجود الموضوع في طرفه فطرف الوجود غير طرفه لا تصادف ذلك
 ان كان طرف الوجود الموضوع عليه هو عينه طرفه او تصادف وجوده في
 طرفه بتأثير من الخارج فيها في ذلك الطرف لا كما لا تصادف الوجود في
 فومن الملاحظة الذهنية ومن المعلوم بالفرض ان ليس يتصور
 وجود زيد مثلا مدخل في موجوديته ولا يخفى ان بناءه على اعتبار
 تميزه في كذا تصادف لو اكتفى فيه بمجرد كون الموضوع في طرفه بما يصح التزا
 وصف عنه يكون طرف الوجود هو عينه طرفه لا تصادف ان اردت في
 فرعيت ثبوت شيء اشئ الوجود المنبث له في طرف البتة والاتصاف
 قد له مطابق الحكم بالفرض وجعل طرف ثبوت الوجود الخارج متلاو
 هو الذهن بالخروج من الملاحظة بعد التحليل ولا تترام من الحق
 لعينية كما نقل بعض المحققين ونجاء عن ان اتصافه بالوجود انما
 في ملاحظة العقل وباعتباره لا على وجه الاختراع بل على وجه بطلان
 نفس لا مولا شك في انه مطابق بالكسوف ان يكون المطابق با

٢٢٣

بوجودها في ذهن يكره هكذا كطرف الوجود لا يكون اتصافها به
 في ذلك الطرف بل طرف آخر وبحكم القاعدة الفرعية لا بد ان يتقدم على
 اتصاف وجود الموضوع في طرفه فطرف الوجود غير طرفه لا تصادف ذلك
 ان كان طرف الوجود الموضوع عليه هو عينه طرفه او تصادف وجوده في
 طرفه بتأثير من الخارج فيها في ذلك الطرف لا كما لا تصادف الوجود في
 فومن الملاحظة الذهنية ومن المعلوم بالفرض ان ليس يتصور
 وجود زيد مثلا مدخل في موجوديته ولا يخفى ان بناءه على اعتبار
 تميزه في كذا تصادف لو اكتفى فيه بمجرد كون الموضوع في طرفه بما يصح التزا
 وصف عنه يكون طرف الوجود هو عينه طرفه لا تصادف ان اردت في
 فرعيت ثبوت شيء اشئ الوجود المنبث له في طرف البتة والاتصاف
 قد له مطابق الحكم بالفرض وجعل طرف ثبوت الوجود الخارج متلاو
 هو الذهن بالخروج من الملاحظة بعد التحليل ولا تترام من الحق
 لعينية كما نقل بعض المحققين ونجاء عن ان اتصافه بالوجود انما
 في ملاحظة العقل وباعتباره لا على وجه الاختراع بل على وجه بطلان
 نفس لا مولا شك في انه مطابق بالكسوف ان يكون المطابق با

فإن قيل لا يمكن أن يكون العقل مطابقا بالكره هو المطابق بالفتح كما قال المحشي الحق
 فيما نقل عنه الظن المعترض القابل لتغاير ظرف الوجود وظرف لا
 خاطبين المطابق بالكره والمطابق بالفتح **فان قيل** المطابق بالكره
 الحكم العقل بالفتح ما هي الماهية المعروضة للوجود في المذهب
 العقل أيها موصوف بالوجود ومخلوطة بمخاطعة وضياء بعد
 ولا انتزاع من الهوية الحاجة كما يظهر من كلامه المذكور حيث
 المفهوم من حيث ذاته عارض للمطابق في لا عيا فهو معقول ثان
 حقيقة الغائر للمشي في العقل أو هي باعتبار حصولها في المذهب
 بعض لا تارة مرتبة على الوجود الخارجي وتقوم بها بالوجود الد
 قبل التحليل ولا انتزاع بحيث يصح انتزاع الوجود عنه على ما نقل
 البعض لم يلزم الخلط بينهما نعم يلزم إذا أريد بلا نقضها هو
 العقل **قيل** إن الماهية المتصفة بالوجود الخارجي في المذهب بأي
 كان من الوجهين يكون هي المحكوم عليها بذلك الحكم في المذهب
 مرتبة الحكم أي فتكون تلك الماهية محسنة بالوجود
 مطابقا بالفتح لذلك الحكم في ظرفه ومطابقا أيضا باعتبار كونه

فإن قيل لا يمكن أن يكون العقل مطابقا بالكره هو المطابق بالفتح كما قال المحشي الحق
 فيما نقل عنه الظن المعترض القابل لتغاير ظرف الوجود وظرف لا
 خاطبين المطابق بالكره والمطابق بالفتح **فان قيل** المطابق بالكره
 الحكم العقل بالفتح ما هي الماهية المعروضة للوجود في المذهب
 العقل أيها موصوف بالوجود ومخلوطة بمخاطعة وضياء بعد
 ولا انتزاع من الهوية الحاجة كما يظهر من كلامه المذكور حيث
 المفهوم من حيث ذاته عارض للمطابق في لا عيا فهو معقول ثان
 حقيقة الغائر للمشي في العقل أو هي باعتبار حصولها في المذهب
 بعض لا تارة مرتبة على الوجود الخارجي وتقوم بها بالوجود الد
 قبل التحليل ولا انتزاع بحيث يصح انتزاع الوجود عنه على ما نقل
 البعض لم يلزم الخلط بينهما نعم يلزم إذا أريد بلا نقضها هو
 العقل **قيل** إن الماهية المتصفة بالوجود الخارجي في المذهب بأي
 كان من الوجهين يكون هي المحكوم عليها بذلك الحكم في المذهب
 مرتبة الحكم أي فتكون تلك الماهية محسنة بالوجود
 مطابقا بالفتح لذلك الحكم في ظرفه ومطابقا أيضا باعتبار كونه

فإن قيل لا يمكن أن يكون العقل مطابقا بالكره هو المطابق بالفتح كما قال المحشي الحق
 فيما نقل عنه الظن المعترض القابل لتغاير ظرف الوجود وظرف لا
 خاطبين المطابق بالكره والمطابق بالفتح **فان قيل** المطابق بالكره
 الحكم العقل بالفتح ما هي الماهية المعروضة للوجود في المذهب
 العقل أيها موصوف بالوجود ومخلوطة بمخاطعة وضياء بعد
 ولا انتزاع من الهوية الحاجة كما يظهر من كلامه المذكور حيث
 المفهوم من حيث ذاته عارض للمطابق في لا عيا فهو معقول ثان
 حقيقة الغائر للمشي في العقل أو هي باعتبار حصولها في المذهب
 بعض لا تارة مرتبة على الوجود الخارجي وتقوم بها بالوجود الد
 قبل التحليل ولا انتزاع بحيث يصح انتزاع الوجود عنه على ما نقل
 البعض لم يلزم الخلط بينهما نعم يلزم إذا أريد بلا نقضها هو
 العقل **قيل** إن الماهية المتصفة بالوجود الخارجي في المذهب بأي
 كان من الوجهين يكون هي المحكوم عليها بذلك الحكم في المذهب
 مرتبة الحكم أي فتكون تلك الماهية محسنة بالوجود
 مطابقا بالفتح لذلك الحكم في ظرفه ومطابقا أيضا باعتبار كونه

فإن قيل لا يمكن أن يكون العقل مطابقا بالكره هو المطابق بالفتح كما قال المحشي الحق
 فيما نقل عنه الظن المعترض القابل لتغاير ظرف الوجود وظرف لا
 خاطبين المطابق بالكره والمطابق بالفتح **فان قيل** المطابق بالكره
 الحكم العقل بالفتح ما هي الماهية المعروضة للوجود في المذهب
 العقل أيها موصوف بالوجود ومخلوطة بمخاطعة وضياء بعد
 ولا انتزاع من الهوية الحاجة كما يظهر من كلامه المذكور حيث
 المفهوم من حيث ذاته عارض للمطابق في لا عيا فهو معقول ثان
 حقيقة الغائر للمشي في العقل أو هي باعتبار حصولها في المذهب
 بعض لا تارة مرتبة على الوجود الخارجي وتقوم بها بالوجود الد
 قبل التحليل ولا انتزاع بحيث يصح انتزاع الوجود عنه على ما نقل
 البعض لم يلزم الخلط بينهما نعم يلزم إذا أريد بلا نقضها هو
 العقل **قيل** إن الماهية المتصفة بالوجود الخارجي في المذهب بأي
 كان من الوجهين يكون هي المحكوم عليها بذلك الحكم في المذهب
 مرتبة الحكم أي فتكون تلك الماهية محسنة بالوجود
 مطابقا بالفتح لذلك الحكم في ظرفه ومطابقا أيضا باعتبار كونه

قولنا لا يمكن ان يحصل له ما كان الوجود هو الوجود
 كونهما بعينها محكوم عليهما في مرتبة الحكاية الا ان يقلل ان الحكاية
 بانضمامها بالوجود والوجود بالوجود والوجود بالوجود
 هي في محض الملاحظة بعد ما توافر الوجود عنها والحكم به عليه بالحكم
 ومطابق الحكم هي معزلة النظر عن تلك الملاحظة فليتها **قوله**
 ولا يخفى انه يعني ان طرف الانضمام هو ظرف الوجود بناء على ان
 الكلام في الانضمام الحكم في مرتبة الحمول والحكم عنه ويقال له
 مصداق الحكم وهو الماد في قاعدة الفرعية على غير المستدل
 والمورد يستدل ولا معنى له الا لمطلق القيد والاختصاص لنا
 فطرف الانضمام هو ظرف الوجود وانما قلنا قليل الجحد لانه وانما
 ان طرف الانضمام هو ظرف الوجود الموقوف عليه للانضمام واحد
 لا يتدفع الجواب بهذا القيد ولا ينفع المورد لان مرادهما لا
 ما هو مرتبة الحمول والحكم عنه بمعنى مصداق الحكم فليتها **مل**
قوله لا يمكن ان يحصل له ما كان الوجود هو الوجود
 المصدر ومعنى انضمام الشيء بالوجود انه بعينه بحيث يظهر
 الوجود عنه لان الكلام في الانضمام الحكم في مرتبة الحمول
 الحمول فلا يمكن ان يحصل الشيء في ظرف بالوجود في ظرف

٢٢٥

قولنا لا يمكن ان يحصل له ما كان الوجود هو الوجود
 كونهما بعينها محكوم عليهما في مرتبة الحكاية الا ان يقلل ان الحكاية
 بانضمامها بالوجود والوجود بالوجود والوجود بالوجود
 هي في محض الملاحظة بعد ما توافر الوجود عنها والحكم به عليه بالحكم
 ومطابق الحكم هي معزلة النظر عن تلك الملاحظة فليتها **قوله**
 ولا يخفى انه يعني ان طرف الانضمام هو ظرف الوجود بناء على ان
 الكلام في الانضمام الحكم في مرتبة الحمول والحكم عنه ويقال له
 مصداق الحكم وهو الماد في قاعدة الفرعية على غير المستدل
 والمورد يستدل ولا معنى له الا لمطلق القيد والاختصاص لنا
 فطرف الانضمام هو ظرف الوجود وانما قلنا قليل الجحد لانه وانما
 ان طرف الانضمام هو ظرف الوجود الموقوف عليه للانضمام واحد
 لا يتدفع الجواب بهذا القيد ولا ينفع المورد لان مرادهما لا
 ما هو مرتبة الحمول والحكم عنه بمعنى مصداق الحكم فليتها **مل**
قوله لا يمكن ان يحصل له ما كان الوجود هو الوجود
 المصدر ومعنى انضمام الشيء بالوجود انه بعينه بحيث يظهر
 الوجود عنه لان الكلام في الانضمام الحكم في مرتبة الحمول
 الحمول فلا يمكن ان يحصل الشيء في ظرف بالوجود في ظرف

قولنا لا يمكن ان يحصل له ما كان الوجود هو الوجود
 كونهما بعينها محكوم عليهما في مرتبة الحكاية الا ان يقلل ان الحكاية
 بانضمامها بالوجود والوجود بالوجود والوجود بالوجود
 هي في محض الملاحظة بعد ما توافر الوجود عنها والحكم به عليه بالحكم
 ومطابق الحكم هي معزلة النظر عن تلك الملاحظة فليتها **قوله**
 ولا يخفى انه يعني ان طرف الانضمام هو ظرف الوجود بناء على ان
 الكلام في الانضمام الحكم في مرتبة الحمول والحكم عنه ويقال له
 مصداق الحكم وهو الماد في قاعدة الفرعية على غير المستدل
 والمورد يستدل ولا معنى له الا لمطلق القيد والاختصاص لنا
 فطرف الانضمام هو ظرف الوجود وانما قلنا قليل الجحد لانه وانما
 ان طرف الانضمام هو ظرف الوجود الموقوف عليه للانضمام واحد
 لا يتدفع الجواب بهذا القيد ولا ينفع المورد لان مرادهما لا
 ما هو مرتبة الحمول والحكم عنه بمعنى مصداق الحكم فليتها **مل**
قوله لا يمكن ان يحصل له ما كان الوجود هو الوجود
 المصدر ومعنى انضمام الشيء بالوجود انه بعينه بحيث يظهر
 الوجود عنه لان الكلام في الانضمام الحكم في مرتبة الحمول
 الحمول فلا يمكن ان يحصل الشيء في ظرف بالوجود في ظرف

في طرف الشيء في طرف هو حصوله في ذلك الطرف ولا ان يوجد في طرف والوجود قائم به في طرف آخر فلا يتوهم ان كلام المعترض مبنى على الفرق بين الخلط التخصي الذي هو في طرف الوجود وبين الاتصال المتعبر فيه بالثبوت فلا يلزم حصوله في طرف الوجود في طرف آخر بل وجوده في ذلك الطرف على وجه الخلط دون الاتصال نعم لا تضاهيه يكون في طرف آخر ولا استلزامه فاذكره غير عند الخصم فانهم قوله ان جعل طرف اتصاله اعلم ان العبارة لقوله فان قلنا او اعلم على خلاف السمتين الى السمتين لم يكن في اصل نسخة المحقق ثم ظهرت بعد ذلك وجه ان ثبوت الشيء للشئ في الملاحظة بمعنى الاتصال كما هو عاين عن ملاحظة ذلك الثبوت بناء على ان كل ما يوجد في الدنيا يجب ان يكون ملحوظا وهي لا يستدعي الا ملاحظة نفس الملاحظة من حيث هي من غير ان يتوقف على ملاحظة وجه في تلك الملاحظة وتكون الهوية موجودة فيها بحسب الواقع لا كون وجودها شرط للاتصال في الملاحظة والواجب حافظة

لان وجود الشيء في طرف هو حصوله في ذلك الطرف ولا ان يوجد في طرف والوجود قائم به في طرف آخر فلا يتوهم ان كلام المعترض مبنى على الفرق بين الخلط التخصي الذي هو في طرف الوجود وبين الاتصال المتعبر فيه بالثبوت فلا يلزم حصوله في طرف الوجود في طرف آخر بل وجوده في ذلك الطرف على وجه الخلط دون الاتصال نعم لا تضاهيه يكون في طرف آخر ولا استلزامه فاذكره غير عند الخصم فانهم قوله ان جعل طرف اتصاله اعلم ان العبارة لقوله فان قلنا او اعلم على خلاف السمتين الى السمتين لم يكن في اصل نسخة المحقق ثم ظهرت بعد ذلك وجه ان ثبوت الشيء للشئ في الملاحظة بمعنى الاتصال كما هو عاين عن ملاحظة ذلك الثبوت بناء على ان كل ما يوجد في الدنيا يجب ان يكون ملحوظا وهي لا تستدعي الا ملاحظة نفس الملاحظة من حيث هي من غير ان يتوقف على ملاحظة وجه في تلك الملاحظة وتكون الهوية موجودة فيها بحسب الواقع لا كون وجودها شرط للاتصال في الملاحظة والواجب حافظة

في طرف الشيء في طرف هو حصوله في ذلك الطرف ولا ان يوجد في طرف والوجود قائم به في طرف آخر فلا يتوهم ان كلام المعترض مبنى على الفرق بين الخلط التخصي الذي هو في طرف الوجود وبين الاتصال المتعبر فيه بالثبوت فلا يلزم حصوله في طرف الوجود في طرف آخر بل وجوده في ذلك الطرف على وجه الخلط دون الاتصال نعم لا تضاهيه يكون في طرف آخر ولا استلزامه فاذكره غير عند الخصم فانهم قوله ان جعل طرف اتصاله اعلم ان العبارة لقوله فان قلنا او اعلم على خلاف السمتين الى السمتين لم يكن في اصل نسخة المحقق ثم ظهرت بعد ذلك وجه ان ثبوت الشيء للشئ في الملاحظة بمعنى الاتصال كما هو عاين عن ملاحظة ذلك الثبوت بناء على ان كل ما يوجد في الدنيا يجب ان يكون ملحوظا وهي لا تستدعي الا ملاحظة نفس الملاحظة من حيث هي من غير ان يتوقف على ملاحظة وجه في تلك الملاحظة وتكون الهوية موجودة فيها بحسب الواقع لا كون وجودها شرط للاتصال في الملاحظة والواجب حافظة

في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

عند ملاحظة ثبوت الوجود في الماهية وليس كذلك في غيره فيه
 ملاحظة نفس الماهية فلا يلزم شيء من المحذورات التي ذكرها
 المسند و هو من موانع ظاهرة لا أولاً لانه ان الثبوت الذي يطر
 عبارة عن ملاحظة الثبوت وان كان ملحوظاً انه نفس النسبة التي
 هي في الحكاية والثاني ان لا نسلم ان ملاحظة الثبوت لا يستدعي
 ملاحظة نفس الماهية من حيث هي من غير ان يتوقف على
 ملاحظته وجودها بل يجوز ان يكون موقفاً عليه والثالث
 لانه ان كون الماهية موجودة فيها بحسب الواقع لا يجب كون
 وجوده شرطاً للاصناف لجواز ان يكون شرطاً له **قال في**
 الحاشية الناقل مولانا كمال الدين حسين عن الذواني فان
 ما يحذفه نقله عنه وما الحاجة اليه وهو مصرح في الحاشية القد
 حيث تم اتصاف الماهية بالوجود انما هو في ملاحظة العقل فنقول
 اراد معنى الخزن في ما نقله هنا فانه قال هناك ان للعقل ان يأخذ
 عن مخلوط بشي من العوارض فهي في هذا الاعتبار مجردة عن جميع
 العوارض حتى عن هذا الاعتبار فهذا النوع من الوجود ظرف للاصناف

في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله
 في قوله تعالى لا اله الا الله

لا يخرج من الوجود على تقدير زيادة الوجود
 لا يستلزم الوجود بالعدم أو العدم
 لا يخرج من الوجود على تقدير زيادة الوجود
 لا يستلزم الوجود بالعدم أو العدم

الوجود في كل موجود فننقل الكلام إليه قال في الحاشية وذلك
 لأن الوجود الحقيقي لو كان متصفا بتقيضه بالعدم لكان
 انقراضا وكان له منشأ الافتراع وهذا المنشأ هو الوجود أو
 إليه بخلاف سائر الأعراض كالسواد مثلا على تقدير زيادته
 على الجسم لا يجب أن يكون اسود بل لا يكون اسودا مطلقا
 محل المشتق قيام المبدء سواء كان حقيقيا بأن يكون مغايرا
 ولو بالاعتبار أو غير حقيقي وهو ما يرجع إلى عدم القيام بالغير وكان
 متغيا في السواد القائم بالجسم في النقض فافهم قوله
 إنما هو بين الوجود والعدم أنه بناء على أن العدم بالمعنى المصطلح
 لا يضاف إلا إلى الوجود سواء كان محمولا أو مابطا للمناقضات
 بالذات في المفردات هما العدم والوجود المحمولان والمناقضات
 العدم والوجود الرابطان فإذا اعتبر ثبوت السواد مثلا في
 وسلبه عنه فالمتناقضان النسبة الإيجابية والسلبية وإذا اعتبر
 وجوده في نفسه وسلبه كان المتناقضان الوجود والعدم
 المحمولين وإذا اعتبر مفهوم السواد مثلا من حيث هو هو مفهوم

قوله في كل موجود
 لا يخرج من الوجود على تقدير زيادة الوجود
 لا يستلزم الوجود بالعدم أو العدم

قوله في كل موجود
 لا يخرج من الوجود على تقدير زيادة الوجود
 لا يستلزم الوجود بالعدم أو العدم

لا يخرج من الوجود على تقدير زيادة الوجود
 لا يستلزم الوجود بالعدم أو العدم

لا يخرج من الوجود على تقدير زيادة الوجود
 لا يستلزم الوجود بالعدم أو العدم

بنيقير الجود الآخر وإجاب عنه المحشر بمعامله أن

۴

[illegible]

خطه الى يوم الدين

[illegible]

عرضي على عدم عدم العدم الذي هو نقيضه بناء على ما قدمنا
 استدل به انك انما تصدق العرضي سبعة
 نبيل هذا لكن لا يخفى انه بهذا الاعتبار يصدق على نفسه ايضا بالحمل
 عرضي فيكون من قبيل صدق المفهوم الواحد على النقيضين او
 نبيل ما يصدق عليه نقيضه بذاته بالحمل ثم اعلم ان ما ذكره
 فهناك مظاهر في تحقيقه ما اشار اليه في حاشية اخرى متعلقة
 بهذا الموضع حيث قد والتحقيق على ما يحكم به النظر الدقيق ويذكر
 في بحث المقابله وهو ان المضاف اليه عدم العدم وان كان
 سلب الوجود المطلق فهو مقابله غير صحيح وان كان بمعنى السلب المطلق
 فهو صحيح مقابله بهذا ايضا يندفع الشبهة المشهورة كما سنبين
 قوله لا اشكال في ان يكون شيء واحد نقيضان احدهما
 رفعه والاخر معنى الرفع به وانما الاشكال فيما اذا كانا بمعنى
 ثم اعلم ان عدم العدم مع هذا التحقيق ايضا لا يكون من قبيل
 المفهومات التي يصدق عليها نقايفها كما عرضنا في تأمل
 قوله اما الاول فلان عرضا لا فان قيل هذا البيان على
 من ذهب الى ان المبدء والمشتق متحدان

ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق

على ما تقدم ذكره من ان عدم العدم الذي هو نقيضه بناء على ما قدمنا
 استدل به انك انما تصدق العرضي سبعة
 نبيل هذا لكن لا يخفى انه بهذا الاعتبار يصدق على نفسه ايضا بالحمل
 عرضي فيكون من قبيل صدق المفهوم الواحد على النقيضين او
 نبيل ما يصدق عليه نقيضه بذاته بالحمل ثم اعلم ان ما ذكره
 فهناك مظاهر في تحقيقه ما اشار اليه في حاشية اخرى متعلقة
 بهذا الموضع حيث قد والتحقيق على ما يحكم به النظر الدقيق ويذكر
 في بحث المقابله وهو ان المضاف اليه عدم العدم وان كان
 سلب الوجود المطلق فهو مقابله غير صحيح وان كان بمعنى السلب المطلق
 فهو صحيح مقابله بهذا ايضا يندفع الشبهة المشهورة كما سنبين
 قوله لا اشكال في ان يكون شيء واحد نقيضان احدهما
 رفعه والاخر معنى الرفع به وانما الاشكال فيما اذا كانا بمعنى
 ثم اعلم ان عدم العدم مع هذا التحقيق ايضا لا يكون من قبيل
 المفهومات التي يصدق عليها نقايفها كما عرضنا في تأمل
 قوله اما الاول فلان عرضا لا فان قيل هذا البيان على
 من ذهب الى ان المبدء والمشتق متحدان

ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق

ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق

ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق

ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق
 ان كل واحد من هذه المقادير الثلاثة لا يمكن ان يكون له وجود مستقل بل هو وجود مشترك في المبدء والمشتق

بذلك انظر الفرق بين الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك

بذلك انظر الفرق بين الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك

بالذات ونسبة مفهوم المشتق الى المبدء كنسبة الجنس الى
 المادة من حيث انه نفس حقيقتها الماخوفة لا بشرط شي لا
 على مختار المحشى المحقق لانها متغايران بحسب الحقيقة والمفهوم
 كما هو الظاهر من كلامه ان مفهوم المشتق وان كان بسيطاً
 ايضاً لكنه امر افتراعى ينتزعه العقل من الموصوف بالنظر الى
 القائم به والمبدء قد يكون امراً عينياً **قلنا** الامر كذلك لكن
 عندنا بنفسه انه منشأ الانتزاع لمفهوم المشتق ومطابق
 بحسب حقيقة الواجب تعجده بالقياس الى مفهوم الموجود الا ترى
 المبدء اذا كان قائماً بذاته كان بنفسه مصداقاً له عليه
 لا شراعه فيكون حملاً عليه بالذات وان كان قائماً بالغير كان
 الماخوذ منه منتزاعاً من الغير بالنظر اليه ويصدق على محله
 صدقاً عرضياً ولم يصدق عليه المانع وهو ان مصداق
 حمل المشتق قيام المبدء حقيقياً او غير حقيقى ولم يوجد ذلك
 في المبدء القائم بالغير بالجملة نسبة مفهوم المشتق الى مبدء
 المفهومات المنتزعة عن نفس حقائق الاشياء لا كنسبة العر

بذلك انظر الفرق بين الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك

بذلك انظر الفرق بين الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك
 فيكون نسبة المبدء الى المشتق
 كونه متوقفاً على الاتحاد والاشتراك

وجود عينه كان موجودا بوجده قائم بنفسه فيكون واجبا لذاته والشيء القائم بالغير اذا كان له وجود قائم بالغير فيكون لان عينه هذا النحوس الوجود للمحتاج الى الغير لذلك الشيء القائم بالغير للمفتر اليه مؤكدا له مكان **اقول** الظاهر ان هذا مبني على مذهب المشايخ وهو ان الوجودات الخاصة لها هيئة متمكنة فيرتب عليها الازدادات ومنفعة اليها والوجود الخاص الواجب تعالى نفس ذاته القائمة بذاته فالوجود منها هم اخرون قائم وفائمه بغيره بخلاف الوجود بالمعنى المصداق فانه امر ناسخ الشيء بالحمل الا ان يوجب كونه امرا اعتباريا انتزاعيا وبالحمل لذاتي يوجب كونه واجبا لذاته قائما بنفسه لان كلما كان مبدا انتزاعا بنفسه فهو واجبا لذاته قائم بنفسه ولا ينصو بالغير وكذا الوجود الحقيقي الذي هو واجب لذاته وبه موجود كل شيء فانه عند لقائين به ليس له قيام بالغير فيتم الحجب اصله فاما **قول** وذلك الحقيقة على ما احاصله ان منشأ وجود المصداق بالحقيقة ليس بممكنة لانها في حد ذاتها متمكنة

من ذاته ان كان له وجودا بوجده قائم بنفسه فيكون واجبا لذاته والشيء القائم بالغير اذا كان له وجود قائم بالغير فيكون لان عينه هذا النحوس الوجود للمحتاج الى الغير لذلك الشيء القائم بالغير للمفتر اليه مؤكدا له مكان

واجبا لذاته قائم بنفسه فيكون واجبا لذاته والشيء القائم بالغير اذا كان له وجود قائم بالغير فيكون لان عينه هذا النحوس الوجود للمحتاج الى الغير لذلك الشيء القائم بالغير للمفتر اليه مؤكدا له مكان

اصول الدين
ارسله الله الى
الانبياء

٢٣٩

فان كان له وجودا بوجده قائم بنفسه فيكون واجبا لذاته والشيء القائم بالغير اذا كان له وجود قائم بالغير فيكون لان عينه هذا النحوس الوجود للمحتاج الى الغير لذلك الشيء القائم بالغير للمفتر اليه مؤكدا له مكان

قوله لا اختلاف الاصلية
 اصحابه ان الماهية الحقيقة - المرأة
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية

قوله لا اختلاف الاصلية
 اصحابه ان الماهية الحقيقة - المرأة
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية

بهذه الحيشية لا بد له بخلافه لا قوله فانه كذلك بقوله
 فالنزاع يرجع الى اختلاف الاصطلاح حينئذ فانهم قوله
 ويجوز ان يكون ذلك اذ هو مبني على الحقيقة الوجودية المفهومة
 الا من تراعى غير حصته وهو الوجود الخاص الذي هو منشأ
 انتزاعه ومصداق لكل ما ينضم اليه الى الذات الا انه غير
 الخاص لذاته هو قائم بنفسه وواجب لذاته كايدي عليه قوله
 حيث قال انه ليس قائما بالماهية لا على وجه الانضمام ولا على وجه الانتماء
 هناك اذ عين الذات يتوجب منها له في كونه مصداق لكل
 مصداق لكل ومنشأ الانتزاع في الممكن متغير لما هو في الواجب
 لانه نفسه الا انه قائم مقام ما هو في الممكن وبهذا يظهر الفرق
 بين هذا القول وما حققه المحقق وهذا هو المشهور من مذ
 ولذا قال المحقق في محول حوله لانه بعينه كلام المحقق في الحقيقة
 المشايين قالوا مذهبهم ان للوجود اقراء متكررة بدو
 والفصول المنوعة بالماهيات الممكنة متميزة بالحقيقة وفي
 الواجب نفس ذاته قائم مقامها فهو وجود خاص قائم بذاته من
 انتقار الى فاعله موجود ومحل قابله ومخالفة لها بالحقيقة
 لها الوجود المطلق الذي هو امر انتزاعي فلهما واقع لا يتغير باطلا

قوله لا اختلاف الاصلية
 اصحابه ان الماهية الحقيقة - المرأة
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية

قوله لا اختلاف الاصلية
 اصحابه ان الماهية الحقيقة - المرأة
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية

قوله لا اختلاف الاصلية
 اصحابه ان الماهية الحقيقة - المرأة
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية
 على ان لا يتغير من الاصلية

سائر الاوصاف المضافة الى الوجود
 الى الشئ والقدرة اما اذا قلنا بمدخلية الوجود مط على ماهو
 المختص والمتاخرين حيث قال في بعض جواسيه ان المقضي والوا
 كذا فيه من اعتبار الوجود شرط لا يقيد في المقضي كيف ومبدأ
 الاثار هو الوجود والعقد مط من اثار الملزومات فلا مراهون
 ويؤكد في قول الشيخ بان مرادة عدم مدخلية خصوص احد
 الوجودين في تلك الوازيم لا مطلق الوجود بخلاف الوازيم الخا
 والذهنية وبالجمله على كلا الرأين تقدم العلة على المعم بالوجود
 فلا يمكن ان يكون الماهية علة لوجودها فتفكر قولهم واقا
 تقدم اء جواب عما وكذا المجيب للمنع تفصيل ان ماهية
 الممكن بالقياس الى وجودها ليست علة قابلية لم بمعنى انها
 حاصلة لم ولا لا مكان حصول المعلوم واستعداد وجوده
 حتى يتقدم عليه بالوجود بل انما هي نفس المعم اما باعتبارها
 بناء على الجعل البسيط او باعتبار اتصافها بالوجود بناء
 الجعل المؤلف فتقدمها على الوجود على نحو تقدم المعروض

سائر الاوصاف المضافة الى الوجود
 الى الشئ والقدرة اما اذا قلنا بمدخلية الوجود مط على ماهو
 المختص والمتاخرين حيث قال في بعض جواسيه ان المقضي والوا
 كذا فيه من اعتبار الوجود شرط لا يقيد في المقضي كيف ومبدأ
 الاثار هو الوجود والعقد مط من اثار الملزومات فلا مراهون
 ويؤكد في قول الشيخ بان مرادة عدم مدخلية خصوص احد
 الوجودين في تلك الوازيم لا مطلق الوجود بخلاف الوازيم الخا

سائر الاوصاف المضافة الى الوجود
 الى الشئ والقدرة اما اذا قلنا بمدخلية الوجود مط على ماهو
 المختص والمتاخرين حيث قال في بعض جواسيه ان المقضي والوا
 كذا فيه من اعتبار الوجود شرط لا يقيد في المقضي كيف ومبدأ
 الاثار هو الوجود والعقد مط من اثار الملزومات فلا مراهون
 ويؤكد في قول الشيخ بان مرادة عدم مدخلية خصوص احد
 الوجودين في تلك الوازيم لا مطلق الوجود بخلاف الوازيم الخا

٢٢٤

من المعتقد ان
 لا يكون الوجود
 بالذات لا يلزم ان
 يكون الوجود بالذات
 لا يكون الوجود بالذات
 لا يكون الوجود بالذات

الأول تقدم بالمرتبة بالوضع أو بالطلب أو أقرب اليه من الآخر
 الثاني تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 الثالث تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 الرابع تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 الخامس تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 السادس تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 السابع تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 الثامن تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 التاسع تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر
 العاشر تقدم بالمرتبة بالطلب أو بالوضع أو أقرب اليه من الآخر

وجودا والثالث التقدم الرتبة وهو كون احد الشيئين مبدءا
 محدودا في الامور المرتبة بالوضع أو بالطلب أو أقرب اليه من الآخر
 المسبوق والسابق بالرتبة على الاطلاق هو المبدء الذي يضاف
 الاشياء بالقرب والبعد منه وأما ما بعدهم فالسابق هو اقرب
 اليه فاما الاخر فيكون المتقدم هو المبدء والعقب منه ومنه
 التقدم المكاني الرابع التقدم بالشرف والكمال وملاك الاخرية
 المعنى المجمل كالمبدء المحدود لا الترتيب بحسب القرب والبعد
 وان كان ذلك المعنى غير الفضل والشرف كالخساسة والدناءة
 كان احد الشيئين من ذلك المعنى مبدءا لآخر اوله بعض
 الاول كان متقدما عليه بالشرف والكمال فالتقدم بالشرف هو
 الاتفاق الفاضل والزائد بالكمال ولو في معنى غير الفضل
 ولهذا جعل الرئيس متقدما بالشرف على الرئيس فان
 للرئيس من الاعتبار ما ليس للرؤس وانتفاء هذين القسمين
 في الذاتي بالقياس الى الذاتي ايضا فلهذا امر بتعيين الاجناس
 ولا انواع المرتبة عقلا متصاعدة او متنازلة تقدم بالرتبة

من ان كان تقدم بالرتبة
 الثاني تقدم بالرتبة
 الثالث تقدم بالرتبة
 الرابع تقدم بالرتبة
 الخامس تقدم بالرتبة
 السادس تقدم بالرتبة
 السابع تقدم بالرتبة
 الثامن تقدم بالرتبة
 التاسع تقدم بالرتبة
 العاشر تقدم بالرتبة

من ان كان تقدم بالرتبة
 الثاني تقدم بالرتبة
 الثالث تقدم بالرتبة
 الرابع تقدم بالرتبة
 الخامس تقدم بالرتبة
 السادس تقدم بالرتبة
 السابع تقدم بالرتبة
 الثامن تقدم بالرتبة
 التاسع تقدم بالرتبة
 العاشر تقدم بالرتبة

٢٥٠

من ان كان تقدم بالرتبة
 الثاني تقدم بالرتبة
 الثالث تقدم بالرتبة
 الرابع تقدم بالرتبة
 الخامس تقدم بالرتبة
 السادس تقدم بالرتبة
 السابع تقدم بالرتبة
 الثامن تقدم بالرتبة
 التاسع تقدم بالرتبة
 العاشر تقدم بالرتبة

من ان كان تقدم بالرتبة
 الثاني تقدم بالرتبة
 الثالث تقدم بالرتبة
 الرابع تقدم بالرتبة
 الخامس تقدم بالرتبة
 السادس تقدم بالرتبة
 السابع تقدم بالرتبة
 الثامن تقدم بالرتبة
 التاسع تقدم بالرتبة
 العاشر تقدم بالرتبة

من ان كان تقدم بالرتبة
 الثاني تقدم بالرتبة
 الثالث تقدم بالرتبة
 الرابع تقدم بالرتبة
 الخامس تقدم بالرتبة
 السادس تقدم بالرتبة
 السابع تقدم بالرتبة
 الثامن تقدم بالرتبة
 التاسع تقدم بالرتبة
 العاشر تقدم بالرتبة

بحسب الوقوع في سلسلة ترتيب العقل لا بينهما وبين الماهية
 بحسب في نفس الامر كما من التقايم بالطبع وهو تقدم العلة
 الناقصة على معلولها في الوجود والسادس التقدم بالعلية وهو
 الفاعل التام على معلوله في وجوب الوجود السابع التقدم بالمهية
 التقدم في سنخ تجوهر الماهية وتخصلها وما به التقدم والناخض
 هذه الثلاثة هي العلاقة الذاتية والارتباط لفقارتهما
 اذ ارتباطا احدهما بالآخر اما ان يرجع الى الكاف في وجوب
 من الصرفين فهو لتقدم بالعلية وملاكمه وجوب الوجود لانه
 حاصل للعلة في مرتبة مكان المعلول له من لعله واكلامعا
 بحسب الوجود في نفس الامر ولا يرجع فان كان ذلك من جهة
 المتوقف في نفس الوجود دون التقرير والوجوب بان يحصل الوجود
 للمقدم حيث لا يحصل المتأخر ولا يحصل له الفحيث حصل
 المتقدم من غير اعتبار لا فادلا ولا يجاد فهو تقدم بالطبع
 من جهة التعلق بحسب مرتبة الماهية مع قطع النظر عن الوجود
 والوجود والوجوب بان لا يمكن تجوهر الماهية احدهما الآخر

لا يجوز ان يكون الوجود في سلسله ترتيب العقل لا بينهما وبين الماهية
 بحسب في نفس الامر كما من التقايم بالطبع وهو تقدم العلة
 الناقصة على معلولها في الوجود والسادس التقدم بالعلية وهو
 الفاعل التام على معلوله في وجوب الوجود السابع التقدم بالمهية

فان لم يتبين في الوجود والسادس التقدم بالعلية وهو
 الفاعل التام على معلوله في وجوب الوجود السابع التقدم بالمهية
 التقدم في سنخ تجوهر الماهية وتخصلها وما به التقدم والناخض
 هذه الثلاثة هي العلاقة الذاتية والارتباط لفقارتهما
 اذ ارتباطا احدهما بالآخر اما ان يرجع الى الكاف في وجوب

بحسب قوله من غير
 لا يجوز ان يكون الوجود في سلسله ترتيب العقل لا بينهما وبين الماهية
 بحسب في نفس الامر كما من التقايم بالطبع وهو تقدم العلة
 الناقصة على معلولها في الوجود والسادس التقدم بالعلية وهو
 الفاعل التام على معلوله في وجوب الوجود السابع التقدم بالمهية

لا يجوز ان يكون الوجود في سلسله ترتيب العقل لا بينهما وبين الماهية
 بحسب في نفس الامر كما من التقايم بالطبع وهو تقدم العلة
 الناقصة على معلولها في الوجود والسادس التقدم بالعلية وهو
 الفاعل التام على معلوله في وجوب الوجود السابع التقدم بالمهية

لقد تم تأليف هذه المقدمة في سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق

ماهية لاخر هي التي يتجهر في مرتبة لم يتجهر فيها حقيقة ذلك
 فهو لتقدم بالمهية ثم الواحق للشيء بحسب مرتبة تقرر سنخ الماهية
 كالوجود لا مكان والوجوب بالغير متقدمة على الواحق في مرتبة
 الوجود متقدما حتى بان يعد من نواحي الشبق بالمهية اذا عرفت
 يذهب عليك ان تقدم جوهرات المهية عليها اذا اخذت بشرط
 لشيء تقدم بالمهية وبالضبط نهيا بحسب وجودها على
 لذات الماهية ووجودها واذا اخذت بشرط شيء فهي متقدمة
 بالمهية وبالضبط فان ماهية بحسب كذا ماهية الفصل حيث
 هي هي اخصات واث في مرتبة لم تحصل في تلك المرتبة مهية
 نوعية وما تحصلت هذه في مرتبة الوجود قد تحصلت تلك
 معها وقبلها فيكون الفصل وبحسب تقدم على النوع في سنخ النقص
 وتحصل الذي هي مرتبة متقدمة على الوجود وذلك بحسب
 يحكم به الملاحظة التفصيلية التي هي لحاظ الابهام والتحصل
 مع عزلة سطر عن الوجود بل عن المجعولية بالفعل بالجعل
 ايضا قال المعلم للحكمة النصيحة الطبيعية وبشرط شيء وان كانت

لقد تم تأليف هذه المقدمة في سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في دار العلوم بدمشق

في قوله قال المعلم
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو

في قوله قال المعلم
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو

في قوله قال المعلم
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو

في قوله قال المعلم
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو
 من حيث هو

قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...
قوله لا بد من أن يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره...

ايضا انها على المساحة والتشبيه لا على الحقيقة وقد فتق
الناس أم فيقال انها انما يقع في غير المحتاج لا في غير المحتاج اليه فسبقها
على الهيئة بالطبع بمعنى ان العقل بعد التحليل لا يلاحظ التحصيل ولا
بجد الجوهري حتى بان يوجد او لا من تلقاء العمل لا باليجاد اخر
وجوده غير بانفس ايجاد الهيئة وفيه وجودها الذي لها
تلقاها في اجزاء العينية كالمادة والصورة الخارجيتين
قوام جوهرا لها هيئة بها بحسب خصوص وقوعها في الاشياء فسبق
الهيئة باعتبار التقرر انما يكون بحسب خصوص جوهريها في الاشياء
لا بحسب نفس الهيئة بما هي هي فكذلك الاجزاء العقلية كالمادة والقوى
العقلية انما تقوم نفس الهيئة بحسب خصوص تمثيلها في العقل
بحسب سنخ الهيئة بما هي هي ولذا لا يصح التعديد الا بالجوهري
لا بالاجزاء العينية او العقلية اذ الحد انما يقع بما يخل قوام
الهيئة المتقررة الموجودة بما هي هي لا بما هي موجودة انتهى مقالها
والحق ما قاله الناقد واختاره المحقق لان الذاتيات الماخو
لا بشرط شيئا لما اتحدت مع الماهية النوعية في مرتبة سنخ تقرر

تجدد ذكر الدين من ظلمة الى يوم الدين حجة مستقيمة

[illegible]

كجاء في الماهية ووجودها واذ كانا متميزين في القدر والوجود
فلو كان التميز وجها لوجوب في جميع المواد اسيد

فليس لنا بحسب ما يستدعيه التقدم بالمهية بل بسبب امر اخر

كلفى تقديم الاجزاء الخارجية عليه بما يخلاف التقدم بالطبيع وبالعلمة

فانهم يا استدعيان التميز بينهما بحسب الوجود والوجوب ولو

تَزَلُّنا وَقُلْنَا بَانَ الَّذِي يُجِدُّ الْعَقْلَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ أَحَقُّ بِالْمَجْعُوعِ

وما يتبعها من التقدير والوجود من أهمية النوعية وقلنا ان

بالمهية هو التقدم في استحقاق المجعولية والتقرير فنقول

ان تقدم الذاتى على المهيبة فى استحقاقه الوجود بحسب استحقاقه

التفتيح المستتب للوجود لا يكون ملاكاً للتقدم بالطبع إذا كان

هو الاستقار في الوجود وبالاصالة الى الله بعد ان تحصل مرتبة

لذات لا بالضبع ولذلك لا يحكم العقل بالتقدم فيه الا بما لاحظ
والذاتات متحدة مع الماهيات لقراؤه وحده الاستدلال

الاجود فالوجود مدخل فيه ومن ههنا يستدعى الامتياز
 اي من اجل ان الوجود مدخل فيه يستدعى

في الوجود بخلاف تقدم الذاتي على المهيته اذ هو مع قطع النظر

عن الوجود بل عن المجعولة ما يرتب عليها فتقدم الذاتي

في استحقاق الوجود بحسب تقدم استحقاقه للتقرير بالحقيقة

الطعام سبب في مرضه
وذلك على السبب
حيث قال
عنه فاقدم

هو الذي يكون من
مسلّم انتقام
أدلة كرميو الانذار
الباقر لم يقبل
الوجود ملاك الله
تطبيق بل فرغ
باللسيق الطبع
اعلى الماوية بالبطيخ
كل فرع عايجي
السنيق الطبع وال
الملاكي والمناج
الملاك

الان فلهذا
الحققت
الذات
المشاهدة
في
الذي
هو

[illegible]

هذا الاستدلال معني بالنظر الى مصداق الوجود بان الوجود اذا
صدق عليه الوجود في مرتبة متأخرة عن الذات بملاحظة حسيته
حسية الذات كان محتاجا الى الغير اذ في سطح قوامه او في انصافه
بالوجود وبطلان كون الشيء جاعا لنفسه ومفيدا لوجوده
الفطريات فمصدق حمل الوجود على الواجب لذاته نفس ذاته
هي ولا تعني حسية الوجود الا هذا ويمكن ان يقال ههنا ان
ليس لاماهوم مبدع الا تاروا لتاثير فلو كان ذاته تعالى باه
مفيدا لوجوده كما نزع المتكلمين كان في مرتبة ذاته مبدع للتاثير
ولا اثر الذي هو الوجود فكان في تلك المرتبة وجود او موجودا
عليهم القول بالعينية من حيث لا يشعرون فاقول
يعني لو سلم آشاره الى ان المجيبين كلامه على الجبريان
التقدم تلك الحسية كيف ومعني التقدم ما من تفضيله باجماع
وهذه الحسية التحليلية هي صفة التقدم فهي نفسها على تقدير
فان دفع ما قيل ان هذا الجواب مردود بمنع كون التقدم ههنا
لانها حاصية لا لنفسه وايضا رد هذا الجواب بالتقدم

الذي هو الوجود في مرتبة متأخرة عن الذات بملاحظة حسيته
حسية الذات كان محتاجا الى الغير اذ في سطح قوامه او في انصافه
بالوجود وبطلان كون الشيء جاعا لنفسه ومفيدا لوجوده
الفطريات فمصدق حمل الوجود على الواجب لذاته نفس ذاته
هي ولا تعني حسية الوجود الا هذا ويمكن ان يقال ههنا ان
ليس لاماهوم مبدع الا تاروا لتاثير فلو كان ذاته تعالى باه
مفيدا لوجوده كما نزع المتكلمين كان في مرتبة ذاته مبدع للتاثير
ولا اثر الذي هو الوجود فكان في تلك المرتبة وجود او موجودا
عليهم القول بالعينية من حيث لا يشعرون فاقول
يعني لو سلم آشاره الى ان المجيبين كلامه على الجبريان
التقدم تلك الحسية كيف ومعني التقدم ما من تفضيله باجماع
وهذه الحسية التحليلية هي صفة التقدم فهي نفسها على تقدير
فان دفع ما قيل ان هذا الجواب مردود بمنع كون التقدم ههنا
لانها حاصية لا لنفسه وايضا رد هذا الجواب بالتقدم

وكان هذه الحجة التي رجعت الى القضية شرطية وهي انهما لو وجد
كان احدهما مقدما على الآخر بحسب الوجود فيمكن التسديد ان نقول
صدق هذه القضية في شأنه تعالى بمقارن لصدق المقدم فيصدق
لأنه هو تقدمه تعالى على وجوده بحسب الوجود لكن زعمه انه على مقتضى
زيادة ونحوه وحيث لا يظن تلك المفاسد من لزوم كون الشيء موجودا
مترتين ولزوم الدور والتسلسل لا يخفى عليك ان مقدم الشرطية
تحقق مجموع الامرين لا تحقق المقدم وحده والمتحقق في شأنه تعالى
هو تحقق الواجب فقط لا تحقق وجوده الزائد عليه بالفرض معتد
بأنها لا
فصل في الشرطية لا يوجب مكان المقدم فقامل قوله فلا شك
فيها حجة تعليلية وهي ان يستدعي وجوده له هذه الحجة
ليس على قابلية بل هو معلول بنفسه ذاته ولا تنافي بالوجود
وموجب الاتصاف من حيث هو متوسطه رابطة بين الطرفين
ولذلك التامية المخلوطة بالوجود معلولة والعللة القابلية لما يكون
محل للمعلول وحاملا لا يستعده وجوده فيجب معها على الوجود
ففي قوله من حيث انه لا احترام به عن الاجزاء العقلية

وقد كان هذه الحثية التي رجعت الى القضية شرطية وهي انهما لو وجد
 كان احدهما مقدرا على الآخر بحسب الوجود فيكفي للمستدل ان يقول
 صدق هذه القضية في شأنه تعالى مقارن لصدق المقدم فيصدق
 الثاني هو تقديمه تعالى على وجوده بحسب الوجود لكونه علة له على افتراض
 نزيادته وحيثما يظن تلك المفاسد من لزوم كون الشيء موجودا
 متناهي ولزوم الدور والتسلسل لا يخفى عليك ان مقدم الشرطية
 تحقق مجموع الامرين او تحقق المقدم وحده والمتحقق في شأنه تعالى
 هو تحقق الواجب فقط لا تحقق وجوده الزائد عليه بالفرض معناه
 فصل في الشرطية لا يوجب مكان المقدم فتأمل قوله فلا شك
 انها
 في الحثية تعليلية وهي لا يستدعي وجوده ماله هذه الحثية
 ليس علة قابلية بل هو معلول لنفس ذاته ولا يضاف بالوجود تا
 ذلك الاقتصار من حيث هو متوسطة رابطة بين الظرف
 والعلل
 بل حكمة التامية المخلوطة بالوجود معلولة والعللة القابلية لما يكون
 محال للمعلول وحاملا لا استعداد وجوده لا فيجب تقدمها على الوجود
 فوهي قوله من حيث انه لا احترام له عن الاجزاء العقلية

على التلازم بين التركيبين فالجزم بالتقوم بحسب الجود وظرف كان
لا يمكن مع الشك في جود في ذلك ظرف واقا الشك في خصوص جود في
فلا ينافي في الجزم بالتقوم بحسب الجود في ظرف آخر فهو شك في جود في
فلا يجزم بالتقوم اصلا وبالحكمة لما كان الجود شرطاً للتقوم فلا يمكن
بالتقوم مع الشك في الجود مطلقاً فاقول **قوله** لا يخفى ما فيه كذا
جواز ان تصاف لشيئ بنقيضه موافاة واشتقاقاً **قوله** فلا
انما قال ذلك لان يقول فلا يصح ان يمكن ان يرد بالجود في هذا الجود
الذي هو متناقضاً لانتزاع ومصادق لكل بالذات وقد عرفت انه ياتي
قبول نقيض **قوله** استدل به آية بان يقول لو كان الجود فضلي
كانت من حيث هي هي مصادقاً لكل بالذات ونشأ انتزاعاً في مرتبة
كما يكون الكمال على تقدير الجزم في مرتبة فلا يتصف بالعدم والا لكانت موجودة
ومتعددة معاً **قوله** محقق الجعل آية اما بالذات كما هو عند المشايخ
او بالاشتباع كما يشعرون ان ترتيبه خلاف الذي في آية **قوله** استدل به
او بالاشتباع كما هو عند الاشراقيين بان يتعلق الجعل بنفسه
منه يتبع ذلك لا تصافها بالجود وعلى كل المذهبين يكون مصداق
الجود في الماهية من حيث استنادها الى الجعل انما بنفس ذاتها

منه يتبع ذلك لا تصافها بالجود وعلى كل المذهبين يكون مصداق
الجود في الماهية من حيث استنادها الى الجعل انما بنفس ذاتها
فلا ينافي في الجزم بالتقوم بحسب الجود في ظرف آخر فهو شك في جود في
فلا يجزم بالتقوم اصلا وبالحكمة لما كان الجود شرطاً للتقوم فلا يمكن
بالتقوم مع الشك في الجود مطلقاً فاقول **قوله** لا يخفى ما فيه كذا
جواز ان تصاف لشيئ بنقيضه موافاة واشتقاقاً **قوله** فلا
انما قال ذلك لان يقول فلا يصح ان يمكن ان يرد بالجود في هذا الجود
الذي هو متناقضاً لانتزاع ومصادق لكل بالذات وقد عرفت انه ياتي
قبول نقيض **قوله** استدل به آية بان يقول لو كان الجود فضلي
كانت من حيث هي هي مصادقاً لكل بالذات ونشأ انتزاعاً في مرتبة
كما يكون الكمال على تقدير الجزم في مرتبة فلا يتصف بالعدم والا لكانت موجودة
ومتعددة معاً **قوله** محقق الجعل آية اما بالذات كما هو عند المشايخ
او بالاشتباع كما يشعرون ان ترتيبه خلاف الذي في آية **قوله** استدل به
او بالاشتباع كما هو عند الاشراقيين بان يتعلق الجعل بنفسه
منه يتبع ذلك لا تصافها بالجود وعلى كل المذهبين يكون مصداق
الجود في الماهية من حيث استنادها الى الجعل انما بنفس ذاتها

من حيث هو هو باعترافها بالوجود بخلاف الذات و
 الذي فان مصداقها نفس الشيء من حيث هو هو من غير لحظة
 حيثه ما غير الذات فيتم البيان على كلا المذهبين فان قلت
 ليس المعدوم في نفسه يصح سلبه عن نفسه وكذا سلبه لثباته
 فيكون ايجاده متوقفا على اسناده الى الجاهل الذي به ولا يكون معدوم
 قلت انما الاتفاق الى تقرير الذات فقط حتى لو امكن من غير جعل
 يكفي في ايجاده على ان ذلك من جهة استدعاء مطلق الربط الالهي
 لا من جهة خصوص الخلط باعتبار خصوصيته حاشية والشر
 ان الماهية في مرتبة ذاتها مخلوطة بالذات فيستغنى بخصوص
 الخلط بها عن توسط جعل مؤلف للخلط بين الطرفين بخصوصها
 ولا الى اعتبار جعل بسيط ايها الخلط بالوجود وسائر
 فانه في مرتبة متأخرة عنها لا ترى ان لحظة الماهية هي عين
 ملك حظة الذات غير منسلخ عنها في شيء من الاحتفاظ فيتوقف صدق
 الجعل بالذات على جمولية الماهية في نفس الامر وتقرر انما هي بالعدم
 حيث عدم تقرير الممكن بنفسه بحسب الربط الالهي بالذات

الذات في نفسه سلب عن ذاته ولذا
 من حيث هو هو باعترافها بالوجود بخلاف الذات و
 الذي فان مصداقها نفس الشيء من حيث هو هو من غير لحظة
 حيثه ما غير الذات فيتم البيان على كلا المذهبين فان قلت
 ليس المعدوم في نفسه يصح سلبه عن نفسه وكذا سلبه لثباته
 فيكون ايجاده متوقفا على اسناده الى الجاهل الذي به ولا يكون معدوم
 قلت انما الاتفاق الى تقرير الذات فقط حتى لو امكن من غير جعل
 يكفي في ايجاده على ان ذلك من جهة استدعاء مطلق الربط الالهي
 لا من جهة خصوص الخلط باعتبار خصوصيته حاشية والشر
 ان الماهية في مرتبة ذاتها مخلوطة بالذات فيستغنى بخصوص
 الخلط بها عن توسط جعل مؤلف للخلط بين الطرفين بخصوصها
 ولا الى اعتبار جعل بسيط ايها الخلط بالوجود وسائر
 فانه في مرتبة متأخرة عنها لا ترى ان لحظة الماهية هي عين
 ملك حظة الذات غير منسلخ عنها في شيء من الاحتفاظ فيتوقف صدق
 الجعل بالذات على جمولية الماهية في نفس الامر وتقرر انما هي بالعدم
 حيث عدم تقرير الممكن بنفسه بحسب الربط الالهي بالذات

الذات في نفسه سلب عن ذاته ولذا
 من حيث هو هو باعترافها بالوجود بخلاف الذات و
 الذي فان مصداقها نفس الشيء من حيث هو هو من غير لحظة
 حيثه ما غير الذات فيتم البيان على كلا المذهبين فان قلت
 ليس المعدوم في نفسه يصح سلبه عن نفسه وكذا سلبه لثباته
 فيكون ايجاده متوقفا على اسناده الى الجاهل الذي به ولا يكون معدوم
 قلت انما الاتفاق الى تقرير الذات فقط حتى لو امكن من غير جعل
 يكفي في ايجاده على ان ذلك من جهة استدعاء مطلق الربط الالهي
 لا من جهة خصوص الخلط باعتبار خصوصيته حاشية والشر
 ان الماهية في مرتبة ذاتها مخلوطة بالذات فيستغنى بخصوص
 الخلط بها عن توسط جعل مؤلف للخلط بين الطرفين بخصوصها
 ولا الى اعتبار جعل بسيط ايها الخلط بالوجود وسائر
 فانه في مرتبة متأخرة عنها لا ترى ان لحظة الماهية هي عين
 ملك حظة الذات غير منسلخ عنها في شيء من الاحتفاظ فيتوقف صدق
 الجعل بالذات على جمولية الماهية في نفس الامر وتقرر انما هي بالعدم
 حيث عدم تقرير الممكن بنفسه بحسب الربط الالهي بالذات

لخصوص الخلط وخصوص الجبروت فاذا فترت الماهية بالاجل صارت
 بنفسها لهي وذا ما تها لا باعتبار جعل الجبروتية بخلاف الوجود وتما
 العوض من مفكر **قولهم** لا يخفى انه هذا الكلام من نفا الشيء الا شعري
 فتحيق لا يستلزم سبق ومثاق **قولهم** ان هذا الدليل لا اشارة الى دليل
 الا الى دليل المحشة لان فائده على استثناء تخلص الجبروتين الشر ونفسه و
 ولا ريب في لزوم على تقدير لعينية والجزئية سواء كان الوجود في نفسه
 واقعا دليلا للمفعية على ومرفوعا كما ان الذي هو غير لازم على اثبات المحشة
 بما يقرب منه كانه ليس مني على لزوم رفعه كما كان الذي **قولهم** لا يخفى
 الاعراض وكذا في الصور الجبروتية للجسام لانها بتخصها محو
 في الخارج على وجه الافتقار اليها وتوضيحه ان وجود الاعراض ونحوها
 على وجه الافتقار اليه فيكون لها وجود قائم بالغير فعينية هذا النوع
 لها من حيث انها محتاجة الى الجبروت كذا الافتقار الى الغير وانت خبير بان
 ونفسه الذي هو مفاد كان التامة ام مستتر بدين الجبروت والاعراض
 للغير انما يعرضه من تلقاء موصوفته بنفسه فعينية للعرض لا يؤكد
 انه مشيرون العرض وما يحد حذوة ولو حمل على مذهب الثنائين من

٢٩٣

من فترت الماهية بالاجل صارت بنفسها لهي وذا ما تها لا باعتبار جعل الجبروتية بخلاف الوجود وتما
 العوض من مفكر قولهم لا يخفى انه هذا الكلام من نفا الشيء الا شعري
 فتحيق لا يستلزم سبق ومثاق قولهم ان هذا الدليل لا اشارة الى دليل
 الا الى دليل المحشة لان فائده على استثناء تخلص الجبروتين الشر ونفسه و
 ولا ريب في لزوم على تقدير لعينية والجزئية سواء كان الوجود في نفسه
 واقعا دليلا للمفعية على ومرفوعا كما ان الذي هو غير لازم على اثبات المحشة
 بما يقرب منه كانه ليس مني على لزوم رفعه كما كان الذي قولهم لا يخفى
 الاعراض وكذا في الصور الجبروتية للجسام لانها بتخصها محو
 في الخارج على وجه الافتقار اليها وتوضيحه ان وجود الاعراض ونحوها
 على وجه الافتقار اليه فيكون لها وجود قائم بالغير فعينية هذا النوع
 لها من حيث انها محتاجة الى الجبروت كذا الافتقار الى الغير وانت خبير بان
 ونفسه الذي هو مفاد كان التامة ام مستتر بدين الجبروت والاعراض
 للغير انما يعرضه من تلقاء موصوفته بنفسه فعينية للعرض لا يؤكد
 انه مشيرون العرض وما يحد حذوة ولو حمل على مذهب الثنائين من

بخصيص كل هو مختار المتكلمين لا يتوجب الاعتراض أصلا فانهم قولهم

لا يستلزم الشعور بحقيقة آلا ان العالم بماهية العلوم والعلم كقولهم

وذا انما تعلم كقولهم غير ضار بالخصوص مع فلا يتوجب ان الشعور

ان لانه علم حضوره وايضا لما لا يدرك الشيء حضوره الصفة والحضور انتهى

نعم كما لا يكون خفيا فانما الحضور علم الصفة لا العلم بحضوره فانهم قولهم

لا يستلزم التصديق ان لا بد من تصديق العلم الظن لانه مقابل للشك

وسلما ان لا يستلزم فهمه بل لا بد من فهمه حقيقة فلا يلزم التصديق بها

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

فانهم قولهم لا تنافي بينهما الوجود الازلي والوجود الحادث

٢٤٥

[illegible]

في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية

حقيقة الجوهر مثلا لا يختص بالجوهرية وهي بالحققة منعوتة حقيقة
 لهذا اذا وجدنا في الخارج كانت في الموضوع هذا العنوان وان كان حرا
 الا ان العنوان المنب عنه نفس حقيقة وفصول الانواع باسرها على هذه
 الفصل المقوم للامتحان مثلا يغيب عنه الناطق الدال على ما يقوم في
 بهذا المفهوم وسمي بمقام الحكم بالتوسع واما المركبات فيصير متحد
 الحقبة ايضا لا تسلسل مثلا اذا عرف بالجوهر الناطق فان معنى به
 مبدى ما كان حاد حقيقة من فصل حقيقة يقين وان عندهما مسافة
 كان سببا بالحقيقة وحدا على التسع من جنس فصل قوسعين
 المشهورة من العوارض الواحدة بعد قوام الحقيقة كالكتاب والمضام
 فقد طهران العرض الذي هو باذ الجوهري كالابيض مثلا العنوان
 ولعنون كلاهما عرضيان واقعا الجوهرية العنوان المفهوم منه عرضي
 المعبر عنه بالجوهري البتة وان اجزاء الحكم البسيط اجزاء الحكم
 واجزاء الحكم المتركب اجزاء الحكم ولقوام جوهرية جميعا وايضا اذا ظو
 المعبر عنها المعبر بها عن الجوهرية والعرضية الموجودة في الخارج
 حاصل في الذهن بنفسه لا بالجوهرية العرضية فاصفوها انصو

في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية

٢٦٨

في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية

في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية
 في جواب ما ذكره من ان يكون حقيقة او كمالا في جوهرية

الدين

لا بالكنة والاحتيايق للوجود في الخارج من حيث كانت او عرضية بسيطة
 كانت او مركبة فلا ترسم في الذهن بنفس حقيقة البصيرة اجمالية ولا بصفة
 تفصيلية **اقول في نظر بوجه الاول** ان ذلك البيان مجرد عوي
 لا يدل على امتناع حصول احتيايق بانفسها في الذهن ولا على امتناع التخلية
 لعدم يصرح بجعل ذلك سندا للمتم تصدي الهيا بالكنة التفصيلية وجوز ما يقال
 التميز بين الذاتي والعرضي متعدد لان اجتناس الفصل مشتبهان بالعرضي
 والخاصة فتعد التبعين بالتحقق **والثاني** ان قد سبق ان
 من المهيأ يعقل بالوجوه العرضية الموجودة في الخارج كما يعقل الجسم متصفا
 والبياض ولا شك في ان تصور الوجه في علم الشيء بالوجه تصور كونه
 بالذهن بالذات على اجمال وفيه اشار الى سابقا اي يجوز ان يكون معنى
 والبياض حد ماكين بامر من انترا عيين يعبر عنه بالاشود والبياض
والثالث ان قول ان عرضيها مبدا كان حاد حقيقيا مظهر
 الحاصل في الذهن هناك بالذات في غيرها مفهوم ان عرضيين فان عني
 مبدا ما بان يجعل كل واحد منهما ماسا لتمام لحظة مبدا لا على التفتيل
 الذي هو واحد اجمالي فلا يكون حاد فضلا عن كونه حقيقيا اذ لا

قوله لا بالكنة والاحتيايق للوجود في الخارج من حيث كانت او عرضية بسيطة
 كانت او مركبة فلا ترسم في الذهن بنفس حقيقة البصيرة اجمالية ولا بصفة
 تفصيلية **اقول في نظر بوجه الاول** ان ذلك البيان مجرد عوي
 لا يدل على امتناع حصول احتيايق بانفسها في الذهن ولا على امتناع التخلية
 لعدم يصرح بجعل ذلك سندا للمتم تصدي الهيا بالكنة التفصيلية وجوز ما يقال
 التميز بين الذاتي والعرضي متعدد لان اجتناس الفصل مشتبهان بالعرضي
 والخاصة فتعد التبعين بالتحقق **والثاني** ان قد سبق ان
 من المهيأ يعقل بالوجوه العرضية الموجودة في الخارج كما يعقل الجسم متصفا
 والبياض ولا شك في ان تصور الوجه في علم الشيء بالوجه تصور كونه
 بالذهن بالذات على اجمال وفيه اشار الى سابقا اي يجوز ان يكون معنى
 والبياض حد ماكين بامر من انترا عيين يعبر عنه بالاشود والبياض
والثالث ان قول ان عرضيها مبدا كان حاد حقيقيا مظهر
 الحاصل في الذهن هناك بالذات في غيرها مفهوم ان عرضيين فان عني
 مبدا ما بان يجعل كل واحد منهما ماسا لتمام لحظة مبدا لا على التفتيل
 الذي هو واحد اجمالي فلا يكون حاد فضلا عن كونه حقيقيا اذ لا

صاحب وملا مصطفى
 وعبد الله مصطفى
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠

قوله لا بالكنة والاحتيايق للوجود في الخارج من حيث كانت او عرضية بسيطة
 كانت او مركبة فلا ترسم في الذهن بنفس حقيقة البصيرة اجمالية ولا بصفة
 تفصيلية **اقول في نظر بوجه الاول** ان ذلك البيان مجرد عوي
 لا يدل على امتناع حصول احتيايق بانفسها في الذهن ولا على امتناع التخلية
 لعدم يصرح بجعل ذلك سندا للمتم تصدي الهيا بالكنة التفصيلية وجوز ما يقال
 التميز بين الذاتي والعرضي متعدد لان اجتناس الفصل مشتبهان بالعرضي
 والخاصة فتعد التبعين بالتحقق **والثاني** ان قد سبق ان
 من المهيأ يعقل بالوجوه العرضية الموجودة في الخارج كما يعقل الجسم متصفا
 والبياض ولا شك في ان تصور الوجه في علم الشيء بالوجه تصور كونه
 بالذهن بالذات على اجمال وفيه اشار الى سابقا اي يجوز ان يكون معنى
 والبياض حد ماكين بامر من انترا عيين يعبر عنه بالاشود والبياض
والثالث ان قول ان عرضيها مبدا كان حاد حقيقيا مظهر
 الحاصل في الذهن هناك بالذات في غيرها مفهوم ان عرضيين فان عني
 مبدا ما بان يجعل كل واحد منهما ماسا لتمام لحظة مبدا لا على التفتيل
 الذي هو واحد اجمالي فلا يكون حاد فضلا عن كونه حقيقيا اذ لا

قوله المشتق بعيد
والظاهر ان المشتق بعيد
والمراد ان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود

قوله كان هذا المستدل يجعل النزاع الوجود دون
شأنه يقول كان لان التخصص بالمشتق بعيد وهو باطل لان النزاع
لا في الوجود ويستقيم ذلك خلاف المشتق وقد سبق ان للبا والاشفاق
وهما من الامور العامة فاقدم **قوله** موصيه مراد الحكماء
من اتحاد الماهية والوجود جعل عليها بالذات كما هو عندهم وقد
ينافي الاشتراك المعنوي في الاستدلال على نفي العينية لا يجوز ان
المعنيين الحقائق المختلفة بالجس في نفي العينية المقابلة للجس
بكل الذات لا يجدى تعارضان مبطنا حقيقة وبالذات لا يمكن
لأن تمام الماهية المختصة في جميع الوجودات لان تخصيص كل مطلقا
في صدق هذا المعنى العام نعم يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما كما
لعل فلا ينافي الجزئية اذ ليس المراد بالعينية والجزئية ما هو مصطلح
في الجس بل المراد ان مثلاً انتم اعرف هذا المعنى المشترك لانتم
لذي هو عرضي للحقائق في ذاتها اصطلاح ومصدق حمله عليها
تمام الماهية في كل منها او شرط منها ولا يشك ان الاشتراك المعنوي لا
يعينية بهذا المعنى كان مكان الذي فان مصداقه تمام الماهية في

قوله المشتق بعيد
والظاهر ان المشتق بعيد
والمراد ان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود

قوله المشتق بعيد
والظاهر ان المشتق بعيد
والمراد ان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود

قوله المشتق بعيد
والظاهر ان المشتق بعيد
والمراد ان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود
فان المشتق بعيد
عن الوجود

لا يقبل من ان يكون له وجود مستقل
 بل ان يكون له وجود مشترك مع غيره
 فيكون له وجود مشترك مع غيره
 فيكون له وجود مشترك مع غيره

المركبات لا تشتمل عليها ولا يفرق بكون الامكان امر سلبيا بخلاف مفهومي
 الوجود بخلاف ان يكون الامر الشوقي الى انتزاعه مثل ذلك الامر السلبى في
 عرضيا للمقايى للوجود المختلفة بالجنس بحسب اصطلاح الفضا ويكون
 انتزاعه ومصادق حمله عليها انفسها لا يجوز في العرض مطلقا يكون
 نفس العرض الانتزاع مفهوم الوجود عرضي لا واجب على لان هذا المفهوم
 باعتبار العقل وانتزاعه بخلاف حقيقة تعالاه فهو غائر لها مع وجود
 ومبدأ انتزاعها نفس ذاته تعالاه فيكون بالنسبة الى الممكن ايضا
 كذا ويكون العينية لهذا المعنى مناط الوجود يتلوا الواجبية في حق والاشياء
 المعنوية لا يفيد المطلوب بل لا بد من برهان اخر والحق هو الفرق
 لسلب الثبوت والسران المانع والرافع للشيء يجوز ان يكون امورا مختلفة
 بخلاف الداعي والموجب لشيء واحد فانما هو امر واحد فلا يمكن ان يكون
 الواحد ولو كان انتزاعيا ومنشأ انتزاعه امر مختلف بلا دخل مشترك
 فلا يكون الوجود مثل الامكان فتفكر **قوله** انهم جعلوا لها
 الحق لان الكلام في الوجود الحقيقة الذي هو منشأ انتزاع هذا المفهوم
 ومصادقه ومطابقة بالذات ومتعين النقرة والفعلية في حد ذاتها

يكون مصادقه ومشتا انتزاعه
 نفس ذات الممكن وان يكون
 له وجود مشترك مع غيره
 فيكون له وجود مشترك مع غيره
 فيكون له وجود مشترك مع غيره

لا يقبل من ان يكون له وجود مستقل
 بل ان يكون له وجود مشترك مع غيره
 فيكون له وجود مشترك مع غيره
 فيكون له وجود مشترك مع غيره

مشترك بين المقايى
 المشتركة في وجودها
 المشتركة في وجودها
 المشتركة في وجودها

بالحقيقة بهذا الفصل لا يجوز ان يكون هذا الفصل مقوما للجوهر
لذلك العرض المبهمة لا يستحالة ان يكون الفصل الواحد مقوما ومحصلا
للمجنسين ^{٢٤} فيستلزم حقيقة واحدة فيما يكون هذا الفصل مقوما
لذلك العرض المفروض كونه جنسا فقط فيكون في تحصيل ذلك النوع
الفصل وذلك العرض المبهمة ينقل الكلام في هذا الفصل هل هو بسيط
مركب من جنس هو الجوهر وفصل ولا يخرج الكلام الى عدم النهاية
فيجب ان يكون بسيطا غير مندرج في المقولات فيلزم المحذور والمذكور
يجوز ان يكون الجنس عرضا والفصل طبيعة جوهرية وكذلك العكس
لاستحالة ان يكون نوع من الجواهر مفقرا في سخر قوامه ووجوده
الى الموضوع فتفكر قوله وهو يحصل بان لا يكون المراد بالعرض
المأهولة لما اخذت مع الشخص وبامتيان هو بيتي الشيطان في
الحاج كون كونهما موحدة بافارقة نسب الامتياز في الخارج عن
لهويتين يحصل موحدة اربعة الاول ان تكونا معدومتين
والثاني ان يكون احدهما معدومة فقط كونه اعتباره
والانسان مثلا والثالث ان يكون كل منهما معدومة مع

مردود الكنف ۱۲ سندوس التق ۱۳

[illegible][illegible]

لا على تقدير الاتحاد بحسب الشك انتهى **قوله** قوله لعلي

ذلك مبني على انكار الوجود الذي اذ على تقدير وجود ما في الذات

يكون لها هويته بالذات في الذات وفي الخارج بالعرض **قوله**

لا يقال مراد المصنف الاجواب عن بحث الشارح بتغير الدعوى بان

مراد بالحيثية والاتحاد في الخارج ما هو بالعرض بان يكون هوية

السواد مثلا هي هوية الوجود بمعنى انهما متساويان من غير ان

معها التقيدي شي الخلفا ما او انتزاعا حتى يصير مبدءا لانتزاعه

وان اعتبرت مع بحيثية تعليلية وهي استنادها الى اجماعا

قوله بعيد عن عبادة المصنف ان لانها تدل على ان الوجود ذاتا

الخارج بعينها السواد وعلى تقرير المحسوس في الخارج ذات الوجود

والوجود منتزعه عنها ومخالفة الوجود المنفردة عن الوجود شعري ظ

تدل على اتحادها بالذات بالعرض فانهم **قوله** لان يكون

الذات هي لا بمعنى عدم اعتبار كونه شرطاً وكونه قيداً لا بمعنى

عدمه كما فلا يرد ان الكلية ومخوها من المعقولات الشائبة مع انها

عارضه للمعقولات الاولى بشرط وجودها في الذات قال في المحاشية

بجاء العلم

قوله فتارة على ان

٢٤٩

قوله لا على تقدير الاتحاد بحسب الشك انتهى قوله لعلي ذلك مبني على انكار الوجود الذي اذ على تقدير وجود ما في الذات يكون لها هويته بالذات في الذات وفي الخارج بالعرض قوله لا يقال مراد المصنف الاجواب عن بحث الشارح بتغير الدعوى بان مراد بالحيثية والاتحاد في الخارج ما هو بالعرض بان يكون هوية السواد مثلا هي هوية الوجود بمعنى انهما متساويان من غير ان معها التقيدي شي الخلفا ما او انتزاعا حتى يصير مبدءا لانتزاعه وان اعتبرت مع بحيثية تعليلية وهي استنادها الى اجماعا قوله بعيد عن عبادة المصنف ان لانها تدل على ان الوجود ذاتا الخارج بعينها السواد وعلى تقرير المحسوس في الخارج ذات الوجود والوجود منتزعه عنها ومخالفة الوجود المنفردة عن الوجود شعري ظ تدل على اتحادها بالذات بالعرض فانهم قوله لان يكون الذات هي لا بمعنى عدم اعتبار كونه شرطاً وكونه قيداً لا بمعنى عدمه كما فلا يرد ان الكلية ومخوها من المعقولات الشائبة مع انها عارضه للمعقولات الاولى بشرط وجودها في الذات قال في المحاشية

قوله لا على تقدير الاتحاد بحسب الشك انتهى قوله لعلي ذلك مبني على انكار الوجود الذي اذ على تقدير وجود ما في الذات يكون لها هويته بالذات في الذات وفي الخارج بالعرض قوله لا يقال مراد المصنف الاجواب عن بحث الشارح بتغير الدعوى بان مراد بالحيثية والاتحاد في الخارج ما هو بالعرض بان يكون هوية السواد مثلا هي هوية الوجود بمعنى انهما متساويان من غير ان معها التقيدي شي الخلفا ما او انتزاعا حتى يصير مبدءا لانتزاعه وان اعتبرت مع بحيثية تعليلية وهي استنادها الى اجماعا قوله بعيد عن عبادة المصنف ان لانها تدل على ان الوجود ذاتا الخارج بعينها السواد وعلى تقرير المحسوس في الخارج ذات الوجود والوجود منتزعه عنها ومخالفة الوجود المنفردة عن الوجود شعري ظ تدل على اتحادها بالذات بالعرض فانهم قوله لان يكون الذات هي لا بمعنى عدم اعتبار كونه شرطاً وكونه قيداً لا بمعنى عدمه كما فلا يرد ان الكلية ومخوها من المعقولات الشائبة مع انها عارضه للمعقولات الاولى بشرط وجودها في الذات قال في المحاشية

فمن كان منكم غافلاً فليوقظ نفسه
فمن كان منكم غافلاً فليوقظ نفسه
فمن كان منكم غافلاً فليوقظ نفسه

۱
 علامہ مجلسی غفر
 اود الخاری سنہ
 ۱۰۸۵ھ
 رجب قدر و من قمر
 ۱۰۸۵ھ
 ۱۰۸۵ھ
 ۱۰۸۵ھ

وَضَمَّامُ شَرْطِ الْمَلِكِ بِالْمَلِكِ

لا بد من ان لا يكون كلف الوجود
 في الوجود من حيث هو
 في الوجود من حيث هو
 في الوجود من حيث هو

اي قول الشارح بل هاهنا من المعقولات الثانية التي يعرض للمعقولات
 الاولى من حيث تعلقها بالذهن قال في الحاشية ان هذا الحيثية
 تعبيرية متعلقة بالمعقولات الاولى وتطيلية متعلقة بقوله
 وعلى كل تقدير لا يخرج عن المسامحة لان الاول تدل على كون الوجود
 قيدا للمعروض والثاني تدل على كونه شرطا للمعروض فالاولي اخذ
 هذه الحاشية والاشارة بقوله في الالفين كما وقع في بعض العبارات
 اي عبارة الشارح في حاشية على منقح القدم المتخير يد حيث قال في نفسه
 ما يعرض للمعقولات الاولى في الالفين ولا يوجد في الخارج اسرها
 علم ان الاستاذ المحقق جواد ان يحل كلام الشارح منها على
 العبارة بحاله على المسامحة ليوافق ما هو الخقيق من ان المعقولات
 الثانية التي هي موضوعات الفلسفة لا وط لا يستطير الوجود والذ
 في عروضها ولا يحل كلامه منها على ما هو الظاهر المطابق لما عرفنا
 حاشية التوامع حيث فسر هاهنا بما يعرض للمهية بحسب التوامع
 الذهنية اي ما هو الوجود الذهني بخصوصه من غير عروضها لا
 التفسير هو المناسب هاهنا لان المعقولات الثانية التي هي موضوعات

قيل من ان لا يكون كلف الوجود
 في الوجود من حيث هو
 في الوجود من حيث هو
 في الوجود من حيث هو

ان الذي في المعقولات
 الشانبة كما ان
 الية العسلية السند
 بالتحقيق في الالفين

هذا الكلام في الالفين
 في الالفين في الالفين
 في الالفين في الالفين

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

كالمختصر فوجوده من المفهوم لا ينافي كونه معقولا ثانيا
اقول هذا بعيد عن التحقيق فان ذاته تعالى ليس فردا
 للوجود الصدق ولما يستتق منه لان معيار الفردية كون
 ما خروا مع قيد فالمرح الحقيق هو الكل مع القيد والواجب تعالى
 ليس كذلك والمعتبر المعقول الثاني الذي يبحث عنه في الفلسفة
 الاولى كونه من العولرض الا نتر اعينة التي لا تصدق على
 الاعيان بالكل الثاني كالا عرضا العينية ولا يكون مصداقها
 العين كما في الاضافيات والعدديات المنتزعة عن الاشياء
 العينية بحسب خصوص حالها في نحو الوجود العيني وحده
 فنصاتها لانها حبشية نائمة مناب تاضلها كما في لوازم المهية
 وهي كالتبعية والوجود والا **مكان** والواجب وكذلك
 المفهومات المشقة منها كالتبعية والوجود الممكن
 والواجب ونظائرهما ولا يحملها مفهوم واحد ثانوية
 بالمعقولة واولتها باحتلا ما اضيف اليه وما هي من المعقولة
 الثانية لا يكون حقيقة مناصلة اصلا وان كانت منتزعة

٢٨٥

من المفهوم لا ينافي كونه معقولا ثانيا
 هذا بعيد عن التحقيق فان ذاته تعالى ليس فردا
 للوجود الصدق ولما يستتق منه لان معيار الفردية كون
 ما خروا مع قيد فالمرح الحقيق هو الكل مع القيد والواجب تعالى
 ليس كذلك والمعتبر المعقول الثاني الذي يبحث عنه في الفلسفة
 الاولى كونه من العولرض الا نتر اعينة التي لا تصدق على
 الاعيان بالكل الثاني كالا عرضا العينية ولا يكون مصداقها
 العين كما في الاضافيات والعدديات المنتزعة عن الاشياء
 العينية بحسب خصوص حالها في نحو الوجود العيني وحده
 فنصاتها لانها حبشية نائمة مناب تاضلها كما في لوازم المهية
 وهي كالتبعية والوجود والا **مكان** والواجب وكذلك
 المفهومات المشقة منها كالتبعية والوجود الممكن
 والواجب ونظائرهما ولا يحملها مفهوم واحد ثانوية
 بالمعقولة واولتها باحتلا ما اضيف اليه وما هي من المعقولة
 الثانية لا يكون حقيقة مناصلة اصلا وان كانت منتزعة

الوجود في الذات على وجه العرف والاعتقاد بالانتماء الى الذات لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

قوله

في حفظ العقل فاحفظ قوله ليس الخارج الا المهيبة كما هي مشر
المهيبة المتقررة من غير ان يكون هناك امر خارجا له الوجود
فانما مناب قاصده منضم اليها او منزع عنها فيصير مصداقا
لحكي عليها منشأ لا منزع اعين عنها فليس هناك تميز بين المهيبة
ووجودها وهو المعتبر في الاتصاف الحقيقي فلم يكن المهيبة
متصفة به في الخارج حقيقة وان كانت مما يصح ادراكه وحده
عنها بالنظر الى الآثار المترتبة عليه في العين او من حيث صدق
عن الجاهل بان يكون هذه المهيبة العقلية فعلية فعلية لا
تقليدية واطلاق الاتصاف على مجرد كون الموصوف في ظرفها
كان على سبيل المجاز فافهم قوله فيلعب المهيبة معرلة
هذا بحسب الظاهر على ان المهيبة في ملاحظة التعرلة
بعد التحليل وانزع الوجود عنها متصفة به بمعنى ان العقل
يضم اليها ذلك المفهوم المنزع ويحفظها موصوفة به وفرة
ولاريب في ان المهيبة متفردة عنه في هذه الملاحظة التي
مطابق الحكم وان لم يكن مصداقا للحل وفي المهيبة بمجردها

فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج
فانما هو الذي لا يتصور العقل انتماءها الى الذات بل يتصورها كخارج عنها فلهذا لا يكون له وجود في الذات بل يكون له وجود في الخارج

قال في جوابه ليس فيه التعديل
 في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة

مع العارض في تلك الملاحظة صورة واحدة بطاقتها الامكان المهمة
 وموجوديتها وهذا النوع من العروض الانضمام يسمى انصافا ذهني
 كان مبدئه ومنتثاته هوية عينية لم يكن اختراعا محضا بل بعد
 في نفس الامر ولا يخفى عليك ان الانصاف بهذا النحو في الذهن لا
 بالمعقول الثاني بل يجري في الامر الا ان مقتضى كل الفرق بان
 الانصاف ببعضها قد يكون خارجيا ايضا كالقومية والعمومية
 الثاني ان لا يتصف بها الاشياء الا في الذهن فعلم هذا يكون القضاء
 المقصود لا بالامر الا من راعية مطلقا لبعضها حقيقة وبعضها
 ولو تكن خارجية حيث اعتبر فيها كون الخارج فقط فالذات
 كما اعتبر في الذهنية كون الذهن فقط فالانصاف وهذا خلافا
 المجهر والمحقق فانهم ذهبوا الى ان مثل قولنا السماء فوق
 القائل بان المهية متصفة بالوجود في العقل انصافا من عيانا قول
 وبصفاته قبل معناه يحكم العقل بوثوقها كما نقل عن بعض المحققين
 تفصيله وما عليه ذكر قوله لكنه في الحقيقة ليس انصافا لا

في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة

في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة

في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة

في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة
 في تلك الملاحظة صورة واحدة

فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل

فمعرضهما نفس الشيء في ظرف الذهن من حيث أنه مدرك بالتعقل
فمعرضهما نفس الشيء في ظرف الذهن من حيث أنه مدرك بالتعقل
فمعرضهما نفس الشيء في ظرف الذهن من حيث أنه مدرك بالتعقل
فمعرضهما نفس الشيء في ظرف الذهن من حيث أنه مدرك بالتعقل

قوله مع أن في المعقول الثاني لا جواب
الاعتراض الثاني المشار إليه بقوله ولذا الكلية والتجوية على سبيل المثال
والمباشرة مع انحصار حاصله أن كون الوجود الذهني قيداً للمعروض
لأنه في كونها من المعقول الثاني كمالاً شرطية لا ينافيها لأن قيد
اعتبار شرطية الوجود الذهني مكوّن قيداً للمعروض الاعتباري
قوله ذلك القضايا المعقولة بها كذا مبني على أن المعبر به
العود إلى الخارجية والذهنية والحقيقة بخروج الموضوع
ظرف الانصاف الحقيقة المستند للتمييز بين الموضوع والوصف ولا
فإن الانصاف بالمعقولات الثانية مطلقاً إنما هو مستوجب
الموضوع الذهني وإن لم يكن الوجود الذهني شرطاً أو شرطاً له
الحاصلة منها كذا ذهنيات وقيل أن كان مطابقاً لحكم فيه
هو الموضوع بحسب موضوعه مرة أو وجوده في الإعيان

فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل

فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل

فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل
فإن كان الوجود لا يشترط الوجود في العقل

مختلفا في الاختلاف
في الاصل من نظر
الدينين

١
من الذين
قالوا في القائل
من الذين

هذا المعنى في الوجود المصغر **قوله** يرجع هذا المعنى إلى عينية
الوجود الحقيقي وزيادته فانه مصداق لكل ومنشأ له نترج
فعبية للمعنى المستدر مخصوصية مفهوم مصمغ غير المقصود
والتحقق لا يكون نفس حقيقة الواجب المراد هنا وفيه لابد من
قوله بل امر اخر اهـ هذا ما صرح به بعض المتأخرين بان هذا
المشأين حيث ذهبوا الى ان الوجود المطلق بالمعنى المصغر عنوان
الوجود ويصدق عليها بالمواطاة صدقها عرضيا وفراد تلك الحقيقة منصفة
لحقيقة الموجودات من الممكنات وفي الواجب نفس ذاتها وقد تم تفصيل
ويطابقه بالدليل والحق ملحقه المحشى منزه بعد اخرى **قوله**
وامر تباطبه اهـ قال في الحاشية قد سبق ان ما هو وجود حقيقي
للممكن قائم بنفسه وليس بقاؤه بالممكن لا على وجه الانضمام ولا
وجبا لا نترج فلا بد في حصول الممكن من تعلق وارتباط بذلك
الحقيقي انتهى **قول** المقصود عند طهات التعلق بين الممكن و
الحقيقي وهذا الارتباط هي جسيئة استناد الممكن اليه في قول
ذاته ووجوده وهذه الجسيئة لابد منها في صدق الوجود عليه

هذا المعنى في الوجود المصغر
الوجود الحقيقي وزيادته فانه
مصداق لكل ومنشأ له نترج
فعبية للمعنى المستدر
خصوصية مفهوم مصمغ غير
المقصود والتحقق لا يكون
نفس حقيقة الواجب المراد
هنا وفيه لابد من قوله
بل امر اخر اهـ هذا ما
صرح به بعض المتأخرين
بان هذا المشأين حيث
ذهبوا الى ان الوجود
المطلق بالمعنى المصغر
عنوان الوجود ويصدق
عليها بالمواطاة صدقها
عرضيا وفراد تلك
الحقيقة منصفة
لحقيقة الموجودات
من الممكنات وفي
الواجب نفس ذاتها
وقد تم تفصيل
ويطابقه بالدليل
والحق ملحقه
المحشى منزه
بعد اخرى
قوله
وامر تباطبه
اهـ قال في
الحاشية قد
سبق ان ما هو
وجود حقيقي
للممكن قائم
بنفسه وليس
بقاؤه
بالممكن لا
على وجه
الانضمام
ولا وجبا
لا نترج
فلا بد في
حصول
الممكن
من تعلق
وارتباط
بذلك
الحقيقي
انتهى
قول
المقصود
عند طهات
التعلق
بين
الممكن
و
الحقيقي
وهذا
الارتباط
هي جسيئة
استناد
الممكن
اليه في
قول
ذاته
ووجوده
وهذه
الجسيئة
لابد
منها
في
صدق
الوجود
عليه

هذا المعنى في الوجود المصغر
الوجود الحقيقي وزيادته فانه
مصداق لكل ومنشأ له نترج
فعبية للمعنى المستدر
خصوصية مفهوم مصمغ غير
المقصود والتحقق لا يكون
نفس حقيقة الواجب المراد
هنا وفيه لابد من قوله
بل امر اخر اهـ هذا ما
صرح به بعض المتأخرين
بان هذا المشأين حيث
ذهبوا الى ان الوجود
المطلق بالمعنى المصغر
عنوان الوجود ويصدق
عليها بالمواطاة صدقها
عرضيا وفراد تلك
الحقيقة منصفة
لحقيقة الموجودات
من الممكنات وفي
الواجب نفس ذاتها
وقد تم تفصيل
ويطابقه بالدليل
والحق ملحقه
المحشى منزه
بعد اخرى
قوله
وامر تباطبه
اهـ قال في
الحاشية قد
سبق ان ما هو
وجود حقيقي
للممكن قائم
بنفسه وليس
بقاؤه
بالممكن لا
على وجه
الانضمام
ولا وجبا
لا نترج
فلا بد في
حصول
الممكن
من تعلق
وارتباط
بذلك
الحقيقي
انتهى
قول
المقصود
عند طهات
التعلق
بين
الممكن
و
الحقيقي
وهذا
الارتباط
هي جسيئة
استناد
الممكن
اليه في
قول
ذاته
ووجوده
وهذه
الجسيئة
لابد
منها
في
صدق
الوجود
عليه

قوله
وامر تباطبه
اهـ قال في
الحاشية قد
سبق ان ما هو
وجود حقيقي
للممكن قائم
بنفسه وليس
بقاؤه
بالممكن لا
على وجه
الانضمام
ولا وجبا
لا نترج
فلا بد في
حصول
الممكن
من تعلق
وارتباط
بذلك
الحقيقي
انتهى
قول
المقصود
عند طهات
التعلق
بين
الممكن
و
الحقيقي
وهذا
الارتباط
هي جسيئة
استناد
الممكن
اليه في
قول
ذاته
ووجوده
وهذه
الجسيئة
لابد
منها
في
صدق
الوجود
عليه

أي لا يصدق عليه الوجود بالمعنى المصداق واطنا ولو يكن حصة منه
 ما هو شئ لو اجاب ويكون اطلاق الوجود عليه باعتبار ذاته ما به الموجود
 والذات مع المعنى المصداق واقاما به الموجودية في الممكن فيجوز ان يكون فردا
 الوجود المطلق غير حصته كما هو في بعض وجوب استناده اليه تعالى يا
 او غير ذلك ولا يغيرك تشابه الوجودين فافهم **قوله** لا يصدق عليه
 من ان يكون حصة ^{الوجود}
 من على قوله واقرى ان الوجود هو الاشد والاحق وقدم الدليل على
 لا يقبل الشدة والزيادة وما يقابلها اذ الاستغناء والحاجة والوجود
 فهو من باب الاولوية فافهم **قوله** لا يصدق عليه الوجود اذ
 فالاشياء التي يصدق عليها انها وجود لا وجود مختلفة بالحقيقة تفصيل
 التشكيك على ما حققه المحقق في بعض حواشيه بعضهم ما يتصف به
 الكلي على الفرد فقط كالاولوية اذ اخذت بمعنى كون بعض افراد
 مقتضيا للذات صا به او مصداقا للحكمة بالذات دون الاخر ^{كما في التوازن المستند الى الذات فان الذات عند الغير متناهية}
 كما يتصف به الفرد والصدق جميعا كالا قدمية بالعلية فان لا كسر تعاضده
 كما يصح ان يقال صد الوجود على لغة لغة على معلول اذ عرفت هذا فاعلم ان
 بالمعنى المصداق لا يقبل التشكيك اصلا اما بالاشدة والزيادة فكلها

قوله اي لا يصدق عليه الوجود بالمعنى المصداق واطنا ولو يكن حصة منه
 ما هو شئ لو اجاب ويكون اطلاق الوجود عليه باعتبار ذاته ما به الموجود
 والذات مع المعنى المصداق واقاما به الموجودية في الممكن فيجوز ان يكون فردا
 الوجود المطلق غير حصته كما هو في بعض وجوب استناده اليه تعالى يا
 او غير ذلك ولا يغيرك تشابه الوجودين فافهم **قوله** لا يصدق عليه
 من ان يكون حصة ^{الوجود}
 من على قوله واقرى ان الوجود هو الاشد والاحق وقدم الدليل على
 لا يقبل الشدة والزيادة وما يقابلها اذ الاستغناء والحاجة والوجود
 فهو من باب الاولوية فافهم **قوله** لا يصدق عليه الوجود اذ
 فالاشياء التي يصدق عليها انها وجود لا وجود مختلفة بالحقيقة تفصيل
 التشكيك على ما حققه المحقق في بعض حواشيه بعضهم ما يتصف به
 الكلي على الفرد فقط كالاولوية اذ اخذت بمعنى كون بعض افراد
 مقتضيا للذات صا به او مصداقا للحكمة بالذات دون الاخر ^{كما في التوازن المستند الى الذات فان الذات عند الغير متناهية}
 كما يتصف به الفرد والصدق جميعا كالا قدمية بالعلية فان لا كسر تعاضده
 كما يصح ان يقال صد الوجود على لغة لغة على معلول اذ عرفت هذا فاعلم ان
 بالمعنى المصداق لا يقبل التشكيك اصلا اما بالاشدة والزيادة فكلها

يكون حيث يعبر عنه
 يكون حيث يعبر عنه
 يكون حيث يعبر عنه
 يكون حيث يعبر عنه
 يكون حيث يعبر عنه

فقال بناء على
ان آه انما قال ذلك لانه لو
ان لم يكن مقتضاها الذات لكان مقتضاها
عروضها مقتضى كونها لا مقتضى كونها
آه بل يجوز ان يكون مقتضى العرض
لا مقتضى كونها لا مقتضى كونها
فقال بناء على
ان آه انما قال ذلك لانه لو
ان لم يكن مقتضاها الذات لكان مقتضاها
عروضها مقتضى كونها لا مقتضى كونها
آه بل يجوز ان يكون مقتضى العرض
لا مقتضى كونها لا مقتضى كونها

لأن مقتضى العرض هو مقتضى كونها لا مقتضى كونها
فقال بناء على
ان آه انما قال ذلك لانه لو
ان لم يكن مقتضاها الذات لكان مقتضاها
عروضها مقتضى كونها لا مقتضى كونها
آه بل يجوز ان يكون مقتضى العرض
لا مقتضى كونها لا مقتضى كونها

فقال بناء على
ان آه انما قال ذلك لانه لو
ان لم يكن مقتضاها الذات لكان مقتضاها
عروضها مقتضى كونها لا مقتضى كونها
آه بل يجوز ان يكون مقتضى العرض
لا مقتضى كونها لا مقتضى كونها

فقال بناء على
ان آه انما قال ذلك لانه لو
ان لم يكن مقتضاها الذات لكان مقتضاها
عروضها مقتضى كونها لا مقتضى كونها
آه بل يجوز ان يكون مقتضى العرض
لا مقتضى كونها لا مقتضى كونها

فقال بناء على
ان آه انما قال ذلك لانه لو
ان لم يكن مقتضاها الذات لكان مقتضاها
عروضها مقتضى كونها لا مقتضى كونها
آه بل يجوز ان يكون مقتضى العرض
لا مقتضى كونها لا مقتضى كونها

لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة

ومصداق محله فليس ثمة اقتضاء وقاثير بالنسبة الى ما متعالى الاول
 يراد بالاقتضاء كونه موجودا لا باقتضاء الغير على ما قالوا في الجوهر قائم بذاته
 عندنا بالغير وهذا ايضا في اعيانه فنقول **قوله** والايلازم كانه ضيق
 انك قد عرفت انه لا معنى لاقتضاء الـ **قوله** وجودها الخاص قبل حصول
 اقتضاءها للمعنى لانها تختص بانماجها

اذ لا يمنع رفع وجودها كالحاصل بالنظر الى ان تغلق **قوله** وجودها
 الـ **قوله** وجودها الخاص كالحاصل له **قوله** وجوده كان الزمان واجبا
 وهو ظاهر البطلان فلا يرد ان الزمان غير ممكن **قوله** لا يقتضي لها
 وجودها الخاص حتى يلزم كونه واجبا بل ذات لذاته بناء على جواز
 بالكلية من بدو الاوروان **قوله** يمنع بعد حصول الوجود له كما مر تحقيقه

قوله فالتقدم للعالم مقدمه كغيره من الاشياء **قوله** وجودها
 يقتضي بذاته علة لذاته هو الوجود **قوله** لا يمكن التناقض
 يعني ان الوجود المطلق من حيث انه يقوم به احاس من مدبره
 عليه بالمهية والخاص من حيث استتباعه العام **قوله** وجوده في
 في مرتبة الوجود المقدام العام لان الجزء التحليلية مطالعة

لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة

لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة

لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة
 لا يمكن ان يكون الوجود في ذاته علة

في الوجود عن الكوثر تفصيله على ان العام ههنا غرض الخاص الذي
هو الوجود الحقيقي المتقدم هو العام الذاتي **قوله** فالحقير الوجود
اعتراض على قوله يمكن التعاكس فهم **قوله** ومحيطة الحجاز
لأن العجز والتقصير من المعقولات الثانية التي تعرض للوفاة
ظرف التميز أي في التحصيل العام وهي تلك لحظة التي هي ظرف التميز
باعتبارين فالخاص ههنا المفهوم الذي يعبر عنه تلك الذات ويجعل
عنوانها كالمفهوم وجود الواجب أو مفهوم الوجود الذي يترتب
الافتقار لذات الواجب على اعني صدق ذلك المفهوم وللقدم هو
دون ذلك المفهوم والعنوان فثابت **قوله** والتحقيق ان
هذا جواب تحقيق عن الوجه الثالث وحاصل ذلك الجواب الذي
هو مناط الوجوبية ليس من الاضافات والاشتراك بل هو نفس وجوده
الموجودية وعين ذاته فليس ههنا ماهية ووجود حقيقي
حتى يتصور ما بينهما النسبة وكيفية هو الجواب الذاتي فلما الذي
ضائق وهي كيفية النسبة بين الذات المتصورة بوجه
ومفهوم الوجود المط الذي هو غير مجسوم هو المصادف

قالوا يا ربنا انزلنا من السماء ماء فاجعل من هذه الجبال حبالا فنجري على هذه الجبال انهارا
 فاستجب لهم في كل ما دعوا اليه وولاهم ما يشاءون
 وقالوا يا ربنا انزلنا من السماء ماء فاجعل من هذه الجبال حبالا فنجري على هذه الجبال انهارا
 فاستجب لهم في كل ما دعوا اليه وولاهم ما يشاءون

فليس في المحل عند لقولنا الواجب لذاته موجود بالضرورة حيثيات
مختلفة بين الموضوع والمحل فتفكر قوله الوجود من لوازم
التمية أه فيه مسأحة لا ندليس من العوارض العلولة لنفس المية
فالمراد من اللوازم العوارض العارضة لها بما هي من غير ملاحظة
الوجود مع امتناع انفكاكها في الواقع كإسكان لوازم المية عند
والفرق بالافتضاء من المية لها دون الوجود فامتناع الانفكاك فيه
باعتبار ان ذاته تعامدا بنفسه من لا حاشا لافتضاء له فافهم
قوله وهو الافتضاء التام أه بفهم ان ذات المقيض بما هي
كافية في اقتضاها للسلط بدو حصة افتضاء عنها وتلك الوجودات
لما كانت قائمة بالممكنات فققرة لها في ذاتها وسائر لوازمها
كانت ذوات تلك الممكنات واسطخ في صحة انتزاع الوجود عنها كما
هو شأن الامور القائمة بالذات فله يمكن اقتضاها له تامة قوله
وهو سفسطة آه لان المقيض ان كان سفسطة
نفسه ان كان غيره يلزم تحقق حصص غير متحدة
واحد عند افتضاء كل حصة لعرض حصة اخرى لها وبهرس

وهو ان عدم الوجود في ذاته لا يستلزم
افتضاء ما لا يفتضه الا بفتضه افتضاء
عن الوجود عين الافتضه قال
انفكاكها عند ذي متفكرة قال
فتضه لا يصح ان يكون متوقفا
على الوجود لذاته بل لا يفتضه
الذات غير متباعدة عن ذاته
فليس في المحل عند لقولنا الواجب لذاته موجود بالضرورة حيثيات
مختلفة بين الموضوع والمحل فتفكر قوله الوجود من لوازم
التمية أه فيه مسأحة لا ندليس من العوارض العلولة لنفس المية
فالمراد من اللوازم العوارض العارضة لها بما هي من غير ملاحظة
الوجود مع امتناع انفكاكها في الواقع كإسكان لوازم المية عند
والفرق بالافتضاء من المية لها دون الوجود فامتناع الانفكاك فيه
باعتبار ان ذاته تعامدا بنفسه من لا حاشا لافتضاء له فافهم
قوله وهو الافتضاء التام أه بفهم ان ذات المقيض بما هي
كافية في اقتضاها للسلط بدو حصة افتضاء عنها وتلك الوجودات
لما كانت قائمة بالممكنات فققرة لها في ذاتها وسائر لوازمها
كانت ذوات تلك الممكنات واسطخ في صحة انتزاع الوجود عنها كما
هو شأن الامور القائمة بالذات فله يمكن اقتضاها له تامة قوله
وهو سفسطة آه لان المقيض ان كان سفسطة
نفسه ان كان غيره يلزم تحقق حصص غير متحدة
واحد عند افتضاء كل حصة لعرض حصة اخرى لها وبهرس

يقال بما للمعبر
المعلوم فاما تصور القدر
الذي لا يتم وناقض لعدم تقاضيه
ان ذات المية لا يمكن ان لا تقاضيه
ان لا يكون بواسطة الغير بل ان
الذات كائنه في الافتضاء
وباننا ففعل في الافتضاء
الاقتضاء بواسطة الغير يكون
سفسطة الى يوم الدين
مظلة الى يوم الدين
مظلة الى يوم الدين

فليس في المحل عند لقولنا الواجب لذاته موجود بالضرورة حيثيات
مختلفة بين الموضوع والمحل فتفكر قوله الوجود من لوازم
التمية أه فيه مسأحة لا ندليس من العوارض العلولة لنفس المية
فالمراد من اللوازم العوارض العارضة لها بما هي من غير ملاحظة
الوجود مع امتناع انفكاكها في الواقع كإسكان لوازم المية عند
والفرق بالافتضاء من المية لها دون الوجود فامتناع الانفكاك فيه
باعتبار ان ذاته تعامدا بنفسه من لا حاشا لافتضاء له فافهم
قوله وهو الافتضاء التام أه بفهم ان ذات المقيض بما هي
كافية في اقتضاها للسلط بدو حصة افتضاء عنها وتلك الوجودات
لما كانت قائمة بالممكنات فققرة لها في ذاتها وسائر لوازمها
كانت ذوات تلك الممكنات واسطخ في صحة انتزاع الوجود عنها كما
هو شأن الامور القائمة بالذات فله يمكن اقتضاها له تامة قوله
وهو سفسطة آه لان المقيض ان كان سفسطة
نفسه ان كان غيره يلزم تحقق حصص غير متحدة
واحد عند افتضاء كل حصة لعرض حصة اخرى لها وبهرس

هي مسائل متزايدة ووصلت محله عن حقيقة تقرر الذات في الممكنات وفعاليتها
 من استنادها الى الاعراض في الوجودات الحقيقية نفسا متعلوا افتتال الحقيقة
 حقيقة كما لا يترتب عليها تلك الازالة والوجود الذي لا يتصور في حقيقة
 نوات المعقول الذي هيتهما هي عن استنادها الى العالم الذي هو شبهة ما
 استعمال الاشياء **قوله** في كنهه سواد كان تفسير الوجود
 حقيقة كاهل نظر الوجود من المصدرين وقديما عن وشكها
 المراد بالانواع جميعها اختصاصا بذات الوجود ولا يترتب على الوجود الفاعل
 والوجودية ونحوها من العلم من الحقيقة التي من المعقول الثانية ليس لها
 اختصاص بشي من الامور كما ينبغي العلم بالصور الذهنية والافعال والاشياء
 فيمنع بعدد جميع ذلك الوجود من بعض الآثار فترتبها على الوجود
 ترتيبا شافيا على الوجود الذي سني ١٢
 خير قادم للتعرف وانما خبر بان الصور العلمية التي تتبنا لذات من الوجود
 عندهم ولا يترتب على وجودها لذات من الافعال المختصة بالعلم جميع
 القائمة بلاكها كالاكتشاف والفرح والحزن وغير ذلك لا يتبنا لها ليست
 حادثة والوجود الخارج في ترتيب
 حادثة لانها في الوجود الظاهر كذلك مع انهم لم يجعلوا احد والوجود

قوله في كنهه سواد كان تفسير الوجود
 حقيقة كاهل نظر الوجود من المصدرين وقديما عن وشكها
 المراد بالانواع جميعها اختصاصا بذات الوجود ولا يترتب على الوجود الفاعل
 والوجودية ونحوها من العلم من الحقيقة التي من المعقول الثانية ليس لها
 اختصاص بشي من الامور كما ينبغي العلم بالصور الذهنية والافعال والاشياء
 فيمنع بعدد جميع ذلك الوجود من بعض الآثار فترتبها على الوجود
 ترتيبا شافيا على الوجود الذي سني ١٢
 خير قادم للتعرف وانما خبر بان الصور العلمية التي تتبنا لذات من الوجود
 عندهم ولا يترتب على وجودها لذات من الافعال المختصة بالعلم جميع
 القائمة بلاكها كالاكتشاف والفرح والحزن وغير ذلك لا يتبنا لها ليست
 حادثة والوجود الخارج في ترتيب
 حادثة لانها في الوجود الظاهر كذلك مع انهم لم يجعلوا احد والوجود

قوله في كنهه سواد كان تفسير الوجود
 حقيقة كاهل نظر الوجود من المصدرين وقديما عن وشكها
 المراد بالانواع جميعها اختصاصا بذات الوجود ولا يترتب على الوجود الفاعل
 والوجودية ونحوها من العلم من الحقيقة التي من المعقول الثانية ليس لها
 اختصاص بشي من الامور كما ينبغي العلم بالصور الذهنية والافعال والاشياء
 فيمنع بعدد جميع ذلك الوجود من بعض الآثار فترتبها على الوجود
 ترتيبا شافيا على الوجود الذي سني ١٢
 خير قادم للتعرف وانما خبر بان الصور العلمية التي تتبنا لذات من الوجود
 عندهم ولا يترتب على وجودها لذات من الافعال المختصة بالعلم جميع
 القائمة بلاكها كالاكتشاف والفرح والحزن وغير ذلك لا يتبنا لها ليست
 حادثة والوجود الخارج في ترتيب
 حادثة لانها في الوجود الظاهر كذلك مع انهم لم يجعلوا احد والوجود

الكائنات في يوم
 الكائنات في يوم

1

اشارة الى ان افعال الجسد في النفس فانها
 لا تخرج من النفس بل هي في النفس
 كقولنا لا تخرج من النفس بل هي في النفس
 كقولنا لا تخرج من النفس بل هي في النفس

عن الوجود الخارجي فلم يتميز عن النزاع ومنه ان النزاع لم يرد بالوجود
 الذي وجوده مشتق من الذات لا يتبعه ليدل اثارة الخارجية ولا بعدد
 محصور الشيء في الذهن هذا يعني وهو الوجود النقي المختص بالمعلوم لا القاطع
 الذي هو الوجود للغير المختص بالوصف الخارجية للنفس لا نهاري صاننا
 فمراد من النزاع هو الشا في فست الحجة في التمهيد
 بانضمامها اندفع ما قيل ان لازم من هذا الدليل اثبات الوجود لما لا وجود له
 فانهم في الخارج والمفوض انما فاما قولنا باجتماعه بثبوت كوازم الهيئة التي لا
 فيها لمقصود الوجود الخارجي فيصير هذه الاحكام عند عدم الموضوع في الخارج
 ايضا فاما قولنا وايضا اذا كان هذا ايضا من متبني الدليل على انه
 قولنا وما يستلزمه ايضا يحتاج الى التمهيد كما لا يخفى على السامع
 هي بنا على قوتها يجب ان يكون هذا ولا اصولا تلقيها المحققون بالقول
 ان المحكوم عليه بد اني يجمع لغرضه هي المفهوم المنصوب والكا هنا جيبنا
 فملفقه مجبوسا اختاره اننا في ان جميع المفهوم في التمهيد في الذهن
 من ان الاشياء اذا وجدت في الخارج لم يعدم عن
 وموضوعها واعداها الا حقيقة غيبوبة زمانية والسابقة ايضا كعندنا

بوجود الشيء في النفس
 لا يخرج من النفس بل هي في النفس
 كقولنا لا تخرج من النفس بل هي في النفس
 كقولنا لا تخرج من النفس بل هي في النفس

وجوده والباطل ذلك
 المسان لا اية بعض المجرى
 قد قنا على اننا في الخارج
 على الهيئة كما اننا في الخارج
 من اننا في الخارج
 من اننا في الخارج

الاشياء في الخارج
 كقولنا لا تخرج من النفس بل هي في النفس
 كقولنا لا تخرج من النفس بل هي في النفس
 كقولنا لا تخرج من النفس بل هي في النفس

وفعلية وأما بالقياس إلى وجوده فعلا مجرد الاستلزام **قوله**
 لأن الحكم والتصديق أنه هذا هو الحق لأن طبيعة الحكم بما هو حكم
 مع غلبة النفع عن خصوص كونه إيجابيا أو سلبيا يستلزم تصور الحكم عليه
 وتميزه عما عداه والتميز فرع التفرع والتفريق بثبوته في الجملة وإذ ليس في
 الخارج فهو في الذهن **قوله** مع أن هذا القضية أنه بين قولنا لعدم
 العلم لا يعلم ولا يخبر عنه ما يجوز تصدق بالضرورة من غير أن يرجعه
 إلى السالبة بل إذا جملد موجبة معدولة والسالبة للحم انما يجوز لا يجوز
 يحصل بالضرورة قبل وقوعه إلى السالبة والوجبة فأنهم **قوله**
 قالوا وآية في الجواب عن المشكك الغاية ما يلزم عليه التناقض في
 جانب الموضوع فإن مفهوم لعدم العلم إذا حصل في الذهن كان موجبا
 ومعدوما مطلقا لكنه مندفع إذا استعمل في القضايا التي يتقضيها
 بالاحتمال **قوله** وقد مر تفصيل **قوله** في جوابه **قوله** في جوابه
 يفرض هذا المفهوم الوجود في الذهن **قوله** في جوابه **قوله** في جوابه
 لملاحظة الأمور المحسولة بالعدم ومطلقاتها جميعا عليه **قوله** في جوابه
 جمليا غير تنافي باعتبار ثبوته في الذهن يعبر عليه الحكم بعدم

[illegible]

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

قولنا ان هذه القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير

فهو معنى العداول سواء كان لفظ ليس هو لفاظ مع غيره او لفظ
 لا مركبا بغيره لان جميع ذلك المولف والمركب يكون بمنزلة مفرد بحكم
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 عليج عليه المقتر فذلك الشيء هو الذي يحكم عليه ليس باو لا
 فان جعل في سالبية المحم ليس بمحمي السلبية حتى يكون سلب الشيء عن الشيء
 صير المحم وحده قضية وخرج عن ان يكون محمولا واما حال الموضع
 في استدعاء الوجود فعلم ما تقره عند اهل الحق قيل عليه ان المحم فيها
 السالبة كما في زيد ليس ابوه قائما بمعنى انه مسلوب عينه القيام
 ولا يلزم فيه كون القضية محمولة ولا عدم الفرق بينها وبين المعدلة
 لما في السالبة المحم من التفصيل اذ فيها اشارة الى الحكم المعقوب بها
 المعدولة واردة المحم بما تفصيله ان المعدل فيها رابط لانه واردة
 النسبة كما يدل عليه تفسيرها بقوله محم نيت باهت وقوله
 نرجع ونحل ذلك السلب على الموضع
 على النسبة السالبة اذ لا تكون الروابط فقط محمولة في المعدل
 وازيد على نفس المحم لا بحيث صار المحم جزءا مفردا وسلبه

قولنا ان هذه القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 قولنا ان هذه القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير

قولنا ان هذه القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير
 لان القضية لا يمكن ان يحال وهو هو على مفرد فيكون معناه ككثير

سید شکر الدین صدیق شریف الشاہ قزوینی

ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه

معناه وم باطل الذات في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 السلب الصحة عند اعتبار معدوم ايضا وهذا قيل ان موضوع
 انهم من موضوع الموجبة معدوم كانت او سالبة للمجموع بمعنى ان
 يصح عن المعلوم اذا اخذ من حيث هو معدوم على معنى العقل
 ان يعتبر هذا في السلب بخلاف الثبات فان لم يكن ان صح على المعنى
 كقولنا اجتماع الصدين كمال لكن لا يصح ذلك عليه من حيث هو
 معدوم بل من حيث يلحظه الثبوت فموضوع السالبة ليس عام
 موضوع الموجبة افراد ولا يلزم منه عدم الفرق لانهما اعتبارا
 ولا يلزم منه تباين الافراد حتى يرفع التناقض بين الموجبة
قوله من غير ان يكون لخصوصية المجموع انه قد عرفت ان استعمال
 الربط اذ ايجابى لوجود الموضوع مطلقا سواء كان على وجه
 الاستلزام او على وجه القرينة بالنظر الى النفس الطبيعة مع عزل
 النظر عن خصوص المجموع وانما بالنظر الى خصوص المجموع فقد يكون على
 مجرد الاستلزام بالقياس الى وجوده ان كان متفعا على
 كما في ثبوت الوجود ونحوه مما تقدم عليه او معدوم وقد يكون

ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه

ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه

ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه
 ان موضوع الموضوع لا يثبت في نفسه فضاء عن ان يوجد له شيء بخلافه

18

فان التصديق بالنسبة لا يحصل بدون ثبوت الموضوع في الذهن بكل
 من الحكمين بهذا الاعتبار يقتضي وجود الموضوع في الذهن و
 انفكاك احدهما عن الآخر واما المساواة الاتفاقية فلان المفهوم
 باسرها موجود في نفس الامر لكونها محكوما عليها بالاحكام الصادقة
 في نفس الامر فموضوع البتة ثابتة في نفس الامر فكما ان عقلة
 الشطب يعتقد بجانب ذلك وبالعكس **قوله** ويمكن الجواب عما
 اورده ويمكن الجواب عما اورده على الامر الثاني والوجه الاول بان
 الكلية كما لمفهومية بصفته ثبوتية لا تفهم عباداة عن محيز الاشياء
 الكثرة المحققة او للقدرة بحسب الجداول المطابقة لها كما بين في ص
 والتعبير بالمفهوم العددي تغيير بالادغام والموجود الخارجي لكونه شخصا
 خارجيا لا يصلح لكونهما ان يوصف بهما لكونهما متفرعين على نحو
 فيما بخصوص مفهومهما استدعيان لوجود الموضوع في ظرف اخر
 يصرف فيه التعريف وذلك انما هو في الذهن وبهذا يظهر الفرق بين
 الدليلين والاستدلال الاول لانهما بالنظر الى ما يستدعيه
 مجموعهما والاول بالنظر الى ما يستدعيه مطلق الربط او المجاني

فان قولهم ان المفهوم لا يحصل بدون ثبوت الموضوع في الذهن بكل من الحكمين بهذا الاعتبار يقتضي وجود الموضوع في الذهن و
 انفكاك احدهما عن الآخر واما المساواة الاتفاقية فلان المفهوم باسرها موجود في نفس الامر لكونها محكوما عليها بالاحكام الصادقة في نفس الامر فموضوع البتة ثابتة في نفس الامر فكما ان عقلة الشطب يعتقد بجانب ذلك وبالعكس قوله ويمكن الجواب عما اورده ويمكن الجواب عما اورده على الامر الثاني والوجه الاول بان الكلية كما لمفهومية بصفته ثبوتية لا تفهم عباداة عن محيز الاشياء الكثرة المحققة او للقدرة بحسب الجداول المطابقة لها كما بين في ص والتعبير بالمفهوم العددي تغيير بالادغام والموجود الخارجي لكونه شخصا خارجيا لا يصلح لكونهما ان يوصف بهما لكونهما متفرعين على نحو فيما بخصوص مفهومهما استدعيان لوجود الموضوع في ظرف اخر يصرف فيه التعريف وذلك انما هو في الذهن وبهذا يظهر الفرق بين الدليلين والاستدلال الاول لانهما بالنظر الى ما يستدعيه مجموعهما والاول بالنظر الى ما يستدعيه مطلق الربط او المجاني

لا يقتضي الاقتضاء كحصول العلم بالذات
 وان كان الاقتضاء وجبا
 عند عدم وجود
 في الذهن لا وجود
 في صدق الموضوع
 لا يقتضي الاقتضاء كحصول العلم بالذات
 وان كان الاقتضاء وجبا
 عند عدم وجود
 في الذهن لا وجود
 في صدق الموضوع

مع انهم اعلموا ان
 عند من اسس وجودها
 بالنظر الى ما
 كما بين عند من
 فانه من من
 ولم يغير مع
 الانقسام العلم
 بالكلية بل
 فيكون العلم
 فيكون العلم
 فيكون العلم

فان قولهم ان المفهوم لا يحصل بدون ثبوت الموضوع في الذهن بكل من الحكمين بهذا الاعتبار يقتضي وجود الموضوع في الذهن و
 انفكاك احدهما عن الآخر واما المساواة الاتفاقية فلان المفهوم باسرها موجود في نفس الامر لكونها محكوما عليها بالاحكام الصادقة في نفس الامر فموضوع البتة ثابتة في نفس الامر فكما ان عقلة الشطب يعتقد بجانب ذلك وبالعكس قوله ويمكن الجواب عما اورده ويمكن الجواب عما اورده على الامر الثاني والوجه الاول بان الكلية كما لمفهومية بصفته ثبوتية لا تفهم عباداة عن محيز الاشياء الكثرة المحققة او للقدرة بحسب الجداول المطابقة لها كما بين في ص والتعبير بالمفهوم العددي تغيير بالادغام والموجود الخارجي لكونه شخصا خارجيا لا يصلح لكونهما ان يوصف بهما لكونهما متفرعين على نحو فيما بخصوص مفهومهما استدعيان لوجود الموضوع في ظرف اخر يصرف فيه التعريف وذلك انما هو في الذهن وبهذا يظهر الفرق بين الدليلين والاستدلال الاول لانهما بالنظر الى ما يستدعيه مجموعهما والاول بالنظر الى ما يستدعيه مطلق الربط او المجاني

فان قولهم ان المفهوم لا يحصل بدون ثبوت الموضوع في الذهن بكل من الحكمين بهذا الاعتبار يقتضي وجود الموضوع في الذهن و
 انفكاك احدهما عن الآخر واما المساواة الاتفاقية فلان المفهوم باسرها موجود في نفس الامر لكونها محكوما عليها بالاحكام الصادقة في نفس الامر فموضوع البتة ثابتة في نفس الامر فكما ان عقلة الشطب يعتقد بجانب ذلك وبالعكس قوله ويمكن الجواب عما اورده ويمكن الجواب عما اورده على الامر الثاني والوجه الاول بان الكلية كما لمفهومية بصفته ثبوتية لا تفهم عباداة عن محيز الاشياء الكثرة المحققة او للقدرة بحسب الجداول المطابقة لها كما بين في ص والتعبير بالمفهوم العددي تغيير بالادغام والموجود الخارجي لكونه شخصا خارجيا لا يصلح لكونهما ان يوصف بهما لكونهما متفرعين على نحو فيما بخصوص مفهومهما استدعيان لوجود الموضوع في ظرف اخر يصرف فيه التعريف وذلك انما هو في الذهن وبهذا يظهر الفرق بين الدليلين والاستدلال الاول لانهما بالنظر الى ما يستدعيه مجموعهما والاول بالنظر الى ما يستدعيه مطلق الربط او المجاني

قوله في الخارجية...
 قوله في الخارجية...
 قوله في الخارجية...

عليها بأنها اذا فشرت بما حكم فيها على جميع الافراد الذهنية والخارجية
 يلزم المصادمة على جميع الافراد الذهنية كان رجعا الى الذليل الذي
 جميع الافراد في نفس الامر فتجده عليه بانها منحصرة في الخارجية
 من ينفي الوجود الذهني فلا يحتاج الى وجود اخر وان بعض الفلاسفة
 للبس مردوه غير الخارجية من كل موجود حتى كذا وبعضها متعلق
 الغير الخارجية وبعضها منحصرة في الذهنية والافراد بطلان
 الاخيرين دون الاول فلا يلزم بطلان هذا النوع ليس على
 لان خلاصة التقريرين ما ذكرنا ولا مشك في ان جميعها الى الاول
 الاول ولا يلزم المصادمة لان المراد بالمحقق ما عدا الخارجية
قوله اذ ليس اعتبارها ايدة اذ لا يمكن اعتبارها على ما
 ان الوجود الذهني وجود حقيقة والوجود اللفظي ليس وجودا حقيقيا
 قسمه من حقيقة فلا يمكن اعتبار حقيقة بوجود اخر منه فادعى
قوله والمغايب ان يلائموا اذ لا يمكن ان يقولوا ان هذه
 كلها خارجية مقصود حكمها على الافراد الخارجية غاية الامر انها على
 حيد ما يكون الحكم فيها مقصودا على الافراد المحققة الخارجة عن وجود

قوله في الخارجية...
 قوله في الخارجية...
 قوله في الخارجية...

٣١٤

قوله في الحقيقة...
 قوله في الحقيقة...
 قوله في الحقيقة...

الفلسفة...
 الفلسفة...
 الفلسفة...

ايضاً منشأ الاكتشاف يلزم حصول الحاصل الى انكشاف المنكشف او كما هو
 على الصورة الى اصله من الشيء كائنه لاكتشافه ما بنفسها بان يقوم هي ذاته
 لاكتشافها بالعرض لا ذهنية بشهادة الحدس الصاكه عند الجهل او بالاختلاف
 الحادثة لا اولية معها كالموجود المحض فلا حاجة الى الحدس امر باني ما ذا
 في ان يكون تلك الصفة علمياً بما بالذهن وعرضه لا نهال يكون من صفات
 النفس كونه من حصوله للملأين اين يلزم حصول الشيء مستبعد حصول
 بنفسه في ترتيب عليه لاكتشافه والادراكين تلك الملأين علماً فيلزم انكشاف
 مستقلتين ولا يرد مثله على تحقيق المحض كما يتوهم لان مبدا الاكتشاف
 هي الصورة المحاطة بالحالة الاولية التي هي علم حقيقي يتجلى في الحجاب
 بقيام امر باني للصورة بالذهن فتفكر في قوة النظر **قوله** انت تعلم انه
 ان الشيء اذ حصل في الذهن بنفسه لا يشيخه يكتشف بالعرض لا ذهني
 البته والمتكف بهما يجب ان يكون قائماً بالذهن بشهادة الحدس
 الا ترى انهم سببوا على بساطة النفس ببساطة ما هو حاصل فيها
 فحصلوا الاصل في الذهن نفس لقيام به وان كان ذلك الشيء من
 هو قطع النظر عنها موجود اينه ايضاً بوجوده في نفسه لا يترتب

٣١٩

على انكشافه بالعرض لا ذهني بشهادة الحدس الصاكه عند الجهل او بالاختلاف
 الحادثة لا اولية معها كالموجود المحض فلا حاجة الى الحدس امر باني ما ذا
 في ان يكون تلك الصفة علمياً بما بالذهن وعرضه لا نهال يكون من صفات
 النفس كونه من حصوله للملأين اين يلزم حصول الشيء مستبعد حصول
 بنفسه في ترتيب عليه لاكتشافه والادراكين تلك الملأين علماً فيلزم انكشاف
 مستقلتين ولا يرد مثله على تحقيق المحض كما يتوهم لان مبدا الاكتشاف
 هي الصورة المحاطة بالحالة الاولية التي هي علم حقيقي يتجلى في الحجاب
 بقيام امر باني للصورة بالذهن فتفكر في قوة النظر **قوله** انت تعلم انه
 ان الشيء اذ حصل في الذهن بنفسه لا يشيخه يكتشف بالعرض لا ذهني
 البته والمتكف بهما يجب ان يكون قائماً بالذهن بشهادة الحدس
 الا ترى انهم سببوا على بساطة النفس ببساطة ما هو حاصل فيها
 فحصلوا الاصل في الذهن نفس لقيام به وان كان ذلك الشيء من
 هو قطع النظر عنها موجود اينه ايضاً بوجوده في نفسه لا يترتب

على انكشافه بالعرض لا ذهني بشهادة الحدس الصاكه عند الجهل او بالاختلاف
 الحادثة لا اولية معها كالموجود المحض فلا حاجة الى الحدس امر باني ما ذا
 في ان يكون تلك الصفة علمياً بما بالذهن وعرضه لا نهال يكون من صفات
 النفس كونه من حصوله للملأين اين يلزم حصول الشيء مستبعد حصول
 بنفسه في ترتيب عليه لاكتشافه والادراكين تلك الملأين علماً فيلزم انكشاف
 مستقلتين ولا يرد مثله على تحقيق المحض كما يتوهم لان مبدا الاكتشاف
 هي الصورة المحاطة بالحالة الاولية التي هي علم حقيقي يتجلى في الحجاب
 بقيام امر باني للصورة بالذهن فتفكر في قوة النظر **قوله** انت تعلم انه
 ان الشيء اذ حصل في الذهن بنفسه لا يشيخه يكتشف بالعرض لا ذهني
 البته والمتكف بهما يجب ان يكون قائماً بالذهن بشهادة الحدس
 الا ترى انهم سببوا على بساطة النفس ببساطة ما هو حاصل فيها
 فحصلوا الاصل في الذهن نفس لقيام به وان كان ذلك الشيء من
 هو قطع النظر عنها موجود اينه ايضاً بوجوده في نفسه لا يترتب

[illegible]

من صفات النفس منكشفة عند هاب نفس وجودها للنفس واما ماله
فذلك الصوة فيكشف بانكشاف الصوة فعلم بها كصورة فاحاجة فيها الى حد
المرحز العالم عند التحقيق فويرتجى به الاشياء وذلك النور هو نفس وجود
المجرد للعالم وقد فسر الوجود بالنور لعدم الظلمة واما وجود الشيء المعلوم بالفعل
باجزاء لا يخفى المذكورة فظهر انكشافه عندكم ومن هنا قسم العلم الى حاضر
المعبر وعلل المحقق لري ان الشيء اذا تجرد في ذاته عن المادة وغوايتها
تحصل له حالة نورانية بها ينكشف الاشياء الخاصة عنه ولا يكون هذا الحاله

من لوازم التجرد هذا ومعنى حصوله عرضي باخذ حصول الشيء في ذلك
حدث وتعلقا به واختلاطها معه فخطا عرضيا بحيث يصير الصوة الحاله
للمخلوط بها مائلا لانكشاف ماله تلك الصورة المخلوط بها فيصير ان
ان تلك الصورة النورانية ينكشف الشيء او صراحة علمية فيجلى ان الحاله
على تلك الصوة جلا بالعرض وسيلقي ما عليه قوله فهذا المحل الحاله
آلة المحل في حاشيته على شرح التمهيد هذا الوصف هو كما اصل المصداق
عند بالفارسيته بدليل قول ان العلم صفة للعالم فهذا الوصف يقوم باله
ويكون له تعلق بالصورة فالتعلق بالمصدر في اصله بل بالمفعول والصورة

من صفات النفس منكشفة عند هاب نفس وجودها للنفس واما ماله
فذلك الصوة فيكشف بانكشاف الصوة فعلم بها كصورة فاحاجة فيها الى حد
المرحز العالم عند التحقيق فويرتجى به الاشياء وذلك النور هو نفس وجود
المجرد للعالم وقد فسر الوجود بالنور لعدم الظلمة واما وجود الشيء المعلوم بالفعل
باجزاء لا يخفى المذكورة فظهر انكشافه عندكم ومن هنا قسم العلم الى حاضر
المعبر وعلل المحقق لري ان الشيء اذا تجرد في ذاته عن المادة وغوايتها
تحصل له حالة نورانية بها ينكشف الاشياء الخاصة عنه ولا يكون هذا الحاله

من صفات النفس منكشفة عند هاب نفس وجودها للنفس واما ماله
فذلك الصوة فيكشف بانكشاف الصوة فعلم بها كصورة فاحاجة فيها الى حد
المرحز العالم عند التحقيق فويرتجى به الاشياء وذلك النور هو نفس وجود
المجرد للعالم وقد فسر الوجود بالنور لعدم الظلمة واما وجود الشيء المعلوم بالفعل
باجزاء لا يخفى المذكورة فظهر انكشافه عندكم ومن هنا قسم العلم الى حاضر
المعبر وعلل المحقق لري ان الشيء اذا تجرد في ذاته عن المادة وغوايتها
تحصل له حالة نورانية بها ينكشف الاشياء الخاصة عنه ولا يكون هذا الحاله

العلمية ايضا فائمة بالذهن فيما وتلك الحالة مقدار ثمان مجل واحد فاما
بالذهن كالتعجب والضحك لا يقوم احدهما بالآخر وان كان متعلقا به وهذا
من التعلق لا يوجب حمل ذلك الوصف على الصورة العلمية وهو وانما يوجب
بالمواضع موضوع واحد كالضحك والتعجب ههنا ليس يتم حمل عليه بالحسب
التعلق ما يشق منه على صيغة المفعول وهو المفهوم للعلوم كما يحل مفهوم العالم
ما يقوم به ذلك وهي النفس الناطقة فهذه التحقيق من المحسنة للمحقق له
وان ترك وجهه لعله وجها وجها لا يحصل في نفسه **قوله** وذلك لان
جعل التصديق اعني الكيفية او دعائية التي تعبر عنها بالانوار شية بل ورون
العالم الحقيقة لا يخلو عن المسامحة اذ في القسم بار تكا بعموم مجاز وفي
ان يراد بالتصديق هي محالة الازالة اذ كية المقارنة بالادعاء فافهم **قوله**
وطشأ الاضاف الى المراد بالوجود العينه هنا وجود الشيء بنفسه لا بصورة
يترتب عليه الاثار سواء كان بحسب في نفسه او بحسب موضوع بحيث يتم
ن ينتزع منه نفس ذلك الشيء كالزوجية الحاصلة بنفسه لا بصورتها في الاربعة
يخرجاء ان هذا النوع الوجود لها ليس خارجيا ايضا ترتب الاثار عليه
ملحقة بموضوعها كاهو سبيل الاثار لا موانع ان تراعيه فوجود الشئ

على المعبر
والاصل بالافعال
من التعلق لا يوجب
بالذهن كالتعجب والضحك
لا يقوم احدهما بالآخر
وان كان متعلقا به
هذا من التعلق
لا يوجب حمل ذلك
الوصف على الصورة
العلمية وهو وانما
يوجب بالمواضع
موضوع واحد
كالضحك والتعجب
ههنا ليس يتم
حمل عليه بالحسب
التعلق ما يشق
منه على صيغة
المفعول وهو
المفهوم للعلوم
كما يحل مفهوم
العالم ما يقوم
به ذلك وهي
النفس الناطقة
فهذه التحقيق
من المحسنة
للمحقق له
وان ترك وجهه
لعله وجها
وجها لا يحصل
في نفسه
قوله وذلك لان
جعل التصديق
اعني الكيفية
او دعائية التي
تعبر عنها
بالانوار شية
بل ورون
العالم الحقيقة
لا يخلو عن
المسامحة
اذ في القسم
بار تكا بعموم
مجاز وفي
ان يراد
بالتصديق
هي محالة
الازالة اذ
كية المقارنة
بالادعاء
فافهم
قوله
وطشأ
الاضاف
الى المراد
بالوجود
العينه
هنا وجود
الشيء
بنفسه
لا بصورة
يترتب
عليه
الاثار
سواء كان
بحسب في
نفسه
او بحسب
موضوع
بحيث يتم
ن ينتزع
منه نفس
ذلك
الشيء
كالزوجية
الحاصلة
بنفسه
لا بصورتها
في الاربعة
يخرجاء
ان هذا
النوع
الوجود
لها ليس
خارجيا
ايضا
ترتب
الاثار
عليه
ملحقة
بموضوعها
كاهو
سبيل
الاثار
لا موانع
ان تراعيه
فوجود
الشئ

٤
 العلية بالذنب من الاعيان المذنب
 العلية باعتبار نفس جباريتها
 عورة ذنبية تافهة لا تفتن من بين
 لما قد بين ان لون الصورة
 عليمه والاخصاص ثم
 ما يكون مقتضى ذلك
 بطريق ما بين ان التامر فارجه
 قوله من ان التامر

قوله ان قولنا ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير

بالاعتبار وكذا ان العلم لا يدل على التقدير
 ومن ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير

قوله هذا ظاهر في ان المراد بالتقدير المصادق فانه شبه تعالى بما يتقارن
 بين المعالم والمعالج المصدق وضح باختلاف موضوعهما والموضوع هو
 فيكون ان يكون مصداق المعلوم بعينه العلم دون العالم الا ان يقال بل يمتد
 لعالم المعلوم فان العلم بما يتقارن ذات العالم وصفاته علم حصول
 للغايرة للمعلوم كما سياتي الله تعالى **قوله** فانه لو كان بينهما
 ان العلم بما هو غير ذات العالم وصفاته ومعلولته المستندة اليها او وجود
 الوجود اشر منه في ذات العالم ولا شك فان ذات العالم لها وجود
 هي حقيقة المعلومية مغايرة للحقيقة المعتمدة في مصداق كونها علما ليست
 غير تغاير لصلها ولا تغاير لها ولا معلول لها فاذ بد في العلم بها من
 للغايرة لها بالاعتبار فنكون قد انظر **قوله** قال الشيخ آه في دليل علم
 علمنا بانفسنا بصورة كيف يتبين نفس ذلك نفسا من صورته اخرى وايضا
 بظهر منه وجود الاشياء غير انها كيف في انكشاف ما لذات الاشياء وجود
 لصفة انضمامها للعالم الا ترى ان وجود الاشياء كيف في انكشافه من

قوله وانما يظهر منه
 ان قوله تعريف علم ان
 المختص فان يشاء
 الا انكشافه عن غيره

قوله ان مغايرة العلم للمعلوم
 لا تنافي لان العلم للمعلوم
 سوية متفرقة ان يكون العلم
 كيف والعلم هو العلم
 للمعلوم مع انه لا يستلزم
 مع العلم له ان لا يستلزم
 ان لا يكون له ان لا يستلزم
 ان لا يكون له ان لا يستلزم
 ان لا يكون له ان لا يستلزم

قوله ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير
 لا يقتضي ان العلم لا يدل على التقدير

المقصد الحاسبي من اختلاف التمايز في المعدومات

قوله حتى يحسبها كالحجج أدنى من العلمان بوجودها الخاصة التمايزية بحسبها ليس بالبحسب مجرد هاهنا
 خصص يعتبر في ذلك الاضافة الى الموجودات التمايزية الوجود وهي ليست بوجود انتزاعية تمايزها بالاضافة تمايز
 بحسبها لا بحسب الوجود في الخارج او عند من يقول بان الوجودات الخاصة متحققة في الخارج بخلاف تمايز او
 المضافة الى المعدومات فانه مما يتنازع فيه فانهم **قوله** وعلى ذلك ينبغي ان يظهر كلام المصنف رحمه قوله
 والحق فيه انه وظاهر كلام الشارح وهو قوله مع انه متصف بالاعتناء بالمعدومات تمايزية يدل ان على ان
 اثبت الوجود الذهني بقوله بعدم تمايز المعدومات الصفة ومن نفاه يقول تمايزها فاورع عليه شراح المقادير
 بان الامر بالعكس شارح التجريد بان هذا الكلام لا يمكن احرازه في تمايز الاعداد لانها بحسب ما هو موجود
 في الذهن لا تخرج عن كونها اعدادا ومحشوحا على خلاف الظاهر بانه ينبغي ان يكون المراد من كلام المصنف
 هو ان التمايز العقلي حاصل للمعدومات فان كان لوجودها في الذهن لم يتصور ما هو معدوم مطلق بل
 المتصور هو وجود ذهني فالمعدومات الخارجية متميزة بحسب وجودها الذهني والاعتناء رائي ان
 يكن ذلك التمايز لوجودها الذهني يتصور المعدومات الصفة متميزة في العقل وذلك محال لان التمايز
 العقل فرع الاشارة العقلية بالاختلاف وهي فرع الوجود الذهني فمن انكر الوجود الذهني لا يقول تمايزها لانها
 معدومات صرفة عند لا وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلام الشارح ايضا بان يقال معناه ولا يتصور ما هو
 معدوم مطلقا مع كونه متصفا بالاشباه فيكون المعدومات متميزة متصورة مع انه محال وخلق
 الاجماع فان دفع ايراد شارح القاصد اذ لم يكن الا مرجعا بالاعتناء **قوله** وكذا ايراد آية دفعه
 ايضا ان مراد المصنف ان لا يكتفى بهم من الظاهر فخرج الاعداد بالوجود الذهني عن كونها اعدادا
 لا يضر فانها متميزة في الذهن لثبوتها فيه عند القائلين بالوجود وعند المنكرين به لما كانت معدومات
 صرفة لا يميز فانهم **قوله** مع ان الاعداد متميزة اجواب الخزع عن ايراد شارح التجريد لوجه كلامه بل من على ظاهر
 ما يتوهم لان الاعداد متميزة بالمعدومات ولو سلم انها ظاهرة هي ايضا من جملة المعدومات فالحال
 فيها انما هو من هذه الجهة لا من جهة انها اعداد **قوله** والاختلاف فيه متفرع آية قال بعض الفضلاء
 يخفى عليك ان تفرع اختلاف في ميزان المعدومات على وجه يستلزم تمايز المعدومات من حيث اشياء
 معدومات كما اشار اليه الحاشية السابقة على اختلاف في المعدومات انما يكون صحيحا اذا كان لقا
 بثبوت المعدومات فالا بنبوت الحد الذي للمعدومات بالظاهر ليس **قوله** على تقدس شئته
 يكون تمايز الاعداد الخاصة بحسب انفسهم حيث لا اضاف في التمايز بل تمايز الوجودات الخاصة بحسب الام
 الى الموجودات فمن يقول بثبوت المعدومات يقول تمايز الاعداد متضمن لها كون نكرة لا يقول بذلك على ان
 الدعوى يكون مخصوصا تمايز المعدومات التي هي في الماهيات امكنه بحسب ما قد تقدم **قوله** فالفرعية
 ههنا ليس ان اعلم ان الفرعية بحسب الحقيقة هي بتبني الشيء وجودا وعدما فاطلقتها
 في كلام الامام والقائل ليس على معناه الحقيقة بل في قولهم بمعنى ان لا يمكن القول
 بالشيئية بدون القول بالزيادة فهو مما يتوقف عليه توقف المعدول على بعض علله

المقصد الحاسبي من اختلاف التمايز في المعدومات

وكلام القائل معنى ان القول بالزيادة القول بالشيئية على نحو روم الاوهم لا بغض المراد بالفرعية هنا
 مطلق الاستبعاد الشامل استبعاد الملزوم الازم واستبعاد العلة التي اقتضت معلولها على سبيل عموم
 المجاز فأمثل **قوله** الاول لان يقيد اوجه الاولوية انطباقه على مذهب جسيم لا شاعرة بخلاف
 دليل المصنف الاختصاص بمذهب الشيخ الاشعري واتبعه **قوله** وهذا اذا اخذنا ما يعنى
 قول هذا القائل مبنى على اخذ اللواتكيفية للوجود الخارجى وعده اذ على تقدير اعتبارها ككيفية الوجود
 المطلق والعدم المطلق يكون كل موجود في ظرف ما ممكنا فلا معنى حينئذ لقوله مطلقا أى ممكنا
 كان او ممثلا لا يخلو عنهما فالاطلاق في قوله وقع بازاء تقيده الماهية بالممكنة ولا يمكن جعله على
 ما يعنى الممتنع مطلقا لانه منفي بالاتفاق فأمثل **قوله** وهذا التنبيه عليها اذ هذا دفع لتوهم وهو
 ان اريد بالوجود والشيئية في العقد من ماهما في الخارج فكل منهما مفيد وان اريد بها ماهما مطلق
 فكلها غير مفيد ووجه الدفع ان التغاير بين مفهوم ما يذهب الى ان المتبادر من الوجود عند الاطلاق
 هو الخارجى وهو المراد هنا بخلاف الشيء المطلق وهذا تنبيه عليه فافهم **قوله** يمكن تقريره
 هذا التقرير جدي يقصد منه دفع اعتراض الشارح وجواب المصدر عن هذا الدليل **قوله**
 الثبوت زائدا اذ انما زيادته بحسب المفهوم فظاهره واما زيادته على خصوصيات الماهيات بحسب
 المصادق فاذن مصداقه لو كانت خصوصية معينة منها لم يكن الماهيات الاخر بخصوصيات ثابتة
 ومقترنة لا انتفاء تلك الخصوصية عنها وان نقصنا الاوهم في الاذى مصداقه نفس الماهيات
 بالممكنة لانه سلب بسيط ومصادقه يجوز ان يكون خصوصيات متعددة بخلاف الاول الثبوت
 فاذا تم هذا البيان يتم تقرير المحشة المحقق والا فالزيادة بحسب المفهوم لا تكفى المقصود لان هذا
 التقرير لا يتوقف على زيادة الوجود والتقرير بحسب المصادق لا يتم على تقرير زيادتهما كالمفهوم
 ايضا وان كان مصداقهما نفس الماهية كما هو مذهب الاشعري على ترجيح المحشة المحقق فتفكر
 فانه دقيق **قوله** واما عندنا فظاهره بناء على الترادف بينهما فان نقض بان الثبوت
 الشبسية والتقرير الاذى ليس نائلا على الذات عندهم بمعنى مرتبة فعلية الذات المتقدمة على
 الوجود اش الجعل بالذات عند الاشرافية وبالعرض عند المساوية وغير محمولة اصلا عند
 المعتزلة فلا يشك احد في تغاير مفهوم الوجود وقد سبق ان التغاير بين الشبسية والوجود
 فكيف يصح القول بالتزادف والقول بان لا معنى للوجود الا الثبوت فيقال ان الحكم بالتزادف متعلق
 بلفظي الثبوت والوجود عندنا وكما اذا اخذ الثبوت بمعنى التقرير ومرتبة فعلية الماهية في
 اريد بالوجود مطابقه ومصادقه ولا شك في ان مطابقه هو تقرير الذات وثبوت الماهية و
 لهذا اذا كانت الماهية متقترنة بذاتها كان الوجود نفس ذاتها واذا كانت في تقريرها مستندة
 الى الجاعل كان مصداقه راجعا الى حقيقة فعلية هي استنادها اليه بل المحققون قالوا ان حقيقة
 الوجود ليست الا تشرذرا لذات وفعلية في ظرف فلا شك في ان الوجود بمعنى مطابقه حقيقة

حقيقة ليس لأنفس بقدر الماهية ومرتبة ذاتها وإن كان مفهومهما لا يتزاعدان متغايرين فمن
قوله وأصل عندكم فدلالة أنه أعلم أن القدر والثبوت عندهم مناط للتمييز بين الممكنات
 المعدومة ومناط صحة العقود وصحة سائر الأحكام المتعلقة بها فهو وثبوت يترتب عليه
 الآثار في الجملة ولهذا قيل أنه يخوضف من الوجود عندهم والوجود غير مرة الذات في الخارج بحيث
 يترتب عليه سائر الآثار الخارجية فالوجود مخوف من الثبوت عندهم كالقدر لكنه اقوى منه ولهذا
 ينولون للوجود في الخارج سواء كان لذاته أو لغيره أنه ثابت فيه لذاته أو لغيره ويعبرون عن وجود
 الشيء للشيء بثبوت الشيء والشيء وإذا اتبع عبارة أنهم يظهر عنه أن الوجود مخوف من الثبوت وما قبل
 أن ثبوت الماهية على وجهين أحدهما لا يترتب عليه الآثار المطلوبة منها والآخر ما يترتب
 عليه تلك الآثار المعتزلة والحكماء تفقون عليهما لكن المعتزلة يقولون بثبوتها في الخارج ^{بمعنى}
 كمال الوجهين بالوجود لكنه الأول يسمى بالوجود الذهني والثاني بالخارج فينبغي على أن الثبوت
 والتقدير عند المعتزلة عبادة عن نحو الوجود في الخارج لكنه لا يترتب عليه الآثار المطلوبة ^{بمعنى}
 وأحكامها المختصة بهما لأنه لا يترتب عليها الآثار في الجملة فافهم **قوله** متصفة بثبوت
 ألا يقال إن الاستحالة ممنوعة فإن تقرير التقدم على الوجود والمساوق له في المرتبة على اختلاف
 القولين في الحق أصلا عندكم حال الوجود من غير لزوم محذور فيجوز أن يحصل عندكم أيضا
 ذلك **لأننا نقول** أن التقرير عندنا مطابق الوجود ومصدقه والفرق بينهما كما بين حقيقة ^{الشيء}
 ومفهومه فلا استحالة في اجتماعهما وإنما عندكم فليس كذلك لتخلف الوجود عنه في العدوم الممكن
 مخوف من الثبوت أحدهما اقوى والآخر أضعف فانضاف الشيء الواحد بهما معاني الخارج هما يشهد
 الوجدان والبرهان بطلانه **قوله** ولا يرد عليه أنه لأن اعتراض السامع مبني على ما قلناه
 بأن المحذور اللازم عليهم كون العدوم الثابت موجودا يكفيه قوله لا معنى للوجود إلا الثبوت
 ولا مدخل لزيادته وكذا اعتراض المص بقوله قلنا مبني على المقطع والمجزء بأن الوجود هو ^{الشيء}
 مطلقا عند المستدل والمحذور اللازم منه هو بحاله وإنما على تقرير الاستاذ المحقق فلا
 يرد عليه شيء من الاعتراضين لأن المحذور اللازم على تقريره هو كون الماهية حال الوجود
 متصفة بثبوتين ولا شك في أنه يلزم من مجموع الأمرين زيادة الثبوت على الماهية ولو
 الوجود بمعنى الثبوت اتفاقا على الوجه الذي بينه وعموم الثبوت لا ينافي كون الوجود بمعنى ^{الشيء}
 ذاته مخوف منه فافهم **قوله** الأعداد عند المتكلمين أنه هذا جواب عن النقض بتحقيقة
 أن لمراتب الأعداد بحسب تقوُّرها وانتراعها من المعدومات وجودا في الذات بنفسها
 أو يترتب عليه الآثار وهي بحسب هذا الوجود متناهية بالاتفاق لا نقطاعه بانقطاع
 الاعتبار وأيضا لما وجد في نفس الأمر مع غل النظر عن اعتبار العقل يترتب عليه الآثار
 وهو كون المعدوم في نفس الأمر بحيث يصح انتراع العدد منه وهذا الوجود ^{هية} أيضا منت

بالعقل عند المتكبرين واما عند الحكماء فهمي وكانت غير متناهية بالنسبة لوجوه الدهر لكنها
بحسب عدم ترتيبها وضعا وتعالى ليس فيها ترتيب عند ذلك عدم تعيين موجد الارتفاع في نفس
الامر فلا يجري فيها التطبيق لا بشرط الترتيب في اجرائه وسياتي تفصيله ان شاء الله تعالى
قوله يجري فيه التطبيق الاجمال الى انه يعني ان تصورنا لاجموعها بحيث لا يشد عنها
شيء ثم تصورنا مجموعها لغيرها انقص من الاول بقدر متناه ولا شك في ان العقل يحكم حينئذ
حكما اجماليا بان كل واحد من اجزاء المجموع الاول ان كان بازا له جزء من الثاني يلزم التساوي
لا نأمن في المساوات وقوع كل واحد من احد السلسلتين بازا ل واحد من الاخرى كما نعلم بالزوا
والنقصان عدم ذلك والا فينقطع الناقص والزائد لا يزيد عليه الا بقدر متناه فالحكم متناه
قوله لا نقول ان فرضيه ان هذا الاعتبار فيها اي خذها بحيث لا يشد منها شيء
وهي محض لا وجود ل واحد السلسلتين عند تصورهما بمفهوم اجمالي اصله لا في الخارج
ولا في الذهن بل انما الموجود في الذهن ذلك التهم على وجه ينطبق على جملة الوجود بحسب
الفرض والتقدير فليس ههنا الا وهو التطبيق بحسب الفرض لا بالحقيقة اذ حقيقة ان يحصل
مبدء احدهما على مبدء الاخر والذهن ^{في الخارج} تطبيق احدهما باسرها خارجا وهذا على
الاخرى على وجه التساق والانتظام في ان اوزها من متناه او في حد هو الذي حتى ينقل الزيادة
من جانب المبدء الى ما يقابله ومن البين انه يتوقف على وجود الاحاد بالمرتب في ظرف
التطبيق فتأمل **قوله** وان كان اعتبار كل منه لا يعني اعتبار كل واحد من تلك المرتبة
متناهية وصحة انتزاعه امر ثابت في نفس الامر بحسب وجود منشأ انتزاعه قال
الحشمه المحقق هذه العادة الغير المتناهية امر اعتباري موجود في نفس الامر ولو بدله من
الانتزاع والاحاد باسرها كثره محضة الحقيقة لها فلا يصح ان يكون منشأ انتزاعه فيكون
في الخارج السلسلة حقيقة هي مرجعها فادعى هذه العادة على طبيعة الوجود منشأ انتزاعه
هذه الاعداد اللاتناهية **فان قيل** منشأ انتزاعها هي المعدودات اللاتناهية من حيث
انها معرفة للرجدة وهي موجودة على سبيل التعاقب بالاتفاق على وجه الاجتماع من
تتبع وضعي وطبعي عند الحكماء لكن المفهوم ذلك المجموع المرتب لا مصداق له بالفعل
في نفس الامر **قلنا** الموجودات متناهية الغير المرتبة وضعا وطبعيا لا يصلح ان يكون منشأ
لا انتزاع تلك المراتب المتشعبة اذ لو بدلكل واحد منها من تعيين مورد الانتزاع الذي لا بد
العقل جملة معدودة بعد جملة معدودة فينقطع بانقطاع الاعتبار فتأمل **قوله**
هذا الزام على الخصم ان يعترف بهذه الكلية بناء على نفى الصفا الزائدة على ذاته تعالى بخلاف القائلين
بالاتمامية غير جادة عندهم ولما كان الدليل الزاميا فلم يتوجه عليه نقض بصفاته تعالى فانهم
قوله نعم يتوجه عليه **ان فان قيل** يستوجب هذا ايضا وكذا ما اشار اليه بقوله وان المطلوب

ثبوت المعدوم قطعا لان الدليل الزامى يكفي لزوم كون الثبوت مسبوقة بالنفي ولو اذنا وهو
منه بم **قوله** هذا الجواب على تقدير النزول بالترام الشق الثاني اعني كونها ممكنة التقرر فان
ذهبوا الى انها واجبة التقرر ولا ينافي ذلك امكانها بحسب الوجود في زعمهم فتحصل الجواب عن قائلهم
بمنع لزوم الحدوث وما يلزم من الدليل هو كونها مسبوقة بالنفي وذلك مما اشرنا
فك الحاشية فلا يلزم ان يكون الذات محدثة مسبوقة بالعدم وان اريد بالحديث
المعنى الاعم فالسليم ان كل ممكن محدث انتهى توضيحه ان معنى الحدوث على تقدير العموم كون
الذات مسبوقة بالنفي وبالعدم في الخارج سبعا انك كما اذا كانت بمعنى المسبوقية بالغير
سبعا ذاتيا من تدقيقات الحكماء دون المتكلمين **قوله** وما ظن انها الا الظان هو الفاضل
المحشيه وتوضيح مراده ان اريد بالتقرر معنى غير الوجود كان النزاع لفظيا فانك اذا قلت
الواجب ما يجب تقرر بلا ما يجب وجوده اريد بالتقرر غير الوجود ونحن اذا قلنا الواجب ما يجب
تقرره اريد فانه الوجود والكلام في ثبوت المعدوم ثانيا واثباتا على تقدير كون النزاع معنويا
بانيكون التقرر نفس الوجود فلا يتم جواب القائل للبنى على النزاع اللفظي ورد المحشيه بوجهين
احدهما ان النزاع في عموم التقرر عن الوجود حتى يكون المعدوم تقرر في الخارج معنوي
فجواب القائل مبني على القول بالعموم وتقرر المعدوم من غير تأثير من الجاعل والاخر ان هذا
الدليل بعد تسليم المغايرة بين الوجود والتقرر كما يشهد اليه قوله الذات المتقررة في حال
العدم واجبة التقرره وان كانت المغايرة باعتبار عموم التقرر في زعم الخصم و باعتبار
المفهوم مع التساوق في الصدق عند التحقيق فتأمل **قوله** لعل المراد من المشهور ان العلم
بمرض مصنف الى الوجود وان اضيف في النظر الى غير فهو يرجع عند التحقيق والاولم يكن نقيضه و
قيل انه مقصور لاضافة الى الوجود والحق ان الرفع كما اضيف الى الوجود باضيف الى الذات سلب
الذات مقدم على سلب الوجود عند القائلين بل جعل البسيط وفي مرتبة واحدة عند القائلين
بل جعل المؤلف بل حقيقة عدم بطلان الذات ويتبعه رفع مفهوم الوجود على المذهب المختار
كما ان حقيقة الوجود تقرر الذات ومفهوم الوجود يلحقه وعنوانه فيكون الموصوف بالعدم
نفي الذات عند الفرقين ولا يعبر قيا من سائر العدميات عليه لا التوجب رفع الذات
وانما اورد المحشيه للحق كلمة لعل اشارة الى ان الجهل وان كانوا غافلين عن هذه الحقيقة
لكن الاطلاع عليها مرجعهم عند تدقيق النظر فاندفع اعتراض المصنف فتأمل **قوله**
يستلزم توارد الحيثية كما سلكا كانت واحدة وكثيرة وتوضيحه ان الوحدة النوعية مثلا اذا
اوردت على الانواع الكثيرة يلزم منه توارد الوحدة الجنسية اذا كانت تلك الانواع مختلفة
بالجنس لان النزع الواحد لا يتقوم بالجنس واحد ويلزم توارد الوحدة الشخصية ايضا
في مرتبة شخصيتها واذا كانت متحدة بالجنس يلزم الاخير وكذا اوردت تلك الوحدة

على الأشخاص المختلفة بالجنس فإنه يستلزم توارده الوحدة الجنسية والتخصية أيضا في مرتبة الشخص
وكذلك إذا وردت الكثرة النوعية على الطبيعة النوعية المشتركة بين الأشخاص مثلا فإنها إذا صارت
طبايع مختلفة نوعا فتوارد الكثرة النوعية عليها فهذه الأنواع المنكثرة أما متشابهة في الجنس فصي
تلك الطبيعة بتمامه طبيعة جنسية مشتركة بين تلك الأنواع وتلك الأشخاص فصيروا نوعا أو
متخالفه بالجنس فصيروا تلك الطبيعة اجناسا متكثرة وتضاهي تلك الأشخاص أنواعا متخلفة
بالجنس فتوارد الكثرة النوعية على تلك الطبيعة النوعية أما توجب فتوارد الوحدة الجنسية أو
الكثرة الجنسية وعلى تلك الأشخاص المتحدة بالنوع فتولد الكثرة النوعية والجنسية
وعلى هذا القياس فتولد الوحدة أو الكثرة الشخصية ولا شك في أنها سفسطة ظاهرة البطون
ولزومها بين الظاهر المراد بالترايلوت ههنا في الوحدة والكثرة وأما ما بينه الشارح أن
السفسطة هي جواز تعاقب الحركات والسكنات فلزومها غير بين من عدم التباين لذواتها
وعدم الاتحاد كذلك فتأمل **قوله** عبارة أخرى آية هذه العبارة الأولى من عبارة المصنف
والشارح والتفصيل أن الكلام إن كان في الأنواع المعدومة فلا يخلو ما إن يراد بالتباين والاتحاد
ما هما نوعان فالجواب باختيار الشق الأول بل لزوم المحذور وأن أراد شخصان فباختيار
الشق الأول والثالث فنقل عنه أن في النوع الغير المنحصر فرد اختيار الشق الأول وفي المنحصر فرد
اختيار الشق الثالث **قوله** بالنظر إلى طبايع الأنواع من حيث مع عزل النظر عن الأشخاص فخص
الجواب باختيار الثالث إذ ليس ههنا في تلك المرتبة اتحاد شخصي وتباين شخصي وإن كان
الكلام في الأشخاص المعدومة فإن أريد بالاتحاد والتباين ما هو نوعان فالجواب باختيار
الشق الأول في اشتراط الأنواع المتعددة وباختيار الثاني في اشتراط النوع الواحد وإن
ما هما شخصيان فالجواب باختيار الأول فقط والكل فمتأمل **قوله** والمتعارف تقديمه
لأن التفصيل بعد الإجمال وقع **قوله** وانت خبير آية هذا رد على كل من السؤال والجواب فإن
الاستحالة مشتركة للزوم كما يدل عليه التعميمات فنقل عنه أن في التعميد الثاني إشارة إلى ما ذكره
في جواب السؤال عن النقص لا يتم به **قوله** يعني كون الصفات اعتبارية لا يدفع الاستحالة
فلا يتم به الجواب **قوله** يلزم ههنا في الشق الثالث فإنه إذا جاز تولد الوحدة والكثرة
بسبب امر خارج عن الماهية فيلزم جواز اجتماعهما باقتضاء العلل الخارجية عنها فنقل عنه
وذلك لوجود الوحدة في ضمن الكثرة انتهى ومن البين أن مورد ههنا طبيعة مشتركة بين تلك
فليتأمل **قوله** فالأولى أي فالأحسن في الجواب عن ذلك السؤال بالتفصيل المذكور
كلاما استحال في تولدها بهذا الوجه من التفصيل عن الموجودات كذا لا استحالة فيه بالوجه
المذكور من التفصيل عن المعدومات الثابتة أيضا ويمكن حمل ذلك الجواب على هذا الوجه من
الاستحالة

فان الاول صبي على ان لا يثبت حال العدم والثاني ان الماهية حال العدم يقتضي الوحدة وكل منهما
مخالفا لتصور محتمل بان الثابت من كل نوع من الممكنات وحال العدم افراد غير متناهية فقل عنه
وايضاً يلزم على الاول ثبوت المظهر ما هو مطلق بدون الخصوصية فهو القول بالمثل الاول وطوبى
وقد ابطورة في مقامه وعلى الثاني يلزم ان يصير للعدم بعد الوجود شيئاً اخر انتهى في ذلك
لان اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات وايضاً رفع اللوازم يوجب رفع الملزومات
ان ينتفي في حال الوجود ما هو ثابت حال العدم فتأمل **قوله** فذلك للتأثير لان التأثير
الخارجي على القول بالجعل المؤلف عبارة عن جعل الشيء موجوداً في الخارج وذلك يقتضي ان يكون
المجعل موجوداً في الخارج لان اشركون الماهية موجودة فيه لا الاتصاف او الوصف فان رفع
حجاب الفاضل المحض عنه بان حاصل الاستدلال ان اثر في التأثير الخارجي لا بد ان يكون
في الخارج والشيء من الوجود والاتصاف لا يصح ان يكون موجوداً فيه فلا يصح ان يكون اثره في
الاولية ايضاً لا يكون اثره في التأثير مطلقاً فتأمل **قوله** فان جعل هذا الامر كذا
جعل الامر الثبوتى الصادق على تلك الافراد ما هو مفهومها وحقيقتها عن مفهوم المنفرد
اخر غير ان مفهوم المعدوم كان اظهر من لزوم الفساد لان صدق مفهومهما اظهر من
صدق غيره عليها لانه محتاج الى كونه اعم من مفهومهما مثلاً فانهم **قوله** وفيه ان الامر
الا ان يقال ان بيان الخصية المنفية موقوف على بيان اعمية المعدوم ولذا يلزم من مفهوم
الخصية المنفية **قوله** لا يكفي في تميزه اعلم ان التميز بمعنى كون الشيء بنفسه
منفصلاً عما عداه مستلزم للثبوت فاذا كان الشيء متصوفاً بكنه ذاته كان هذا التصور
في التميز المستلزم للثبوت بخلاف تصور الشيء بوجوبه فانه وان كان موجباً للتميز عند
العقل بوجه ولو بالعرض لكن لا يستلزم هذا النحو من التميز العلمي تفرده وشبوته وكذا
كون الشيء غير متصور بهذا الوجه لا يوجب التميز اطلاقاً انا تصور المتغيرات لذا
بعضها بوجوب كلي دون البعض ويحكم عليها ايحاً او سلباً مع انه لا يلزم منه تميز بعضها عن
بعض بحسب اذ انها ذاتها وخارجاً **فان قيل** يمكن تصور كل معدوم ممكن بكنه ذاته اذ
ليس ههنا امر يوجب بقائه متصوراً بنفسه فيجب ان يكون مميزاً في نفسه حتى يمكن ذلك التصور
قلنا لما كان المعدوم باطلاً لذاته وفاقداً للحقيقة لم يكن له كنه الا بحسب الفرض والتحسين فكان
بالوجوب وذلك لا يوجب التميز المستلزم لتفرده ذاته وثبوت حقيقة فتأمل **قوله** لا يجوز
قائماً بنفسه لان الوجود لكونه غير موجود ليس مثل الاعراض المحتاجة الى الموضوع في الوجود
العدم فيجوز ثبوتها حال عدمها عن قيامها بموضوع وأما الوجود فهو معدوم دائماً وابقا
الى تفرده ذات الموصوف لانه صفة انتزاعية في حد ذاته فلا يشاء واحداً لا يختلف في شيء من
الاحوال فلوفره له ثبوت وتفرده في نفسه كان محتالاً الى الماهية في نفسه تفرده وشبوت نفسه

فلا يجوز قيامه بنفسه في حال اصاب فعله تغير ثبوته يكون ان ليا علمها هو مذهبهم فيكون صفة
 الماهية في جميع احوالها الفرضية من الوجود والعدم والحال وجودها فقط فعله تقدير اتصاف
 الماهية حال عدمها يلزم اجتماع التقيضين عاذا المفروض ان الوجود غير متغاي عنها وهذا
 يندفع ما قيل انهم يقولون بثبوت الاعراض في العدم من غير ان تقوم بالجوهر فمثل جائز
 في الوجود بل لا لزوم كون الشيء الواحد موجودا او معدوما **قوله** وبه يندفع ما قيل ان
 المورد الفاضل المحض ويمكن تقرير ايرادها على وجهين احدهما ما سبق من انه اذا كان ثابتا
 في حال عدمه وعدم الماهيات كان معدوما ثابتا في الخارج من غير قيامه بشيء من الماهيات
 المحددة فذلك يكون صفة للمعدوم حال كونه معدوما بل يكون قائما به حال كونه موجودا
 فلا يلزم اجتماع التقيضين وتقرير الدفع ما من انفا والاخر انه على تقدير ثبوته حال عدمه يكون
 معدوما متصفا بالثبوت في الخارج ولا يكون قائما بنفسه بل يكون صفة للوجود دائما لا للمعدوم
 فموصوفه على ذلك التقدير يكون موجودا ازاو ابد فذلك يكون اجتماع التقيضين والحكاية العلم
 حادث على ما هو المختار فلو كان وجوده حال عدمه امر ثابتا غير قائم بنفسه بل بالممكن المعدوم
 يلزم اجتماع التقيضين **قوله** يستدعي ثبوت المثبت له الا حاصله ان بحجج القول باستد
 الثبوت ثبوت المثبت له في ظرف ما لا يحصل المطر وهو ثبوت المعدوم في الخارج بخصوصه
 فلا يتم التهرب فلا يتوهم انهم انكروا الوجود الذهني فالظرف عندهم منحصرا في الخارج وبهذا
 الحكم منهم لا يضر ما نفع على انه يكفيه ثبوته في علم الفاعل وهذا مما لا يسكرونه فتأمل **قوله**
 اللهم الا ان يقال ان اشار به الى ضعفه اذ لا ريب في ان مفهوم الثبوت مغاير لخصائص
 الذات وهذه المغايرة يكفي في كونه صفة وعدم كونه ثابتا في الخارج بحسب الهوية والمصد
 كفي الامكان والوجود لا يقدح في ذلك فانهم **قوله** وفي الثاني معنوي انه هنا نزاعان
 احدهما في ثبوت الاحوال فان من القائلين بها ذهبوا الى ثبوتها على انها واسطة لا على انها
 معدومات ممكنة والقائلين بها من اهل الحق وجمهور المعتزلة ذهبوا الى انها ليست
 والاخر النزاع بين اهل الحق وجمهور المعتزلة فاهل الحق اقتصروا ثبوتها على انها ليست
 موجودة وجمهور المعتزلة على انها ممتنعة الوجود فانهم **قوله** كانه اشار
 الى بقوله صالحة لمروضية احدها لان مفهوم الماهية من حيث هو هو من العوارض كالوجود
 ويطرح للمروضية هو ما يصدق عليه ذلك المفهوم وفيه ان ما يصدق عليه مفهوم الماهية
 ليس من الامور العامة الا ان يقال ان اذ به مصداق ذلك المفهوم من حيث العموم اعني
 الماهيات من حيث اتحادها معه وانطباقه عليها باعتبار كونها معقولة مع قطع النظر
 عن الوجود لا خصوصياتها لان احوال المبحوث عنها هي ما تلحق الماهيات الصالحة للوجود
 والعدم عمولا الماهية المحصورة بعينها ولا كذلك المفهوم العارض من حيث هو فتل **قوله**

لما
 في
 في
 في
 في

الحكيمة التقديرية المتعلقة ^أهـ يجمع في ذلك في نظر الباحثين لا عرض البحوث عنها إنما الحق
 الماهية بعد كونها ممكنة أي صلاحية الوجود والعدم **قوله** لا الحكيمة التعليلية لا حتى يكون البحوث
 عنها نفس مفهوم الماهية من حيث هي هي باعتبار انطباقه على الخصوصيات من حيث أنها يصح
 تعقل مع غير النظر عن الوجود وتكون بحسب صلاحية الوجود والعدم على البحث عنها لا قيد بالبحوث
 عنها وهذا على الناحية المحسوسة حيث قال لما كان البحث عن الماهية من جهة كونها وسيلة لمعرفة
 الله تعالى وهذه من جهة الامكان الذي هو له صلاحية الوجود والعدم كان البحث عن الماهية
 من هذه الجهة متأخرة عن البحث عن نفس الوجود والعدم مع قطع النظر عن كونهما عارضين
 والبحث عن الماهية من حيث أنها معروضة لهما والبحث عن الوجود والعدم من حيث نفس ذاتهما
 أو من حيث أنها عارضان لها فلا تأثم البحث عنها بما هي معروضة لهما وأما حاصله أن البحث على
 البحث عنها كونها وسيلة لمعرفة الله تعالى وهو من جهة الصلاحية المذكورة ولا ريب في أنها
 على البحث والبحث لا أجل هذا المعنى متأخر من البحث عن نفس الوجود والعدم ونجني فساد ذلك لأن
 حكيمة الامكان هي التقديرية لا التعليلية لما عرفت انقاول أن البحث عن الوجود والعدم من حيث
 نفس مفهومها بما هو موهوب من ^{حسب} إتيانها من العوارض إذا البحث عن الامور العامة من حيث
 شمولها لأفراد الوجود وعروضها لها ولأن البحث عن الماهية لما كان لكونها وسيلة لمعرفة الله
 تعالى كان البحث عن الوجود والعدم وسائر الامور العامة لأجل ذلك المعنى وهذا المعنى لا يحصل
 فيها إلا من حيث عروضها للهيئات الممكنة فيلزم أن يكون البحث عنها من جهة عروضها
 للهيئات متأخرة عنها فتأمل **قوله** لكن فعليتها في الخارج أي أنه ان فعلية الماهية على القول
 بالجعل البسيط متقدمة على الوجود وعند القائل بالجعل المؤلف مساوقة له لا يتقدم أحدهما
 على الآخر فلا معنى لتقدم الوجود على فعلية الماهية إلا أن يقال مرتبة الفعلية بسنخها وإمكانها
 متقدمة على نفس الوجودية لكن الفعلية في الخارج أو الذهن في خصوص ظرف متأخرة
 عن الوجود فيه فتأمل **قوله** والماهية هذا التركيب أي هذا المعنى كما يظهر بالتأمل في
 الهيئة التفصيلية الحاصلة من الأجزاء الخارجية التي هي المادة والصور من حيث أنها
 معروضة للوحدة أو اعتبارية ولا شك في أن هذا المعنى لا يقد في جواب ما هو له من محض
 في الحد والنوع والجنس وأيضا ليس المعنى ما به الشيء هو وفان ما به المركب هو ونفس
 مجموع المادة والصور من حيث الأجمال والوحدة الحقيقية لا الهيئة التركيبية
 التفصيلية الواحدة بالاعتبار ولا يخفى أن هذا المعنى غير متعارف لأن يبحث عنه فذكره ثم
 لا طائل تحته فافهم **قوله** ههنا غير مناسب إلا في بيان تميز الماهية عما عداها من
 الامور الخارجية المسلوقة عنها في مرتبة ذاتها لأن مصدق هذا السبب مجرداتها ليست
 لها إلا أنها ليست عارضة لها ايضا لأن احتمال العروض في تلك الماهية لا امتناعها ساقطة

من الاعتبار وكذا ذكر الاجزاء الغير المحيطة بها موكك لانها ممتنعة بحمل عليها وكذا ذكر الامور الباطنة
 ما لم يبق في تلك المرتبة الاحتمال الذاتية بالمعنى الشامل للعينية فتبقى لذاتية عنها بل في المقصود
قوله فالاولى ان يقال انه انما قاله فالاولى انه يمكن ارجاع قول المحيي الاول وقول بعض الفضل
 ليه بادنى تصرف عن الظن **فان قيل** مصداق المواد الثلاث نفس الحقائق وصفاته تعالى ايضا
 من هذه مع انها يعد من العوارض فالبیان لا يتم فيها **قلنا** الامكان الذاتي ليس بعارض فانه سلب
 البسيط والوجوب الذاتي وسائر صفاته الحقيقية وان كانت عرضية بحسب اصطلاح المنطق لكنها
 ذاتية حكمية والكلام في العوارض الحكمية فافهم **قوله** اذ لا مدخل هنا بخصوص الوجود
 فيه اشارة الى مدخلية مطلق الوجود كما هو المختار عند الاستاذ المحقق خلافا للمعلم الحكمة اليمانية
 بشيخ الرئيس في زعمه اذ هذا ذهب الى ان لوازم الماهية مستندة الى مرتبة نفس الماهية المتقررة المتقنة
 على الوجودية كما حقق في موضعه فافهم **قوله** انها تلك الملاحظة اى الملاحظة المخصوصة
 من حيث كونها ملاحظة نفس الماهية دون ما عداها ولا شك في ان الماهية بحسب الملاحظة
 بخصوصها منفكة عن جميع ما هو خارج عنها لانه لم يلاحظ معها ومعنى صدق سلب العوارض
 في ذلك التماثل بعينه بحسب نفس الامر ان صدق ذلك السلب عنها فيه بلا اعتبار المعتبر به
 فوض النارض من حيث ان ما عداها ليس نفسه لولا جزمها في نفس الامر فافهم **قوله** بل يصدق
 ذلك اى يصدق ذلك السلب بحسب نفس الامر مطاوع من غير تقييد انها في تلك الملاحظة
 لا يخفى عليك ان صدق سلب ما عداها انما هو في خصوص تلك الملاحظة باعتبار انها لا تخفى
 الماهية فقط فاحذف تلك القيد لم يصدق اذ هي في نفس الامر متصفة بالوجود والوحدة
 وغيرهما في تلك الملاحظة وان لم يكن ملحوظا لان الواقع عبارة عن ستة كون الشيء في نفسه
 لا من جهة خصوص تغل العقل وفرضه وان كان ذلك الكون بحسب النظر الاخر الموجب لكونه
 في ظرف بعينه وجودا في الملاحظة او الذهن او الخارج لكن تلك الخصوصية متعلقة في اعتبارها
 كونه واقعا في نفس الامر فالوجود في نفس الامر لا يجب ان يغاير الوجود في الملاحظة بالذات
 نفس الامر بالغاء الخصوصية وهذا معنى قواهم الملاحظة من مواطنها فلا يصدق ان الماهية
 بحسب نفس الامر مطلقا ليس حادها انها اى في اعتبارها وانما صدق هذا السلب فيها
 بحسب خصوص الملاحظة التي هي من مواطنها بالغاء الخصوصية الهمة الا ان يجعل
 الخصوصية ايضا من مواطنها فتأمل **قوله** ولا يلزم ارتفاع اى انت خبير بطروقه في
 نفس الامر لان تلك المرتبة من مواطنها وارجاعه الى ارتفاع المرتبة عنها لا يمنع فتأمل
قوله لا عن الجزئية والعينية اى لانها من العوارض فلا يصح ذلك التفسير لان يقال
 ليس الرتبة الجزئية والعينية نفس مفهومهما بل ما يعبر عنه بهما اعني نفس الماهية
 التي هي من حيث هي والداخل فيها فارتفاع الوجود والعدم من مرتبة نفس الماهية لا انسان

المأخوذة من حيث هي مثل عبارة عن ارتفاعها عنهما فيصير التعريف واليه اشار بقوله وسلم
 فان هذا **قوله** وسلب سلبها عندها وهذا ظاهر الفساد وضروفاً امتناع خلاف الشيء عن كونها
 ذاتها او غير ذاتية ويلزم اجتماع النقيضين كما في تفصيله فتذكر **قوله** لا مرجع ارتفاعها
 بمعنى انه لان مرجعه سلب المرتبة عن الوجود مثلاً وسلب المرتبة عن سلب الوجود
 الجواب ان في السلب المعقود انما يكون كذا لو كان الكلام في السلب المعقود بمعنى سلبه لعدوله الى
 في المرتبة وليس كذلك بل انما الكلام في السلب البسيط كما فصله المحقق فيكون مع عدم سلب
 عن الوجود سلباً بسيطاً ورفع سلب هذا السلب البسيط فتأمل **قوله** تحقيق المقام انه
 حاصله ان التناقض اذا اعتبر بين القضايا فارتفاع النقيضين محمولاً واذا اعتبر بين المقادير
 فيجب ارتفاعها عن مرتبة الماهية ضرورة كذب الوجبات باسرها في ذلك المرتبة وصدق
 سوالها فاحفظ **قوله** اذ كما ان الاول انه تعليل لكذب الوجبات كلها معدولة كانت او
 ولصدق السوالين باجمعي فسلب العينية والجزئية عما عدا الماهية بالقياس اليها مصداق
 تلك السلب لا نفس مفهومها اعلم ان كلام المحقق الدواني في الحاشية القديمة وشرح التجويد
 صحيح في اعتبار السلب محمولاً واخذ النقيضين مفرقاً في تجويز ارتفاعها وتقريرها بصدد
 وكذب الوجبات سيد على ان النقيضين اذا اخذت قضيتين لا يجوز ارتفاعها وان سلبت
 والجزئية مصداق تلك السوالين لا نفس مفهومها وارجعها ومن اراد الاطلاع فلا يرجع
 فتذكر **قوله** فانه ينادى انه اشارة الى ان هذا الاعتراض مما ينبغي ان لا يسمي
 لان ما قاله لجهة المتأخرين مبني على اعتبار السلب محمولاً لان التناقض قد يقع بين المفرد
 بالصدق على الشيء الواحد ايضا فالكتاب والذات مثلاً متناقضين وكذا الموجود والمعدول
 فاذا جعل محمولين كانا من العوارض المساوية عن مرتبة الماهية والمعارض قد عقل عنه وعجز
 بانه اعتبار صدق السلب البسيط وسلبه وهو اجتماع النقيضين لا ارتفاعها وهذا وهم
 بطور ان سلب السلب عندنا اما في قوة السالبة للمعدولة او السالبة السالبة المحمولى على كلا
 التقديرين بل يكون نقيضاً للسلب البسيط بل للسلب الثابت الذي هو من العوارض السلوية
 عن تلك المرتبة فلا يجامع صدقاً وصدقه مع السلب البسيط ليس باجتماع النقيضين
 ولا نسلم ان صدق سلب السلب بحسب ظروف يلزم الوجود في ذلك الطرف ختم يلزم
 من صدق الوجود وسلبه البسيط اجتماعهما وبهذا ظهر فساد قول المعارض ان الارتفاع
 من السوالين كلها كاذبة كالموجبات بخلاف الوتران منها فالحق ان السوالين كلها صادقة
 كاذبة وانما احتمال كون سلب السلب بمعنى رفع العقد السلبى المستلزم لصدق العقد
 الايجابي فساد كما سياتي انشاء الله تعالى **قوله** فستذكر جداً انه
 اعتبار التناقض بين الوجود والعدم واعتبارا بين العدم وعدم العدم مستند جداً

رفع الوجود فهو نقيضه بالاجماع فيكون الوجود ايضا نقيضا للعدم بمعنى انه موضوع للاحتمال والافتقار
 من النسب المتكررة فالاعتبار في كون الشيء نقيض الشيء كونه سلبا له او مسلوبا به وكون عدم الشيء
 ايضا نقيضا للعدم غير مسلم من تلك الاوجلة الا اذا اخذ العدم المضاد اليه سلبا ثابتا وهذا
 لا يفيد المعارض كما فضلناه ولا بأس في ان يكون الشيء واحدا نقيضا لآخرهما بمعنى رفع
 والاخر بمعنى المرفوع به وقد مر تحقيق الحق فيه ايضا فتفكر **قوله** وورد السلب على
 جواب سوال مقدم وهو ان العدم بمعنى سلب الوجود سلبا بسيطا نقيضا لسلب السلب بمعنى
 رفع العقد السلبى الملزوم لصدق الوجود لا بمعنى سلب السلب الثابت فاذا صدق السلب
 البسيط وسلب السلب بذلك المعنى يلزم اجتماع الفقيضين البتة وتقرير الجواب ان السلب
 المحققين في العقد وادعى الايجاب مطلقا او اما بمعنى رفع النسبة السلبية الى العقول
 وغير معقول نقل عنه كيف ويلزم حينئذ عند اتحاد الموضوع والحكم باعتبار وحدة النسبة سلب
 القضاء ولا يخلو احد انتهى حاصله ان يلزم على ذلك التقدير سلب القضية بتمامها عن موضوعها
 فانهم **قول** ينصرون سلب السلب بمعنى رفع العقد السلبى الا اذا اوجز السلب على صفة
 العقد السلبى حتى يرجع الى ان هذا العقد ليس بصادق في الواقع فهو بالحقيقة وادعى النسبة
 الايجابية المعبرة بين العقد السالب وصدقه وهذه الموجبة من لوازم للعقد المعبرة بالغا
 الاول فان الادعاء بالنسبة يلزمه الادعاء بصدقه وهذا هو التصديق الثاني فلا يكون
 سلب السلب بذلك المعنى ايضا نقيضا للعقد السلبى بل هو رفع لا فائدة فتفكر **قوله**
 فان قلت ان هذا السؤال ذكره الفاضل المحشر واجاب عنه بان يمكن ان يقال مرادوا
 بالاحظة الاخرى الملاحظة الغير الداخلة في الملاحظة الاولى ولا يكون بنفسها بالذات
 وهي الملاحظة للغائبة الاولى الخاجنة عنها باعتبار المتعلق لا باعتبار نفسها وانت خبير
 لانه بظاهره يدعى ان ملاحظة الذاتيات الحاصلة في ضمن ملاحظة الذات يكفي للحكم بمجلا
 العرضيات مع انه ليس كذلك لان الحكم مطلقا يستلزم تعدد الملاحظة المتعلقة بالطرفين المغايرة
 في نحو من العقل ولا يكفي الملاحظة الواحدة المتعلقة بالماهية بالتصوير الاول وبذلك
 ثانيا وبالعرض وضمانا ان يريد ان مصداق ذلك الحكم هي الملاحظة الواحدة فهو ايضا
 فاسد لان مصداقه نفس الموضوع من حيث هو هو لا الملاحظة التقينية فيها ملاحظة
 الذاتيات فتدبر فيه ان يمكن الرجاء الى جواب المحشر المحقق فتأمل **قوله** بعد ادراكها
 الملاحظة ان تفصيله ان ملاحظة الماهية التي هي بعينها ملاحظة ذاتياتها احوالا ونفصا
 كافية في مصداق ادراك الحكم بمفهوماتها المحفوظة في مرتبة ذاتها فانها في تلك الملاحظة
 بحيث يصح تحليلها اليها وادراك لثبوتها بخلاف العرضيات المحتاجة الى ملاحظة اخرى
 غير المصداق المحل للغوى اى ما يصدق به ويجعل صادقا وبالحكمة ما يحتاج اليه

النسبة بين الماهية ومفهومها مجرد ملاحظة الماهية وذاتياتها المحيطة معها اجالا وتفصيلا
غير ان توجد ههنا ملاحظة اخرى متعلقة بغيبها بخلاف الحمل اللغوي في العرضيات وبهذا لا
الاعتراض **قال في الحاشية** ارد بالحمل اللغوي والحمل الحقيقي ماهو المشهور في صورة ثبوت الحمل
للموضوع من حيث حصولها في الذهن وصورة الامر حيث انها حاصلة فيه والحق ان الحمل اللغوي
نفس تلك الصورة والحمل الحقيقي مصداقها انتهى **قول** انما ارد به المعنى المشهور لا ماهو الحق
لان تلك الملاحظة ليست مصداقا له بل للمعنى المشهور وانما مصداقه ههنا نفس الماهية ^{حيث}
هي ولا فيها مشالا تنزع الذاتيات مع عزل النظر عما عداه فتأمل **قوله** فمكان المصداق للحمل
الحقيقي اذ يعني لها مكان مصداق الحمل اللغوي المشهور ملاحظة الماهية وذاتياتها فقط كان
مصداق الحمل الحقيقي المقابل له في الذاتيات نفس ذات الموضوع فقط وفي العرضيات هي مع
غيرها وبه يثبت المظهر اعني مغايرة الماهية وذاتياتها للعوارض بحسب مصداق الحمل
كما من المحسوس المحقق فتفكر **قوله** هذا مبني على **فان قيل** يمكن اجراء البيان المذكور على
تفسير كون تلك اللوازم من معلولات نفس الماهية بما هي هي من غير اشتراط الوجود بالمظهر
في الاقتضاء على ماهو مختار البعض فانها انما يقتضيها حين الوجود لا يشرط فيمكن الاتصاف
بما يقابل بالنظر الى مرتبة نفسها المتقدمة على الوجود فلا معنى لبيان على القول بشرطية الوجود
قيل لما كان نفس الماهية بما هي هي مقتضية لها من غير مداخلية مطلق الوجود وان كان
ذلك الاقتضاء ناشيا من نفسها فقط حين الوجود كان نسبتة معلولاتها اليها بالوجوب لا
بالامكان فيمتنع اتصالها بما يقابل بالنظر اليها نفسها بما هي هي بخلاف ما اذا كان الوجود
فان الوجوب حينئذ يستند الى مجموع الماهية والوجوب لا الى الماهية فقط فلا ينافي الامكان
بالقياس اليها نفسها **فان قلت** لما لم تكن الماهية من حيث هي الالهية ومفوماتها
مصدق سلب جميع ما عداها ^{وهي} في تلك المرتبة فيكون الاتصاف بكل من للتقابل ^{ممتنع}
فيها فك معنى الامكان بالنظر اليها **قلت** امتناع الاتصاف في تلك المرتبة لا ينافي ^{مكان}
النظر اليها مع عزل النظر عن حيثية ذاتية عليها كما ان حصول اتصافها بالوجود في تلك
المرتبة ممتنع مع حصول الامكان فيها بالنظر اليها فتفكر **قوله** كما يدل عليه ^{فلهذا} انه لا يند
على سلب اقتضاءها لها بحسب نفس ذاتها من حيث هي هي فتلك العوارض المعلولة
لا تستند الى نفسها فقط بل اليها مع الوجود لا بخصوصه فانهم **قوله** فاذا قلنا الانسان
اذا واما ينبغي ان يعلم ههنا ان العقد كما يقصد به الحكاية عن الواقع مع عزل النظر عن
خصوص ملاحظة مرتبة نفس الماهية كك قد يقصد به الحكاية عن مرتبة ماهية
الموضوع فيجوز ان يعتبر فيه من حيث هو لا نه شرح تلك المرتبة وعنوانه وفأدرك
النتيجة قد يكون تميز الموضوع عن غيره بلا تعلق الحكم به كفي زيدان العالم طريقا

يقتضي التميز عن سائر الجاهل وقد يكون نعلق الحكم به كما يكون شيئاً واحداً واعتبارات واحدة
بأحد هاتين الحكم عليه فيجب نعلق الحكم بذلك الاعتبار ولا يلغو التقيد به فحينئذ يرجع التقيد
في المعنى إلى ذلك الحكم إيجاباً كان أو سلباً فتقيد الموضوع بالحيثية الدالة على قصر المحاط على
نفس ماهية مغفلة عما عداها من الحيثيات يقتضي أن البحث عن الموضوع إنما هو بهذه
الحيثية فيعود التقيد إلى النسبة وما كان السلب مما هو سلباً لا يصح أن يقتضي بقاء
اللا يصلح أن لا يتكيف بكيفية لأنه ليس بشيء كان عند تأخره عن الحيثية التي هي عنوان الموضوع
متعلقاً ومقتضى إيجاباً فالتقيد يدل على أن المحاط يعود إليه من حيث هو مفهوم ثابت لشيء في
مرتبة ذاتة فيرجع المقيد إلى ثبوت السلب ويكون العقد موجبة معدولة أو سالبة المحمول
ففي المحمول العرضي يجب تقديم السلب على تلك الحيثية حتى يكون السلب ولزم على الربط أو لزم
على الحيثية التي هي عنوان ومقدم على الربط فيحتمل أن يكون العقد السلبى صادراً فقولنا
الإنسان ليس من حيث هو باللف يقتضي سلب ثبوت الالف عن الإنسان بخلاف ما إذا
قلنا الإنسان من حيث هو وليس باللف بتقديم الحيثية فإن الربط ولزم على السلب
يدل على نعلق السلب بالإنسان المأخوذ بهذه الحيثية كما عرفت فيكون السلب ثابتاً فيكذب
العقد إلا إذا كان هذا السلباً في الموضوع كما في العددياً فاحفظ **قوله** لأنه وارد على ماهية هذا
دليل على أن الحيثية عنوان الموضوع مقدّم على الربط فليست برابطة وإنما الربط فيه مقيد به
من حيث هو وقيل إن الربط في العقد المحكي عن مرتبة الماهية هي هذه الحيثية الدالة على أن
المقصود به النسبة إلى الموضوع بحسب هذه المرتبة إذ معناها في قولنا الإنسان من حيث
إنسان الف مشترك إن الإنسان في مرتبة الماهية مما ثبت له الالف وإذا كان الدال على المقصود
هنا هذا المحل دون ما هو بحسب الواقع هو التقيد بالحيثية كانت هي الرابطة **فان قيل**
هذه الحيثية من تنمة الموضوع وعنوانه والربط يجب اعتباره بعد تمام الموضوع فيكون متقدماً
على الربط الدال على النسبة **قلنا** كونها من تنمة الموضوع لا ينافي دلالتها على الربط بالإنسان
كأن المحمول وأجزائه قد بدد وعليه لا نرى أنهم قالوا إن كان في قولهم كل شيء كان شيئاً بأجزاء
ولكن صار العكس المستقيم بعض من كان شيئاً بشيء فقام **قوله** أنه يريد على تعليل السلب
إلا فيكون مقيداً بالحيثية والسلب ثابت بناءً على أن السلب البحث لا يصلح للتقيد ببقاء
مذهب قدماء أهل الصناعة وإنما على ما ذهب إليه العامة من صحة تقيد وتكفيه بكيفية
حتى يكون العقد سالباً مقيداً **فنقول** يلزم حينئذ أن لا يكون هذا المقيد نقبضاً إلا
المقيد بتلك الحيثية كما ذكرنا عند عدم اعتبار الموضوع بهذا المقيد والكلام في صدق السلب
الذي هو وقع الإيجاب المقيد بها **وقيل** على تقدس تقيد السلب بالحيثية وإن كانت القضية
سالبة على زعمهم لكن التقيد بها تفيدان الذات بهذه الحيثية هو المصدق للسلب ليس

بل مصداقه نفى العينية والحرثية فلا يصدق السلب المتيقن ايضا وقية نظر لانك قد عرفت ان مصداق
 المحل الثغري وكذا سلبه على تقدير التقيد بها بلا حظة الماهية من حيث هي فيكون الحثية في العقد
 السالب هو المصداق للحكم السلبى لا نفى العينية والحرثية وانما هو مصداق المحل الحقيقي وسلبه
 فتأمل **قوله** ومغضفة بالتقدم الى تفصيله ان الحقيقة اذ الوحظ من قبة مالمية واحدة ذاتها
 منغم ضامعا لها من حيث انها لا يلاحظ معها ما شئ يكون معرفة عنه بحسب خصوص هذا الملاحظ
 حتى عن الوجود المحلوظية والتقدم هذه الملاحظة بخصوصها ظرف لنفس الماهية فقط فيكون ظرفا
 للتعريف وايضا مخلوط بها في نفس الامر فهم ما ظرف للخلط والتعريف باعتبار ان ثم اذا لاحظها العقل
 ثانيا مع الحثية الزائدة عليها لكونها مستندة الى المبدء الفياض ويظهر منها الاثنا للحقيقة
 بهذا الظرف وكونها منسوبة اليها العوارض للسووية عنها او كونها متعلقة للملاحظة بعين ان يحكم عليها
 في هذه الملاحظة الثانية بانها موجودة في تلك الملاحظة في نفس الامر وان لم يلاحظ وجودها فيها
 وكذا يحكم عليها بانها متقدمة على العوارض باسرها وبانها ملحق بظن ذلك للملاحظ بان يكون مصداق
 المحل انفسها في الملاحظة الاولى بحسب كونها فيها مخلوطة بها في نفسها هي في تلك الملاحظة يكون
 بحيث يصح للعقل ان يلاحظها ويحالي الى نفسها الى تلك الا موصوفة الملاحظة الاخرى المتعلقة بها
 مع حثية اخرى فظرف الخلط هي الملاحظة الاولى وظرفا لا تصاف بها هي الملاحظة الثانية ويكون
 الا تصاف انتزاعا فانها بحسب تحصيلها بالوجود في الملاحظة الثانية بحيث يصح انتزاع الوجود
 والتقدم والتقدم والمحلوظية عنها بالنظر الى تلك الحثيات ومن ههنا يظهر الفرق بين ظرف
 الا تصاف مطابق الحكم وبين مصداق المحل فتفكر **قوله** وان ههنا اعتبار آخر اى غير الاعتناء
 الاول لانه هي مرتبة نفس الماهية وحدها ذاتها المعترات في الاعتبار عما هو خارج عنها فان النظر
 في هذا الاعتبار مقطوع عن اعتبار التعريفية والخلط فيه لمحاظ الانسان مثلا من غير النظر
 الى اعتبار مرتبة نفس الماهية او خلطها بالعوارض في ظرفها او تجربتها عنها فيها والمراد بقوله
 ان تكون الحثية معلومة بالملاحظة ان يكون هذه الملاحظة مرسله عن اعتبار القدم والتعريف
 كما في الاعتبار الاول وعن الخلط كما في اعتباره بشرط نبى وغير ذلك فهذا الاعتبار يجمع مراتب
 الماهية واعتباراتها فاعني اعتبار الانسان مثلا محصور في جميع مراتبه وهو بهذا الاعتبار
 موضوع للمهمة ومحمول لا يحتاج الى سلب اساس الى محمول واحد لا يمتد به اجتماع المتقاربات
 باعتبار القدم بل لان الماهية في قودا بربوتها من حيث ان المحتد ان اجابا سلبا لا سلبا فذلك
 المحسوس المحقق في هذا الاعتبار ابهام جماع التبيين لاجتماعها في نفس الامر فاهم **قوله**
 فلا يرد انه آه هذا لغير دعوى السؤال المذكور بقوله **فان قيل** من المفضل المحسوس ووجه دفعه ان
 الكلام في عرصة الماهية من حيث هي وهذا حظة الكلية والحرثية والعينية والخبر بمسيلة
 عن هذه الماهية في ملاحظتها فلا يمكن التردد الذي ذكره للمورد حتى يحاط بفتحها والقوة

بالنظر إلى كليتها العينية باعتبار الثاني بالنظر إلى الجزئية والغيرية **قوله** وكذا لا يريد أنه هذا يريد
 على الجواب وقد فعلنا ذلك لأننا في نفس الأمر لو لم يكن في عمر يلزم سلب شيء عن نفسه دون
 الإنسانية من حيث هي إنسانية والكلام فيها وسلب الإنسانية من شروفي هذه الملاحظة
 لا يجب سلبها عند في نفس الأمر مثل **قوله** لا تنفك التركيبية والمراد بالخطأ هنا أن يكون
 مما ينضم إليها التبدد فتقوى العلم ووجودها في الخارج مما لا مرتبة فيه مرتبة فقط **قوله**
 والتحقيق أن هذا المراد بالأمر المحضلة هي نهاية الوجود للنوعية وللشخصية فإن الشخص برفع
 الابهام عن النوع بحسب الإشارة كما أن الفصل يرفع الابهام عن الجنس بحسب الذات وانقلنا
 ههنا لأن غير هذا الموضع قد يعبر الابهام والتحصيل بالقياس إلى سائر العوارض أيضا حتى في الجزئية
 الحقيقة ومن ههنا يقال أن هذا الاعتبار إنما يجري في المبدء بالقياس إلى محصله سواء كان
 بتحصيله في مرتبة الماهية النوعية أو الشخصية أو في مرتبة متأخرة عنها من مراتب الوجود
قوله لا بشرط شيء أنه أعلم أن معنى كل من الاعتبار الثلاثة بحسب الاصطلاح الأول
 معناه باعتبارها بحسب الاصطلاح الثاني فإن معنى بشرط شيء في الأول اعتبار الماهية مكشوفة
 بالعوارض ومعرضة لمن غير أن يعتبر متحصلة بها في مرتبة ذاتها بخلاف الثاني وكذا في
 بشرط شيء فإنه في الأول بمعنى أخذها خالية عنها في الوجود بخلاف الثاني إذ فيه بمعنى
 اعتبار التحصيل بها لأنها بهذا الاعتبار ماهية تامة متحصلة بذاتها لا بتلك الأمور وإنما
 ملحقة بها مثل حقوق الأمور الخارجية بها حتى يكون المجموع الحاصل منها مركبا خارجيا ماهية
 واحدة محصلة بها بل يصدق عليها بهذا الاعتبار أنها بشرط شيء بحسب الاصطلاح الأول وكذا
 معنى لا بشرط شيء وهو ظن أنه الخاشية في هذا الاعتبار اعتبارات الأول أن لا يلاحظ مع
 كونه لا بشرط شيء بل يلاحظ نفسه فقط والثاني أن يلاحظ مع كونه لا بشرط شيء والمجموعة
 بالاعتبار الأول والجنسية بالاعتبار الثاني وبهذا يظهر جواب الخزع عن الإشكال الذي نقل من
 قاطع غور يأس للشفاء في الحيثية الآتية لكن المذكر في الشفاء أظهر في الجواب لأن الفرق بين
 بشرط شيء وبشرط لا يظهر من الفرق بين ملاحظة لا بشرط شيء وعدم ملاحظة بل أقوال في
 هذا الجواب لا يلزم تكرار الحد الأوسط لأنه حينئذ يختلف بحسب العنوان دون المعنوي و
 الاختلاف العنواني ليس لاختلافه حقيقة انتهى **قوله** هذان اعتباران لا يختصان بالاصطلاح
 الثاني بل هما يجريان في الثالث بحسب الاصطلاح الأول أيضا فإن الإنسان مثلا إذا لاحظ
 مع كونه لا بشرط شيء فهو موجود على الأشخاص وموضوع للمهملة فتفكر **قوله** لا تنفك
 التركيبية لا حاصله الموجود في الخارج يجوز أن يكون هوية بسيطة والكليات أمور عقلية
 ينتزعاها العقل من تلك الهوية فلما يلزم من وجودها وجود المطلقة هذا يصح على تكرار وجود
 الحقيقة الكلية والحق خلافه كما سبق **قوله** ومن الدين أنه هذا تحقيق وتبين الجواب

عن ذلك البحث عاين ان الماهية بشرط شئ بحسب الاصطلاحين موجود في الخارج لان الانسان المكتشف بالعوارض
موجود فيه بالحقيقة المحصلة الملحوظة بالتشخيص موجودة في الخارج وان لم يكن مركبة من الماهية والشخص
فهنا وخارجا **قال في الماهية** سواء كان ظرف الملائخ خارجا او ذهنا فان
وجود الملائخ في الخارج لا يستدعي ان يكون ظرف الملائخ خارجا فالماهية بشرط شئ تصدق على
ما يكون كل من القيد والتقييد داخلان وهو الفرد وما يكون التقييد داخله فيرون القيد وهي المحصلة
وما يكون القيد داخله فيرون القيد وهو الشخص عند من زعم ان الشخص نوع مركب من الماهية
والشخص عند القدماء والمحققين والحق ان الثلاثة الاول امور اعتبارية والوجود في الخارج
هو الرابع **اقول** هذا مبني على ان القيد اعني الشخص كالقيد امر اعتباري لا يقال النوع
السند في القولة عبارة عن الجنس القيد بالفصل وهو امر عيني فكيف يكون الثالث مطلقا امر
اعتباريا لانا لا نسلم ان النوع مقيد بل هو حقيقة واحدة محصلة ليس فيه تركيب وتقييد في
الوجود نعم حده مركب وهو امر ذهني على ان الكلام في الاشخاص فتأمل **قول** اعتبار للماهية
مجردة آه اي ملاحظة نفسها من حيث هي من غير ملاحظة العوارض معها فهي معرفة عنها في
الاعتبار والملاحظة بخصوصها وهذا غير اعتبار الماهية المجردة في نفس الامر عما هو
خارج عنها فانها معدومة مطلقة حقيقة لها كما بينه المحقق في متصورة بعنوان
عرفية اعني مفهوم الماهية بشرط شئ والمجردة ونحوها وهذا المفهوم ليس مهية مجردة
بخلاف مرتبة نفس الماهية المتقدمة على العوارض فانها موجودة في الملاحظة بالتجريد
قد يؤخذ بمعنى تعريف الماهية في ذاتها عما عداها وقد يؤخذ بمعنى التجريد بالكلية في نفس
الامر بمعنى ان يقارنها شئ اخر فيها وقد يؤخذ التجريد عن بعض العوارض وسيجيء بيانه
انشاء الله تعالى **قول** ولعلها هي الماهية آه بمعنى انها تؤخذ مجردة بالقياس الى
الامور المحصلة لمرتبة ذاتها وان كانت ههنا مأخوذة من حيث انها محصلة لا بمعنى ان
المراد بالتجريد ههنا ما هو المراد في الاصطلاح الثاني بعينه كيف وهو في الاصطلاح الثاني مادة
وهذا جنس كما اشار اليه المحقق فيما نقل عنه ههنا حيث قال الا ان في الاصطلاح الثاني تجريد
عن النوع والشخص من حيث الذات لا من حيث النوع والشخص وههنا تجريد عنهما من حيث
انها شخص ومنوع انتهى وتوضيح ان المادة هو المأخوذ بشرط لا شئ بمعنى انها تعتبر ماهية
تامة محصلة في نفسها لا بالفصل نفسه فهي في مرتبة ذاتها المحصلة مجردة عن نفس ذات
الفصل بمعنى انها غير متصلة به فضلا عما اذا اخذ من حيث انه منوع فانه بهذا الاعتبار
نفس حقيقة النوع والمادة تغايره فيجب تجردها في حد نفسها عن الفصل سواء اخذ مع
الحقيقة او لم يؤخذ معها فمعنى قوله لا من حيث النوع والشخص ان التجريد في الاصطلاح
الثاني لا يعتبر عنهما باعتبار الحقيقة بخصوصها بل عن ذاتها بل بخلاف الجنس المأخوذ

لا يشترط شي فانه مجرد هذا في الاعتبار عن النوع من حيث هو ممنوع ومحصل له اد كونه به بهما
 لا اعتبار لوجوب كون الجنس نوعا معتبرا بشرط شي لا لا بشرط شي ولا يعتد بتجريد عن نفس ذات
 لفصل من حيث هي لانها مقارفة بهذا الاعتبار للجنس الماخوذ وكل لا ينافي كونه لا بشرط
 لشيء وشارف قوله لعل ان فيها نقل عنه عن الشيخ احتمالا اخر وهو ان يراد بالتجريد التجريد عن
 خواص المحصلة في الملاحظة بان لا يحفظ مع الحيوان الجنس شي من التحصيل بهما وعدمه لكن هذا
 ليعتد بصدق على الحيوان المخلوع على النوع ايضا فلم يظهر بينهما فرقا الا بان لا يحفظ موضوع الجنس
 بعنوان كونه لا بشرط والمخلوع عن النظر عن هذا فلا يلزم عدم تكرار الاوسط الا بالعنوان ون
 لمعنون فالاقرب والاوطى ما صرح به الاستاذ المحقق **قوله** من حيث اعتبار التجرد هاهنا
قال في الحاشية الحيوان الذي هو جنس هو بسن التجريد عن المتنوع من حيث هو
 متنوع والمشتخص من حيث هو شخص ولا بشرط بالنسبة الى غيرهما حيث المتنوع او من حيث
 مشتخص فقوله هم الحيوان لا بشرط شي جنس وبشرط لا شيء مادة لا ينافي ذلك انتهى لان
 المعتبر في المادة هو التجريد عن التحصيل بنفس ذات المتنوع والمشتخص وفي الجنس هو التجريد
 عنه بما هو متنوع او مشتخص كما مر تفصيله فتأمل **قوله** بان يفرض ما هو مخلوط اذ ما
 هو المخلوط في نفس الامر قد اعتبر العقل مجرد اعماعه فيصده عليه انه مجرد بحسب
 الفرض فالمخلوط في الواقع يكون فردا لذل المفهوم بحسب الفرض واعتبار العقل اياه مجردا
 فيجعل محكوما عليه بالحكم سواء كان على مفهومه الذهني او على افرادة الفرضية يكون
 المخلوط في نفس الامر بحسب الفرض والتقدير ويكون العقد غير يتي لان الحكم فيه على
 تقدير انطباق العنوان على الافراد ويثبت الوجود للماهية المجردة بحسب الفرض فانهم
قوله والثاني اوفق بالقيام الا لان الكلام ههنا في وجود الماهية المعرأة عن العوارض
 في نفس الامر عن وجود ذلك المفهوم نعم قوله ويقرب منه آية يلايم الجواب الاول كما
 بينه المحقق **قوله** بما يختلف باختلاف العنوان اذ اذا اخذنا في العنوان
 الوجود مطلقا يكون المسئلة محتاجة الى البيان واذا اعتبرنا الوجود الفرضي بمقتضى
 اليه **قوله** ان الوجود الذهني من العوارض الخارجية اذ **فان قيل** صرح المصنف
 بنفي كون الوجود الذهني من العوارض الذهنية ولم يصح بكونه من العوارض الخارجية
 والشارح قدس سره جعله من العوارض الدائمة في نفس الامر حال كونه في الذهن
قلنا بين العوارض الذهنية والخارجية تقابل بالذات فلو لم يحل كلام المصنف على انه من
 العوارض الخارجية بمعنى ما لا يجعل الذهن عارضا له وقيد فيه لم يمكن بينهما تقابل
 بالذات على ان ما يعرض للشيء في نفس الامر منحصرا في الذهن والحاج فاذ لم يكن من
 الذهنية كانت من الخارجية فكلام الشارح قدس سره ايضا محمول عليه والظاهر ان يقال

ان الوجود الذهني ان كان من العوارض الخارجية فحاصل النظر ما قرره المحشر وان كان واسط
 بين العوارض الذهنية والخارجية ويجمل قوله مطلقا على ما بينه الشارح قدس سره فالنظر
 يتوجه على التقدير الثاني فتأمل **قوله** قلنا لا شك الا وذلك لان الوصف لا ينتزعه
 قد يترب على الوجود الخارجي كالغوية والعري لا ووصاف العينية لا يترب على الوجود لان
 ان التضاف بها يستدعي وجود الحاشيتين في الخارج فالمراد بما يعرض للشيء في الخارج
 يكون متصفا به في الخارج ولو انتزاعا ولا ريب في ان وجوده خارجي موصوف فيه بوصف
 واقله انه ليس غير في الخارج وصحة الاخبار عنه بانه متحقق في الخارج ونحوه وان اعتبر
 في الاتصاف لا انتزاعي مجزئ كون الشيء في ظرف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه من غير
 اعتبار التميز بين الصفة والموصوف في ذلك الظرف فيكون الوجود الخارجي من العوارض
 الخارجية بهذا المعنى وان لم يكن هناك عروض واتصاف بحسب الحقيقة بل على نحو التجوز
 ولا ينافي ذلك كونه من المعقول الثاني اذا المعبر فيه نقيا وابناقا هو العروض الحقيقة
 فانه **قوله** فليس يظن الا لا تنفاد التركيب والخلط في الخارج فيجوز ان يكون الموجود
 الخارج على هذا التقدير هوية بسيطة اي غير مركبة من الماهية والتشخص ولا يكون من
 منهما بحيث يصح تحليلها الى ماهية كلية والتشخص كما ذهب اليه المنكرون بوجود الحقا
 الكلية ومنهم الشارح قدس سره فعلى هذا التقدير لا وجود للخلوط في الخارج فضلا عن
 المطلقة نقل عنه ان وجود الخلوط في الذهن من حيث هو في الذهن لا يستلزم الخلط الذي
 ولا يجامع الخلط في الخارج انتزاعي ايراد بالخلط العروض والقيام بحقيقة الوصف العارض
 للشيء في الذهن لا يكون وصفا انضماميا لاشياء لا يتصف في الذهن بالوصف العينية
 فالخلط في الذهن لا يجامع الخلط في الخارج **قوله** وجود الخلوط في الخارج اذ
 الشيء الذي هو الخلوط في لحاظ الذهن وجوده في الخارج من حيث انه في الخارج لا يستلزم
 الخلط والتركيب فيه الا ترى ان الماهية موجودة في الخارج عند القائلين بوجود الكل
 الطبيعي والخلط بالوجود في ظرف الذهن والملاحظة عند الشارح قدس سره اذ ليس
 الموجود في الخارج الهوية بسيطة وانما الازدواج والتركيب بين الماهية والتشخص
 ظرف الذهن فتأمل **قوله** والحق ان الاشخاص **قوله** في الاشياء المجزئة
 الخارجي يمتنع ان يحمل على الكل وعلى الجزء الاخر والخبر الذهني يجب ان يحمل عليها فانه
 من الماهية والتشخص ليس تركيبا خارجيا ولا ذهني فان الماهية يحمل على التشخص
 والتشخص لا يحمل على كليهما فالحقيقة الشخصية نفس الماهية النوعية مخلوطة بالتشخص هو وصف
 انتزاعي مبدء الامتياز كما ان الوجود وصف انتزاعي مبدء الآثار انتهى **قوله** هذا مبني على وجود
 الحقائق الكلية في الخارج وهو التحقيق لان كل ممكن وجوده قائم عليه الوجود والتشخص متناه فان قل

فله حقيقة اذا قطع النظر عن وجودها وتلخصها بكون نفس تصورهما لا يمنع عن فرض الشركة وهو معروض
الكلي في الذهن موجود بعينه في الخارج مخلوط بالتلخص فيكون الماهية لا بشرط شيء موجودة
في الخارج ايضا بالضرورة فتفكر **قوله** بان يكون الحثية متعلقة بالماهية آه بان يكون
لفظ الحثية ههنا شرطا لتلك الرتبة وعنوانا لها وفي مرتبة حقيقتها وحدها المأهية
على العوارض بحسب نفس الامر كما مر بيانها **قوله** بان يكون الحثية الخ اي اعتبار الماهية
من حيث ان ذلك الاعتبار اعتبار الماهية من غير اعتبار حثيتها اخرى بخصوصها معها
حتى حثيتها ذاتها المتقدمة على العوارض فليس معها اعتبار آخر زائد على اعتبار
الماهية ولو في العنوان فهذا الاعتبار يعم الاعتبارات كلها اذ لا يخفى شيئا منها عن ملاحظة
الماهية ومرة تفصيله فتذكر **قوله** مع ملاحظة عمومها آه بان يجعل العموم
والاطلاق معتبرا في العنوان والتعبير دون العنوان والمقصود بهذا الاعتبار معرفة
للکلية في الذهن ومجردة عن المنوعات والشخصات **قوله في الماشية**
اعتبار العموم مستلزم لاعتبار الماهية بعنوان لا بشرط شيء بل متضمن له وهذا يجعله
اعتبارا آخر من العموم في اعتبار العموم ليس قيدها ان المتحقق في كل مفهومة نفس العام لا مع
وصف العموم انتهى اعلم ان الاطلاق يقابل التقييد والعموم يقابل الخصوص فمعنى الاطلاق
التعريف عن القيود ومعنى العموم اعتبار الشيء نفسه مجردا عن تخصيصه بفرد دون فرد
الشمول للجزئيات وهما اذا اعتبر في الحقائق الكلية كانا متلازمين ولذا يستعمل كل منهما مكان
الآخر وكذلك المفهوم المأخوذ لا بشرط شيء بما هو لا بشرط شيء اذ وجد التعريف عن الشروط
عدمية كانت او وجودية وبالجملة المطلق بما هو مطلق والعام من حيث هو عام والمأخوذ
بعنوان لا بشرط شيء والمجرد عن الخصوصيات بما هو كذا والواحد بالوحدة العقلية عبارة
مختلفة والمقصود منها واحد فالماهية اذا اخذ من حيث العموم والاطلاق او لوحظت
بعنوان لا بشرط شيء كانت كلياً طبعياً ومطلقة عن كل واحد من الخصوصيات والقيود في
هذا الاعتبار واحدة بالطبيعة بوحدة مبهمه عقلية ومعرفة للاطلاق والعموم في
الذهن ولا يمكن وجودها في الخارج اذ حثية العموم والاطلاق يابى عن استناد وجود
الفرد بخصوصه اليه نعم نفسها مع عزل النظر عن تلك الحثية موجودة بنفس وجوده لا يقال
لما كان الكلية عبارة عن الشمول للكثرة واشترائها بينها بحسب الحل على وجه الاجتماع فيكون
ماهية الكلية موجودة في الخارج بوجود است كثيرة من حيث الاشتراك وان لم يكن موجودة
بوجود فرد واحد بعينه وحثية الاطلاق انما يابى عن استناد وجوده اليها الا عن استناد
وجود الكثرة اليها والفرق بينهما بين لا نقول وجود الشيء الواحد في الكثير لا
يمكن الابان يوجد عنه في احاد اذ لا معنى له هذه مع هذه ان كثرة الالوان كذا

لواحد منها بعينه مستند اليه ولا يمكن ان يوجد مع عروض العوم والاطلاق في شئ من الاحاد فلم يكن
وجوده بوجودات كثيرة نعم مع قطع النظر عن ذلك الوصف موجودة في الخارج بوجوده الي اذا اخذ
من حيث هو فهو مع غل النظر عن العوارض الخارجية واذا اخذ فخلوطا بها كان موجودا طبيعيا وهذا
هو المراد بصدره على الكثرة لانه مع ذلك الوصف كك فافهم **قول** المشهور ان الافلاطون آه اعلم ان
لدائر على الاستن ان المثل الا فلاطونية في هذا الموضع هي الطبائع المرسله الموجوده في الخارج بما هي
متمايزة في عالم الامر عن الافراد بوجود ومراء ما لها من الوجود في عالم الملقى هو عين وجود الافراد
فخلوطه بها غير متميزة عنها قالوا مراده ان للطبائع المرسله لا بشرط شئ عند تخويل من الوجود في
الخارج وجود طبيعي مع الكثرة هو بعينه وجود الافراد الخالطه مع العوارض ووجود التي بدون الكثرة متميزة عن
وجودات الافراد باسرها غير مخلوطه بشئ من الشخصات وبنوا احتياج عليه بان الكلي الطبيعي المشترك بين
افراد موجوده التي يحض الاستناد الى العنايه الالهيه فالطبيعة المرسله في هذا النوع من الوجود غير مخلوطه
بموضوعية ولو اختلف او متميزة عن الافراد كلها فيصير مع بطلانها بوجود التي واعتراض عليه بان الاسم
ان لا يكون بل الوجود الواحد اعتبارا من حيث الاضافة الى الطبيعة بما هي هي اسم الالهيا و
من حيث الاضافة اليها من حيث اقترافها بالعوارض اسم طبيعيا وخلط الطبيعة المرسله الوجوده
بذاتها بامور من تلقاء الافراد لا يخرجها من اللا بشرط الشيئية الى بشرط الشيئية ولا يغير ذلك كونها
موجودة في حد نفسها من حيث هي بوجود التي قبل الكثرة وان اتفق ان يعرضها اذ وجودها عين
ووجود في ذاتها هو طبيعي مع الكثرة اذا اعتبارها لا بشرط الشيئية لا ياتي عن ذلك فنفكر **قول**
من لا يخفى آه اعتراض على من زعم انه ذهب الى وجود الماهية المجردة عما عداها في نفس الامر
ان ربما مرده وجود الماهية المجردة عن جميع العوارض بل المجردة عن المادة بما هي مادة عمل التغير
والفساد وعن عوارضها ومرجع هذا القول ما هو المشهور ان للطبائع المرسله للانواع اليها
دائمة في حد ذاتها والماهية اقدارها ما وجود في الذهن مجرد عن المادة وعوارضها متميزة
وجودات الافراد ومعدنية ما من ذلك من ذلك وضاع كما للمفردات لمحضه قال الشيخ
في مبادئ الشفاء وول ما انفقوا عن المحسوس عن المحسوس في العقل بتشوشوا فظن
قوم ان انفسه توجب وجود شيئين في كل شئ كاشانين في معنى الانسانية انسان
فاسد محسوس وانسان معقول مفروق ابدية لا يتغير وجعلوا لكل واحد منهما وجودا
فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا ثم قال وكان المعروف بافلاطون ومعلمه سقراط يظن
في هذا الزاوية ويقولون ان الانسانية معنى واحد موجود يشترك فيه الاشخاص ويبقى
مع بطلان هذا وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد هو اذن المعقول المفارق وزيف
هذا الظن بانه يرجع الى بشرط الشيئية والسلب البسيط الى السبب العدواني
اذا فكرت وجدت اصول اسباب الغلط خمسة احدها ظنهم ان الشئ اذا جرد من حيث

المقصد الثاني
في

لم يتفقوا به اعلم غير ذلك كان يجوز ان يوجد عند اد النفث الى الشيء واحدا معه من التناقضات
 خلا عن التناقضات الى قريته فقد جعل غير مجاور لقريته وبالحكمة اذا نظر اليه بلا بشرط المعاملات
 فقد ظن انه نظر اليه بشرط غير المقارنة تحت التماسيل ان ينظر فيه لانه غير مقول بل مقارن
 وليس كذلك بل كل شيء اعتبار من حيث ذاته ومن حيث اضافته الى مقارن اعتبار فان المخاطب
 من حيث هو غير مقارن على جهة السلب لا على جهة العدول الذي يفهم منه المقارنة بالقول
 انتهى مقاله واعتراض عليه سيده الحكماء باننا لا ندري من اين علم وقوعهم في هذا الظن ^{لغير}
 مقالهم الثالث الطبايع المرسلة بحسب نفسها بلا بشرط المقارنة والذات مقارنة موجودة في الاعيان
 متميزة عن افرادها المادية كما انها موجودة بعين وجود افرادها المادية مخلوطة بها خطأ
 اتحادا بالوجود وكما ان مخالطة العوارض على سبيل الاتفاق العارض من تلقاء الفرد لا يخرج
 الطبيعة من ارسال الى شرط شي كذا لا مخالطة الاتفاقية من تلقاء استه عاء العناية الوفر
 الالهية وجود نفس الطبيعة من حيث هي متميزة عن الافراد ولا يجوز ^{الوجه} من الاو بشروطية الى
 بشرط لا مثبته ومن السلب البسيط الى العدول اذا الاقتران واللاقتران غير داخل في اعتبار
 الماهية بشروط شي واعتبار ارساله ليصلدم فتحق شي فيها على سبيل الاتفاق **اقول**
 تزيف الشيخ متوجه الى قوله بوجود الطبايع المرسلة في الخارج وجود الماهية وجودا
 اللزوم فلو لا ريب في تجزئها عن الماده بما هي مادة وعن عوارضها في ذلك الوجود الالهي
 نعم كما اعترف به هذا المعتز ثبوت بين فساد ذلك الظن اولاد ان الطبيعة المرسلة للوجود
 في الاعيان مخلوطة بالية بالوجود الذي هو للفر بحيث لا يمكن انساؤها عنه فلا يتصور
 وجودها في الخارج بصراح ارسالها وتجزئها عنه وثانيا لانه لا يتصور وجودها بدو ^{الخلط}
 بالشخص فكيف يمكن وجودها متميزة عن الهوية الشخصية وغير مخلوطة به وثالثا
 بان وجود الماهية الواحدة في الدهر متين ولا في زمان ومكان واخرى في الدهر من
 الوجود في زمان لانه وعاء زمان وما فيه يشهد بالوحدان والبرهان بخلافه وارجع بان
 الوجود هو الشخص ولا زمانه فلا يمكن وجودها متميزة عن الافراد ^{نفس} ولو وجد بحسب
 وتخصص بدون اكتنائها بالعوارض المادية كالمفارقاة الضروية كانت متميزة المعلق
 بالمادة في شخصيتها فلا يكون مادية هف **اقول** المراد بكون الطبيعة المرسلة مجردة
 تجزئها في مرتبة ارسالها وحد ذاتها عن الماده وعوارضها لا تجزئها في نفس الامر مطلقا
 كما للمفارقاة المحضة وبالتميز عن وجود الافراد تمايزها في هذا الاعتبار بحسب ^{اصناف}
 الوجود الى نفسها لا بمعنى ان لها وجودين في الخارج كما هو الظن من العبارة ولما صرح تأويل
 قوله لا بمعنى صحيح كما بسياقي تفصيله لم يتعرض المحشي المحقق لردة فافهم **قول** انسا معقولا
قال في الحاشية قوله انسان معقول الذي لا يتغير ولا يتبدل يدل على ان ال

على ان الاقلاطون ليس في بلد باذلية ويدل عليه ما استشهد به من القول بحدوث العالم وانما المصنف
 وغيره ليس صحيحا انتهى اى بوجهين احدهما انه محل قول على وجود الماهية المجردة عن جميع العوارض
 وقد عرفت انه ليس كذلك والاخر انه حمل على كونه اذليا وابديا عنه وهو غير مطابق لما نقله
 الشيخ فالمجتهب لما ذكر في هذا القول في الطبائع الاذلية والابدية علماني بعض النسخ الموافقة
 لقول المصنف **قوله** في بحث الماهية السابغة الاذلية انه انكر الفارابي في كتاب الجمع بين التوحيدين
 وصلح الشجرة الالهية استناد هذا القول الى اقلاطون معلوم والا ان نسبة القول
 بالمثل بمعنى وجود الطبيعة الكلية في الخارج متأثرة عن الافراد كذا على المخالفة معها
 الى اقلاطون معلوم مفترى واما القول بالصور العالقة للطبيعات والتعليمات وكنه القول
 برب النوع فهو مذهبهم بل سائر القدمين **قوله** والمحققان شيئا من هذه الاقوال البسيطة
 بمفترقات بل لها تاويلات صحيحة ذكرها المحققون على سائر التخصيص والتحقيق بانهم عبروا عن
 الطبيعات والتعليمات والمنزلات الزمانية بحسب ثبات وجودها في الدهر على حالة باقية
 غير متدانية بالمثل الالهية في عالم الامر وبحسب حضورها عند مباديها ولحاطة علميها
 بجميع ما يلحقها على نسبة ابدية غير مقصورة بالصور الزمانية المعلقة في متان الدهر في
 كبريات الماديات بحسب تغيرها وان كانت زمانية لكنها ثابتة دهرية بحسب استمرار وجودها
 الدهري وهكذا كل زمني وهي انما هي ماديات في اقول للتغير لا بحسب الوجود في الدهر والخصي
 عند العالم الحق ونفى بذلك سلب سبق لما دعه في هذا النوع من الوجودي والحضور العلم
 عليها لا سلاخها عن نفس المادة حتى تصير مجردة باعتبار اخر في نفسها ومتان الدهر
 وكل تلك الجزئيات بحسب الطبائع المرسلات معقولات مجردة عن المادة وعوارضها
 مطلق وبحسب تشخصها ايضا كذا بالنسبة الى مجملها العلم يعلم نفعي تعالى عن زمان وانكا
 محسوس بالنسبة اليها فكل ما هو معلوم لنا بالعالم الاتقيالي ومحسوس لنا في زمان معين
 فهو بعينه معلوم علميا اضليا ثابتا بلا تغيير وزمان بالنسبة الى المبدخ العالم بعلمها و
 اسبابها ومحيط بها ويزمانها على الدوام معية غير زمانية فالمراد بالمثل ههنا هي الطبائع
 المرسلات واشخاصها من جهة وجودها وثباتها في الدهر مجردة عن التقيد وايضا لا يبعد
 ان يراد بها الطبائع المرسلات بحسب وجودها المخالط بالافراد ولكن هذا الخاطيء عز وجل عنه في
 هذا الاعتبار فهي ممتازة عنها في هذا الوجود بحسب اعتبار العقل دون الخارج وقائمة
 في عالم الامر وفي بحث العلم هي الوجودات مطلقا باعتبار حضورها عند العلم الحق من جهة
 استنادها اليه ذاتا ووجودا فانها بهذا الاعتبار علم حضور تفصيله تعالى والشيء باعتبار
 الحضور العلمي ليس في صورة علمية له تعالى قائمة بذاتها طرقة بنفسها عند البارئ
 تعالى سبحانه لا كالضوء في الامر تسامينة حتى يلزم عليها المفاسد واما قولهم رب النوع

فسيأتي تحقيقه انشاء الله تعالى فتفكر **قوله** عالم المثالية فيلبيس التجرد هو مفارقة
المادة وعوارضها من الأحياء والأوضاع وهو هماً بالكلية وعالم المثالية عند القائلين بغير
متخلع عنها بالكلية فاذا ن التوسط بين التجرد والمادسية لا يرجع الى سبيل محصل أصلاً نعم لو أرادوا
بذلك ضوابطاً عن اللطافة والتجريد عن عوارض سائر الجسمانية كالصورة المطبوع في اللواس الباطنة
لكان له طريق التحصيل **اقول** القول به حق باجماع العارفين وهم يقولون بان متوسط بين
عالم الغيب والشهادة و التجرّد والتعلق فان جمهورهم ينكرون الجردات المحضة فتقولم تاويل
صحيح دائرة على السنة السالكن طريقهم ومعرفة عندهم منوطه بالكشف والمشاهدة دون
الاستدلال لعدم الدليل عندنا لا يقدح في ثبوته **قوله** لعل المدعى آه اراد به دفع ظن
المع والشيخ الرئيس واضرابه بان مراد امام الاشرافين بوجود الطبائع الابدية للجودة التمايزة
عن الافراد ليس وجود الماهية بشرط لا بشئ بالنسبة الى جميع العوارض كما ظن المع ولا وجودها
على صفة افعالها من غير تشخص كما ظن الرئيس على ما يفهم من ظاهر عبارة كما مرّ بل اراد
امكان وجود فرد من تلك الطبائع مجردة عن المادة وعوارضها لان الوجود اما بعينه التشخص
او بلا زمة فكيف يتصور الوجود بدون وجود الطبيعة مجردة عن المادة وعوارضها بعينه وجود
شخص منها كذلك والدليل على امكان الكشف الاشرافين وكونه لا بشرط شئ انما هو بالقياس
الى العوارض المادية **قالب الحاشية** ما كان متمنعاً عند العقل لا يمكن اثباته
بالكشف كما انه لا يثبت بالعقل والمراد بالعوارض ليس مطلق العوارض بل العوارض المادية
فحاصل الدليل ان الانسان مثلاً عوارضها المادية ليس له في نفسه فانه قابل للتمقا
بلاوت المادية فيخوز ان يوجد في الخارج خالياً عنها ويؤيد ذلك خلوها في العقل
انتهى وحاصل التأييد ان ما كان متمنعاً لذاته لا يحصل في شئ من افعال الوجود فكلما جاز وجوده
في العقل خالياً عن العوارض المادية كل يجوز ذلك في الخارج **اقول** لا شك ان هذا القول
على توجيه المحش المحقق وان كان لا يرجع الى ما ظن المع ولا الى ما ظن الشيخ الرئيس لكن الظاهر
من عبارة امكان وجود شخص مجرد في الخارج لا يعي القاطع مع الافراد المادية الزمانية
وهذا باطل ايضا كما عرفت ان الطبيعة اذا وجدت في الخارج وتشخصت
من دون التعلق بالعوارض المادية كما في المفارقات المحضة فيتمتع تعلقاً بشخصها بال
المادة في جميع افعال وجودها في الخارج وبالجمله اختلاف الماهية المتمصلة بالتجريد و
الهيولانية في ظرف واحد متمنع بالبرهان والوجدان والقياس على الوجود الذي هي مع
المفارقة الى ظاهر البطلان الا ان يقال مراده من الافراد المجردة هي الجزئيات المادية
باعتبار نسخ وجودها واثباتها في وعاء الدهر والمراد بالتجرّد عن المادة سلبتها
عليها واستعدادها وفي خواصها عنها عن التغير والتأخر في الحصول كما مرّ تفصيلاً

والمراد بالامكان ليس مجرد الامكان التقابل الوقوعي فان تلك الافراد موجودة بالفعل على هذا
 المشاكلة فتأمل **قوله** فانها على تقدير الاول آة اى يكون المتفرد هي الماهية بشرط الوجود
 الماهية من حيث هي مع عزل النظر عن الوجود قابلة للوازنها ولا يقابلها مع الابدال
 فقط لان امتناع اتصافها بما يقابلها تلك اللوازم انما هو باعتبار الوجود وان كان المتفرد لها
 الماهية من حيث هي فليست قابلة لها اصلا لا معا ولا بدلا لعدم سلب كل معنى تلك المرتبة
 ولما كانت اللوازم واجبة لثبوت لها في نفس الامر حين التقرير والوجود وان لم يكن للوجود
 مدخل فيها يمتنع اتصافها بما يقابل لها في نفس الامر بدلا ايضا بل لا يخبر في ذلك البيان سائر
 العوارض الممكنة افتراقها عنها لانها من حيث هي قابلة لها ومقابلها على وجه الاجتماع
 دون البذل فقط فان الكمال الطبيعي متصف بالوحدة والكثرة معا فان واحد **ثم اعلم**
 ان المراد بالقبول الامكان الذاتي لا الاستعداد لانه خلاف المفروض اعني الفرد ولا مطلق
 الاتصاف كما يشهد به قوله فانها في حد ذاتها قابلة للاتصاف فتأمل **قوله** فالفرد
 الذي ادعاه آة نقل عن يعقوب لو سلم ان ذلك الفرد بمفردة قابل للمقابلات كما حمل المص
 والشارح الكلام عليه يجوز ان يكون قابلا لها على وجه البدلية انتهي يعني اننا لا نسلم اولا
 ان مذهب افلاطون ان ذلك الفرد للمجرد عن المادة وعوارضها قابل للمقابلات ولو سلم
 كما زعم المص والشارح فلم لا يجوز ان يكون قابلا لها على وجه البدلية ذلك الفرد دون
 الماهية من حيث هي كما ظن لانها قابلة لها على وجه الاجتماع والظن ان هذا في العوارض
 المتقابلة الغير المادية لا متناع اتصاف المجرد بها والمراد من البدلية من مبدل الامر لا بعد الحق
 لان التغيير ينافي الجرد وقوله فانقلت متوجه على قوله ان الماهية قابلة لها ولا يقابلها
 مع الابدال وقوله لا يقال لو كان فردا متوجه على قوله فالفرد الذي ادعاه فتأمل
قوله الكلام في الامور الخارجية آة اى العارضة الغير اللازمة لذاته والشخص من
 دواخلات مفهوم الشخص ومن لوازمه حاصله الفرق بين امكان اجتماعهما وبين
 اجتماع امكتهما والثانية لازمة غير محالة دون الاول المستحيل وانما يلزم الاول لو كان
 احدهما لازما بالنظر الى ذات الموصوف فامكان الاتصاف بالآخر يوجب امكان اجتماعهما
 والكلام فيما يمكن انفكاكه بالنظر الى ذات الموصوف مع تحققه والمراد بالمعينة ما يتعلق بال
 تصاف دون القابلية وكذا لو اد بالبدلية فان دفع ما قلنا الفاضل المحض لو كان ذلك الفرد
 قابلا للاتصاف بالمقابلات بدلا لزم اتصافه بها في زمان واحد ضرورة ان هذا الشخص
 ملزوم الشخص فلو امكن اتصافه بمقابل له لزم امكان اتصافه بالمقابلين معا فتأمل
قول قال الحكيم الاشراق آة ذهب القدماء كالفلاطون ومعلمه مثل سقراط
 وفيساغورس وابناذفلس والاعاد ومخون وهرمس وغيرهم من حكماء

لأن لكل نوع من الأفلاك والكواكب والمسايط العنصرية ومركباتها باهوه وعقار
لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاذي المفيض والمؤلف في الأجسام الثابتة لا متناهية
هذه الأفعال المختلفة في النباتات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفيها عن أنفسنا والأ
كان لنا شعور بها ومن الجائز أن الألوان العجيبة في ريش الطاووس ليست لها المشا
الى اختلاف الأمر حتى تلك الزئبد من غير اسدنتادها الى مدبر عقل من غير قانون مضبوط
مع أنه يجوز أن يكون المفارق أحد أوجهات مختلفة بها يختلف نسبة الى الأجسام فيفيد
في بعضها آثار مخصوصة وفي بعضها آثار أخرى ويكون عدد المفارقات كثيرة حسب تكثر
الأجسام نوعا من غير حاجة الى صور نوعية في جميع أنواع الأجسام وهيئاتها مستندة الى تلك
الأمرياب ويقولون هؤلاء الأعاظرة هذه الهيئات العجيبة المركبة والنسب المزاجية وغيرها
ذلك لا شرافات معنوية في تلك الأمرياب كما أن الهيئات البسيطة لنوع كرائحة المسك مثل
ظل كونه في ريب نوعه وانجذاب الدم الى النار في المصباح ليس لضرورة عدم الخلاء
ولا نقوة جاذبة في النار بل تدبير كل من رب النوع المحافظ لصورته هو المسك
بارز في بهشت وهم ادعوا في اثبات تلك الأمرياب بالمشاهدة الكشيفية المتكررة المبينة على
المجاهدات والرياضات وصفاء الأبدان وقال اتباعهم إن المشاهدة كالم حتى ارسلوا عو
لوا على اصاد بابل فاذا اعتبر برصد شخص واشتخاص معدومة من اصحاب الارصاد
المرضية في الامور الفلكية حتى يتبين غيرهم من تلافهم وبنوا عليه علوما كعلم الهيئة والنجوم
فليعتبر قول اساطين الحكمة في امور مشاهد واهل اصادهم صائبة كالقول بالقول الكثرة
وهيئاتها ونسبها النورية وبنوا الفرق بين رب النوع والنفس المدبرة بأن رب النوع لا
يتألف من نوعه والنفس يتألف من البدن والنفس تعلق ببدن واحد ولرب النوع علاقة بجميع
ابدان نوعه والنفس يحصل منها ومن البدن الذي يدبره حيوان واحد نوعي ورب
النوع ليس ورب النوع ليس مستكملة بالنوع بخلاف النفس لأنها مستكملة بالبدن والحق
أنه كما لا ينبغي انكار هذه الأمرياب لا سيما عند وجود حديث نبوي مؤيد لهذا القول وكان
من الأحاديث لا ينبغي انكار الصور المنوعة لأنها تعلم بالضرورة أن تلك الآثار المختصة
نوع من الأجسام إنما تصور عن نفس تلك الأجسام او من المفارقات بواسطة مجرد
قريب حاصل فيها مباشرة بحركاتها والسائر آثارها لأن الحراق من النار البتة وكذا التبريد
من الهواء والتبريد من الماء والتجديد من الأرض الى غير ذلك فلم يكن في الأجسام الا الهيئات
والصور الجسمانية لم يحصل تلك الآثار منها كيف وقد برهن الشيخ الألفي كنه على أن المفارق الصق
لا يمكن أن يكون محركا للأجسام على وجه الباشرة معجز انكوت فاعاد في بيانها كما تها فاعاد

حسب ما يحسنه من جهة سبيل التجرد والافتقار لثبوتها المباشرة بين
المتغير والمفروض بالكلية ويحصل امر متوسط بين المفارق الجسماني والمفروض
المفارق ويفعل في المادى وان هو الاقوى او انطباعية او القوس النائية والجوهرية وتوحيه
يطلق اسم الصورة النوعية مع ما لها من التقاوت فتفكر واحفظ **قوله** وهذا التأويل
اى ما هو المشهور له فلهذا في الحاشية يعنى ان الموجودات زمانية كانت او غير زمانية حاضرة
عنده تعالى ومطلوثة له بالعلم المحصور والموجودات بهذا الوجه حاصلة في ظرف الدهر وليس
فيها ماضى واستقبال بل كلها حاصلة في الذاة معامية دهرية وليس فيها تغير وتبدل بل التغير
والتبدل بالقياس الى الزمان والزمانى وكليةها من حيث انها ليست بمعيرة ومثالها من حيث
انها صورة علمية والمثل الا فلاطونية بهذا المعنى غير المثل الا فلاطونية المذكورة في بحث العلم
اى الصورة العلمية القائمة بانفسها وقد ذكرنا في بطلانها ما ذكرناه انتهى لا يقر قوله بان يكون
صورها حاضرة عنده تعالى اي دل على ان علمه تعالى بالموجودات بواسطة الصورة العلمية
القائمة اما بنفسها كما نسب الى افلاطون في افق العامة او بذاته تعالى كما نسب الى ارسطاطاليس
فلا فرق بين هذا التأويل وما هو المشهور في بحث العلم لا نأفول لا ينبغي ان يراد بالصورة
نفسها حقيقتها وقد يطلق الصورة على الشئ بحسب حضوره في العلم وسبق تفصيله بما لا
من يدعيه ومن اقوى الحجج في بطلان ما هو المشهور منه في بحث العلم ان العلم التام بالعلل
والاسباب يوجب العلم التام بمعلولاتها ولما كان ذاته تعالى سببا تاما لهذا النظم الحاصل
من غير توسط امر بينه وبين ذاته تعالى كان الموجودات باسرها منكشفة عنده سبحانه
انكشافا تاما حضوريا من غير توسط صورة ظلية وايضا ما يران المعقولة وجود
المعقول للعاقل اما بان يكون وجوده بناء على ذاته تعالى عين ذاته كفى علمه تعالى وعلم
المجردات بانفسها او بان يكون من قبيل وجود النعت للمنعوت كما في علم النفس بصفات العينية
او بان يكون معلولا مستندا اليه ذاتا ووجودا وهذا النحو من الوجود الرابط اقوى من
وجود العرض المحل في باب العقل والموجودات كلها مستندة اليه تعالى فهي رابطى الوجود
بالقياس اليه سبحانه تعالى فكان علمه تعالى بسلسلة الممكنات علما حضوريا من غير توسط
صورة ظلية لان انكشاف ماله تلك الصورة بواسطة وانما مناط انكشافها بالذات وجودها
بالذات وجودها ولما كان وجود ماله الصورة كله بنفسه هو الصورة بغيره عنده كان منكشفا
عنده انكشافا اقوى عن انكشاف الصورة فلا يحتاج الى الصورة وبهذين البرهانين يبطل
لقول بالصورة على علمه تعالى بسلسلة الممكنات سواء كانت قائمة بذاتها او بذاته تعالى و
لبرهان الخصوص بابطال الصورة القائمة بانفسها ان تلك الصورة يمتنع ان تكون واجبة لذات
ابين في موضعه فهي ممكنات موجودة في الخارج يجعل الحجة اعز شأنه اياها في ميزان

انشاء الله تعالى انما صورة اخرى فتسلسل اوصاف وجودها له من جهة العلوية وكما شأن
 تلك الصورة من غير فرق فان الممكنات كلها صادرة عنه تعالى بلا توسط فاعل اخرى يجعل ذاتها و
 جودها فاعلم ان الله تعالى على طور واحد وشأن واحد فالقول بالصورة العقلية مطلقا قول لا يخل فاقم **قول**
 لا يصدق على البسيط آه **اقول** المراد بالبسيط والركبة التي هي مورد النقض ما هي بسيط في العقل
 فقط وما هي مركبة في العقل فقط اذ ما هي بسيطة في الخارج او ما هي مركبة فيه لا ينقضها التعريف
 وتفصيله ان ههنا احتمالات اربعة الاول ان تكون الماهية مركبة في الخارج والذهن معا والثاني ان تكون
 فيهما والثالث ان تكون بسيطة في الخارج ومركبة في الذهن والرابع عكس هذا والمراد بالبسيطة العقلية التي هي
 مورد النقض ما هي بسيطة في العقل فقط ومركبة في الخارج لان البسيطة في الخارج سواء كانت في
 الذهن او لم يكن يصدق عليها انها غير ملتزمة عن عدة امور مجتمعة لان الاجزاء العقلية ليست اجزاء
 تاليفية لها بحسب الحقيقة بل تحليلية عقلية وانما جزئيتها بحسب الحقيقة بالقياس الى الحدود والمحدود
 وسيأتي انشاء الله تعالى والماهية المركبة العقلية التي هي مورد النقض ما لها اجزاء عقلية
 فقط لان المركبات الخارجية سواء كانت بسيطة في الذهن او مركبة فيه اي يصدق عليها انها
 ملتزمة من عدة امور مجتمعة لان الاجزاء الخارجية اجزاء حقيقة لها نفس ذاتها فاقم **قول**
 الان يقال آه نقل عن لا يخفى ما فيه من البعد والحق ان هذين التعريفين للخارجين ولا يصدق على
 العقلين وايضا يصدق تعريف المركب على المركب التحليلي المقدار انتهى وجه البعد انه على تقدير استلزام
 التركيب العقل للتركيب الخارجي والبساطة العقلية البساطة الخارجية يصدق التعريفين عليهما انما يكون
 باعتبار التركيب الخارجي والبساطة الخارجية لا بما هو مركب وبسيط عقليات لما عرفت ان الاجزاء
 العقلية ليست اجزاء بحسب الحقيقة والمركب التحليلي ما هو واحد حقيقة يحملها العقل الى الجنس والفصل
 يتركب منها احد لا نفس المحدود فلا يصدق عليه تعريف المركب فتأمل **قول** لاها لا اجتماعا
 اصلا آه اي هي متنافيان هذا مما ذهب اليه العلامة الشيرازي واختاره السيد قدس
 سره ولعل وجهه ان الاجزاء العقلية المجمولة متحدة جعلا وجودا اذ التركيب العقل يحصل
 المبهم وتعينه هناك طبيعة واحدة بالوعدة الحقيقية لا تكثر فيها ولا تفرق الا في الملاحظة التفصيلية
 ولا يصح فيها بقاء احدهما مع زوال الاخر كما هي الصورة فان تالف الجسم منهما انفسا في وجود
 الصورة والعيون في الخارج لا اتحاد في بحث واطلاق اسم الجزاء على ما يتركب منه الشيء انفسا
 بحسب الحقيقة وعلى ما يتحمل اليه الشيء اما بحسب جوهر ماهية في نحو عن الملاحظة العقلية كما
 الجنس والفصل وبحسب الهوية الشخصية في الاعيان والذهن كالاجزاء القدرية على المساجير
 والنشيد والاجزاء التحليلية مطلقا لا يحصل الا بعد حصول الكل فذلك ليست هي اجزاء في الحقيقة فلو
 الاجزاء العقلية والخارجية متنافيان فذلك ملزوم فلا يتحدان بالماهية ولذا يقال المركب الخارجي
 لو كان مركبا عقليا كان له حدان تامان ابي متغايران بالذات وهذا متنع بالضرورة فالجنس

الجنس لا يجازى الهوى والفضل لا يجازى الصورة وقولهم الجنس ما خوذ من المادة والفضل ما خوذ من الصورة
 نقص بالأجسام أو متأول بأن المراد من المادة هو الجنس المأخوذ بشروطها وكذا الصورة لا يفي الهوى في
 الصورة للحالة فيها والإيلزم أن يكون الأعراض المركبة من الجنس والفضل مركبة من الهوى والصورة
 إطلاق المادة والصورة على الجنس والفعل المأخوذين بشرط لأعلى التشبيه ولهذا قد قيل إن الجنس شروط
 لمادة عقلية وكذا الفصل صورة عقلية فاندفع إيراد الأستاذ المحقق بأنه لا استحالة في أن يكون الشيء
 يحد حدان متحدان بالذات وسيأتي إنشاء الله تعالى ما هو الحق **قول** كالإنسان المركب أنه
 يختلف في تركيب الإنسان فقيل أنه مركب من البدن والصورة النوعية لا عن النفس المجردة والبدن
 لأن التركيب الحقيقي يتبع أن يحصل من المادى والمجرد وفيه نظر لأن الإنسان في نفسه ناظر إلى مدرك
 للكميات والمزئيات وليس من شأن الأجسام الإدراك والصورة النوعية وجودها للمادة فلا تشعر بذاتها
 وما لا يشعر بذاته لا يشعر بغيره كما حقق في موضع وإنما هو شأن الجردات للوجود لا لنفسها فلو كان يتم حقيقة
 الإنسان هو المركب من البدن والصورة النوعية يلزم أن يكون ناطقاً مع أنه محدود بالحيوان الناطق إلا أن يقال
 إطلاق الناطق عليه بحسب الجواز لأن النفس المجردة المتعلقة ببدنه التصورة بالصورة النوعية هو الذي
 لكن تعلّقها به بالتدبير والتصرف وبافتقاره إلى الحدث وباستكمالها به شبهة تعلق الصورة بالمادة
 فيلها الصورة النوعية للإنسان فيصير معنى الإطلاق الناطق عليه فالحيوان الناطق ليس حداً حقيقياً بل
 بمنزلة الحد وإنما يذكر في التمثيل لتعليم المبتدئ وقيل أنه مركب من البدن والنفس الناطقة وهي صورة البدن
 والبدن مادتها لأنها متصفة بصفات معينة للبدن وكلما انصف بصفات معينة لشيء فهو متحد مع ذلك
 الشيء فالنفس متحد مع البدن أما الصغر فلأن كل أحد يعلم بعلمه أن المثار اليه وهو المتحرك الحار لا كل
 الشأم من غير تجويز واستعارة وفيه كلام من أوصاف البدن وأما الكبير في فلما تقر أن العفة للعينة
 لا تقوم بوصفين وإيضاً هو المتألم والمسرور بإيذاء البدن وبغيره من الحالة الموجبة للسرور وما ذلك إلا نحو
 من الاتحاد بينهما في الوجود ورد عليه بوجه أحدها أن الاتحاد لا يمكن بين الجسم والمجرد والإيلزم
 كون الجرد مادياً ومجرد أو واجب عنه بأنه إنما يلزم ذلك لو كان النفس في الوجود كونهما وصيرونها
 صورة نفسانية مجردة بالفعل مدبرة للمادة وليس كذلك بل هي جسمانية كما ترسب في المرتبة الهيولية
 فهي في أول تكوّن ليست مفارقة القوام من البدن بالفعل بل لها استعداد لقوام نفس ذاتها
 والاستغناء عن المحل والمفارقة من المفاسد عند استكمالها بأدراك الغليات وتفقيتها
 عن الكدورات ثم إذا استتمت وقويت جوهرها تصير مجردة وفيه بطلان مجردة ليس
 صورة يتركب منها ومن البدن الإنسان كما توهم الجمهور والإيلزم الشناعة المذكورة وغيرها
اقول لأنم التغير في جوهر النفس وإنما يتغير بتغير البدن أوها إلى أصلها بسبب
 تعقّبها بالبدن وإيضاً يلزم أن انتفاء التركيب بعد حصوله عند كماله ومجردة فيلزم انتفاء المركب
 وأما أن يكون لها مجرد بعد مفارقتها عن البدن فيلزم أن لا يكون مدركاً للكميات

في العقل ففهمها مادة وصوره بخلاف جثتان للجسم الجسم وفصله ووجود القشرة الخارجية الشخصية
 في الخارج هو عينه ووجودها في الهيولى فالحال عدمها عنها هو عينه عدمها في ذاتها وهذا بظاهر
 يدعى على ان لا تتركيبين لا مجموعك والاقزاء العقلية غير الاجزاء الخارجية بالذات وقد فسد السيد
 السند ان الاجزاء المتغايرة بحسب الوجود الخارجى يمتنع ان يحل احدهما على الاخر فهو او يقال
 المجموع منهما هو هذا الواحد وذلك الواحد وان فرض بينهما اى ارتباطا يمكن كما يشهد به القصور
 وايضا قد صرح القوم بان طبيعة المتوفرة على الوجود الهيولى في الخارج والصور العينية حالتهما في
 الخارج فكيف يتصور اتحادهما جعلا ووجود او يمكن الجواب عند بان الهيئة والصور كاهما متمايزان
 في الوجود بحسب اخذهما بشرط لا شئى كان هما متحدان في الوجود ايضا بحسب اخذهما بشرط شئى
 فلا باس بالحل اذا اخذنا بشرط شئى والعلية والمعلولية والحالية والمحلية لست باعتبار اتحادهما
 بل في مرتبة تمايزهما وسياق تفصيله وقيل ان المراد بالتركيب الخارجى هما ساكنين في ظرف
 شئ الى شئ بل بان يتحول في ذاته الى ان يصير شيئا اخر فيكمل به ذاتا واحدة فتكون امر
 واحدا هو عين كل واحد منهما وعين المركب كالجنسين اذا صلا حيوانا ولا باس ان يسمى هذا
 من التركيب الخارجى تركيبا اتحاديا ولا ينافى قول الحكماء ان هذا المركب من المادة والقصور
 اجزاء خارجية حولا يبطل به الفرق بين البسيط والمركب ولا بين التركيب العقل والخيال
 فان هذا التركيب يجوز لبعض اجزاءه ان ينفرد عن الاخر في الوجود ثم يصير عين لآخر مجاوز
 المركب العقل فقط كالسواد مثله فان اللونية لا يمكن وجودها منفردة عن قابضية البصر
 ولا بل على اتحاد المادة صحة حكم قولنا الحيوان جسم نامى والنبات جسم والجسم جوه
 قابل وعنا محل الاتحاد في الوجود على جهة الجزئية والتركيب تحليا العقل المركب الطبيعي جوه
 بالنظر بان احدهما قد يوحد با. ون الاخر ثم تصير عينه كافي التغيرات الطبيعية الا ستكمال
 كالحبة اذا صارت بتدريج نباتا والظلمة اذا صارت باستحالات كثيرة ذاتية حيوان
 يؤخذ احدهما من حيث انه عين الاخر ثم انعدام من حيث انه غير ويبقى من حيث
 عين الشئ فيقول الاول كما في التغيرات القسرية كالشجر اذا قطع انعدام للقطع من حيث انه
 ويبقى من حيث انه جسم ماد اقول بناء هذا الكلام على تجويز الحركة في الجوهر والتشكيك
 في الماهية وكل الامرين باطل بالبراهين المذكورة في مواضع على ان كلامنا في التغاير الذاتي
 بين الاجزاء المتمايزة في المركب بحسب الجعلا والوجود في الخارج وبين الاجزاء العقلية للتقدم
 ووجود الهيولى والصور على هذا التقدير من الاجزاء العقلية المتحدة في التقدير والوجود وكما
 على تقدير انهما بحسب الوجود الخارجى حالة التركيب كيف والعلية والمعلولية والحال
 والمحلية بينهما في الوجود الخارجى دون العقل لان كل واحد منهما بحسب نفس الماهية من حيث
 طبيعة نوعية متصلة في نفسها لا يحتاج شئ منهما الى الاخر في التحصيل وانما هما الهيولى

الوجود وسياق تحقيقه انشاء الله تعالى **قول** وما وقع من تحديد آة هذا جواب عن
الاستدلال على القول الثاني اعلم ان البسيط قد يطلق على ما لا يلتزم بحسب جوهر ما هيته من الاجزاء
المحدثة التي هي طبائع محمولة ومتحدة في التقهر والوجود ولا من الاجزاء الموجودة المشابهة بحسب المعنى
وحسب الوجود كالا جناس العاليية والفصول اذ هي غير مؤلفة من مباد عينيتها وهي الاجزاء الوجودية
ولا متقومة من طبائع مرسلة في الذاتيات المحولة ولعل هذا هو مراد الشيخ بالبسيط في ان
تحديد ما تشبه العوارض من الامور الذينية من قبيل المساحة وقد يطلق على ما لا كثره في اجزاء
بحسب الوجود في الخارج وبالمجمل ما هو غير مؤلف من الاجزاء الوجودية وان كان يقوم ما هيته
من الطبائع المحولة المتحدة جعل وجوده كالسواد مثلاً بل الميولي ايضا عند المحققين كذلك
لان الجوهر جنسها ومبدأ الاستعداد فصلها وكذا الصورة للمرتبة اذ الجوهر جنسها والمتمدد
في الجهات فصلها وكذا الصور المتنوعة والارباب في ان تحديد هذه الحقائق ليس على المساحة
بل هو بالحقيقة وكذا التركيب قد يطلق على ما هو بانضمام شئ الى شئ في الخارج سواء
كانا متحدين في الوجود باعتبار ما اولم يكونا واطلاق التركيب الخارجى عليه بحسب
الحقيقة وقد يطلق على تقوم ما هيته شئ بامر من احدهما بهم بحسب نفس حقيقة من حيث
هي والآخر محصل له في مرتبة ما هيته كاللون وما يعبر عنه بقابض الذين بهما يقوم
ما هيته السواد مثلاً فبين اجزاء هذا المركب كثرة في الملاحظة التفصيلية التي هي
ملاحظة الاهتمام والتفصيل لانه الوجود الخارجى اذ هما متحدان في التقهر والوجود العينى
وهذا هو التركيب الاقتران بحسب الحقيقة واطلاق التركيب الخارجى عليه بحسب المجاز اذ لا
تتوزع اجزائه في الخارج في شئ من الاعتبارات الثلاثة فهو بسيط في الخارج بالمعنى
الثاني في مركب في الذهن ولعل عند المحققين ما لا يتوزع بين مقوماته في الخارج اصله
يكون بسيطاً حقيقياً بالمعنى الاول والدليل الذي ذكره على التلازم بين التركيبين لا بد
على ان كل مركب عقل هو مركب خارجي بحسب الحقيقة نعم لا بد من الاجزاء التي بها يقوم حقيقة
وان كانت متحدة في التقهر والوجود **فان قيل** الجنس والفصل في البساطة الخارجية مطلقة
بعض اختراع العقل باقاة العرضيات مقام الذاتيات اذ لو كانت لما هيها اجزاء بحسب الحقيقة
فالجنس والفصل فيها اذا اخذ بشرط لا شئ كان مادة وصورة ويكون هذا الاعتبار امران
متحدان بحسب انفسهما فانضمام احدهما الى الاخر انضمام متحصل في متحصل فيكون التركيب خارجياً
لان الامور المتشابهة تمتنع ان ترتبط ارتباطاً ذاتياً احديتها **قلنا** ان الاجزاء العقلية للبساطة اذا
اخذنا ككانا جزئين خارجيين للحد وهو مركب خارجي لا للحدود وليس للحدود مادة عقلية الا
الجنس لما خوذ لا بشرط شئ لا يقال الحد نفس الحدود فكيف يتصور ان يكون الحد مركباً خارجياً
والحدود بسيطة في الخارج لانا نقول مقام الحد هو التفصيل للحد مرتبة الاجزاء التركيبية الحد بالتركيب

الخارجي في الحدود ان كانا متحدين بالذات لا اذا امكن تبدل الفصل مع بقاء الجنس في الوجود وهذا
 لا يمكن في البسائط الخارجية فتفكر واحفظ **قول** فلا فصل للون والغيره اهـ هذا لما نقل عن
 لمعلم الاول انه لا يستطيع ان يذكر ذاك شيئا خارجا عن المقولات العشرة فلا يمكن ان يوجد ماهية
 ممكنة نوعية لم يكن لها جنس يدخل في نسخ فوامر فيجب لها فصل بقومها في مرتبة ماهيتها واستلزام
 التركيب العقلي للتركيب الخارجي الاتحاد مسلم ويدل عليه الدليل وان كان اطلاق التركيب عليه مجازا بناء
 على كثرة التمايزين اجزائه في الوجود والتركيب الخارجي الانضمامي غير مسلم ويدل عليه
 الدليل فان الذات الواحدة الحقيقية المتقومة في مرتبة ماهيتها من امور متحدة في التفرع والوجود و
 تمايزة في الملاحظة التفصيلية يجوز ان يكون مصداقا لتلك الامور التي بعضها مبهم البعض الآخر
 محصل له بحسب نفس ذاته بما هي اعلم ان كلام المحقق الحق مبني على ان الاجزاء العقلية التي بها
 يقوم ماهية المركب يجب ان يكون متحدة مع الاجزاء الخارجية التمايزة في الوجود وهي باعتبار
 متحدة فيها ايها البسيط الخارجي عنده هو البسيط الحقيقي الذي لا جزء له بحسب الحقيقة
 اصله قديم ما فيه والمشهور عند الجمهور ان كل ماهية لها حل اذا كانت بحيث يمكن انعدام
 فصلها او فرد منه عنها مع بقاء جنسها بعينه بتقومه بفصل آخر او فرد آخر من كان لا ينفك
 جنسها وفصلها بما في ان للجزئين الخارجيين كما في الاجسام الطبيعة هذا لغو من التركيب العقلي
 يستلزم التركيب الخارجي الانضمامي وان لم يكن انعدام فصلها الا مع انعدام جنسها فلا
 يستلزم بل يوجب التركيب الاتحادي اذ لا تمايزين اجزائها في نفس الامر جعل وجود
 الا باعتبار الابهام والتفصيل في الملاحظة التفصيلية هذه الماهية تسمى بالبسيط وهذا لا
 طلاق شائع فيما بينهم قالوا ومن ههنا ظهر الفرق بين الجنس في المركبات الخارجية وبين الجنس في
 البسائط الخارجية فان جنس المركبات يمكن ان يجرد عن اعتبار الجنسية ويؤخذ بحيث يصو
 نوعا حقيقيا لا بالفصل من الفصول المقتمة بل بنفس طبيعته لان جنسية الجسم ليست باعتبار
 انه بشر لا شيء اى مجرد جوهر متدعيرا خل فيه شيء لانه بهذا الاعتبار قد سميت
 حقيقة محصلة بحسب الواقع هو نوع متفق الحقيقة في الاجسام غير مختلف بامر ذاتي
 بل بامور ذاتية يضاف اليه من خارج وهذا يصح انتقاله من المادية الى النباتية و
 الحيوانية فلا يصدق على شيء من المركبات الطبيعة كالشجر والانسان فيكون مادة لها
 بل ان يكون جنسا اذا اخذ لا بشرط شيء بمعنى انه جوهر متد بلا شوط ان لا يكون
 غير هذا او يكون فلا يلزم ان يكون النائي والحساس خارجا عنه لاحقا به فهو
 يصدق على كل منهما بخلاف جنس البسائط الخارجية اذ طبيعة الجنس فيها مبهمه ناقصة
 يفتقر في حد حقيقتها الى فصل يكملها ويرفع اجهامها فلا يتصور ان يستغن عنه في شيء من
 الواضع فيمتنع ان يزول عنها فصلها الى بدل اذ لو امكن في تلك الطبيعة محصلة

بانواع ذلك الفصل فم يكن جنسا مستقرا في حد ذاتها اليه بل نزعاً متخذاً بنفسه فبما ان
 الى الفصل ليس بمجرد التميز في الوجود او بحيث في الوضع والتميز بل لكونها في حد ذاتها ماهية باقية
 محتاجة الى المتمم كاللونية والجوهرية مثلاً اذ لا يمكن نقر ذاتها الا بعد النوع بفصول متنوعة
 اذ لا يوجد في الخارج لون وشيى اخر او جوهر وشيى اخر كالاتصال والاستعداد فيحصل من
 اجتماعها البياض مثلاً والهيولى والقصورق الامتدادية كما يوجد في الخارج جسم وصورة اخرى
 غير الجسمية بحيث يحصل من اجتماعهما في الخارج ماهية مركبة اخرى فقولهم ان
 والفصل مطلقاً جعلها واحداً معناه ان الجنس باعتبار انه جنس مبهم ليس جعله غير جعله
 الفصل وان كان باعتبار كونه مادة وحقيقة نوعية متغايرة للفصل الذي هو صورته في الجمل
 والوجود وانت خبير بان الهوى والقصورق لا يمكن اتحادها لاجل وجود شيى من الاعيان
 والا يكون في الوجود مركباً تركيباً اتحادياً لغير المادة والصورة الموجودتين بمادة وصورة
 بوجودين متميزين ويكونان خارجيين عن المركب الموجود الواحد وقد مر انه سفسط
 والحق ما قال سبب السند قدس سره ان الاجزاء المتغايرة بحسب الوجود الخارجى
 ان يجل احدها على الآخر ويقال هو هو ويقال المجمع منهما هو هذا الواحد اذ ذلك الواحد وان
 فرض بينهما اى ارتباط يمكن كما يشهد به الضرورة فالهوى لا يكون جنساً والقصورق لا يكون
 فصلاً بالتشبيه فتفكر قولهم والاقسام على القول الاول ستة آله هذا مراد على الشارح
 حيث قال فالاقسام اربعة حاصلة ان الاقسام المختلفة بالاعتبار ستة على القول الاول
 وثمانية على الثانى ولرببعة على الثالث ولائم كلام الشرح حيث عدم من تلك الاقسام
 البسيط الخارجى الذى هو المركب في العقل اما الاقسام المختلفة بالذات فتثلاث على الاول
 واربعة على الثانى ولثلاث على الثالث كما يظهر اذ في تأمل قولهم وما ذكره في تفسير المركب
 قد سبق الاعتراض على تفسير البسيط مطلقاً والمركب مطلقاً وهذا مراد على الشارح لعدم
 انطباق تفسير المركب والبسيط العقليين لان المركب الخفى في الوجود الخارجى والذات
 بحسب التصور الاجالى كما اذا تصورنا نفس المحدث ولا يتألف من الاجزاء العقلية والنفسية
 التفصيلية انما يتألف منها المحدث وهو مركب خارجى لا عقلى واجزاء خارجية لا بها غير
 محمولة عليه وان كانت محمولة على المحدث وهي اجزاء عقلية له لا للمحدث قال في الحاشية
 عدم صدق بعض اجزاء الخارجية على بعض انما هو في الماهية الحقيقية والمحدث من حيث
 هو مادة اعتبارية انتهى اذ ليس فيه وحدة حقيقة باين الاجزاء وبهذا اندفع ما يتوهم
 ان اجزاء المحدث كيف يكون خارجية مع جواز حمل احدها على الآخر فتأمل قوله سواء
 كان تركيباً ذهنيّاً الا فان قيل كيف يصير هذا التعميم في الاجزاء للتداخلة اى المتصلة
 لان الاجزاء الخارجية بمنتهى صدق بعضها على بعض فتأمل في الماهية الحقيقية

يكون الاعتبارية نقل عنه عدم صدق بعض اجزاء الخارجية ^{بعضها} بالماهية الحقيقية
 والحد من حيث هو حد ماهية اعتبارية انتهى وكذا الجسم ^{بعضها} ماهية اعتبارية ولجزء
 خارجية غير محمولة على المركب وان صدق بعضها على بعض **قوله** لتفصيل قلة الاقسام
 قال في الحاشية التفسير على قول المصنفين وعلى المشهورين وعلى الاظهرين في قلة الاقسام
 بالنظر الى التقسيم المشهور والموافق مع المشهور والتناسب اللفظي بالتقسيم المصنف
 والمراد بالتقسيم الاول والاقسام على الاظهر ثلاثة ^{ثلاثة} والتناسب اللفظي بالتقسيم الثاني
 والتباين لان لفظ التداخل لا يناسب التباين وانما يناسب التصادق **قوله** بمقتضى
 الابهام اه سواء كان الابهام في مرتبة ذاته بان يكون ماهية ناقصة يفتقر في حقيقة الى
 يكملها وتتم بها كالجنس والفصل الحقيقيين للمركبات العقلية كاللون ومصدر قايض البصر
 للسواد مثله او في حد حقيقة ماهية تامة محتملة يلحقها الابهام الجسدي في مرتبة وجودها
 بحسب استعدادها في نفسها لان يكون نوعا من انواع المركبة الطبيعية كالهوى اذا اخذ
 او بشرط الشيء بالنسبة الى الصورة الجوهرية المأخوذة كمن قايضا بهذه الاعتبار جنس تلك
 الصورة فصلها على ما هو المشهور في التكوين في اجزاء العقلية مطلقا انما هو رفع الابهام والمقتضى
 فالفصل المأخوذة عن الصورة رفعه لابهام الجنس المأخوذة من الهوى لانها بما هي جنس ليست
 طبيعة محتملة تامة تحتاج الى الفصل في وجودها بل في تحصيلها في هذا الاعتبار من الاجزاء
 العقلية المتداخلة عندهم واما اذا اخذناه بشرط لا شيء كانت من اجزاء الخارجية المتباعدة احديهما
 مادة والاخر صورة واقفا تقوم العام للخاص من حيث ان الخاص من عوارضه فهو بمعنى
 علة لوجوده فحسب قائل **قوله** وفيه النظر الى وجه النظر لظاهر الاختلاف في الجهتين
 كل منهما محتاج من جهة العموم ومحتاج اليه من جهة الخصوص **قوله** والخبر انه لا تقوم
 ان احدهما اذا كان داخل في ماهية كان الاخر داخل فيها من جهة يجامع وهي جهة
 الخصوص لا من جهة ما ينافيه وهي جهة عموم احدهما وخصوص الاخر في يجوز تحقيق جهة
 اخرى يقوم من جهة خصوص احدهما وعموم الاخر فيلزم وجود نوعين متباينين مع
 اتحاد ذاتيهما واحدهما وهذا بدعي البطلان فلا يكون بين اجزى الماهية الحقيقية عموم وخصوص
 من وجه فافهم **قوله** مع انه قد سبق منه آية بل في قول الشارح حيث قال مع توحيده
 مع علة ان لا يعتبر فيه شيء من الاضافتين بل نفسه مافتا **قوله** وسيلنا تحقيق ذلك
 اشارة الى ما يتحقق من ان الاعتبار في الماهية الحقيقية الوجود في نفس الامر الوجود الحارحي الذاتي
 الماهية المركبة من المفعولات النسبية الاعتبارية فافهم **قوله** وجعل الفلوات اذ بدور ذكر
 للمفعول الثاني وتفصيل ان يجعل بمعنى التفسير يتعد الى المفعولين ولا يجوز فيه الاقتصار على
 ذكر المفعول الواحد بل يجب ذكرها معا واما جعل بمعنى الخلو فهو يتعد الى المفعول الواحد

كذلك فهو بمنزلة الخلق لا التصدير **قال في الحاشية** قيل ان في شعر الجافظ الشيبان
 كلفتم اين جلم حسان بين بنوكي وادجكم كفت از روز كه اين كنبه مبنا ميكرده دلالة على كمال البسيط
 قال اين كنبه مبنا ميكرده ولم يقبل اين كنبه را مبنا ميكرده وكان في هذا الشعر اشارة
 الى ان اللوح المحفوظ في النفس الفلكية المنطبعة كما هو ذوق اهل الكشف بدلالة التحقيق
 انتهى ووجه التميز بعض ان تلك الدلالة ليست قطعية لجواز ان يكون عدم ذلك القول في اللفظة
 الوزن وعند الضرورة يجوز في السعة على انه لا يجب المطابقة بين لسان العرب والفارس فلم يجوز
 تقدير المفعول الثاني لجعل معنى التصدير في الفاسية وان لم يميز في العربية فافهم **قوله**
 مفاد الهيئة التركيبية اي غنى خلط الماهية بالوجود في ظرفه وهو مناط الحكم بالوجودية
 ومصادقه بمعنى كون الماهية بحيث يصح منها اخذ مفهوم الوجود بالنظر الى الآثار
 المرتبة عليه ومن جهة استنادها الى الجاعل وليس اثره نفس مفهوم الانتراع كما في افواه العوام
 ولا نفس الماهية بها هي كما هو مذهب الاشراقية ولا نفس حقيقة صحة الانتراع كما هو مذهب
 البعض **قوله** ولا شك انه ضروري في البطلان **قال في الحاشية**
 فوضي ان ثبوت الشيء لنفسه ضروري واجب فلا يمكن ان يتعلق به الجعل لانه لا يتعلق به الا بما
 هو ممكن وكوسلم تعلقه به فعند ارتفاعه يلزم سلب الشيء عن نفسه الذي هو مقابل
 فقيض ثبوت الشيء لنفسه وهو محال لا يجب اواقع فقط بل بحسب الفرض ايضا ولذا وقع نظر
 المستدل صريحا في استحالة الاستحالة لتعلق الجعل بثبوت الشيء لنفسه كما وقع نظر
 ذا قد المحصل نعم جاز سلب الشيء عن نفسه بمعنى دفعه الى الكلية لجواز مقابله الذي هو
 قهر الشيء في نفسه فالسلب البسيط والسلب العدوي هما كلاهما مستحيلان لا ^{سلب}
 العدوي فقط كما زعم الجيب انتهى تفصيله ان خلط الذات والذاتيات في مرتبة الماهية من حيث
 هي مع عزل النظر عما عداها واجب في نفس الامر لا يصح ان يتعلق به الجعل لعدم الامكان الذاتي
 فرفع محال في نفس الامر وكوسلم تعلقه به يلزم صدق سلب الشيء عن نفسه عند عدم
 ملاحظة استناده اليه كما في الوجود وهو محال في الماهية المتقررة في نفس الامر وبحسب الفرض
 ايضا لان العقد مطلقا ايجابيا كان او سلبيا لا بد منه عن فرض الموضوع حتى يتصور ويحكم
 عليه هو الماهية اذا فرض فكونها هي واجب وسلبها عن نفسها المفروضة محال بالضرورة
 الفرق بين نظر المستدل على تقدير وبين نظرا قد المحصل ان نظر المستدل صريحا في لزوم
 استحالة سلب الشيء عن نفسه بحسب اواقع وبحسب الفرض ايضا حيث قال وسلب
 الشيء عن نفسه محال وفع عليها استحالة تخلل الجعل بين الشيء ونفسه واما نظرا قد
 المحصل وقع اولا في استحالة تعلق الجعل بثبوت الشيء نفسه بعد فرض الشيء بناء على انه ضروري
 بعد فرض الماهية وتقديرها حيث قال اذا فرضت ماهية فكونها تلك الماهية

لا يكون بجعل الجاهل وهذه الضرورة بعد إلحافها فخرجها تلك اللمهية **قوله** لم يقولوا بانها غير مشددة **قال**
 في الحاشية على بعض المحققين سببه الجعل البسيط بالجعل الابداع من ذلك ان الذين قد يكون اختراعي
 اعني افاضة التأثير على القابل لها كالضرر والعرض على القابلة لها وقد يكون ابداعا اعني إيجاد الوجود من
 اللبس المطر وهو جعل البسيط متقدس عن شوائب التكثر متعلق بذات الشئ فقط وهذا هو التأثير بالحقيقة
 في بعض الوصفاته اعني كونه شينا آخر وهو الوجود او غيره انتهى حاصله ان الاخرى بجعل البسيط ان سمي
 بالابداع لتقدسه عن التكثر هذا صواب عن اسناد التكثر في العلل الاول الى الواحد الحق وبالمؤلف
 ان سمي باختراعي المسبق القابل لما وان لم يكن مادته وذكر الضرورة والاعراض تقطير والتصور بان
 يعترأ الجعل الضاف العامل لها دون الحصر المحقق فاقهم **قوله** الامة السلب ههنا اهذه
 مرد على الفاضل المحشي حيث دفع جواب المص يمكن ان يقال لا يعقب السلب مقابلا لليجاب بحسب
 الواقع بل المراد مقابل الايجاب بحسب المرتبة على ما مر ان المهيمة من حيث هي هي في حد ذاتها
 ليست الا هي ومرجعه الى المهيمة نفس ذاتها ليست خارجة عنها وظاهر ان سلب الشئ عن نفسه
 بهذا المعنى صواب البطلان وجه الزد ان كلام المجيبين على اعتبار الايجاب والسلب بحسب الوجود
 وهذا الايجاب يجوز ان يكون اثر الجعل وعند عدمه يصدق تقيضه وهو ليس بضرر البطلان
 فلازم يرد في الاستدلال بانهما بحسب المرتبة لم يصدق الملازمة اعني لو لم يتعلق الجعل بالمهيمة
 لم يصدق الشرع في المرتبة بل تقيضه للمنتزع بالضرورة يجوز ان يكون ذلك الايجاب واجبا
 لا يصح تعلق الجعل به وفتيحه بمتنغا سوء كانت المهيمة بجعل اوله لم يكن فعند عدم تعلق الجعل
 به لا يلزم صدق ذلك السلب نعم يصدق في الواقع عند عدم تعلق الجعل ويكذب الايجاب
 في الواقع لانها في مرتبة متأخرة عن مرتبة للمهيمة **قال** في الحاشية عند قوله لان عدم ذلك
 التقدير لا يصح للملازمة اي الملازمة المذكورة في الدليل ذلك لانه لا يلزم على تقدير ان لا يتعلق
 الجعل بالانسانية مثلا ان لا يكون من حيث هو انسان اللهم الا ان يقال كل ما هو في المرتبة
 المهيمة فهو مبتدأ عنها من غير عكس ولا شك في ان مرتبة تعلق الجعل وعدم تعلقه متأخرة
 عن مرتبة المهيمة فاذا لم يكن الانسانية عند عدم تعلق الجعل بها لم يكن في مرتبة الانسانية من حيث
 هي انتهى **فان قيل** كيف يكون مرتبة تعلق الجعل بالمهيمة متأخرة عن مرتبة المهيمة
 مع ان مرتبة المهيمة هي تقررها بالجعل **فيل** ان المراد بمرتبة المهيمة مرتبة نفس مفهومها الذي
 هو حقيقته بحسب التبيين والتقدير والتجارب على فعلية وأشار بقوله اللهم الى ضعفه اذ هو
 في حين المنع عند الخصم اذ صدق ثبوت الشئ لنفسه في مرتبة لا يستلزم صدقه في الواقع
 ان يكون هذا الايجاب الواقع متفرعا على الجعل **قال** المحشي المحقق هي حاشية على شرح التهذيب
 ان ثبوت الشئ لنفسه للممكن ضروريين تقوم بجعل البسيط وموجودية بالجعل المؤلف
 على ختاف في القولين **قوله** لعل المقصود ان نقل عنه هذا التقرير موانع للمشهد

ولما أوجز المصنف في تحرير المسئلة بك تكلف واما تقرير الشرح فمخ بعدة عن عبارة المتن لميل في حين
ولما تأليف في كتب القوم انتهى **اقول** تقرير الشرح قدس سرة وان كان بعيدا عن عبارة المتن في
تحرير المسئلة لكنه مناسب بظاهر ما ذكره الاستدلال كما اشار اليه بقوله هذا ما يقتضيه تقرير الكتاب
ولم يدعى انه في كتب القوم نعم تقرير المحقق لوطي وان كان حل ما ذكره الاستدلال على الاول
جاء على غير الظاهر فانهم **قوله** هو الزام على منكر الجمل البسيط **اقال** في الحاشية هذا
الزام مشهور من القائلين بالجمل البسيط على القائلين بالجمل المؤلف فانه بمعنى جعل الشيء شيئا و
المهية الجلية اي الوصف من حيث هو مرة لما لحظت الطرفين وغير مستقل بالمفهومة وهذا
لا يثبت على الجمل البسيط وهو تصافى انتهى **اقول** انما يقول هذا الزام مشهور على الجمل
بما ظاهره استدلاله على الزام المشهور به غير بعيد ولا اخفى لكن فيه ضما وكما بينه في كمال
قوله بل يجعل امرجة **اقال** في الحاشية نقل عن الشيخ الرئيس انه حين اكل الشمس
عن مجعولة للمهية فاجاب بان الجمل لا يجعل الشمس مشتملة على وجوده او لعله لم يجب
بالجمل البسيط اما بالعمومية وعدم ظهوره اذ لا لونه يبين بما يميزه انتهى **قال** المحقق الثاني
لعله نقل الجمل الاول وعبر عن الجمل الثاني بلونه اراد بالاول الجمل المؤلف وبالثاني في
الجمل البسيط ولونه الوصف بالوجود فلا يميز من عدم جعل الشمس مشتملا على وجود الشمس
اي نفس المهية **اقول** لا يخفى على احد ان كلامه هذا نص على ما جعل المؤلف وهو في المشاكسة
وحديث الجمل المؤلف مشهور من المشاكسين وتأويل مثله هذا الكلام لا على نصريجات القوم
قوله هذا اذا كانت اي هذا الجواب لا يمتثل الا اذا كان هوية الوجود اي شخص الوجود كونه
من مهية والشخص من الخارج اذ لا يلزم حينئذ عن مجعولية تلك الهوية مجعولية نفس المهية
النوعية اي الحقيقة الذاتية فان اثر الجمل يجوز ان يكون هو المجموع المركب في الخارج باعداد
بعض اجزائه الى البعض الاخر منها دون مهية الاجزاء بخلاف ما اذا كانت مركبة عقلية اذ
ليس انضمام في الخارج مجعولية في الخارج عبارة عن مجعولية نفسها التي هي بعضها مجموع
او جزء كل واحد منهما اذ ان **اقال** في الحاشية الشخص كان مركبا عقليا فجعل العلة جعل
اجزائه العقلية او اتحادها لمعلا ووجود وان كان نفس المهية النوعية فجعل بعينه جعلها بالضرورة
اقول يمكن ان يحل جواب لمن على انه اشار ببيان اثر الجمل المؤلف لان المسند
له ليس له تصور ولا يراد بالوجود الخاص هي الموهمة المحبوبة بالاشخص والوجود لا شخص الوجود
واراد بقوله لا مهية الوجود لا مهية موجودة وهذا هو اثر الجمل عند القائلين بالجمل المؤلف
صحت ذهبوا الى ان اثر الجمل صوفاد الهية الجلية عن المهية من حيث يصح انتزاع الوجود
عنها وهي لمصادق والمحكمي عنه بالوجودية فلا يجب الانتهاء الى الجمل البسيط سواء اشخص
مركبا او عقليا او هي المهية النوعية المحلولة بالاشخص فان اراد بقوله ارتفع الجمل

ارتفاعها البسيط بمسلم ولا استحالة فيه وان لا يدعى ارتفاعها بغيرها وبالكيفية لولا جعل المؤلف فتأمل
قوله كان المراد منه أنه يمكن ان يراد بالبسيط ما لا كثرة فيها الصلوات لولا اعتبار الهيبة والوجود
 والزائد عليها وهو البسيط الحق الواجب لذاته وبالركب ما فيه كثرة لولا اعتبار الوجود الزائد على
 ذاته فكل ممكن مركب كما ان كل مركب ممكن قالوا ان الامكان اساس المركب كما ان التركيب اساس
 اساس الامكان ولا يراد بالركب من الممكنين لذاته الا ان خصوصية الجزاء ملغاة في الحكم على
 ولنا وسنخ التركيب وقد فصلنا في شرح سلم العلوم بالبسيط بهذا المعنى انما هو القيد الحق والجعل
 المؤلف فنفكر **قوله** من غير اعتبار قيد زائد الا ان يكون داخل في المصداق والمفهوم
 فالمراد بالحيثية التعليلية ما يمكن خارجة عن المصداق ومعتبرة فيه على المشيئة وان كان ذلك
 في المفهوم فعليه هذا كونه النقيد في بيان داخل في التعليل فاقول **قوله** لتأويلهم اسنادا اليه
 الا فيه انه ان اريد بما ليس موجود المعدم في الواقع فلهذا منة ممنوعة لجوان استنادها اليها
 بما هي هي حين الوجود او بشرط وان اريد به ما ليس موجود في مرتبة ذاته فالا سخرية الا منة
فان قيل اقران الهيبة بالوجود حين الاقتضاء ضرورة كذا يلزم جوازه استناد التوارث
 الهيبة حين كونها معدومة في الواقع فيقول اعتبارا بالظرفية الى الشئ **قلت** وجوب اعتبار
 الوجود حين الاقتضاء لا تصاف به ليس بالذات باعتبار ان جزء من العلة بل بالعرض بل اعتبارا
 ان طبيعة الانفعال بالفاعلية والقابلية مطر يستند الوجود فتدبر ولا ينبغي ان يجاب ان
 الوجود في الاقتضاء يوجب انتفاء العلة القائمة البسيط لان القول ببساطة العلة التامة
 فهي عين الوجود في الفاعل الحقيقة الواجب لذاته فاقول **قوله** ويكون الشيء الواحد في
 حقيقة الوجود هيها تعليلية غير موجبة للتكثر في الموضوع يلزم كون الشيء الواحد فاعلا
 وقابلا من جهة واحدة وهي جهة ذاتها من حيث هي قلت هب لكنها لوجب كون العلة
 متكثرة لان الشئ من متممات الفاعل والقابلة هي الهيبة وحدها فاقول **قوله** لا من حيث
 الوجود الا وطلانه ظاهر لان لوازم الشيء من آثاره ومصدره لا ثالث ليس الا الوجود وقيد
 ان الوجود مبدء الآثار التي ينصف بها الشيء في الخارج عن المشاعر ولواشترع الا مطلقا
 فتدبر **قوله** لتأويلهم استناد المعين **اقول** في الحاشية مطم الوجود ايضا مبهم
 ان ابهامه لا في نفسه كما ان ابهام الوجود المطم في نفسه ولهذا قال الحق **اقول** فان العلة انما هي
 يجب ان يكون شخصا كما انها يجب ان يكون موجودة انتهى توضيحه ان مطم الشيء مبهم بحسب
 الى الاول ووجب ابهام الشئ المطم لان عن الخاتمة بخلاف الشيء المطم فان الحقيقة لا طردية
 بالي ان الحادة مع الفرد فهو نحو واحد في نفسه غير معين ولذا لا يسند اليه حكم الافراد كما
 نفسه براسا **قوله** ثم يتعلق بلوازمها الا لان لوازم الهيبة مما هي هي امور نترعا
 وبسبب الاول صافي الانترعينة عبارة عن جعل الموصوف بحيث يصح الوصف عنه فلا يحتاج

الى جعل مستانف نقل عن في الحاشية سواء كان جوازا بسبب متعلقا بالمهية عن حيث هي هي
 او جعل مركزا متعلقا بها من حيث الوجود على اختلاف القوانين فعلى الاول ينصف المهية بلوانها
 بعد المرتبتين فانها تقتررت اولاً ثم يصير موجودة باحد الوجودين لا على التعيين ثم ينصف
 باللو انهم وعلى الثاني ينصف بعد مرتبة واحدة انتهى **قول** انصاف المهية بلوانها على
 القول بالجعل المؤلف بعد مرتبة واحدة مما لا شك فيه فان باين مرتبة التقترت والوجود مع
 ذاتية عند القائلين به فها في مرتبة واحدة ولهذا يلزم عليهم ان لا يكون مرتبة المعروض
 متقدمة على مرتبة العوارض مع ان تقدمها ضروري واقعا عند القائلين بالجعل البسيط فانصاف
 بعد المرتبتين لا يصح الا اذا كان لمطلق الوجود دخل في الاقتضاء واما اذا كانت اللوان مستقلة
 اليها من حيث هي حين تقتررها كما هو المشهور من مذهب الشيخ ففيه كلام لان مرتبة التقترت
 عندهم متقدمة بالذات على الموجودية واستناد اللوان اليها ليس بشرط الوجود وهي متأخرة
 عن مرتبة التقترت دون الوجود تحقيق المقام ان طبيعة المقتضيه يستدعي الخلط بالوجود حين
 الاقتضاء والتأثير وكل امتنع كون الوجود من لوانم المهية عند القائلين باستناد اللوان
 الى نفس المهية ايضا ومرتبة الاقتضاء والتأثير مقدمة على المقتضيه والاشي وكما مع التقدم
 بالذات على شئ وحيد من مرتبة متقدمة ايضا على ذلك الشئ فيلزم ان يكون الوجود متقدما
 على ثبوت اللوانم عندهم ايضا بل الحق ان مرتبة التقترت مبداء ان تراعى الوجود مطابقة بالحققة ولذا
 افترض المهية متقدمة بنفسها كانت مصداقا كمال الوجود عليها بنفس ذاتها بل اعتبار حيثية اصلا
 ولو تعليلية فلا فرق بينهما الا باعتبار ان المعنوي والمعبر والمعبى عنه فالوجود متفرع عن التقترت
 نوع المفهوم على الحقيقة والذات كمفهوم الانسانية لا تراعية على ذات الانسان مثلك واما غير الوجود
 فمرتبة على النفس الذات هو معينة مرتبة على الوجود وبالعكس لا يرجع مرتبة على احد هادون الوجود
 الى معنى محتمل عند بعض المعتزلة فتقدم التقترت في ثبوت اللوانم وهو بعينه تقدم الوجود فتقدم
قوله والاول انصاف المهية بها اية اي انصاف يترتب عليه الا ان هذا النحو من الانصاف با
 لا وصافا لعينية لا يمكن الا في الخارج وانما الجعل الجسم العدد ابيض فليس فيه انصافا كل بخلاف
 ما اذا كانت امورا متراعية فان وجودها بحسب الموصوف ولو في الذهن كحد واحد والخارج
 في ترتب الآثار فبطل ان المقدار من لوانم مهية الصورة الجسمية لانها لا ينفك عنها ذهنا
 وخارجا كما سيصرح به الشيخ حيث قال في الهيئات الشفاء ان المقادير اعراض تعدى
 الفرق بين الكم والصورة الجسمية فهذه المعنى هو كيفية الجسم وذات صورته وهذه لكيفية لا
 يفارق تلك الصورة في الوجود التبتة لكن هي والصوراة يفارقان المادة في لوانهم **قول** مراد
 الشيخ ان الصورة الجسمية يحصل صورة ها الوهم مخلوطا بالمقدار كما يحصل في الخيال مخلوط
 بالذات والشكل ويلزم منه كون المقدار من لوانم مهية او متداد وانجوهرى في مقام الوجود

ان يصف به ذهننا وخارج بحيث يتوحد عليه الاثر كما لا يلزم من تخيل الجسم البسيط ان يكون البياض من
 لوازمه مية مظايف يمكن تغل الجوهر المتبددون المقدار وكذا بدون اللون والشكل والتفكر قوله اي الميوبيات آه
 يطلق الوجود على الميوبيات اعني الذات المتفرقة الوجود الشخصية لانها منشاء الانتاج بل الحقيقة وانما يحتاج في
 المهية الممكنة الى اعتبار المجعولة اذ لا تقرر ولا ذات لها الا باعتبارها مصادق الحمل الآتية اذ في الواجب
 مما لا يحتاج اليه قوله فيه مساحتها اي في جعل الحقوق به الوجود بمعنى الميوبيات نقل عنه وجه المساحة ثم سوا
 اريد بالميوبيات لوجودات الخارجية او الاشخاص الخارجية فان الحقوق هو المهية للوجود والتشخيص وهو
 معتبر في جانب الفاعل لا القابل انتهى لان الوجود الخارجي شرط في حقوق تلك لعوارض المهية العينية و
 الشرط الغير العدة وما هي بمنزلة معتبرة في جانب الفاعل دون القابل حتى يكون الحقوق به هي الوجود
 والتشخيص التي يقال لها الميوبيات فالمراد بالميوبيات نفس الماهية العينية على سبيل المجاز فاقم قوله ولا يخفى ما فيه
 من البعداء وجه البعداء لان لسوق الدليل ليس بالنظر في التصور بل بالنظر في ان شئت لنفسه ضرورة
 وسلبه عنه تمتع **قوله** ثم تفسير الامكان اعلم ان الامكان والافتقار على نوعين احدهما ضروري
 بحسب الامكان الذاتية وهو التقيد بفعلية المهية وقوامها وكونها موجودة وهذا الامكان لا ينظر اليه الا
 بعد تمام تحصيل المهية والفراغ عن لحاظ تقومها والافتقار التالف في تقوم جوهرها لا في فعلية الجوهر
 ووجودها وهو في مقوماتها وهذا الافتقار خليط بحسب كون المهية لاحقيقة لها المجموع الاشياء المنفردة
 اليها لما غوذة في حقيقة الاحتياج والمراد في قوله كل مركب ممكن وهو النوع الاول لان التالف دليل على
 مكان الذاتية ولو باعتبار نسخ التركيب مع عزل النظر عن خصوصية الاجزاء لا يحسب ان المركب مجعول الا
 جزاء وجاعله على له تفسير الامكان الموجب الى الجاعل بالاحتياج في التالف تفسير واحد النوعين المتبا
 ئنين بالآخرة ان دل عليه في المركبات ولهذا قال المحقق لا يغلو عن وكالة فاقم قوله لا يصدق على
 الاحتياج آه لان الاحتياج الى الفاعل في مقام الوجود مقدم عليه وكذا الاحتياج اليه في الوجود الخارجي
 ولو ازم المهية بالتفسير المذكور ما عطف الوجود دخل فيها فيجب ان يتأخر عنه فالتفسير ان لم يكن
 كوران لا يصدق ان على الاحتياج الى الفاعل في الوجود فاقم قوله من المعقولات الثانية آه اي بالغير
 الاعم اي ما يكون الذهن فقط ظرفا للعروض وان لم يكن الوجود الذي فيه شرط للعروض وقد مر تفصيله
 فتدكر قوله فالاشرافيون آه ذهبوا **قال في الحاشية** بخبر محل
 النزاع ان الاثر بالذات على تقدير الجعل البسيط هو نفس الشيء من حيث
 هو والوجود والانصاف اثران له بالعرض وبالطبع وعلى تقدير
 الجعل المركب هو انصاف المهية بالوجود من حيث هو غير مستقل
 بالمفهومية لى مفاد المهية للتركيب ونفس الشيء والوجود
 والانصاف لمر هذه الحاشية اثر في ضمها لاذات انتهى
 اقول تفصيله ان الجعل البسيط يكون بمعنى الخلق ويعبر عنه

لا بالذات اشع **قول** تفصيله ان يجعل البسيط يكون بمعنى الخلق ويعبر عنه بتخصيص الشيء والتقدير
 عن تعلق الشيء بالشيء ولا يكون بحسب الوجود فقط فعند القائلين به يفيض الجاهل نفس الشيء
 بغير عن تلك المرتبة المجعولة بتقريبها بالذات وفعليتها والاولف يكون بمعنى التفسير وهو جعل الشيء
 شيئاً والاشترار المرتبة عليه مفاد الهيئة المجعولة للشيء الواحد لا يصح ان يتعلق به هذا المعنى لانه يستند
 لجعل اليه فانهم **قول** له اولاً بانه اذ هذا هو الزام مشهور على القائلين بجعل المؤلف وحاصل
 انه يجب ان ياتي الجعل الى مفهوم من الضرورة والاتصاف او اتصاف الاتصاف او غير ذلك وهو فاعل
 سبى على عدم تصور الجعل المؤلف لان النسبة التي هي الضرورة والاتصاف في هذا النوع من الجعل الا ان يلد
 من حيث هو ضرورة لا لحظة حال الطرفين لا على ان يلتفت اليها بالذات وهما ملحوظان بالعرض
 فما دخر لها في متعلق الجعل بهذا الاعتبار بالعرض فاذا لوحظت على استند ذلك الانصراف متعلق
 لمؤلف وبعبارة الحكم بان هذه المهية لا يحتاج في نفسها الى جعل لقيضها او استغنيان عن شأ من
 الهيئات استغناء بحتا ينفقها التصورية عن الجعل والاحتياج اليه من حيث الملاحظة بما هو خارج
 عنها الى البرهان فتفكر **قول** له ثانياً بان وجوده اذ هذا مبني على توهم ان اثر الجعل عند القائلين
 بجعل المؤلف هو الوجود وليس كذلك بل ان يكون المهية بحيث يصح انتزاع الوجود عنها او نفس
 منتزعة منها والحقبة صحيحة الانتزاع فانهم **قول** له وانت تعلم ان اية العلم بالضرورة
 وهو ان جعل شيء شيئاً في الاعيان يستدعي كون الجعل فقط امراً اعتباراً بالبقية لان الا
 الوصف العينية اما يتعلق ذلك النوع من الجعل باتصافها بوجودها على استيناف لا بتبعية
 لجعل متعلق يكون موصوفاتها موجودة فعنه جعل الجسم ببيض البياض موجودة الجسم
 فهذه ناجدة عن استقلال ليس احدهما في ضمن الآخر بتبعية فانهم **قول** له وثانياً بان الوجود
 هذا ما استدل به معاجلة اليماينة في الافق المبين حيث قال است قد سبق لافطامك
 ان الوجود حقيقة صبر وضرورة الهيئة وال نفس لوازم المهية متصحة حمل الوجود ومصادقة فاع
 اخذ من انها اذا استغيت بحسب نفسها من حيث اصل قيامها عن الفاعل صدق اصل
 الوجود عنهما من جهة ذاتها وخرجت عن حد ودقيقة المكان فاد برهني فافرك
 او فاعلها من حيث قوامها وتقررهما ومن حيث حمل الوجود له وهي ذاتها بلكل الاعتبارين
 ليس لبسيط وسلب الصرف والموت المحضة ويخرجها مستند عيا الى التقرر والسن
 بجعل بسيط ومصادق الوجود في الممكن نفس ذاته المستندة الى الجاهل
 في سحر تقررهما وفقهما وبلبعها الاستناد له من حيث الوجود فلو فرضت مستغنية عنه
 في نوع منها بل ان استغناءها عن الوجود فيخرج الممكن عن حد المكان واعتراض عليه
 الاستناد المحقق برهانين فصلهما فيما نقل عنه حيث قال والحاصل ان مصادق حمل الوجود
 الماهية من شيء مستندة الى الجاهل سواء كان استنادها ما هو حيث الوجود فعند تقدير استغناء

من حيث هي و احتياجهما من حيث الوجود يلزم صدقهما الوجود في مرتبة بالذات وأن سلم أن
 المصادق هو خصوص الاستنادها من حيث هي فدل ذلك أنها من حيث هي على تقدير جعل المركب
 مستندة إلى الجاعل وإن لم يكن مستندة إلى جعل مستأنف ومحتاجة إليه وليست مستغنية عنه
 بالنظر الصحيح بأن المصادق هو خصوص الاستناد من حيث الوجود والاستناد من حيث الذات
 لا الأعم منهما انتهى فقول في مرتبة الذات إشارة إلى تقرير الوجود الأول وأنت خير بان مصداق
 لوجود المصدق ومطابقة بحسب الحقيقة نفس تقرير الذات الحقيقية الاستناد إلى الجاعل
 حتى لو أمكن التقرير بنفس الذات من غير علة لكفى في صدقه كافي للواجب لذاته فالافتقار إلى
 علة بحيثية المصدق ورفيقه في الطبائع الممكنة على سبيل التعليل والتقييد إنما هو الافتقار إلى
 له لا لأنها مطابقة ومصداقه حقيقة فلا يتصور الاستغناء في نفس تقريرها والافتقار
 في موجوديتها قائم ومن قوله وأن سلم أنه إشارة إلى تقرير الوجه الثاني المشار إليه أصل
 كحاشية بقوله مع ابن المهية من حيث هي الأصل أن الأصل أن المهية بحسب قوامها على
 تقرير الجاعل المؤلف مستغنية عن الجاعل مطر بل عن الجاعل المستأنف البسيط تفصيله أن مرتبة
 قوام المهية وتقرير الذات مساوية لمرتبة الوجود ومطابقة لكنهما من اثران بالعرض
 في ضمن الاثر بالذات وهو خلط المهية بالوجود فالمهية مستغنية عندهم عن الجاعل المستأنف
 البسيط والمؤلف المتوسط بينهما وبين نفسها وأيضا كان وعن الجاعل المؤلف المتوسط بينهما
 وبين وجودها فسنخ تقريرها وكذا وجودها مقتضى الجاعل المنبذ بالذات لكونها موجودة با
 لا ستباع بفعليتها وذلك الاستغناء لا يخرج الممكن عن حد المكان وقوله قائم في الحاشية
 للنقولة عنه بالنظر الصحيح يحكم بأن المصادق أنه مضاة أن مصداق الوجود في الممكن هي حيثية
 الاستناد إلى الجاعل من حيث الوجود بخصوصها ولو بالتبع كما هو المختار لا الاستناد إليه
 من حيث الذات فإنه مصداقه مصداق التقرير وفعلية الذات ولا الأعم منه فتأمل وقد
 استدل ذلك المعلم في موضع آخر منه بأن المكان كما هو علة الحاجة إلى السلك كما هو علة
 الاحتياج للمهية في سنخ تقريرها إلى جاعل يفيد نفسها المتبع الموجود أما عن أصلها فلما قررت
 أن المكان هو ضرورة التقرير والله تقرير بشهادة الضرورة الفطرية ضرورة الله لا ضرورة
 ضرورة العدم فاذا لم يكن الممكن لذاته لا ضرورة التقرير والله تقرير كان أمرا
 واجبا بالذات أو ممتنعا بالذات فالمكان علة لا فتقار المهية في ظرفي التقرير والتقرير
 الأول وبالذات وفي الوجود والعدم ثانيا وبالمتبع نفس الذات الممكن محتاجة في معنى
 أصل تقريرها وبتبعية الافتقار في الوجود بحسب الوجود فقط كما زعم البعض وأما على
 تقرير قواعد الفلسفة إليه ثابتة فلا في المكان وإن كان ضرورة الوجود والعدم
 بالنظر إلى الذات لكنه الوجود المعنى المصدق وليس هناك شيء يوحد منه ذلك المفهوم

واما في الواقع : فاننا لانستطيع ان نشك في كون الذات
 وبطلانها فان افتياتها بحسب نفس المهيبة والافتقار الى الغيرية والوجود والعدم لا
 يرجع الى معنى محصل سواء انها قرينة بحسب نسخ الحقيقة والافتقار الى الجوهر واللا
 جوهر فظهر ان المكان هو السبب المحوج الى مجهولية الذات يجعل البسيط في
 المسكين وهذه الدقيقة اشراقية جمهور الفلاسفة عنها وعقله خارجة فاستقم كما قرئ
 ولا يخفى عليك ان يراد الاستناد للحق واد عليه ايضاً ان للمانع ان يمنع كون المكان
 علته لا فتقار المهيبة في ظرف التقرر والافتقار اولاً وبالذات وفي الوجود والعدم ثانياً
 وبالبيع اذ هما مساو فان في المرتبة عند القائلين بالجعل المؤلف وكون المهيبة في ظرف بيع
 انتزاع الوجود عنها اعني مصداق الوجود والمحل عند معنى محصل يمكن ان يرجع اليه الافتقار
 في الوجود والمكان سبب الافتقار الى الغير مط فافهم قوله وهو كيفية النسبة اه هذا
 ما استدلك به بعض اتباع المشائين والخصم ان يمنع ويقول ان المكان سلب ضروري
 التقرر والافتقار وهو علته لا يحتاج نفس المهيبة الى جاعل ففيض قواها وتبيح ذلك خلطها بال
 لوجود **اقول** ولا يخفى ان المكان بالمعنى المشهور وان كان علته لا يحتاج الممكن الى الفاعل
 في وجوده خاصة لا لا فتقاره مط لكنه لا ينافي ولا يمنع لا يحتاج جاعل الى جاعل في نفس تقرر
 ايضاً بحسب استدعاء سلب ضروري التقرر والافتقار بالنظر الى نفس المهيبة فيجوز ان يكون
 ان يتقدم هذا لا فتقار على افتقاره بحسب الوجود فتأمل **قوله** مع ان ما هو علته اه
 حاصله ان مناط الافتقار الى الجعل مصداق المكان اعني نفس المهيبة من حيث هي لا
 مفهومه الانتزاع الذي هو من الكيفيات للنسبة فتفكر **تمت تمام شد**

خاتمة الطبع

حامداً خاض عظيم بهت في درك عواشي تجيده انظار علماء الكلام * ومصلياً على شيد شريف عجز عن شرح
 عواشي تجيده افكاركملا عظام * وعسى ان الذين الياقوتة اعجم سلم العلوم والمعارف *
 واعني براسا لكن سبل رشاد وطرق اللعيف * يقول راجي عفوريه امتين * اعبد المسكين
 من عو به ثمر الدين * غفر سيدنا من معب اصيره * وجعل آيته وغابره

آبادی، انارام، نور السیادة فی نجیة بایر، نور السعادت فی وجیة زائر کشف عند سدة العلیاء جباه السلاطین،
 ویتضح لدى عتبة اکبری ایادی الخواقین، ناشر الخیر والاحسان، باسط الامن والامان، السلطان بن السلطان
 ابن السلطان، رئیس الملوك سلطان **شیخ عیسیٰ خان** خلد الله شمس لطنه مستنیر فی فلك الا-
 قبال، واما ردولته مستنيرة علی سمک الجلال، اللهم انصر اولیاءه واخذل اعدائه، واما اذ اظلال رافقه علی
 كافة الناس، بحرمة الانبیاء والاولیاء المطهرین عن الارجاس الا انه لکمال فطانتیه لم یبادر فی افناء البحر الفطین،
 فظیر بعد تحقیق کونه مصداق انه لمن الصادقین، فلیع علی غیره، قلوب الاولیاء قمر یفتح الله للناس من رحمته فلامسک
 لیامینا، وعولم مع الطائیین عن لقائیه معاملته فلما القاه على وجهه فارتد بهیرا، فلما ارحل من حضوره الجلیل الالوطن
 وزالت عنه جموع الجس والحن، وجب عنان العناية لی استكمال ما حرره بتشتت البال من حوادث الدوران، واما
 ما سطره بالاستعمال فبغير الحال من عوائق الا زمان، فحشاه الی معان حاشیة الزاید الیه مطبوع، لان تلاوته الیه فی
 هذه الدیار مطبوع، وخرج من کتابته للطبع فی ثمانية وعشرين من شهر رمضان، من تذکرة اسمه شفاة لعطشان البحر
 الذی فی نجوم الساعات کالجزم مزید، السید ابن السید میر عبد العجیب طالب علم کابلی الجیار یکاری ١٢٩٥ خمس وتسعين بعد
 الف والمائین، من بحجة من هو مبعوث الی طایفتی الثقلین، ولم یتسر للموید النبیل النظر الثانی، فی تصحیح المرام بوارض
 لدورانی، فالما مول من الفضلاء الموصوفین بالیخیر والسؤول من الاخلاء المعرضین، عن الغیر، ان لا یجعلوا به دفا
 لبیام المذامته، ویصلحوا ما وقع عنده فی الخطا بقلم الکرامته، فان الصواب فی کل باب مختص بالرحمان، والالان
 مساوق للمسهود والنسیان، فطوبی لکم یا معاشر الراغبین، وبشکر لکم یا طوائف الطالبین، بادروا الی مشارب غایت
 التبادر، وابعدهم غایتہ بالنوالی والتواتر، فانه کتاب لا ینظر فی الاطراف، وایضوفا فانه من خیر الاوصاف، ووعی
 منته تنوکل فی کل ما لفق به اللسان، والصلوة والسلام علی رسولہ وآله ماتعاقب الملوان، تمت بالیخیر والعافیة ١٢٩٥

اشتهار واجب الاظهر

برسا لکان طریق انصاف و تاجران و صاحبان مطابع دور از اعتساف واضح و لایح باد که درین زمان فیض قیامان و اوان
میمنت اقران کتاب جواب قاضی محمد مبارک بر میرزایه لکان بخشی خوشی غریب مطبع مرتضوی بخط مغرب بنده پر نقصیر حاج
محمد امیر بصر ز کثیر مطبوعه گردانیده و چونکه حق بخشی این بن بنده پر قصور بعضی زر موفور از بخشی اش شکر الدین صاحب
بیشتر و بموجب دفعه قانون بستم و داخل بی جبری گورنت گردیده و لپذا در خدمت اخوان و خلایان
تم است که سی از صاحبان مطابع بلا اجازت این عزیز بنیان قصد طبع نمودن این کتاب ننک تا بجای نفع نقصان
نی بنده بلکه بر قدر لبث بکار آرد لکان این عاصی و جانی واقع بازار قصه خوانی شایسته و بار سال ز قیمت طلبه اند
عبر بر رسولان بلاغ باشد و بس

و دیگر حاشیہ صریح
نیز در کان مذکور
موجود است

۱۲۹۴
الحمد لله
الحمد لله

بازار قصه خوانی

